روبرت آي. روتبرغ

سيث د. كابلان

كيف تحولت سورية

من دولة مارقة إلى دولة فاشلة



رياض الريس للكتب والنشر

RIAD EL-RAYYES BOOKS

كيف تحولت سورية

من دولة مارقة إلى دولة فاشلة

روبرت آي. روتبرغ
سيث د. كابلان

كيف تحولت سورية
من دولة مارقة إلى دولة فاشلة

ترجمة
د. حازم نهار

مراجعة وتقديم
د.رضوان زيادة

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

SYRIA FROM ROGUE TO FAILED STATE

ROBERT I. ROTBERG/SETH D. KAPLAN

First Published in October 2014

BEIRUT — LEBANON

elrayyes@sodetel.net.lb — www.elrayyes-books.com

www.elrayyesbooks.com

ISBN: 978-9953-21-596-9

الطبعة الأولى: تشرين الأول (أوكتوبر) ٢٠١٤

لشراء النسخة الإلكترونية:

www.arabicebok.com

تصميم الغلاف والإخراج الفني: آرتيستو — علي الحاج حسن

شكر وعرفان

يود المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية أن يعبر عن شكره وامتنانه للمجلس السوري الأميركي

Syrian American Council ومقره شيكاغو عن دعمه الكريم لطباعة هذا الكتاب ونشره

المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية - واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس في عام ٢٠٠٨،و يهدف بشكل رئيس إلى تشجيع و تعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. للمزيد www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

- البروفسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

- السيد فريدريك هوف: عضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

- البروفسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك لمركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البروفسور ديفيد ليش: أستاذ الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس- الولايات المتحدة.

- السيد باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

- البروفسور فريد لاوسن: استاذ الشرق الأوسط في كلية مايلز - كاليفورنيا

- السيد كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور - ألمانيا.

- السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة ثروة في واشنطن.

- الدكتور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا - الولايات المتحدة.

- الدكتور مازن هاشم: أستاذ العلوم الاجتماعية - جامعة جنوب

كاليفورنيا - الولايات المتحدة.

- الدكتور لؤي صافي: أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن سابقاً.

المحتويات

القسم الثاني: إصلاح الدول الفاشلة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والخرائط

مقدمة

سورية من دولة مارقة إلى دولة فاشلة

قديماً قالت العرب «الغزاة يجلبهم الطغاة» ولا ينطبق هذا الوصف اليوم كما ينطبق على الدول العربية وخاصة العراق وليبيا وسورية، إذ تطرح علينا سورية اليوم السؤال ذاته الذي طرح مراراً وتكراراً مع العراق وليبيا وهو هل يمكن تغيير النظام دون تفتيتٍ لأسس الدولة ومؤسساتها؟ بالتأكيد يحمل هذا السؤال براءة من نوع وهل امتلكت هذه الدول أصلاً مؤسسات حتى تستطيع الحفاظ عليها، أم أنها كانت مجرد واجهات لبنية تركيبية قائمة على عنف السلطة الأعمى بغض النظر عن شرعيتها السياسية والاجتماعية، وأن هذه المؤسسات الوهمية كانت مجرد غلالة لأنظمة قبلية وعائلية بالغة الشَّخْصَنَة أنجبت أنظمة شديدة القمعية عسيرة على المقاومة بالعمل السّياسيّ المدنيّ فضلاً عن التغيير بالوسائل السلمية. بل إنّه لم يحدث أن تمّ إسقاط أيّ من الأنظمة العربية المذكورة من دون عاملين: أحدهما التّدخّل

الأجنبيّ، وثانيهما تدمير مؤسسات الدّولة وبناها؛ فقد تماهت عائلة الأسد في مؤسسات الدولة السورية التي انبثقت عقب الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي بحيث أصبح الفكاك عنها هو المستحيل بعينه، وترافق ذلك مع تغيير جذري في التركيبة الاجتماعية السورية، بهدف حماية عائلة الأسد وموقعها في هرم السلطة السورية، فكاد يستحيل إسقاط النّظام دون ذهاب مؤسسات الدّولة معه.

سورية كانت خلال سنوات حكم عائلة الأسد، دولة هشّة وضعيفة بالمعنى السياسي والاجتماعي والمؤسساتي، وكانت مؤشرات فشلها أكثر بكثير من مؤشرات قدرتها على النمو والتحول الديموقراطي؛ فقد تعمدت عائلة الأسد تحطيم الإرث المؤسساتي الضعيف الذي نشأ بعد الاستقلال وتحولت من دولة تأسست على الفكرة الجمهورية إلى دولة يمكن توريثها من الأب إلى الابن من دون أي مقاومة سياسية تذكر، من برلمان منتخب شهد أكثر المعارك السياسية سخونة في تاريخ الشرق الأوسط حول صلاحيات الجهاز التنفيذي ورئيس الدولة آنذاك شكري القوتلي، حتى منعه من رفع راتبه من ٥٠٠ ليرة إلى ٧٠٠ ليرة وإصلاح سيارته التي تتعطل يومياً مرات مرات لقطع المسافة القصيرة من قصر المهاجرين إلى قبة البرلمان بسبب الأوضاع في فلسطين، إلى رئيس مطلق الصلاحيات كما في دستوري عام ١٩٧٣ وعام ٢٠١٢، إذ يستطيع أن يمارس صلاحياته السوبر تنفيذية كاملة فضلاً عنالتشريعية في ظل عدم انعقاد مجلس الشعب، فضلاً عن القضائية بوصفه رئيس مجلس القضاء الأعلى. لقد تعمدت عائلة الأسد تحطيم هذا الإرث الذي كان مصدر فخر السوريين جميعهم بكل

طوائفهم وتلويناتهم السياسية والأيديولوجية، لأنه السبيل الوحيد الذي يستطيع السيطرة على مقاليد السلطة والحفاظ عليها لعقود وتوريثها من الآباء إلى الأبناء.

وما زالت آلة القتل الأسدية الكيميائية وغير الكيميائية تفتك بالسوريين وتشردهم، وما زال العالم متواطئاً معه في تفتيت سورية وتحويل شعبها العزيز الكريم إلى شعب جائع متسول يعيش ثلثه الآن تحت خط الفقر المدقع؛ فسورية اليوم بكل تأكيد في منتصف المرحلة الانتقالية؛ فهي حتماً لن تعود سورية الأسد لكننا لا نعرف على وجه الدقة أية سورية ستكون؟

قد يحاجج البعض في أن «الثورة السورية» أدّت إلى أن تكون سورية كبلد ودولة بلداً محطماً ودولة فاشلة. في الحقيقة تبدو الإجابة واضحة في هذا الكتاب على الرغم من أن فصوله المختلفة كانت قد كتبت قبل بدء الثورة السورية؛ فهو يقدم دراسة نظرية معمَّقة لمفهوم الدولة المارقة ومن ثم الفاشلة، وكلا المصطلحين ينطبقان على سورية، وقد قام الباحثون أنفسهم بدراسة سورية كحالة دراسية وتطبيقية لكلا المفهومين.

في تعريف سيث للدولة الفاشلة بأنها تقوم على «تنافس المجموعات على استخدام المؤسسات الرسمية لأغراضهم الشخصية؛ فإذا ما سيطرت مجموعة ما على أدوات الدولة؛ فإنها تُقْحِم عناصرها في المناصب المهمة وتبدأ باستنزاف ثروات البلد. وعوضاً عن تشكيل سياسة قد تشجع النمو، تعمل العُصْبَةُ، الحاكمة على التحكم بالأصول المالية لتكوين الثروات. وتُقَيِّد

الأسواق، وتحرم جمهور الناخبين من بعض حقوقهم المشروعة، وحتى أنها تخدع الأجانب من أجل تقديم مساعدات أكثر؛ فالمجموعات التي تكون خارج السلطة ترى أن الدولة غير شرعية وتسعى إلى تجاوزها. وحين يمتد التعاون عبر روابط العشيرة فإن هذا التعاون غالباً ما يكون لمصالح مؤقتة، مثل تنافس العصابات ذات الخلفيات المختلفة لنيل المكاسب في ظل غياب القانون عموماً داخل المجتمع، ليمتص الأموال من كل شيء، بدءاً من مشاريع بناء الدولة مروراً بمناجم الذهب وحتى الصراعات. في مثل هذه الحالات يمكن التلاعب بتمزق الانتماءات لمكاسب شخصية أو سياسية قصيرة الأمد، ما يؤدي إلى توسيع الفجوة مابين المجموعات».

والخلاصة أن سورية أشبه بالدولة الفاشلة «فهذه البلدان لا يمكنها إنشاء المؤسسات القوية التي يفترض أن توفر للدولة حركة سياسية اجتماعية ديناميكية وبيئة مؤسساتية غير رسمية، لأن القلّة، إن وُجدت، من الشعب إما أن تتظاهر بالولاء للدولة أو أن لا يكون لديها أي حافز لاحترام قوانينها. ولا يمكن إصلاح الحكم الفاسد في هذه البلدان بمجرد إحداث خطوات اقتصادية واسعة أو إصلاحات إدارية لأن الخلل الوظيفي فيها بسبب قضايا أساسية عميقة جداً. وبشكل عام؛ فإن مثل هذه الدول، في أيٍّ من حالاتها، لديها نُدرة في الموظفين الكفوئين والشرفاء الراغبين في دعم نظام موضوعي، الأمر الذي يعتبر متطلباً لازماً لتقديم إصلاحٍ فعال».

إذا قاد حكم الاستبداد الطويل سورية إلى أن تكون دولة فاشلة عبر تجويف مؤسساتها الرسمية وتحطيم نسيجها الاجتماعي وتفككه باتجاه عصبيات

قبلية وطائفية وإثنية، وهذا ما يحاول الكتاب أن يشرحه على المستوى النظري ودراسة سورية كحالة تطبيقية إضافة إلى دول أخرى في العالم تمتلك نظاماً سياسياً شبيهاً وتجربة تاريخية متماثلة.

لقد استطاع الأسد تحويل سورية من بلد ذي تاريخ في الثقافة السياسية الديموقراطية بعد الاستقلال، إلى بلدٍ تسوده العصبية القبلية المتأصلة في الثقافة السياسية التي رعاها وبناها الأسد بهدف تحطيمها، ومن ثم إقناع الجميع بأنه الوحيد القادر على جمعها معاً وحكمها ومنع نشوء أي بناء بيروقراطي سياسي لمؤسسات الدولة قادر على كسب ولاء الشعب السوري.. وتعميق ذلك عبر تغيير البنى الاجتماعية بسبب سنوات الاستبداد الطويل من خلال إقحام عناصرها في المناصب المهمة الأمنية والعسكرية التي بدأت باستنزاف ثروات البلد في وقت مبكر. وهذا ما قاد إلى خلل اجتماعي خطير كان من المستحيل على سورية أن تبقى كما هي من دون تغييره؛ فالتركيبة الأمنية والعسكرية التي تقتصر في حكرها على طائفة محددة ستولد من دون أي شك، طال الزمن أو قصر، مقاومة تهدف إلى تصحيح هذا الخلل السياسي والاجتماعي، وهذا بالضبط ما يفسر سبب اندلاع الثورة السورية ويبررها، وهو محاولة تعديل هذا الخلل في التركيبة الاجتماعية والسياسية عبر إصلاحه بالوسائل السلمية من خلال التظاهرات التي قادها أبطال لا مثيل لهم عبر التاريخ على الإطلاق؛ ففي كل لحظة نكون شهوداً على آلة العنف الأسدية نكون شهوداً على أبطال قرروا الخروج للاحتجاج سلمياً وهم يعرفون أن مصيرهم الوحيد هو القتل، لا خيار آخر، لا بديل آخر، وعلى الرغم من ذلك يستمرون ويستمرون

في التظاهر، هؤلاء سيخلدهم التاريخ السوري كأبطال الاستقلال الثاني الحقيقيين، كأبطال ندين لهم في الحقيقة بكل شيء، بحريتنا بالأمل الذي صنعوه لنا.

بيد أن الأسد فشل في قراءة مغزى هذه التظاهرات بكل إصرارها وتحديها اللذين لا مثيل لهما كما قلت، ورفض أن يكون شريكاً للسوريين في تصحيح هذا الخلل الاجتماعي، حيث خمسة في المئة من السكان تتحكم بمصير شعب بكامله بالوسائل السياسية والسلمية، هذا الخلل أخذ طريقه إلى التصحيح لكن بأسوأ الوسائل الممكنة، وهو الخيار الذي تم استبعاده من قبل السوريين ورفضوا اختياره على الرغم من التضحيات الغالية التي دفعوها، لكن في النهاية أجبرهم الأسد على المرور فيه، ومن خلاله يتم تصحيح هذا الخلل الاجتماعي، ووظيفتنا هنا أن نقود هذا التصحيح بكل قوة ممكنة كي لا يقود إلى خلل آخر تدفع سورية به الكثير، ويكفيها ما دفعت إلى سنوات من الفشل والفوضى واللااستقرار.

الكتاب يعد مهماً للغاية على مستوى التحليل النظري كما قلت في الفكر السياسي العربي لمفهوم الدولة الفاشلة، ومهم من زاوية الدراسة التطبيقية للحالة السورية.

رضوان زيادة

واشنطن ٢٥-١١-٢٠١٣

القسم الأول

أسوأ الأسوأ:

التَعَامُل مع الدول القمعية والمارقة

تعبير يطلق على أسوأ أنظمة الحكم السياسية في العالم من ناحية النمو السياسي والقانوني والاقتصادي.

الفصل الأول

الدول القومية القمعية المارقة: ما مدى قبحها وخطورتها؟

روبرت آي. روتبرغ

في فترة ما بعد الحرب البادرة، لم تعد بعض أعتى التهديدات المحيطة بالاستقرار العالمي ناجمة عن تلك القوى المهيمنة ذات النفوذ ونزاعها في ما بينها، وإنما عن حكومات أصغر، هي بطبيعتها أقل نفوذاً بكثير، تأبى الالتزام بأعراف التفاعل والكياسة السائدة التي يحتكم إليها نظام العالم؛ فكثير من هذه الدول الضعيفة والخارجة عن القانون تمارس العنف على شعبها بالذات، وهي قمعية إلى حد خطير، لا تظهر أي احترام لحقوق الإنسان وتزدري أبسط قيم الحريات والديموقراطية. وهي، بما تعنيه من أجهزة قمعية ثقيلة الوطأة، لا تنفك تخرق الأعراف والمواثيق الدولية الرسمية (من ذلك الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية)، وتنتهك المعايير العالمية غير الرسمية لحقوق الإنسان. وثمة حفنة من هذه الدول القومية المُتعسّفة داخلياً تأخذ أيضاً في سلوكها الإقليمي منحىً استفزازياً مشاكساً؛ فنجدها عدوانية إزاء جيرانها ودائمة الانتهاك للنظام السائد في العالم. تلك الأفعال والمواقف لهذين النوعين من الدول القومية، وهي القمعية المتفاقمة والقمعية العدوانية، والتي ليس لها فرصة للمنافسة بين القوى الكبرى، هي التي تتسبب اليوم بالصراعات وتمثل التهديد الرئيس للسلام العالمي.

يسعى هذا الكتاب؛ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلى تلمّس الخصائص المشتركة بين هذه الدول القومية ذات السلوك البغيض الذي ينذر بالمتاعب. تلك الدول التي لا تلقي بالاً للمعايير الدولية. والتي تعتبر أسوأ ما عهده الإنسان من منظور حقوقي يبني قيمه على أساس عالم صحي. تلك الدول التي تنتهك مجموعة متنوعة من المعايير «المدنية»، وتقوض الاستقرار الإقليمي والعالمي.

ينشد هذا الكتاب فهماً مشتركاً لما يشكل القمع المتفاقم في الدول القومية، حيث يعرّف أنواع الأفعال التي تدخل في دائرة القمع ويقترح طريقة لقياس الممارسات القمعية (انتهاكات حقوق الإنسان في الدول القومية). وهو يتقدم إلى ما هو أبعد في طريق إيجاد ميزان له إمكانية ملاحظة الفروق بين القامعين استناداً إلى نوعية جشعهم الشرس. وصولاً إلى صياغة أساس لفهرسة قمعية الدولة القومية وتصنيفها على درجات تبعاً للانتهاكات والجرائم المرتكبة في كل منها، ما يشكل أداة تشخيصيّة قيّمة قادرة على

توجيه الأمم المتحدة والقوى الكبيرة في مسعاها للتخفيف من الجور البائن ولكبح لجام الاستبداد في العالم النامي. وسيعمل هذا الفهرس أيضاً على تحديد وتمييز أشد منتهكي عرف «مسؤولية الحماية» الذي تعهدت الأمم المتحدة بتكريسه[١]؛ فجميع الأنظمة التي سيناقشها هذا الكتاب هي قمعية تجاه شعبها. ولما كانت دول مثل كوريا الشمالية وتركمانستان وبورما وزيمبابوي وغينيا الاستوائية، هي أكثر بطشاً من غيرها؛ فقد تم وصفها بأنّها متفاقمة القمعية. أما الدول المتبقية مثل بيلاروسيا وأوزبكستان وسورية وتوغو وتونس فقد اعتبرت، بطريقةٍ ما، أقل إيذاءً لمواطنيها، غير أنّها تظل عالية القمعية في الداخل.*

يسعى هذا الكتاب أيضاً إلى توصيف وقياس درجة العدوانية لدى الدول القمعية، للخروج منها بفئة تُعنى بها دراسة منفصلة تتناول تلك الدول القومية التي تأتي في ترتيب متقدم على مؤشري القمعية والعدوانية في الوقت نفسه، وتتوخي تصوير سلوك الدولة القومية تصويراً دقيقاً. وعلى الرغم من كون العديد من الأكاديميين وصانعي السياسة يميلون إلى وسم كل من الدول الأكثر قعميّة وتلك القمعيّة العدوانية على أنها دول مارقة؛ فإنّ هذا الكتاب يسعى إلى قرن هذا التعبير التحقيري بتلك الحفنة من الأنظمة القمعية القومية التي تتمتع علاوة على هذا الوصف بالعدائية؛ فمن وجهة نظر تحليلية نجد أنّ مصطلح «دولة مارقة» يتوجب حجزه لكوريا

---

* صدر هذا الكتاب قبل اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وسورية وليبيا، وتبقى أهمية الكتاب في تحليل بنية هذه الأنظمة القمعية التي قامت الثورات العربية لإسقاطها وإزاحتها.

الشمالية وإيران في العالم، لما تقوم به هذه الدول القومية من تهميش لمواطنيها من جانب، كما التصرف بعدائية وبأسلوب يقوّض الاستقرار في ما يخص بقية العالم من جانب آخر. ومن بين الحالات التي يعرج عليها الكتاب؛ فإنّ دول كوريا الشمالية وبيلاروسيا وسورية دون غيرها، هي التي ينطبق عليها، حقيقةً، وصف المارقة، وذلك لمزاوجتها ما بين درجات عالية من القمع في الداخل وبين سلوك عدواني على جيرانها وغيرهم[٢]. حيث إنّ كوريا الشمالية تنشر أسلحة الدمار الشامل (WMD)، بينما بيلاروسيا تصدّر الأسلحة والمخدرات (كما هو حال كوريا الشمالية)، أما سورية فتقوم بتمويل الإرهاب[٣].

طبيعة القمع

بحسب التعريف، فإنّ مجمل الدول القمعية تسيء لمواطنيها إلى حد كبير، تفترسهم، وتتنكر لكل ما يفترض أن يدخل ضمن حقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية. وهي تتفادى الديموقراطية أو تسخر منها، وتضرب بيد من حديد لفرض الطاعة لها والانصياع لمطالب حاكميها ومجالسها الإدارية مغيبةً سيادة القانون ومتبعة قانون الغاب؛ فتغتال خصومها وترمي في سجونها المعتقلين السياسيين. وهي تميل إلى العقاب الجماعي للعائلات والجماعات والذريّات، وغالباً ما تكون متقلبة في سياساتها وأفعالها. تفرض الوصاية على الاقتصاد. تثبّط نماء الفرد، وتضع زبانيتها المتزلفين على إدارة أوقافها. وهي غالباً ما تبذل جهدها على مدى سنوات طويلة لخلق ثقافة التبعية والإذعان. وفي بعض

الحالات، تلجأ هذه الأنظمة القمعية لتجويع رعاياها، بإمساك حصص الطعام عن أغلب مواطنيها بينما ينعم حكامها بحياة مترفة.

ويقوم جوهر هذا النوع من الإرهاب الممارس من قبل الدولة في استبدادها الذي لا يمكن التنبؤ به، وغياب التوضيح وعوزها إلى أية معايير، ولو كانت نظرية، لإصلاح الأخطاء، وإشاعتها لشعور واسع من العجز والخمول الذهني. تُكرِه الأنظمة الديكتاتورية والمُستبّدة مواطنيها من خلال سلوكيات نزوية، لا واقعية، تميز هذه الأنظمة (كما تبين كل واحدة من الحالات التي يستعرضها الكتاب) وبأشكال من التكييف الغاوي، ممزوجة جميعها بوحشية لا يلجمها عقل. ويتمتع الحكام السّاخطون بذكاء كافٍ للتلاعب برعاياهم وإبقائهم في الوقت نفسه في نير عبوديتهم.

يتيح لنا ديكتاتور هاييتي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين؛ فرانسوا دوفالييه (بابا دوك) الفاسد، نموذجاً مفيداً لكيفية تثبيط مثل تلك الأنظمة للفرديّة وتعزيزها للإذعان. حيث جاء في تقرير معاصر ما مفاده «في هاييتي نجد الخوف الذي ترتعد له الفرائص من نظام ديكتاتوري متقلب الأطوار فيه شيء غير مألوف من الحقد، ووحدهم الهاييتيون الذين أمنوا لنفسهم أعلى معايير الأمان ضمن هذا النظام هم المنيعون على ذلك القلق العميق الذي يقض مضاجعهم ليلاً ونهاراً... فالسمة الغالبة للديكتاتورية هي استبدادها: فتلك الشخصيات الأشبه بشخصيات آل كابون من ذوي السترات الصرجية (نوع من القماش، الكتانية) الزرقاء التي تعيش في قصر رئاسي أشبه بأشخاص يعيشون

في قصر رئاسي أبيض من طراز الروكوكو، لا يترددون أبداً في سحب مسدساتهم من بيوتها وتشويه شخص مشتبه بأن يكون سلوكه معادياً أو متمرداً أو لمجرد كونه متفرّداً». فليس هناك صغيرة أو كبيرة «تحدث دون إذن محدد من رجال [دوفالييه]»[٤].

وباستخدام المعيار الموضح أعلاه مع مؤشرات إضافية، من الممكن ترتيب الدول القومية وفقاً لمستويات فسقها، أي تبعاً للمدى الذي تصل إليه كل منها في افتراس مواطنيها من دون رحمة. وذلك بدلاً من التمييز الذي يتصف بكونه انطباعياً بين دول قمعية وأخرى أقل قمعية. ويمكن تسجيل نقاط عددية لكل واحد من جوانب قمع الدولة، بغية ملاحظة الفروق بدقة أكبر بين دول توصف بكونها أسوأ الأسوأ وبين أخرى غير ودودة فحسب؛ فهناك دولة تحتفظ سجونها بعدد من المعتقلين السياسيين سنوياً ولفترة أطول من سائر الدول. وهناك أخرى تغتال معارضيها ويمكن إحصاء حالات الوفاة الغامضة هذه وتقدير وتيرة تكرارها.

من الممكن توثيق وتقييم مقدار التنكر للحريات الأساسية وإعطاء نقاط تستند إلى مجموعة موضوعية من المقاييس. كما يمكن مقارنة غياب سيادة القانون مع حكومات أخرى تعاني من النقص في تدابيرها القانونية. كما سنعمل على توثيق وتقييم وصاية الدولة على الاقتصاد وتوثيق حالات ندرة المواد الغذائية، ومقارنة درجات الفساد استناداً إلى تقنيات قياس موجودة.

وبشكل عام يبقى ممكناً، سواء من جانب نظري أو عملي، قياس القمع في دولة معينة معتمدين على مؤشرات أساسية وأخرى فرعية معدّلة مرةً تلو أخرى عن تلك التي تم استخدامها في بناء الفهرس المُقترح من قبل كابريولي وترومبوري في **الفصل الثاني**، والذي هو على درجة من الأهمية لولا ذلك. ومن شأن مثل هذا النظام الجديد الشامل الذي يرتب القامعين ومنتهكي حقوق الإنسان على نحو أكثر وضوحاً وموضوعية (وهو لا يوظف لهذه الغاية معلومات المسح والرأي)، من الطرائق الموجودة مسبقاً (بما تتضمنه من تصنيفات منظمة فريدوم هاوس الثلاثية «حُر»، «حُر جزئياً» و«غير حُر»)، نقول: هذا النظام من شأنه فصل أو حتى تصنيف هذه الدول التي توصف بتفاقم القمع فيها أو القمعية على درجة كبيرة من تلك التي انزلقت إلى الشروع فيه؛ فيما يتعلق بقضية هذا الكتاب، نجد على سبيل المثال أنّ كوريا الشمالية تقمع شعبها وضوحاً بحماس متزايد وبإيذاء يزيد على تونس. غير أنّ تلك الأخيرة لا تزال قامعةً كفاية، بالنظر إلى معيارنا، حتى يتم وصفها بعالية القمعية. وسيأخذ نظام التصنيف المقترح على عاتقه إظهار مقدار المظاهر السلوكية.

إنّ وجود سجل مبوّب مثل هذا ومدروس بعناية يتيح لصانعي السياسة الوطنين والدوليين أن يخصّوا بالتركيز مثل هؤلاء المنتهكين صراحةً لمعايير السلوك المؤسّسة أو المفترضة؛ فبدلاً من الاستجابة لمزاعم تخص موضوعاً بعينه أو لتقارير انطباعية، سيكون في وسع المدافعين عن نظام العالم ومواثيق الأمم المتحدة المُتعلقة بحقوق الإنسان والمجابهة للإبادة

الجماعية -كما المسؤولية الجديدة عن حماية المعايير- أن يكونوا مجهّزين لاجتراح استجابات على درجة من الفعالية، وذلك ليقينهم في كون الاتهامات الموجهة لنظام ما باتخاذه منحىً مسيئاً في التصرف تستند، حقيقةً، إلى طرائق جمع وتنظيم للمعلومات تتمتع هي نفسها بفضائل الشفافية والمقارنة.

ومن حسن الحظ أنّ يكون افتراض إمكانية قياس حقوق الإنسان وانتهاكاتها أمراً نابعاً ومُستمدّاً من افتراض أن الأداء الحكومي هو نفسه قابل للقياس بالاستناد إلى المؤشرات الحسّابية والمؤشرات الفرعية، وأنّ الدولة القمعية هي أساساً تلك الدولة القومية التي تكون فيها الخدمات الحكومية للشعب في أدنى مستوياتها. هذا النموذج المقياسي، مشروح بالتفصيل في موضع آخر، يفترض أنّ واجب الدولة القومية هو تأمين الحقوق السياسية من الأمن وحكم القانون والحرية السياسية مروراً بتأمين الفرص الاقتصادية والتعليم والصحة وانتهاءً بإيجاد البنية التحتية الخدميّة. أما الدولة القمعية فليس لها سوى تقديم النزر اليسير من هذه الحقوق، عدا ما يتعلق منها بالأمن (بالشكل المشوّه والمناقض لمعناه جراء الإنكار والاضطهاد)، وبذا يمكن تسجيل النقاط المتعلقة بها استناداً إلى مقياس قد تم الاشتِغال عليه[٥]. زيادةً على ذلك؛ فإنّه لتقدير الصورة الحقيقية لدولة قمعية على نحو أكثر دقة، يمكن استخدام مؤشرات إضافية للقمع، كان قد اشتُغِل عليها، كأدوات مقياسيّة وأرقام مخصّصة لغرض معين. يسرُد الجدول الرقم (١-١) الممارسات القمعية المختلفة القابلة للقياس.

الجدول الرقم (١-١) مؤشرات القمع: قائمة تدقيق[أ]

المخرجات	المدخلات
السجناء السياسيين	عدد من الشرطة للفرد الواحد (لكل شخص)
المقبوض عليهم من المنازل	عدد من قوات الأمن للفرد الواحد
انتهاكات السجناء	التدخل في الخصوصية
التوقيفات السرية	قيود مفروضة على الحرية الدينية
الاغتيالات أو محاولات قتل المعارضين السياسيين	قيود مفروضة على السفر
الاختفاءات	قيود مفروضة على الصحافة والكلام (التعبير)
حالات التعذيب	قيود مفروضة على حرية التجمع والجمعيات
فرض الامتثال	استقلال قضائي
مدة الاعتقال ما قبل المحاكمة	حرمان من الحقوق الأساسية في الغذاء
العنف ضد المرأة	فساد ترعاه الدولة (تصنفات
عمليات الإجهاض القسري	منظمة الشفافية الدولية)
حالات عمل الطفل	عبادة الشخصية (على سبيل المثال، وجود
الإتجار بالنساء والأطفال	«الكتاب الأخضر الصغير»
الإتجار بالأسلحة الخفيفة	إزعاجات وقيود مفروضة على الإنترنت
الإتجار بالمخدرات	التمييز ضد الأقليات

[أ]كلما ارتفعت قيمة نصيب الفرد من السكان في السنة ازداد قمع النظام.

وما أدرجناه يلقي الضوء على أنّه من الأهمية بمكان، عن طريق التصويب والاختبار، وعي قيمة وإمكانية قياس القمع - ووضع انتهاكات حقوق الإنسان على درجات وفقاً لمعايير موضوعية - على الرغم مما يمكن لها أحياناً على المستوى العملي من خلق مصاعب جمّة في وجه قياس الأداء الحقيقي لأسوأ الأسوأ بطريقة كميّة ليس بها شائبة. وتبقى المشكلة الأساسية هي في ندرة المعلومات المفيدة. حيث إنّ هذه الدول القومية التي تمضي في المراقبة الدقيقة وتنجزها وتدافع عنها بأسباب حكائيّة وانطباعية لديها الشيء الكثير لتخفيه. ونادراً ما تقدم أو تنشر إحصائيات دقيقة. وترى ضرورة السريّة في

إحصاء عدد الاغتيالات والمساجين وانتهاكات حقوق الإنسان أو تقديرها بإشاعات تحتمل التصديق. والأنظمة القمعية نفسها لا تضع خروقاتها تحت مجهر التفتيش الخارجي أو تسمح بسلوك غير قانوني. لذا يتم جمع المعلومات الضرورية من مصادر خارجة عن النظام ما يجعل التقديرات مشكوكاً في أمرها والدقة أمراً مستحيلاً[٦]. على الرغم من ذلك؛ فإنّه لا مهرب، كما سيتضح في الفصول اللاحقة، من تشييد قاعدة لإطار عمل قياس القمع داخل الدول وما بينها؛ فمن دونها لن يكون لتلك التعبيرات المستنكرة من قبيل «عالية القمعّية جداً» أو «مارقة» سوى معنى تحليلي وقيمة نفعية ضئيلة؛ فمن السهولة الشديدة بمكان أن تقوم دولة قومية، مثلما يقال اليوم في اللغة شبه الدبلوماسية، باستعراض سلوكها المارق لمجرد كون قوة كبرى من طراز الولايات المتحدة سيصيبها الانزعاج.

العدوانية والقمعية

من بين أسوأ الدول في العالم هناك فئة تُفرط في سوء المعاملة تجاه مواطنيها، من حيث اضطهادهم وقمعهم على نحو مُمنهج وعلى فترات طويلة. غير أنّ منتهكي حقوق الإنسان ليسوا جميعهم ممن يشكلون خطراً على باقي الدول القومية أو حتى على جيرانهم. بضع دول قومية فقط تمتاز بكونها؛ في الوقت ذاته، قمعيّة بشدّة من جهة ومعادية على نحو قاطع لجيرانها أو كونها مصدرّة للخطر خارج حدودها من جهة أخرى. هذا التقاطع بين هذين الجانبين هو ما يوصف بـ «العدواني القمعي». والدولة القومية تستحق هذا الوصف حينما تظهر ازدراءها لحقوق وحريات مواطنيها كما لمعايير نظام

العالم بسلوكها العدواني خارج حدودها.

الكثير من الدول القومية تكون قمعيّة أكثر منها عدائية. وهي بذلك لا تكون دولاً قمعيّة مريضة، على الرغم من إيثار العداء وتصديرها الخطر، وهزأها بإجراءات نظام العالم. (يقترح كابريولي وترومبور من ناحية أخرى[٧]؛ فحتى تنحو هذه الدول منحىً خارج القانون بصفتها مؤذية لنظام العالم ينبغي أن تتوافر فيها شروط، بحسب ما ترى سكرتيرة الدولة السابقة مادلين أولبرايت، أولها يكون بسعي تلك الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل WMD أو عملها على تطويرها، ومن ثم تمويل أو تقديم الدعم للإرهابيين وتسهيل مرور المواد القابلة للانشطار، ومستلزمات أسلحة الدمار الشامل، ونظم الإيصال قريبة المدى منها والبعيدة، والأسلحة الخفيفة أو المخدرات. (تشمل أسلحة الدمار الشامل السلاح الكيميائي والبيولوجي كما المقدرة على صنع السلاح النووي). إضافةً إلى ذلك؛ فإنّه حتى لو لم تشترك بمثل هذه النشاطات تبقى هذه البلدان بحكم العدائية إذا ما أنذرت بالمتاعب وزعزعت الاستقرار عند جيرانها أو ضمن منطقتها وإقليمها. وبهذا المعنى اتسمت ليبيا، على وجه الخصوص، بخطورتها، عدا عن انخراطها في بعض ما ذكر سابقاً. وسعت ليبيريا وبوركينا فاسو إلى تقويض جيرانها في غرب أفريقيا، وكان النجاح نصيبها لبعض الوقت. وتعتبر بيلاوسيا وكوريا الشمالية من الدول المُزودة بالسلاح الخفيف والمُتاجرة بالمخدرات. وأصاب سوء السمعة كوريا الشمالية في تبادلها الخارجي لقيامها بتزوير العملة. غير أنّ بعض أكثر الدول المتسمة بالقمع الداخلي البغيض، من قبيل غينيا الاستوائية وزيمبابوي، لا يحوي

سجلها على تصدير للانتهاكات أو أنّها حاولت بشكل مدروس زعزعة الاستقرار في منطقتها.

وقياس كلاً من حالتي القمع والخطورة في أكثر أشكالهما هو بالأمر اليسير وضوحاً - حيث تحاول وكالة الطاقة الذريّة الدولية مراقبة الخروقات في أسلحة الدمار الشامل، مثلما تفعل القوى الكبرى. فقسم الدولة في الولايات المتحدة يسمّى بقسم ممولي الإرهاب. وقد أُدرج مزودو الأسلحة والمخدرات في قوائم وتجري مراوغتهم منذ أن غدا هذا النشاط المزعوم محظوراً وسريّاً. (يعتبر قياس المقدرة النووية أمراً يسيراً مقارنة مع اكتشاف المقدرة المسلحّة الكيميائية والبيولوجية، كما أظهرت أعمال التفتيش الواسعة في العراق ما قبل الحرب).

مع ذلك، من الضرورة بمكان زيادة الدقة لفصل الدول المعادية على نحو لا جدل فيه عن تلك التي تشكل خروقاتها لأعراف السلوك الدولية أمراً ذا شأن ولكنه لا يتضمن تهديداً أو زعزعةً لاستقرار النظام العالمي؛ فالحاجة تصبح ماسّة إلى قدر كبير من الموضوعية إذا ما اقترنت درجة عالية من العدائية عند دولة قومية بالقمع المتفاقم، لتكون في طريقها لتُدرج كدولة مارقة. ويستند تسجيل النقاط على البلدان إلى درجة متاجرتها بالأسلحة الخفيفة والمخدرات والمواد القابلة للانشطار، وإلى دعمها وتمويلها وتصديرها للإرهاب، وأيضاً إلى امتلاكها أو محاولة امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى عدد ومدى ضرباتها العسكرية خارج الحدود أثناء الخمسة أعوام السابقة. (انظر الشكل الرقم(١-١) والجدول الرقم (١-٢)).

واستخدام هذه الأرقام يتيح الإجابة على أسئلة من قبيل: هل إيران أكثر أو أقل خطورة على النظام العالمي من كوريا الشمالية أو باكستان؟ والإجابة على هذا النوع من الأسئلة لا يزال رهيناً بمعايير انطباعية أو جزئية. واحدة من غايات هذ الكتاب هي توفير وسائل أكثر دقة في الإجابة على مثل هذه الأسئلة وإتاحة سُبل تتمتع بالشفافية لحسم الخيار حول أي من هذه الدول متفاقمة القمع هي المارقة فعلاً وتستوجب اهتماماً سياسياً أكبر.

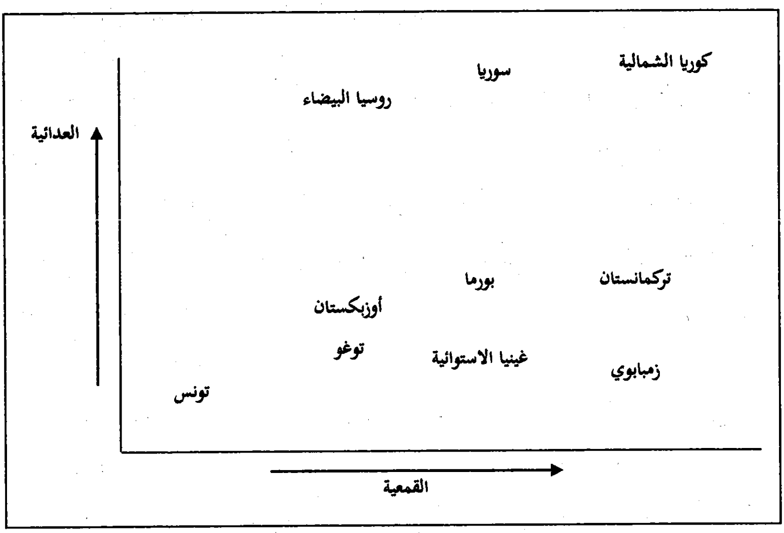
استحقاق صفة الدولة المارقة

هذه الدول القومية في عالم اليوم التي يقترن درجة قمعها الداخلي بدرجة كبيرة من العداء خارجياً يمكن أن تصنف ضمن المارقة. (انظر الجدول الرقم (١-٢)) بحسب ما تظهره من نشاطات موجهة للخارج، وحتى الدول القمعية صراحةً يمكن أن تدرج ضمن المارقة، وبالتالي تستحوذ على اهتمام سياسي كبير.

وبصرف النظر عما إذا كان تصنيف المارقة له معناه بالمعنى التحليلي؛ فإنّ هذا التوصيف لا يزال حاضراً في الخطاب العام. وقد شاع كتعبير يختزل عملاً مخزياً بعينه منذ التسعينيات؛ فبعد تراجع «إمبراطورية الشر» وتأكيد سيادة أميركا عالمياً، لا يزال النظام العالمي يشوبه الاضطراب من قبل دول قومية مُحدثة تخترق معايير السلوك العالمي على نحو معيب وفاضح باستمرار؛ فمن منظور واشنطن كان أولئك هم الدول القومية التي لا قواعد ضابطة لتلاعبها بالنظام العالمي، والتي تضع نصب عينيها، بأفضل

الأحوال، نموذجاً متفرّداً. وهي لا تلقي بالاً لنفوذ الجيش الأميركي وتنتهج في سياستها مساراً أحادياً أكثر من كونه منفتح وتشاركي وقائم على الاحترام. وقد أطلقت واشنطن صفة «المارقة» على هذه البقاع الخارجة عن القانون والمؤذية والتي تنذر بالمتاعب بدايةً في عهد إدارة كلينتون ومن ثم استمرت في عهد جورج بوش.

الشكل الرقم (١-١) القمع والعداء: عرض



المارق Rogue هو الخارج، وتطلق على الفيل الهارب من قطيعه أو الأحصنة المتهربّة والسيئة السلوك. ومعناها الأسوأ يُطلق على الحيوانات حينما تكون شريرة ملتوية ومدمرة. أما للإنسان فصفة

المارق كانت تشير إلى المجرمين والصعاليك والأوغاد. وهي لا تزال تحمل تلك المعاني غير أنّها أيضاً تشير ضمناً إلى الانسان المنافق عديم القيمة. وللمارقين صفات السلوك الشائن والسمعة السيئة والبذيئة ولهم مقاصد غير نظيفة وسوابق مشكوك في أمرها. وهي في أصلها تعود إلى الكلمة اللاتينية Rogare بمعنى يلتمس أو يتسول، وقد دخلت إلى إنكليزية منتصف القرن السادس عشر لتكتب Roger بمعنى (صعلوك يتسول متظاهراً بأنّه طالب فقير من أوكسفورد أو كامبريدج). وقاد ذلك الاستخدام كلمة مارق Rogue ليجعلها وصفاً لصنف من الأشخاص المتشردين عديمي المبادئ[٨]. ومهما كان الأصل الدقيق للكلمة فقد كانت توظف دوماً بمعنى تحقيري. وبطريقة مماثلة في أواخر القرن العشرين ظلّ شيء من الغموض يلف معنى تصنيفات واشنطن. والمارقون ببساطة لا ينتمون إلى عائلة الأمم، حيث إنّ سلوكهم الشاذ الخالي من المبادئ والمشاكس في تعاملهم مع الميدان العالمي جعلهم يقبعون خارجه.

وصف الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٦، إيران والعراق بالدول المارقة. وأشار إلى أنّ الولايات المتحدة معرضّة «لطيش أفعال الدول المارقة» و«إرهابيي محور الشر، وتجّار المخدرات والمجرمين الدوليين»، وهم يشكلون «مفترسي القرن الواحد والعشرين». وكما يبين هويت أيضاً فإنّ ٣٦ عضواً بارزاً في إدارة كلينتون كانوا قد أدانوا الدول المارقة أو المنبوذة أكثر من مائة وخمسين مرة على طول فترة التسعينيات[٩].

الجدول الرقم (١-٢) خصائص البلاد في النموذج

البلد	القمعية والعدائية	مارقة بالفعل
روسيا البيضاء	شديدة القمعية والعدوانية	نعم
بورما	تتسم بالقمع الشديد	لا
غينيا الاستوائية	تتسم بالقمع الشديد	لا
كوريا الشمالية	تتسم بالقمع الشديد والعدوانية	نعم
سورية		نعم
توغو		لا
تونس		لا
تركمانستان		لا
أوزبكستان		لا
زيمبابوي		لا

المصدر: حسابات المؤلف

بالاستناد إلى مقياس يعتمد على مستوى اتجارهم بالأسلحة الخفيفة، المخدرات، والمواد الانشطارية؛ دعم، تمويل وتصدير الإرهاب؛ حيازة أو محاولة حيازة أسلحة الدمار الشامل؛ وعدد ومدى الهجمات عبر الحدود خلال فترة الخمسة أعوام الأخيرة.

يضع أنطوني ليك، مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كلينتون، موقع تلك الدول القومية «على الجانب الخطأ من التاريخ» لكونها فشلت في احترام القيم الدولية الأساسية من قبيل الديموقراطية واقتصاد السوق والسلام الشامل والحل السلمي للنزاعات. ونسب إليه قوله «ينبغي على سياستنا مواجهة واقع وجود دول، ليست فقط متمردة وخارجة على القانون، وإنما اختارت أيضاً البقاء خارج العائلة الدولية والاعتداء على قيمها الأساسية». ووصف ليك دول كوبا وكوريا الشمال وإيران والعراق

وليبيا بـ«المرتدّة». «إنّ سلوكها يتسم غالباً بالعدائية والتحدي»؛ فهي قامعة لحقوق الإنسان وباشرت في برامج عسكريّة مُكلفة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وأبرزت عقلية الحصار لديها(١٠).

على حد تعبير أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلينتون؛ فإنّ التعامل مع «الدول المارقة» كان واحداً من «أصعب التحديات في زمننا» لكون «غاياتها الفردية» كانت تقوض «النظام»؛ فجوهر الأمر في «الدول المارقة» هو في بقائها خارج النظام الدولي و«رميه، إذا أردنا القول مجازياً، بالقنبلة لأجل لتدميره»(١١). وقد قررت أولبرايت في ما بعد لأسباب تكتيكية الإشارة إلى هذا الصنف من الأعداء- الداعم للإرهاب والمُطور للقذائف والمعطل للنظام الدولي- بـ «دول القلق». وسواء وُصفت هذه الدول بالمُقلقة أو المارقة فإنّ رغبتها تبقى تعطيل النظام العالمي(١٢)؛ فالدول المارقة، بكلمةٍ أخرى، كانت مصدر القلق الأساسي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد استعادت، بصفتها الجماعية أو الفردية، الدور السابق للاتحاد السوفياتي كمستودعات للشر.

وقد أعلن نظام الدفاع الجوي القومي في إدارة بوش الابن وتقارير منبثقة عن البنتاغون معارضتهم للدول المارقة. وكان وزير الخارجية، كولين باول، قد أعرب عن حاجة الولايات المتحدة إلى ترسانة دفاع جوي للوقاية من الدول المارقة، وذلك حتى قبل تدمير برجي التجارة العالميين في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، قائلاً «نحن على إيمان أنّ المسؤولية تقع على عاتق واشنطن في ما يتعلق بالوقاية من الدول المارقة»(١٣). وقد زاوجَ

الرئيس بوش بين السلوك المارق والسلوك الشرير، وغالبه القلق بشأن ما يمكن للعالم أن يتحمل من مسؤولية حيال دول قومية اتخذت من «الإرهاب والابتزاز» منهجاً لها في الحياة، واتجاه «محور الشر» المؤلف من دول مارقة[١٤].

كلا المعلقين والأكاديميين، سواء في الحاضر أو الماضي، كانوا يوظفون تعبير «مارق» لوصف الحكومات المعارضة للقوى صاحبة النفوذ في النظام الدولي (وخصوصاً منها الولايات المتحدة)، تلك النظم المُظهرة للعدائية والمُنتهجة سلوكاً ينذر بالمتاعب للنظام الدولي، ولا تتورع عن انتهاك حقوق الإنسان أو الاستهزاء بالقانون الدولي من ناحية أخرى. أما الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل والممولة صراحةً للإرهاب، فهي مارقة لكونها تحجم عن الانصياع للمعايير الدولية. وصريحُ القول: المارقون هم دول «مسّها الجنون».

بما يتفق مع النموذج التي طرحته أولبرايت، يرى هنريكسن أنّ الدول المارقة هي تلك التي تظهر ازدراءها للمعايير الدولية[١٥]. أما تعريف كلير فكان استعادةً لما طرحه ليك: حيث إنّ الدول المارقة من منظوره هي تلك «المعادية (أو هي هكذا ظاهرياً). دول العالم الثالث... المُمتلكة لقوى عسكرية ضخمة ولها مقدرات ناشئة في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل...ولديها ميل إلى تخريب النظام العالمي المستقر». وهي تعارض انتشار الديموقراطية وتُضمر نوايا عدائية اتجاه جيرانها الأقل قوة[١٦]. وترتكب أفعالاً لا يمكن التنبؤ بها ومن ثم فهي مارقة.

إن وصف أمة ما بالدولة المارقة من شأنه إيجاد المخارج للقضايا الخلافية وقرارات الإدانة المُستعصية. وحتى الآن يمضي صانعو السياسة في التنديد بالدول المزعجة وصعبة المراس بوصفها مارقة. وتلك صيغة اختزال وضعتها واشنطن ولن يكون استبدالها بالأمر اليسير؛ فأثناء سلسلة المقابلات التي سبقت تأليف هذا الكتاب، رأى المشاركون بأنّه من الجدير، بدايةً، استبعاد كلمة «مارقة» لافتقادها الدقة ومغايرتها للمضمون التحليلي، غير أنّهم، وبعد نقاشٍ مطوّل، خلصوا مترددين إلى أنّ استخدام هذه الكلمة سيبقى مُتواصلاً من قبل السياسيين، بصرف النظر عن ما يميل إليه المحللون. على ذلك، كان من الضرورة بمكان محاولة إضفاء مضمون ذي معنى في ما يتصل بجوهر «ما تعنيه كلمة مارق» في العلاقات الدولية. وقد حاول كل من كابريولي وترومبور، في الفصل الذي كتباه، التنويه إلى أنّ إعطاء تعبير محدّد لـ «الدول التي تنتهك منهجياً المعايير الدولية... والتي تشكل خطراً على المجتمع الدولي هو أمر على غاية من الأهمية... (لتكون دعوتهم) إلى التفكير جدياً بالعوامل التي تدفع دولاً لارتكاب سلوك خطير دولياً»(١٧).

ومن الأجدى بدلاً من إسقاط كلمة مارق Rogue من الاصطلاحات التحليلية، التحديد الدقيق للكيفية والتوقيت التي تغدو حينها دولة قومية مُصنفّة على كونها مارقة. قبل نهاية الحرب الباردة، كان اصطلاح مارق Rogue ضيق الاستخدام من قبل فئة محدودة من الأكاديميين لوصف دولة قومية مؤذية ترفض معاملة المقيمين فيها على نحو لائق، ليكون موقفهم منسجماً مع توصيات البيان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي واحد من عدة مقالات كان لها الريادة، رأى كل من كابريولي وترومبور، أنّه إلى امتلاك هذا الاصطلاح «مارق» قيمة تحليلية يتوجب حصر استخدامه للإشارة إلى «خصائص أهليّة لقمع الدولة وافتقاد المساواة أهليّاً»؛ فكانت رغبتهم في أن يكون هذا التعبير مستخدماً بما يتعلق بتلك الدول فحسب «التي تُجيز على نحو منهجي التمييز الأهلي وافتقاد المساواة على قاعدة الإثنية أو الجنس، وتمارس القمع منهجياً على مواطنيها». ومهما يكن؛ فقد ذهب كابريولي وترومبور في الزعم أن من يمارس التمييز والقمع سيكون من شأنه دائماً إظهار العداء والعنف على المستوى الدولي»[١٨].

أما هذا الكتاب فهو يتيح تعريفاً أكثر تشذيباً وشمولاً وقابليةً للقياس؛ فالمارقون، مرةً ثانية، هم فقط تلك الفئة القليلة من الدول القومية التي تظهر قمعاً متفاقماً وميولاً عدوانية لا ريب فيها. حيث يغلب على استخدام هذه الكلمة، سواء منه السياسي أو الأكاديمي، عوزه إلى الدقة وغرضيّته وبلاغته الزائدة ما يفقده وفاء المعنى والفائدة التحليلية. وعلى الرغم من ما لفهرس كابريولي وترومبور من جاذبية، وما لحجّتهم من تفصيل في تبيان أنّ القمع يدفع الدولة القومية لسلوك منحىً «مارق»؛ فأنا أميل إلى تصنيف الدول القومية تبعاً لدرجة قمعها في الداخل وعدائيتها للخارج؛ فمن شأن نظام التصنيف هذا إتاحة القدرة على التمييز بين أسوأ دول العالم من تلك المسيئة لمواطنيها أو التي تتخذ مسلكاً سيئاً، غير أنّها مقارنة مع النماذج الشنيعة فعلاً، لا تتجاوز كونها مُربكة على الصعيد الدولي.،ما يتيح، بكلماتٍ أخرى، إمكانية المقارنة وتعيين الاختلافات عملياً بين؛ فلنقل،

كوريا الشمالية وكامبوديا أو بين غينيا الاستوائية والغابون.

في جوهر هذا البحث عن الخصائص الشائعة عند أكثر الدول القومية إيذاءً وخطراً في العالم يأتي السؤال عن تطوير سبل مرضية لقياس وتخمين طبيعة ومدى قمع الدولة القومية[١٩]؟ ويقترح كابريولي وترومبور؛ في فصلهما من هذا الكتاب، أنّ الدول المارقة يمكن تحديدها بقياس مجموع معين ومحدود من انتهاكات حقوق الإنسان. يصدر عن الموغلين في الانتهاكات من بين الدول تهديدات تتعلق بالأعراف والمواثيق، وأخرى لا تتعلق بها على الأمن الدولي. وهي الدول التي ترفض الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان داخل أراضيها، وتقوم بالتمييز على أساس الإثنية والدين واللغة والجنس. زيادةً على ذلك؛ فإنّ ما تتخذه من موقف في ميلها إلى الإساءة إلى حقوق الإنسان نجده مرة أخرى بسلوكها المبتذل دولياً كما هو الحال في سلوكها الأهلي؛ فالدول القومية التي تفترس مواطنيها لا تنتظر الغطاء الشرعي لأفعالها سواء داخلياً أم خارجياً.

يشيّد كابريولي وترومبور فهرساً للدول المارقة لتصنيف «الاحتيالات على حقوق الإنسان»[٢٠]. ويصور الفهرس التمييز السياسي والاقتصادي القائم على أساس الجنس والإثنية، والضربات العنيفة على المعارضين السياسيين. هذه الطريقة مُعدّة لرصد السياسات العامة التي فضّلت أو تفضل تمييز مجموعة سياسية واستبعادها أو تقييدها بالقياس إلى مجموعات أخرى في المجتمع نفسه. وبالتالي، كان للمؤلفين إمكانية إضافة النقاط لأداء بلد ما استناداً إلى التمييز الحكومي ضد مجموعات مُستبعدة. وبإمكانهم فعل

الأمر ذاته في ما يخص التمييز ضد المرأة أو ما يتعلق بالفرص الاقتصادية والاجتماعية المعطاة لها. وتضمن مقياسهم شيوع السجون السياسية والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها. وقد قدموا جدولاً لفهرس معدل النقاط في كل بلد لأعوام ١٩٨٠-٢٠٠١، حيث استحوذت السويد على المركز الأخير من بين الدول القمعية، أما إيران فقد كان لها الصدارة.

إضافةً إلى ذلك؛ فقد أظهر كابريولي وترومبور أنّ الدول المارقة عالية القمعيّة (بحسب تعريفهم) هي الأكثر ميلاً للعداء للخارج وأكثر قابلية لتمويل الإرهاب، عدا عن رغبتها الدائمة في السعي وراء امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

كان لكتابات كابريولي وترومبور الدور الريادي في الدراسات العلمية المتعلقة بظواهر الدول المارقة، وقد ابتكرا وأبدعا بفاعليّة، ليس أقلّه في فصلهما من هذا الكتاب. وربما، كان لاقتراحاتهما المنهجية المُعنى بها في التصنيف النفع والفائدة، من حيث إنّها ضيقت مجال مقاييس القمع المحتملة، واعتمدت على معلومات سبق أن جمعت من قبل الآخرين لأغراض مغايرة؛ فبرنامجهما المُشذب لاحتمال المؤشرات والمؤشرات الفرعية في القمع سيكون من شأنه إتاحة نقاط أكثر للمقارنة وإضافة سبل مركبة للتمييز بين دول قومية مُرتشية وأخرى أقل ارتشاءً إلى حد ما. ما نرمي إليه هو القدرة على إجمال عيوب أي دولة قومية في ما يتعلق بحقوق الإنسان وما يعادلها، باستخدام مقاييس تقديرية غير مستمدة؛ في أساسها، من مؤلفات استندت إلى معلومات أخرى مُكتسبة على نحو ذاتي.

تعرّض الدول القومية القمعية مواطنيها للخطر ومن ثم فهي تشكل تهديداً جدياً للنظام الوطني والإقليمي والدولي. وهي بضمانها للقمع الذي غالباً ما يستهدف الأقليات أو الأكثريات الإثنية والدينية والعرقية، تقود إلى اندلاع الحروب الأهلية وارتكاب المجازر. وأحياناً تصيب هذه الحرب والمجازر منطقة واسعة، كما هو الحال في غرب أفريقيا. وحتى لو قُيّض للقمع أن ينحصر داخل الدولة؛ فإنّ معاناة المجموعات السكانية المستهدفة تشكل تهديداً كامناً للنظام العالمي. ومن ثم فإنّ الدولة القمعية تعتبر «خطيرة» عالمياً على ضوء هذا التفسير لوحده. غير أنّها تحرز موقعها كاملاً كـ«مارقة» إذا ما اتسمت، زيادةً على ذلك، بالعدائية وسعت إلى اختلاق مواجهة لزعزعة الاستقرار في نظام العالم.

الحالات

اختيرت عينة الحالات في هذا الكتاب لتتيح تصنيف نماذج من دول قومية قامعة أو عدائية، وقد تجمع كلتا الصفتين. حتى قبل كتابة هذه الفصول وإنجاز الكتاب، كانت الشُبهة تطال هذه البلدان في انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان، وفي بعض الحالات، امتلاكها المتزايد لأسلحة الدمار الشامل. ولا ريب أن تلك كانت افتراضات معيارية، ولكن شُرِع الآن في اختبار هذه التصورات المسبقة. علاوةً على ذلك؛ فإنّ تسلسل الدول القومية بحسب ميولها القمعية لم يقدّر سوى على نحو أولي. ولم يكن معروفاً كيف سترتب الحالات ويتم فرزها. ولَم يتضح ذلك إلا في فترة متأخرة، مثلما هي عليه الآن؛ فكان أن خلصنا إلى وجود مجموعة من حكومات

متفاقمة القمع وأخرى عالية القمعيّة (من دون أن توصف بالمتفاقمة). عدا عن كون الدول المارقة يجب أن تتوافر فيها صفة القمع المتفاقم والعدائية الكبيرة، بحيث تقع على تقاطع محاور القمع والعدائية[٢١]. ومن بين أكثر الدول القومية قمعاً، التي لا تزال على طاولة النقاش، بحسب الحالات التي اخترناها، وهي كوريا الشمالية وبورما وتركمانستان وزيمبابوي، إضافة إلى غينيا الاستوائية؛ فقط أولها هي الخطيرة حقاً وبالتالي فهي مارقة تضع نفسها خارج العالم. ويبقى السؤال عن إيران واحتمال تصنيفها (وقياسها) على أنّها أقل قمعاً من أعضاء المجموعة الأولى، وهي تبدي ميولها العدائية كراغبة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومن الرعاة الجديين للإرهاب. من ثم فإنّ وصفها بالمارقة، أخيراً، يعتمد على منزلتها المزدوجة بالقياس إلى هذين المحورين.

العديد من نماذج بلدان أسوأ الأسوأ تمت تغطيتها في هذا الكتاب. وقد غلب على هذه العينة البلدان النامية. الكثير من البلدان القمعية محدودة السكان، غير أنّ بعضها يتمتع بمعدل ديموغرافي كثيف. وليست جميعها من بلدان الدخل المحدود؛ فبعضها يتمتع بالغنى جراء استخراج النفط والغاز، والقليل منها يحقق معدلات نمو سريعة، مرة أخرى بسبب البترول. وحتى بين الغنية فإنّ سوء توزيع الثروة هو السمة السائدة، وتوظيفها على نحو بدائي ومنحرف بوضوح. يُدرج الجدول الرقم (١-٣) و الجدول الرقم (١-٤) ترتيباً للتزايد الديموغرافي، والتنمية البشرية وخصائص البلد التربوية والاقتصادية في ما يخص الحالات التي يعالجها هذا الكتاب والعديد غيرها، لتسهيل المقارنة.

الجدول الرقم (١-٣) أسوأ الأسوأ: صور جانبية مقارنة، ٢٠٠٥

البلدان المقارنة	تصنيف مؤشر التنمية البشرية (١٧٧= الأقل نمواً)(أ)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأميركي(ب)	عدد السكان ٢٠٠٣ بالمليون	معدل اللاأمية نسبة مئوية		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية(ج)	كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية (لكل ١٠٠٠ من السكان)		إجمالي القوات المسلحة	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣(د)	مساعدات التنمية المستلمة (بالمليون دولار الأميركي)	تصنيف الفساد (١٥٨= الأكثر فساداً)(هـ)	تصنيف الحرية الاقتصادية (١٥٥= الأكثر كبحاً)(و)	تصنيف الفريدوم هاوس(ز)
				ذكر	أنثى			خطوط الهاتف	مستخدمي الإنترنت						
روسيا البيضاء	٦٧	٢,٢٩٩	٩,٩	٩٩,٨	٩٩,٤	٦٨,١	١٣,٣٧	٣١١	١٤١	٣٧,٠٠٠	١,٣(ح)	٣١,٩	١٠٧	١٤٣	غير حرة
بورما (ميانمار)	١٢٩	غير متوافر	٤٩,٥	٩٣,٧	٨٦,٢	٦٠,٢	٦٣,٥٦	٧	١	٣٧٨,٠٠٠	٣,٤(ط)	١٢٥,٨	١٥٥	١٥٤	غير حرة
غينيا الاستوائية	١٢١	٦,٣٩٣	٠,٥	٩٢,١	٧٦,٤	٤٣,٣	٩١,١٦	١٨	غير متوافر	١,٠٠٠	غير متوافر	٢١,٣	١٥٢	١١٨	غير حرة
كوريا الشمالية(ز)	غير متوافر	غير متوافر	٢٢,٩	٩٩,٠	٩٩,٠	٧١,٤	٢٤,٠٤	٤٨	غير متوافر(ي)	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٣,٩(ك)	(ل)	غير مصنفة	١٥٥	غير حرة
سورية	١٠٦	١,٣٠١	١٨,١	٩١,٠	٧٤,٢	٧٣,٣	٢٩,٥٣	غير متوافر	٣٥	٢٩٧,٠٠٠	٧,١	١٦٠,٣	٧٠	١٣٩	غير حرة
توغو	١٤٣	٤١٥	٥,٨	٦٨,٥	٣٨,٣	٥٤,٣	٦٢,٢٠	١٢	٤٢	٩,٠٠٠	١,٦	٤٤,٨	غير مصنفة	غير مصنفة	غير حرة
تونس	٨٩	٢,٨١٥	٩,٩	٨٣,٤	٦٥,٣	٧٣,٣	٢٤,٧٧	١١٨	٦٤	٣٥,٠٠٠	٠,٩	٣٠٥,٥	٤٣	٨٣	غير حرة
تركمانستان	٩٧	١,٢٥١	٤,٧	٩٩,٣	٩٨,٣	٦٢,٤	٧٣,٠٨	٧٧	غير متوافر	٢٦,٠٠٠	غير متوافر	٢٧,٢	١٥٥	١٥١	غير حرة
أوزبكستان	١١١	٤٦١	٢٥,٨	٩٩,٦	٩٨,٩	٦٦,٥	٧١,١٠	٦٧	١٩	١٤,٠٠٠	٠,٥	١٩٤,٤	١٣٧	١٤٧	غير حرة
زيمبابوي	١٤٥	١,٣٥٠	١٢,٩	٩٣,٨	٨٦,٣	٣٦,٩	٥٢,٣٤	غير متوافر	غير متوافر	٢٩,٠٠٠	٢,١	١٨٦,٤	١٠٧	١٥١	غير حرة
															غير حرة
أذربيجان	١٠١	١,٠٢٩	٨,٣	٩٩,٥	٩٨,٢	٦٦,٩	٨١,٧٤	١١٤	غير متوافر	٦٧,٠٠٠	١,٩	٢٩٦,٧	١٣٧	١٠٣	غير حرة
إيران	٩٩	٢,٤٣١	٦٨,٢	٨٣,٥	٧٠,٤	٧٠,٤	٤١,٥٨	٢٢٠	٧٢	٥٤٠,٠٠٠	٣,٨	١٣٣,١	٨٨	١٤٨	غير حرة
السعودية	٧٧	١٠,٧٩٣	٢٣,٣	٨٧,١	٦٩,٣	٧١,٨	١٣,٢٤	١٥٥	٦٧	٢٠٠,٠٠٠	٨,٧	٢١,٩	٧٠	٧٢	غير حرة

مصدر البيانات، إلا حيث تمت الإشارة إلى ذلك، مأخوذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، /2005/hdr.undp.org/reports/global.

(أ) الأمر المثير للاهتمام أن أياً من الدول المارقة لم تصنف في فئة «التنمية البشرية المنخفضة»، وكل منها وصفت بأنها دول «ذات تنمية بشرية متوسطة»، وبعضها في الواقع قريب جداً لأعلى هذا التصنيف (على الأخص، روسيا البيضاء).

(ب) تم حساب الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد باستخدام «الجداول المرجعية السريعة» للبنك الدولي، وموقعة على شبكة الإنترنت: wordldbank.org.

(ج) وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥).

(د) للمقارنة؛ فإن متوسط الدول ذات مؤشر التنمية البشرية العالي يبلغ ٢,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣. (بعض الدول ذات الإنفاق العالي بما فيها الولايات المتحدة يبلغ متوسطها ٣,٨ في المئة، وإسرائيل ٩,١ في المئة. بيانات العديد من الدول المهمة مثل تايوان وكوبا مفقودة). متوسط الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسط يبلغ ٢,٥ في المئة. (بعض بيانات الدول مفقودة، ولكن في تصنيف «المتوسط»، عادة ما تكون هذه الدول صغيرة وتنفق القليل على الأرجح).

(هـ) منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٥»، / www.transparency.org policy_research /surveys_indices /cpi2005، لاحظ أنه في بعض الحالات ترتبط الدول في تصنيفها بهذا المؤشر.

(و) مؤسسة التراث، «مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٥»، / www.heritage.org /research features /index /countries.ctm. لاحظ أنه في بعض الحالات ترتبط الدول في تصنيفها بهذا المؤشر.

(ز) فريدوم هاوس، «الحرية في العالم ٢٠٠٥ - مقاييس مقارنة للحرية»، / www.freedomhouse.org research /freeworld /2005/pdf.table2005. تصنف البلدان إما «حرة»، «حرة جزئياً»، أو «غير حرة».

(ح) روسيا تدفع البعض منها.

(ط) تقدير (قيمة) عام ١٩٩٠؛ من المفترض أنه قد زاد مع تضاعف القوات تقريباً.

(ي) ما لم يذكر خلاف ذلك؛ فإن البيانات حول كوريا الشمالية مأخوذة من وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب **حقائق العالم** (٢٠٠٥)، / www.cia.gov /cia /publications /factbook /geos .kin.html

(ك) يفترض قليلاً أو لا شيء.

(ل) تقدير. الأرقام من **ناشيونال ماستر**، «الإحصائيات العسكرية. النفقات: نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بحسب البلد» (٢٠٠٧)، _www.nationmaster.com /graph-T /mil_exp_per of_gdp. وفقاً لكتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية، يقدَّر أن تنفق كوريا الشمالية ما يقارب ٥,٢ بلايين دولار أميركي على قواتها العسكرية سنوياً.

(م) بلغت المعونة الغذائية المقدمة لكوريا الشمالية منذ العام ١٩٩٥ ما يقارب ١,٥ بليون دولار أميركي. برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، «مشكلة الجوع في العالم - جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية» (٢٠٠٥)، www.wfp.org/country_brief/indexcountry. .408=country&5=sub_section&9=section&5=asp?region

ورغبةً في الإضافة والتوسع في هذه الجداول؛ فقد اختبر كل من يي فينج وساموبك باول معلومات كميّة متاحة من مصادر نموذجية تضاف إلى عينتنا (وتتعلق أيضاً بكوبا وإيران والسعودية والسودان)، من الدول عالية القمعيّة، وقد قيّما نوعية هذه المعلومات ومعناها[٢٢]. وتتيح لنا نتائجهما فرز البلدان استناداً إلى درجة حريتها السياسية واستقلالها السياسي، وسيادة القانون فيها ومدى سيطرة الفساد عليها ومستوى المحاسبة. أضاف فينغ وباول ترتيباً للإحصائيات الاقتصادية التي تظهر في الجدول الرقم (١-٣) والجدول الرقم (١-٤) يستخدم معدل دخل الفرد الوسطي مقارنة مع ناتج الدخل الإجمالي ولسنوات قليلة التباعد. وأظهرا كميات الاستثمار المباشر الأجنبي كما المساعدة الأجنبية لكل فرد. وقد عزوا من حضور الأرقام الاجتماعية في الجداول، وأضافا البعد الجنساني المهم. (الأمر الذي كان قد أكد عليه أيضاً فهرس كابريولي وترومبور). وقد حصلا على رسوم توضيحية صادرة رسمياً لتقييم درجة الحرية الدينية في عينة البلاد المدروسة. وفي الختام، وضع المؤلفان فهارس مركبة وحللاها. وقد وضع المؤشر الذي أوجدوه يده على علاقة متبادلة قوية بين الفهارس السياسية والاقتصادية، على خلاف العلاقة بين الفهرس السياسي والاجتماعي التي بدا فيها معتدلاً.

فإذا كان السؤال، مثلاً، عن حق المواطن في رقص الجاز ضمن واحدة من هذه المجتمعات القمعية؛ فهم يظهرون كيفية اختيار المعيار الأساسي الذي يتحدد وفقه هذا الأمر أكان تبعاً للمقاييس السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. على الرغم من ذلك؛ فإنه ولسوء الحظ حتى تحليلات المعلومات الأساسية التي قام بها فينج وباول لا تفي بأكثر من مقاربة مبدئية للقمع في أسوأ دول العالم.

جدول الرقم (٤-١) أسوأ الأسوأ: صور جانبية مقارنة، ٢٠٠٦

البلدان المارقة	تصنيف مؤشر التنمية البشرية، ٢٠٠٦ (١٧٧= الأقل نمواً)	الدخل القومي الإجمالي للفرد ٢٠٠٦ بالدولار الأميركي[أ]	عدد السكان ٢٠٠٤ بالمليون	معدل اللاأمية، ٢٠٠٤ نسبة مئوية		متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٢٠٠٤ (بالسنوات)	معدل وفيات الرضع ٢٠٠٤، لكل ١٠٠٠ ولادة حية[ب]	كثافة الاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٤ (لكل ١٠٠٠ من السكان)		إجمالي القوات المسلحة ٢٠٠٦	نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤[ج]	مساعدات التنمية المستلمة ٢٠٠٤ (بالمليون دولار الأميركي)	تصنيف الفساد ٢٠٠٦ (١٦٣= الأكثر فساداً)[د]	تصنيف الحرية الاقتصادية ٢٠٠٧ (١٥٧= الأكثر كبحاً)[هـ]	تصنيف الفريدوم هاوس ٢٠٠٦[و]
				ذكر	أنثى			خطوط الهاتف	مستخدمي الإنترنت						
روسيا البيضاء	٦٧	٢,٧٦٠	٩,٨	٩٩,٨	٩٩,٤	٦٨,٢	١٣,٠٠	٣٢٩	١٦٣	٧٣,٠٠٠	١,٤	٤٦,٢	١٥١	١٤٥	غير حرة
بورما (ميانمار)	١٣٠	غير متوافر	٥٠,٠	٩٣,٩	٨٦,٤	٦٠,٥	٦١,٨٥	٨	١	٣٧٦,٠٠٠	غير متوافر	١٢١,١	١٠٠	١٥٣	غير حرة
غينيا الاستوائية	١٢٠	غير متوافر	٠,٥	٩٣,٤	٨٠,٥	٤٢,٨	٨٩,٢١	غير متوافر	١٠	١,٠٠٠	غير متوافر	٢٩,٧	١٥١	١٢٨	غير حرة
كوريا الشمالية[ز]	غير متوافر	غير متوافر	٢٣,١	٩٩,٠	٩٩,٠	٧١,٧	٢٣,٢٩	(ح)	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	١١٨	غير مصنفة	١٥٧	غير حرة
سورية	١٠٧	١,٣٨٠	١٨,٦	٨٦,٠	٧٣,٦	٧٣,٦	٢٨,٦١	١٤٣	٤٣	٣٠٨,٠٠٠	٦,٦	١١٠,٢	٩٣	١٤٢	غير حرة
توغو	١٤٧	٣٥٠	٦,٠	٦٨,٧	٣٨,٥	٥٤,٥	٦٠,٦٣	غير متوافر	٣٧	٩,٠٠٠	١,٦	٦١,٤	١٣٠	١٣٩	غير حرة
تونس	٨٧	٢,٨٩٠	١٠,٠	٨٣,٤	٦٥,٣	٧٣,٥	٢٣,٨٤	١٢١	٨٤	٣٥,٠٠٠	١,٥	٣٢٧,٧	٥١	٦٩	غير حرة
تركمانستان	١٠٥	غير متوافر	٤,٨	٩٩,٣	٩٨,٣	٦٢,٥	٧٢,٥٦	غير متوافر	٨	٢٦,٠٠٠	غير متوافر	٣٧,٢	١٤٢	١٥٢	غير حرة
أوزبكستان	١١٣	٥١٠	٢٦,٢	غير متوافر	غير متوافر	٦٦,٦	٦٩,٩٩	غير متوافر	٣٤	٥٥,٠٠٠	غير متوافر	٢٤٥,٥	١٥١	١٣٢	غير حرة
زيمبابوي	١٥١	٣٤٠	١٢,٩	٩٣,٨	٨٦,٣	٣٦,٦	٥١,٧١	٢٥	٦٣	٢٩,٠٠٠	غير متوافر	١٨٦,٥	١٣٠	١٥٤	غير حرة
															غير حرة
أذربيجان	٩٩	١,٢٤٠	٨,٤	٩٩,٥	٩٨,٢	٦٧,٠	٧٩,٠٠	١١٨	٤٩	٦٧,٠٠٠	١,٨	١٧٥,٦	١٣٠	١٠٧	غير حرة
إيران	٩٦	٢,٧٧٠	٦٨,٨	٨٣,٥	٧٠,٤	٧٠,٧	٤٠,٣٠	غير متوافر	٨٢	٥٤٥,٠٠٠	٤,٥	١٨٩,٤	١٠٥	١٥٠	غير حرة
السعودية	٧٦	١١,٧٧٠	٢٤,٠	٨٧,١	٦٩,٣	٧٢,٠	١٢,٨١	١٥٤	٦٦	٢٠٠,٠٠٠	٨,٣	٣٢,٣	٧٠	٨٥	غير حرة

مصدر البيانات، إلا حيث تمت الإشارة إلى ذلك، مأخوذ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، //:hdr.undp.org/hdr2006.

(أ) تم حساب الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد باستخدام «الجداول المرجعية السريعة» للبنك الدولي، وموقعة على شبكة الإنترنت: wordldbank.org.

(ب) وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب **حقائق العالم** (٢٠٠٦).

(ج) انظر الجدول ٣, ١ الملاحظة (د).

(د) منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٦»، www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2006، لاحظ أنه في بعض الحالات ترتبط الدول في تصنيفها بهذا المؤشر.

(هـ) مؤسسة التراث، «مؤشر الحرية الاقتصادية لعام٢٠٠٧»، www.heritage.org/research/features/index/countries.ctm. لاحظ أنه في بعض الحالات ترتبط الدول في تصنيفها بهذا المؤشر.

(و) فريدوم هاوس، «الحرية في العالم ٢٠٠٦: مقاييس مقارنة للحرية»، http://freedomhouse.org/template.ctm?page=15. تصنف البلدان إما «حرة»، «حرة جزئياً»، أو «غير حرة».

(ز) ما لم يذكر خلاف ذلك؛ فإن البيانات حول كوريا الشمالية مأخوذة من وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم (٢٠٠٥)، www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/kin.html.

(ح) الإجمالي ٩٨٠,٠٠٠.

جميع الدول الفاشلة هي قمعية، بالتعريف، إلا أنّ الدول القمعية ليست جميعها فاشلة؛ فواقع الأمر أنّ العديد من أكثر الدول قمعاً في العينة التي أخذ بها هذا الكتاب هي دول فاشلة معطلّة، غير أنّ إفراطها في الأمن يحجبها عن طرح سؤال عما إذا كانت توصف بـ«الفاشلة»[٢٣]؛ فلا يوجد دولة منهارة -وهو المعنى التحليلي لكلمة «فاشل»- يمكن أن تكون قمعية لأنّ جهاز القمع حينها سيكون، بالتعريف، مفقوداً. غير أن الدول القمعية غالباً ما تكون «ضعيفة» -الموقع الوسط تحليلياً بين «القوية» و«الضعيفة»- ويحتمل أن تضمر مكونات الفشل إذا ما وضع حد لجهاز قمعها المتبجح؛ فلا يوجد دولة «قوية» إذا لم يكن هناك من يتمتع بفوائد السياسة كماً ونوعاً مثلما تبين في دراسات مبكرة. والقلّة، الغنية والمطمئنة، لا تتمتع على الرغم من ذلك سوى بالنزر اليسير من سيادة القانون والحرية السياسية والفرص الاقتصادية بالنسبة إلى أغلب المواطنين. وهؤلاء بدورهم ليس لهم سوى القليل من خدمات التعليم والصحة؛ فالأنظمة القمعية، التي تضع نصب عينيها تعزيز وحماية سلطتها الظالمة واقتلاع الأغنياء من مجموع السكان الطائعين، عادةً ما يكون اهتمامها، بما يقارب التعريف، بتأمين استحقاق الأمن على حساب الاستحقاقات السياسية.

يتضمن هذا الكتاب معاينةً دقيقة لدول بيلاروسيا وبورما (ميانمار) وغينيا الاستوائية وكوريا الشمالية وسورية والتوغو وتركمانستان وتونس وأوزبكستان وزيمبابوي. وقد كان لنا رغبة في إدراج فصول عن كوبا وإيران وليبيا وباكستان والسعودية، إضافة إلى السودان بغية الإحاطة

الكاملة بالدول القومية القمعية والمهدّدة المدرجة في القائمة (أ). وغياب مثل هذه الفصول مرده إلى تجنب الوقوع في الخطأ أكثر منه تحيزاً في الانتقاء، وكان فيه أيضاً، على كل حال، شيء من المصادفة. إضافةً إلى ذلك فقد استبعد هذا الكتاب -بجزء كبير لتوخي عدم الإفراط في الحجم- مجموعة النظم المستبدة أو التي تدنو من هذا الوصف الصغيرة من قبيل أذربيجان وكمبوديا وإريتريا وسوازيلاند الملكية. أما الصين فهي تستحق تقييمها كدولة قامعة تتصف بأنّها مارقة عدائية ضمناً من وقت لآخر، غير أنّها لم تُضمّن في هذه الدراسة، لكونها قوة كبيرة ومن ثم فلا يمكن تعريفها كمارقة. والحال كذلك في روسيا التي تقمع بعض مواطنيها العديدين وقد تصنف كعدائية. وربما يأخذ بعض القراء الولايات المتحدة وروسيا على كونها مارقة لأسباب أيديولوجية، غير أنّ كليهما لا يطابقان معيار انتهاج سلوك يواجه النظام العالمي من خارجه؛ فواقع الأمر، أنّ القوى الثلاث الكبرى جميعها، هي من تحدد طبيعة النظام العالمي إلى امتلاكها ميزة حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

مهما يكن من أمر؛ فإنّ مجموعة البلدان المُدرجة هنا المارقة ضمنياً أُريد منها أن تكون مفتاحيّة وليست شاملة. ومجمل الحالات المُناقشة تسيء إلى حقوق الإنسان وتُحرّم الحريات المدنية. ما مدى القمع الذي يتوجب على دولة قومية أن تبلغه حتى تستحق الاهتمام الدولي والإدانة؟ فإذا ما أخذنا بميزاننا، كان لنا احتمال المقاربة التحليلية بين، لنقل أوزبكستان وتركمانستان والتفاوت بين توغو وتونس عن غينيا الاستوائية وزيمبابوي، ومن ثم صياغة سياسات ملائمة ومطابقة.

متفاقمو القمع

ومن بين الحالات التي نعرضها تتجاوز كل من كوريا الشمالية وتركمانستان نيازوف (حتى نهاية عام ٢٠٠٦) غيرها من الدول القومية في سعيها إلى فرض تقوى عبودية لحكامها أصحاب السلطة المطلقة شبه المؤلهين. وفي كلا الحالتين؛ فإنّ حكام النهج السوفياتي تصرفوا على نحو شاذ دون أدنى احترام لخير السكان العاديين في بلادهم الشبيهة بمدرعة بوتيمكين. حيث تجاوز سابارموراد نيازوف جيرانه من الثائرين الطغاة باستبعاد الأطباء وغيرهم من المختصين بالصحّة، وحرمّ التعليم العالي، وفرض أيديولوجية من بنات أفكاره، حتى يصّور نفسه على أنّه باشا التركمان (سيّد كل التركمان).

أما كيم جونغ إيل في كوريا الشمالية، فقد أشرف طوال عقد من الزمن على مصادرة موارد شعبه من الطعام، ما جعل مليون مواطن يتضور جوعاً نتيجةً لفكرة خطرت في البال. والطاغية صاحب السلطة المطلقة لا يزعم التشاركيّة ولا يدعي احترام حقوق الانسان أو منح المواطن العادي حرياته. ولا يحترم أحدهم قانوناً سوى ذلك الذي هو من قريحته. وعلى الرغم من أنّه من المنطوط بتركمانستان أن تكون مُزدهرة نسبياً لما لها من وفرة موارد الغاز الطبيعي (فهي عاشر أكبر مصدر للغاز في العالم)، وخيراتها من البترول وتعداد سكانها المُقتصر على خمسة ملايين، إلا أنّ باشا التركمان صادر ثروة بلاده بما لا يقل عن كيم جونغ إيل في بلاده الأشد فقراً[٢٤]. ومن شهادات العالم بشأنه أنّ المنظمة البريطانية غير الحكومية للتحقيقات

(NGO) اتهمت نيازوف بوضع يده على معظم عوائد الغاز في بلده والمقدرة بـ٢ بليون دولار سنوياً وإيداعها في حسابات مصرفية في الخارج[٢٥].

لا يزال نصف سكان تركمانستان يعيش تحت خطر الفقر الوطني والإقليمي، وتقدر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ٦٤٠ دولاراً. وفي عام ٢٠٠٦ ألغيت؛ في واقع الأمر، جميع معاشات التقاعد، أما معونات المرض والأمومة فقد تم إيقافها هي وجميع الأعمال التي كانت تحظى بدعم ورعاية حكومية. زيادةً على ذلك؛ فإنّ نظام الصحة العام كان عبارة عن مسالخ، وكانت نسبة وفيات الأطفال مرتفعة ومعدلات الأعمار منخفضة (مقارنةً بالمقاطعات السوفياتية السابقة). وفي العام نفسه أُغلقت معظم المشافي خارج العاصمة، أما العيادات المتبقية فلم يكن في وسعها سوى تقديم رعاية أولية، «ما أودى بحياة الآلاف جراء أمراض شائعة قابلة للعلاج من قبيل السل»[٢٦]. حرمّ نيازوف أيضاً استيراد المواد الصيدليّة من روسيا، الأمر الذي نجم عنه نقص حاد في الأدوية والعقاقير المألوفة. أما خليفته المنتحل للسلطة، غوربانغولي بردي-موخامادوف؛ فقد تعهدّ، بعد أسبوع واحد من «انتخابه» كرئيس في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧- بإصلاح بعض ما تسببت به المبالغات غير الموفقة في عهد باشا التركمان، بينما مضى؛ في ذات الوقت، بحكم مستبد ثقيل الوطأة مشابه لما قبله.

كلا البلدين، كوريا الشمالية وتركمانستان، كانا وما زالا مستبدين لا لشيء سوى الاستبداد؛ فالحد الأدنى، بضعة دخلاء استطاعوا تبيان أي أفعال عقلانية أو شيء من السلوك العقلاني في ما يتعلق بكلا المستبدين وتراتبية

أعوانهما. ويتصف كيم جونغ إيل ورفاقه بكثرة الظنون أكثر من باشا التركمان، وربما كان إلى ذلك ما يبرره، غير أنّ القادة الآسيويين بمجملهم لم يقدموا قط برهاناً على الاهتمام برفاق وطنهم. حيث يتوقف وجود الكوريين والتركمان الفقراء، من وجهة نظر الحكام، على افتراسهم وإرهابهم بصرامة. كان الملوك في معظم الملكيات الوراثية قديماً مجبرين، بدرجات متعددة، على إعطاء تابعيهم مكاسب سياسية، وإلا غادر هؤلاء المملكة أو ربما عطلوها. ومع ذلك؛ فقد اندفعت كوريا الشمالية وتركمانستان إلى إغلاق حدودهما وذهبتا إلى حد رفض إعطاء مكاسب سياسية ما لم تكن متصلةً بحكم النظام أو اقتصاده. من الواضح أنّه لا وجود لحرية الحركة والسفر أو التعبير في كلا البلدين. وعلى حد تعبير ماركوس نولاند في الفصل الذي كتبه، أنّ كوريا الشمالية قد «أغلق عليها بإحكام»(٢٧). وقد ألغيت حتى وسائل الإعلام الروسية في تركمانستان، الأمر الذي ربما سيتغير الآن. أما الحرية الدينية فغدت محدودة إن لم تكن قد ألغيت بالكامل في كوريا الشمالية. وأصابت حرية الإرادة الكثير من الانتهاكات، صراحةً؛ في كوريا الشمالية، وإلى حدٍ ما في تركمانستان.

كلا النظامين في كوريا الشمالية وتركمانستان، مثلما هو حال العديد من الحالات اللافتة في هذا الكتاب، سعت مطولًا إلى إجبار مواطنيها على الإذعان. و تأليه القيادة الحاكمة في كوريا الشمالية تم إنجازه عبر اشتراكية سياسيّة صارمة، تؤكد على الأيديولوجيا و«توقير الشخص بصرامة دينية»؛ فمن المحال الإعلان عن أفكار غير نقية أو معادية للنظام على الملأ. وليس من الحكمة الإسرار بما يجول في الخاطر حتى ولو اقتصر ذلك على البيت

والعائلة والأصدقاء الموثوقين. يذكر ني إند أنّ «أي إشارة على انحراف سياسي ابتداءً بالاستماع إلى محطات الراديو الأجنبية مروراً بترديد أغانٍ من كوريا الشمالية أو الجلوس على جريدة عليها صورة كيم إل سونغ سيكون مآلها العقاب».

لم يقو النظام في تركمانستان بعد عام ١٩٩١ على تعليب شعبه بنفس هذا المقدار، إلا أن باشا التركمان كان قد حاول ذلك، بلا شك؛ فبوصفه رئيساً مدى الحياة، أصدر كتابه «**الكتاب الأخضر الصغير**» -**الروهناما**- في جزئين يتضمنان تعاليم روحية ومراجعةً تاريخية، وأقام تماثيل شخصية باهظة الثمن لنفسه في طول البلاد وعرضها، كما بنى قصوراً ذات قبب ذهبية ومساجد ضخمة، وبدل أسماء الشهور ليتذكره المواطنون هو ووالدته، وأعاد تسمية البلدات والجبال والمكتبات والمدارس على شرفه[٢٨]. بل وحتى استبدل الكلمة التركمانية التي تعني الخبز باسم مشبك والدته. وضيّق على حرية الكلام المستقل، وأغلق معظم المكتبات خارج العاصمة وقيد فرص التعليم بإنهاء التعليم الثانوي العام بعد الصف التاسع.

علاوةً على ذلك؛ فقد تم تخفيض تعاليم اللغة الروسية بشدّة، وانتهاج سياسة صارمة في تصديق الطلبات أفضت إلى طرد الآلاف من المدرسين غير التركمان (أي ممن لم تكن أصولهم التركمانية عائدة إلى ثلاثة أجيال). وقد رفض نيازوف الاعتراف بشهادات الجامعات الأجنبية الممنوحة بعد عام ٢٠٠٥، أما نظام التعليم العالي الذي طور محلياً فكانت تسوده الفوضى حين وفاته؛ في عام ٢٠٠٦، أحرق عميد كلية الأساتذة خمسمائة ألف مؤلف

مكتوب باللغة الروسية بعدما انتفت الحاجة إلى اقتناء كتب مطبوعة بلغة أجنبية. وكان النقد أو المعارضة يعرّف في تركمانستان (كما هو الحال في العديد من الحالات المدروسة هنا) بالخيانة العظمى. مثل هذه الإساءات كانت وربما ستبقى عاقبتها فترات طويلة من السجن و الاحتجاز في مشافي أمراض النفسية (كما كان مألوفاً في الاتحاد السوفياتي)، والنفي الداخلي إلى أراضٍ منبسطة قاحلة ومالحة على طول بحر كاسبيان. كانت المحادثات الخاصة مراقبة من قبل المخبرين وكان يتم التنصت على الاتصالات والرسائل الإلكترونية، أما دخول الإنترنت فكان مقيّداً بشدة.

فرض العقاب الجماعي على العائلات والجماعات (يصل إلى الجيل الثالث في عائلة الشخص المسيء في كوريا الشمالية كما سُجلت حالات مشابهة إلى ذلك في تركمانستان)، وممارسات الإكراه المستبدة والعشوائية (ومن ثم الإرهابية) إضافةً إلى فرض مناخ شامل من الخوف يمس جميع شرائح المجتمع تشكل الطرق الثلاثة التي تنتهجها هذه الأنظمة المستبدة؛ في جوهرها، للسيطرة والتحكم بمن كان من سوء نصيبه أن أُقام هناك. حيث أنّ سجونها مليئة بالنزلاء والمنشقين من أبناء البلد يقبعون عميقاً تحت الأرض أو في المنفى، أما التعذيب فهو أمر شائع. ويقال إنّ الإجهاض القسري وقتل الرضع أمر حاصل في كوريا الشمالية. ومن ينتقد أحد هذين النظامين من الخارج فهو ليس بمأمن من الخطر حتى لو كان يقيم خارج حدودهما. تُرتكب الاغتيالات وتغيب المحاسبة. كل شيء ليس له ترخيص محدد (كما في هاييتي دوفالير) هو ممنوع. وفي واقع الأمر لا يوجد إعلام أو قضاء يتمتع بالاستقلال، وحقيقة الأمر، أنّه لا وجود لمجتمع مدني.

تضمن ملخص ٢٠٠٦ لقسم الدولة في الولايات المتحدة المتعلق بسجل حقوق الإنسان في تركمانستان القابعة تحت حكم نيازوف ما مفاده «أنّ الجكومة استمرت في ارتكاب إساءات خطيرة...وتقييد شديد على الحريات السياسية والمدنية». وجاءت الاتهامات على موضوع التعذيب والاحتجاز المطول، من دون محاكمة والإساءة إلى الأقليات الدينية والعقاب الجماعي وغياب المحاكمات العادلة والتدخل المستبد في الحياة الخاصة ووضع قوائم بمنع السفر والعنف ضد المرأة. ولكن الدلائل على تشغيل الأطفال خلال حصاد القطن كانت أقل في عام ٢٠٠٦[٢٩].

جاء في التقرير نفسه عن كوريا الشمالية، أنّ النظام هناك «استمر في ارتكاب الكثير من الإساءات الخطيرة»، واضعاً مواطنيه تحت رقابة صارمة. كما أشار إلى تقارير تفيد بوجود حالات قتل غير صادرة عن القضاء، وحالات اختفاء قسري واحتجاز مديد. أما شروط السجن فبقيت قاسية تهدد الحياة. والتعذيب كان أمراً شائعاً. والسجينات من الحوامل كن يقاسين الإجهاض، ويقتل من يولد من الأطفال في السجن عند ولادته. وأشارت تقارير واسعة عن المتاجرة بالنساء والفتيات من بين اللاجئين والعمال ممن يعبرون الحدود إلى الصين[٣٠].

وقد أصاب مؤلفا الفصلين المتعلقين بتلك الحالتين بافتراضهما استحالة القياس الدقيق لعمق الفساد في كلا البلدين، حيث لا يوجد معلومات يمكن الاعتماد عليها. وعلى الرغم من ذلك فإنّ كوريا الشمالية هي واحدة من أكثر مجتمعات العالم عسكرّةً بمشاركة جماهير واسعة من السكان في

البلد بمظاهر السلاح وتخصيص غالبية الناتج المحلي الإجمالي للجيش. ويعتقد نولاند بوجود مائتي ألف نزيل أو أكثر في شبكة مخيمات السجناء السياسيين، غير أنّ هذا الرقم غير مُدقق. وربما تشهد فرق الشرطة على الاغتيالات المرتكبة والاعتقالات المعدة. وربما يكون من شأن الجواسيس وشرطة الرأي تقديم ملاحظات عن فرض الإذعان والرقابة الناجحة على الرأي. ومن شأن زيارة السجون ومراكز التأهيل إتاحة شواهد إنسانية دقيقة عن الحرمان وعنف الدولة، وهناك المذكرات المهربة للناجين من معسكرات السجن المؤقتة. غير أنّه حتى لجنةً تأتي للبحث عن الحقيقة بعد نهاية الصراع ستجد صعوبة في اختبار كل نماذج القمع، ومن ثم تجميعها؛ في ذات الوقت؛ فإنّ مجرد التجميع الانطباعي لن تصل إلى ذلك بالتأكيد.

أصدرت تركمانستان في العام ١٩٩٧، قراراً يقضي باعتبار جميع الإحصائيات الاقتصادية أسراراً للدولة، ومثلها جميع الأرقام الأخرى. وقد أخرج باشا التركمان إلى النور فقط ما يروق له من تلك الأرقام. وعلى حد تعبير غريغوري غليسون فإنّ هذا الحاكم المتفرد مارس «الكذب الكبير» بتضخيم ما يحرزه البلد من تقدم ومن يقول غير ذلك يكون مصيره التعذيب. وبطبيعة الحال، لا يوجد رسمياً أي سجون سياسية أو أي انتهاكات لحقوق المواطنين التركمان. يتضمن فصل غليسون ملحقاً يعاين بدايات عهد ما بعد نيازوف.

أما المعلومات التي تصف عمق الطغيان في بورما (ميانمار) لم تعد بالوفيرة أكثر من تلك الخاصة بكوريا الشمالية وتركمانستان[٣١]؛ فهناك بضع إحصائيات يمكن الاعتماد عليها، لا تتضمن حتى عدد السكان في بورما.

تُخمن أرقام الناتج المحلي الإجمالي كيفما اتفق مع توظيف ٢٢٥ دولاراً لكل فرد من الدخلاء رغبةً في أي شيء أفضل. أما درجة الفساد فهي غير معروفة، على وجه الدقة، على الرغم من كون بورما تقع في المنزلة ما قبل الأخيرة في فهرس الشفافية الدولي[٣٢]. ولا يتوافر رقم دقيق لعدد السجناء السياسيين. على الرغم من ذلك، منذ عام ١٩٦٢ ضمن الحكام العسكريون لبلد ثري ومكتفٍ غذائياً الطاعة عبر وسائل وحشية من قبيل سلب بنيته التحتية الزراعية والاقتصادية والطبية والتعليمية ومنع أعضاء البرلمان المنتخبين بحرية من شغل مقاعدهم وتشكيل حكومة ديموقراطية (حدث ذلك في العالم ١٩٩٠)، وألغوا الحريات السياسية وأبطلوا حقوق الإنسان وأخمدوا نشاط أي تأثير كما هو الحال في كوريا الشمالية وتركمانستان. نأى حكام بورما بنفسهم، من دون شك، عن أي نقاش من أي نوع ورأوا في الديموقراطية فكرة غريبة ينبغي محاربتها بأي ثمن كان.

حكم الجنرال ني وين بورما، جزءاً كبيراً بمفرده، منتهجاً سلوكاً شاذاً معادياً للأجانب ومتسلطاً على الموارد ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٨. بعدها مارس المجلس العسكري الذي أطلق على نفسه، بدايةً، اسم القانون القديم ومجلس تنظيم الإصلاح وبعد ذلك لجنة سلام وتطوير الدولة، مارس السلطة عبر آلية اتخاذ قرار لا تتمتع بالمشاركة الجماعية إلا اسمياً. مهما يكن؛ فمنذ عملية التطهير عام ٢٠٠٤، برز إلى الواجهة الجنرال شو، وهو أقدم الضباط بين رفاقه، ليهيمن على السلطة. حيث كانت الحاجة تقتضي من جميع أعضاء المجلس البقاء يقظين في مراكز القيادة العسكرية تحسباً من حدوث انشقاق أو خروج عن الولاء. بعدها، خرج شو بمعظم

جهاز الحكم عن رانجون (يانجون) إلى مركز حكومة وطني جديد غير واضح في حصن جبلي يبعد ٢٠٠ ميل شمالاً. أما سبل المفاوضات مع أونغ سان سو كي، قائدة المعارضة الحاصلة على جائزة نوبل والتي لا تزال قيد الإقامة الجبرية؛ فقد أغلقت بمعظمها عام ٢٠٠٥(*).

ومن شأن جيش بالغ الضخامة، كما في كوريا الشمالية، إحكام قبضته على البلد. حيث ساهم في جعل تعليمات تان شو قيد التنفيذ، وذلك بالتعاون مع الشرطة، لخلق جهاز واسع ومفصّل من المخبرين، والمضي في سياسة الاكتفاء الذاتي وإيجاد معايير اشتراكية، كما الإكراه على الإذعان وتثبيط أي حراك؛ فأظهر لأبناء بورما يداً من حديد لم تعرف اللين في تعاملها معهم، حيث لا يجوز اجتماع أكثر من خمسة أشخاص في العلن من دون تصريح رسمي. وفرض الجيش، طيلة عقود، حاجات العمل الإلزامي لسكان الريف، واعتقل السجناء السياسيين، ودمر القرى التي تأبى الخضوع، ولجأ إلى ممارسة التعذيب و«التصفية»، واغتصب بوحشية، ومنع التعبير الحر عن الرأي وحد استخدام الإنترنت تقريباً.

وجاء قسم الجوت على ذكر ما مفاده أنّ الإساءات إلى حقوق الإنسان في بورما تزايدت خلال العام ٢٠٠٦، من ذلك احتجاز الطلاب والهجوم على قرى تقطنها أقلية دينية، وكثرت أعمال القتل غير المستندة إلى القضاء، وحالات الاختفاء القسري والاغتصاب والتعذيب. وقد أُجبر القرويون

---

* حصل انفتاح سياسي في بورما جرت بموجبه عدد من الإصلاحات السياسية، وقد أمضت انتخابات عام ٢٠١٢ إلى حصول إونغ سان سوكي على مقعد في البرلمان

على النزوح، وجُنّد الأطفال قسرياً في فرق العمل، عدا المتاجرة غير الشرعية بالأطفال والنساء[٣٣]. وقد مارس الجيش الانتقال القسري وهجّر كراهيةً أعداداً ضخمة من قاطني المدينة إلى مناطق الريف، وأحياناً إلى «القرى النموذجية». ويتوجب «ترخيص» التجهيزات الإلكترونية والهواتف من قبل النظام. وتشير بريسكيلا كلاب؛ في فصلها، إلى أنّ الجيش البورمي قد جلب الخراب إلى مناطق واسعة، على طول حدود تاي على سبيل المثال، تاركاً عشرات الآلاف من دون مأوى. غير أنّه لم يكن في حاجة لذبح معارضيه، بدلاً من ذلك فقد استخدم الرهبان البوذيين والمحتجين المدنيين لقمع تمرد عام ١٩٨٨.

لم يصدر روبيرت غابرييل موغابي «كتاباً أخضر صغيراً» ليتضمن أقوالاً للحفظ، كما لم يُشر إليه بـ«القائد العزيز» كما في كوريا الشمالية- غير أنّه لا بول بوت في كمبوديا ولا ني وين في بورما يشابهان موغابي في استبداده؛ فدون سابق استفزاز، مضى موغابي في مشروعه، اللاعقلاني ظاهراً، بتدمير قرى الأكواخ وعقارات العمل غير الرسمي المحيطة بالمدينة قرب هاراري عام ٢٠٠٥، الأمر الذي خلفّ ما بين ٧٠٠ ألف إلى ١,٢ مليون من مواطني زيمبابوي دون مأوى أو مصدر رزق، وحتى دون الأثاث المكدّس للبيوت وأماكن العمل[٣٤]؛ في ذات الوقت، أصاب الجوع الملايين من سكان زيمبابوي طول أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ومدة لا بأس بها من عام ٢٠٠٧، وبعضهم قضى نحبه جوعاً جراء ما لجأ إليه موغابي وزبانيته من تقليص لمؤن الطعام على اعتباره سلاحاً سياسياً مباشراً. دون رحمة، تعرض موغابي بالعقاب منهجياً لقاطني المدينة وغيرهم من داعمي حركة

التغيير الديموقراطي (MDC)، التي تمثل المعارضة في زيمبابوي، لجرأتهم على التنافس في الانتخابات (والحصول على مقاعد عديدة) في مواجهته هو وحزبه الحاكم أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٧، دفع موغابي باعتداءٍ وحشي على قادة حركة التغيير ورموزها الفاعلة، ما أودى بحياة البعض وتشويه ما لا يقل عن مائتين آخرين.

تم التلاعب بانتخابات عام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، وتزوير نتائجها. غير أنّ موغابي لم يكترث لما وجه إليه من نقداً وصدّ تدخل جيرانه الأفارقة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا كما الولايات المتحدة؛ في ذات الوقت، عمد إلى تضييق الخناق على المنافذ الاقتصادية والسياسية، وشددّ على منع الإعلام ورحلّ جميع الصحافيين الأجانب، وقوّض سلطة المحكمة العليا المستقلة والقضاء الأعلى، واستخدم الشرطة والميليشيا غير الرسمية في منع أي حشد سياسي للمعارضة أو أي احتجاج للمواطنين، ولجأ إلى وسيلة الاغتيال والاعتقال السياسي عندما دعت الحاجة، كما حاول بيع قطاعات من زيمبابوي لأصحاب امتيازات من الصين وليبيا وماليزيا وجنوب أفريقيا، وذلك لمنفعته الشخصية.

ومن المألوف في نظام موغابي ترهيب معارضيه كما الأشخاص أو المجموعات التي تترك مسافة نقدية مع سياسات وإجراءات الحكومة على السواء، مثلما تبين جلياً في أحداث آذار/ مارس من عام ٢٠٠٧. ليس هناك عمل قسري، على النموذج البورمي، وحتى عام ٢٠٠٥ لم يكن هناك انتقال إلزامي للسكان. غير أنّ الاعتقال المستبد في الأكواخ، والاحتجاز من دون

محاكمة والاعتداءات الجنسية والتعذيب وأعمال القتل السياسية وتعميم الفوضى، كانت كلها أدوات جرى استخدمها في جهاز موغابي، لقمع وإرهاب مواطني زيمبابوي.

ومن بين أعضاء البرلمان الـ ٥٣ آنذاك عن حركة التغيير الديموقراطي، اعتقل ١٧ عضواً خلال العام ٢٠٠٣، بعضهم لأكثر من مرة، وبقوا قيد الاحتجاز لفترات تطول أو تقصر. وقد اعتقل قاضي المحكمة العليا بنيامين باراد في حديقة المحكمة لإصداره «أحكاماً معادية» للحكومة. أحد هذه الأحكام المعادية كان أمره بإطلاق سراح رئيس حركة التغيير الديموقراطي إلياس مادزوري، وكان موغابي قد طلب اعتقال هذا الأخير ونقله من المكتب على خلفية اتهامات ملفّقة[٣٥]. حيث كان قائد حزب المعارضة يُنظر في أمره على أساس الخيانة المبنية على اتهامات ملفّقة ودلائل مزيفة. وقد شهد العامان ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حملة اعتقالات طالت احتكار الطعام وحيازة قطع أجنبي والتلاعب بالعملة وعدم الاحترام الاقتصادي والسياسي لموغابي ونظامه؛ في العام ٢٠٠٧، تم اعتقال قائد حركة التغيير الديموقراطي مورغان تسفانجري، بعد معاناته من ارتجاج على يد قوات موغابي، إلى جانب عدد من مؤيديه الفاعلين.

كُتب النجاح لموغابي في استئصال المجتمع المدني، كما هو الحال في تقويض الصحافة الحرة وتحييد القضاء المستقل، وتكميم أفواه النقد الأجنبي، وإخصاء المعارضة، والحد من الاحتجاج المحلي بتنفيذ أنواع عقاب نموذجية، وتضليل النقد الأفريقي الخارجي عبر حملة دعاية قومية نشيطة.

وقد منع، على حدٍ سواء، أن يكون الجوع والموت جوعاً أمراً واسع الانتشار حيث أوصل بفاعليّة مساعدة مؤن الطعام الدولية للمدن والمناطق الريفية الخاضعة لسيطرة حزبه السياسي، وخصّ من يودهم بحصص الطعام المتاحة بغية التأثير على النتائج السياسية لعام ٢٠٠٥[٣٦]؛ فكثيراً ما اشتكى رئيس أساقفة الروم الكاثوليك بيوس نكيوب من أنّ موغابي يستخدم حصص الذرة لـ«مكافأة مؤيديه ومعاقبة المنشقين»[٣٧]؛ في العام ٢٠٠٧، حثّ نكيوب مواطني زيمبابوي رفاقه على اللجوء إلى العصيان المدني لمقاومة النظام.

رغم عدم وجود معسكرات عمل إلزامي، إلا أنّ هذا المزيج من عمليات منظمة الاستخبارات المركزية والجيش والشرطة كان قد نجح في زرع الخوف في قلوب الناس في زيمبابوي؛ فأفعالهم جعلت أعضاء ومؤيدي حركة التغيير الديموقراطي في حالة يُرثى لها، ونجحت في نشر الرعب على طول البلاد، مجبرةً الأبرياء والمواطنين غير المهتمين بالسياسة على الهرب إنقاذاً لحياتهم، ولتدمر خدمات التعليم والصحة. ما أفضى إلى فقدان الأمل وتثبيط الهمم. وقد أضعف الفساد الواسع في عهد موغابي من نشاط مقاولي البلد ووضع العراقيل أمام عجلة التقدم الوطني.

غينيا الاستوائية، التي لم تكن يوماً نموذجاً للنمو السياسي والاجتماعي، هي بلد أفريقي آخر من طراز الطغيان البغيض. بلد صغير (عدد سكانه ٥٠٠ ألف نسمة)، غني بالنفط، ومستعمرة إسبانية سابقة على الحافة الغربية للغابون، ينافس موغابي بالإفراط في الظلم. لم يعهد يوماً الديموقراطية

ولم ينعم يوماً بيُسرة الحال (على خلاف زيمبابوي في أزمنة سابقة)، ودائماً دون الطاقات التي تمتلكها زيمبابوي من موارد بشرية حيويّة. وكان لغينيا الاستوائية أن أساءت، على حدٍ سواء، إلى حقوق الإنسان والطموحات الطبيعية دون أن تكون قد انزلقت عن ما عهدته من النجاح والجمال، الأمر الذي تدفع ثمنه زيمبابوي منذ عام ١٩٩٨.

في تقريره لعام ٢٠٠٧، سجّل قسم الدولة سلسلة من الإساءات التي ترعاها الدولة، ابتداءً بالتعذيب والضرب والإساءة إلى السجناء وظروف السجن القاسية التي تهدد الحياة، مروراً بالاعتقال التعسفي ومضايقة الأجانب وفساد القضاء والتقييد الصارم على حرية الكلام والاجتماع والإعلام، وانتهاءً بالعنف ضد المرأة والمتاجرة بالأشخاص وتشغيل الأطفال قسرياً[٣٨]. دفع جون هايلبرن بحجة أنّ غينيا الاستوائية لطالما أعطت الغطاء لممارسات العنف ضد المعارضين، ومحاباة الأقارب في التوظيف، والغش والفساد الذي يشوب تجارة الجملة والذي تحرمه القوانين، وعشيرة موجنومو-نغوما، وإغلاق الباب أمام أي إمكانية للتسامح؛ فهم «ولعقودٍ خلت لم يستطيعوا إيجاز إصلاحات لها قيمة في ما يتعلق بإساءات حقوق الإنسان...والمطالبات القوية في الانتقام والثأر»[٣٩].

وصل الرئيس، تيودو أوبيانج نغوما، إلى السلطة عن طريق العنف -وذلك بقتل عمه- وفرض هيمنته باتخاذ سبيل واحد هو اضطهاد معارضيه ومن يمكن أن يكون خصماً في المستقبل، وعبر حرمان عامة الجماهير في بلده من ممارسة أي حرية مهما كانت. والواقع أنّه رفض حتى

إعطاءهم فرصة المشاركة في عوائد غينيا الاستوائية المعتبرة الأخيرة من اكتشافات النفط؛ فهو كحال معظم الديكتاتوريين، خصّ نفسه وعائلته بهذه الأرباح.

نغوما هو «سلطان» ويبيري، يستخدم القوة دونما قيد أو وازع قانوني ودون أن يكون ملتزماً باتجاه أيديولوجي ما أو قيَم معينة؛ فما يقود نظامه، بالضرورة، مزيج من جشع مطلق العنان وقوة لا كابح لها إضافة إلى جانب مهم من جنون العظمة. وكان لاكتشافات البترول في البحر آثرها الواضح في التعزيز من حضور نزعات الاكتساب. وكما الأمر مع موغابي؛ فإنّ نغوما وعائلته صادروا الأراضي المرغوب بها وجردوا المجموعات من ملكيتها بغية تأجيرها لمشاريع أجنبية واحتكار موارد خشب البناء في متن البر. زيمبابوي وغينيا الاستوائية هي دول مجرمة، كما هو الحال تقريباً في مجمل النماذج المناقشة في هذا الفصل والمفصّلة على مدى صفحات الكتاب.

لم تعهد غينيا الاستوائية يوماً أكثر من سيادة بدائية للقانون، كما لم تعرف أي شيء يقارب الإنصاف، حيث يشير هيلبرن إلى أنّ العنف الروتيني «يشكل جزءاً من الحياة اليومية». وقد سجّلت منظمة العفو الدولية (Am-nesty) حالات ضرب واختفاء واعتقال تعسفي. إضافةً إلى الاحتجاز والمضايقات والإكراه وفقدان الملكية دون وجود احتمال للتعويض أو المقاضاة. ميشياس نغوما وأوبيانغ نغوما حطموا، على حدٍ سواء، من سبقهم، ويُعتقد أنّه قتل ٥٠ ألف شخص من شعبه (أي عُشر التعداد الوطني للسكان) بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٩. وكان موغابي قد ذبح ٣٠

ألف شخص فقط بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٤.

غير أنّ الرئيس الحالي موغابي لم يُكلف نفسه بإنفاق ثروة النفط لما فيه خير شعبه؛ ففي العام ٢٠٠٢، لم يبلغ الإنفاق الحكومي على الصحة أكثر من ١ في المئة، وبنسبة أكبر بها لا يذكر بلغت حصة التعليم. والقدر الأكبر من باقي الميزانية راح إلى الأمن، من باب أنّ الأجر الطيب للجنود والشرطة هو أحد متطلبات النظام الاستبدادي؛ فدون من ينفذ، ستفقد الدولة الشمولية سيطرتها وستحفز الانقلابات في صفوف الفيالق الساخطة التي عُهد إليها بالسلاح.

الدول عالية القمعيّة

يشابه ألكسندر لوكاشينكو، طاغية أوروبا الوحيد ورئيس بيلاروسيا، موغابي أكثر من نغوما في مواقفه وأفعاله؛ فكما تقترح مارغاريتا بالماسيدا في فصلها عن بيلاروسيا؛ فإنّ نظام لوكاشينكو يشكل تهديداً خطيراً سواء على مواطنيه أو على نظام الأمن الأوروبي الذي لا يزال هشّاً[٤٠]. علاوةً على ذلك؛ فإنّ لوكاشينكو وإن احتفظ بعدد أقل من السجناء السياسيين قياساً إلى الأنظمة القمعية الأخرى، وإن لم يجوع شعبه مثلما أقدمت على ذلك كوريا الشمالية وكمبوديا وزيمبابوي؛ فإنّ نظامه قد مأسس استراتيجية للقمع بمثل تلك القوة في بيلاروسيا تضاهي، إلى حد بعيد؛ في جوانب عديدة نماذج الدول القومية الشنيعة في الاستبداد، التي سبق أن نوقشت.

تصف بالماسيدا بيلاروسيا بمعدلٍ عالٍ في ميزان القمع. ذلك أنّ بيلاروسيا لم تعد بشكل روتيني تعتقل أو تغتال جمهور المعارضين. عوضاً عن ذلك؛ فإنّ البلطجيّة (من المحتمل شرطة في زي مدني) الذين يعملون لحساب الدولة يوسعون وجوه المعارضة ومؤيديهم بالضرب على نحو منتظم - ومنهم حتى مرشحي الرئاسة في عام ٢٠٠٦- فأولئك يزرعون الخوف بنجاح. ومن لا يتوافق سياسياً يكون معرضّاً لسلسلة من الاعتقالات، إطلاق السراح، ومن ثم الاعتقال مجدداً - تتصف في شروط بالغة القسوة.

زيادةً على ذلك؛ فإنّ الدولة تتعرض بالمضايقة لأي شخص له رؤى مغايرة للوكاشينكو، وكثيراً ما تتعقبهم خارج وظائفهم الخاصة. منذ عام ٢٠٠٤، أُجيز لضباط الدولة «Jave» بالدخول إلى أي مسكن مهما كان السبب. وتضيّق الدولة بشدة على حرية التعبير، وتقيّد الدخول إلى التعليم والفكر المستقل، كما تقيّد بشكل مفاجئ نشاطات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (مثلما تفعل بورما وزيمبابوي).

الرقابة على القول والفعل قائمة أينما ذهبت، والأحكام القضائية مُسيطر عليها من قبل لوكاشينكو. أما الانتخابات فيتم التلاعب بها، وتحد الدولة من التراخيص لمعظم أنواع النشاط الاقتصادي، وهي عبر سيطرتها على قطاع العقارات التجاري فإنّها تثبط أي نوع من المبادرة المستقلة. ولما كانت المؤسسات السياسية المحلية الرسمية لها وجود؛ فإنّ لوكاشينكو يتلاعب بها، بحيث يغدو أتباعه كما لو أنهم دمى. وكحال معظم حالات دول «أسوأ الأسوأ» المُناقشَة في هذا الكتاب؛ فإنّ طلبات وانتقادات المنظمات الدولية

وقوى العالم الكبرى يتم تجاهلها بمعظمها، ومرد ذلك في هذه الحالة هو وجود الغطاء الروسي غير المبالي (على الأقل حتى خلاف الغاز الطبيعي مطلع العام ٢٠٠٧). توجِد أفعال النظام القاسية؛ في مجملها، جواً من القمع يطال «كل مظاهر الحياة» في بيلاروسيا. تختتم بالماسيدا ما يحدث في بيلاروسيا بالقول «القمع هو أسلوب حياة».

عند التطرق لكل نموذج قمعي ندرسه، يجب السؤال عن الكيفية التي يتبعها المستبد الوطني- في هذا الزمن الحديث، زمن العولمة - لإدارة بقائه في السلطة؟ والأمر الواضح هو أنّ جميع القادة مطلقي النفوذ والرؤساء، بمن فيهم قادة مجلس بورما، ينجون بحياتهم بأن لا تعرف قلوبهم الرحمة، وعبر إيجاد جهاز فعّال لزرع الخوف، وعبر تكييف شعوبهم لقبول مدى واسع من حقن النفس والطواعية. أكثر ما نرى ذلك في نموذج أبناء كوريا الشمالية وتركمانستان وبورما، حيث تطوّر عمل الجواسيس والمخبرين إلى نوع من الفن. على الرغم من ذلك؛ فإنّ أبناء زيمبابوي أكثر تعقيداً من أن يمتثلوا على النحو الأمثل. بدلاً من ذلك؛ فإنّ القوة المجردة؛ في زيمبابوي وغينيا الاستوائية، كما في بلدان الامتثال فيها أكثر فاعليّة، تستخدم لإيجاد الرعب في قلوب السكان المتذمرين ضمنياً وفرض التبعية.

مثلما هو حال موغابي في زيمبابوي؛ فإنّ لوكاشينكو في بيلاروسيا دفع بالقمع القاسي منه والناعم لترويع نوابه الخاصين ووزرائه، بنقل جميع المستخدمين الحكوميين إلى عقود قصيرة الأمد، وابتزاز الموظفين القدماء والحديثين. وكما كل الدول الفاشستية؛ فإنّ الرعاية تعد أيضاً

أمراً جوهرياً في بيلاروسيا؛ فلوكاشينكو كما موغابي، جعل كل لاعبي السياسة والاقتصاد الكبار يعتمدون على هباته الخاصة من الأوقاف. ولا وجود لموارد غير تنفيذية لدى القوة الاقتصادية المستقلة، حيث إنّ فرص التوظيف المربحة هي بيد الدولة، ما يعطي النظام ولوكاشينكو نفوذاً هائلاً على بقايا اقتصاد ما بعد سوفياتي مضبوط بإحكام. علاوةً على ذلك؛ فقد أدار لوكاشينكو بنجاح أمر تدفق المعلومات إلى مواطني بيلاروسيا، غير المدينيين بنسبة هائلة من السكان؛ فهم لا يعرفون إلا القليل عن إصلاحات التطوير الاقتصادي والنمو السريع لما يجاورهم من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. وقد فرّغ لوكاشينكو أيضاً بشكل منتظم خزائن الدولة لصالح مقاصد صيانة النظام.

ويؤمن لوكاشينكو، على غرار نيازوف وكيم يونغ-إيل، بالتلقين الأيديولوجي. ولدى بيلاروسيا دليلها الخاص للأفكار والأقوال المسموح بها. ويتلقى العمال والطلاب في بيلاروسيا مثل هذه التعليمات سواء في مواقع العمل الخاصة أم العامة، كما في المدارس. وتساعد فرقة شبابية، جميع الطلاب الانضمام إلى صفوفها، على تطبيق هذه التعليمات، كما إنه صار لزاماً على جميع طلبة الجامعات في بيلاروسيا اعتباراً من عام ٢٠٠٤ أن ينجحوا في دورة أسس إيديولوجية تعتمد على الدليل المذكور. علاوة على ذلك، يوجد في كل مدرسة وفي كل موقع عمل ناظر أيديولوجي على الطريقة السوفياتية.

طرأ على معظم حالات القمع المطروحة في هذا الكتاب (بورما وكوريا

الشمالية وتركمانستان وزيمبابوي) بعض التحسن النسبي، وكان ذلك في بعض الحالات نتيجة مباشرة لأعمال الوكالات الإنسانية؛ فأحوال بيلاروسيا جيدة نسبياً، على الرغم من مبادرات لوكاشينكو وأساليبه، حيث تحتل مركزاً عالياً نسبياً (السابع والستين) في قوائم تقرير التنمية البشرية الخاص بمخططي التنمية للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ بفضل مستويات التعليم العالية والمستوى المنخفض لوفيات الأطفال. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد عام ٢٠٠٦ قيمة ١٨٦٨ دولاراً، ما يضع بيلاروسيا في موقع متخلف على أوروبا لكن في مرتبة أعلى من النظم السياسية الأخرى المنكوبة في عينتنا[٤١]، حيث لا تتفوق عليها سوى تونس وغينيا الاستوائية، وذلك بفضل إنتاجها الأخير من النفط.

ويبدو أن مواطني بيلاروسيا، على الرغم من محاولة حاكمهم لفرض غطاء من الإذعان، يتمتعون بمساحة شخصية أكبر مما لدى المواطنين المقابلين لهم في كوريا الشمالية وتوركمانستان. حيث يتمتعون بقدر أكبر إلى حد ما من حرية الحركة والتفكير، وإن لم تكن حرية كبيرة. أما السوريون تحت حكم بشار الأسد (منذ عام ٢٠٠٠)، نجل الطاغية المؤسس؛ فكان لديهم مثل هذه المساحة الشخصية قبل عام ٢٠٠٦، حيث بات بلدهم وحكامهم يتعرضون إلى تقريعات لفظية من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، كما من زملائهم في الجامعة العربية. وكما ينوه ديفيد ليش في فصله؛ فإنه في عهد حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي ومهندس النمط السوري الخاص من الحكم التسلطي القاسي، تم عقد صفقة فاوستية بين النظام والشعب: مقابل الاستقرار والأمن وجرعات من التقدم الاقتصادي، استغني عن

الحرية[٤٢]. وفي عهد الأسد الابن أرخيت القبضة قليلاً. لكنه في عام ٢٠٠٦، وخاصة بعد الحرب الإسرائيلية في جنوب لبنان عام ٢٠٠٦، وانسحاب سورية المرغم قبل ذلك من لبنان على خلفية تواطؤها في مقتل زعيم لبناني كبير، استعيدت القبضة الحديدية للنظام في الداخل إلى حد كبير على المعارضة وعلى الفرص السياسية.

وصل الأسد الأب إلى السلطة عام ١٩٧٠، فقضى على معارضيه بالقوة أو زجهم في السجون وقضى على حرية التعبير، كما ذهب أكثر من ٢٠٠٠٠ في مذبحة من مؤيدي الإخوان المسلمين في حماه عام ١٩٨٢، وبنى جهازاً قمعياً شرساً مقارنة بتركمانستان وأوزبكستان وبيلاروسيا. وفي بداية عام ٢٠٠٦، وفي سياق التحول الذي كانت تمر به سورية، كان ثمة عدد أقل من السجناء السياسيين، ومجال أكبر من قبل إلى حد ما لتحرك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، إضافة إلى قدر محدود من الفرص أمام وسائل الإعلام.

إلا أن سورية، وبحلول عام ٢٠٠٧ بعدما استعادت شعبيتها أو عاودت نشاطها (Corning In From The Cold)، بقيت دولة قمعية. إذ كانت القوى الأمنية بقيادة صهر الرئيس ما تزال قوية. وقد طرح مذيع أخبار سوري ذات مرة مناقشة السلطة المتزايدة لآصف شوكت كرئيس للمخابرات العسكرية، وترتب عليه بعدها مغادرة البلاد: «العجيب في أمر هؤلاء هو أننا جميعاً نعلم أنهم يستطيعون في لحظة أن يمنحوك كل ما تتمناه أو أن يرموك في قفص حديدي»، ويتابع «إن لديهم قبضات فولاذية وحبالاً حريرية»[٤٣].

ذكرت كل من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة «هيومان رايتس ووتش» عام ٢٠٠٥، المجتمع الدولي بأن سورية الأسد ما تزال محكومة بقوانين الطوارئ المعلنة منذ عام ١٩٦٣. حيث يقوم النظام بالحد من حريات الرأي والتعبير، ويقمع حق الاجتماع السلمي ويتجاهل حق حرية االتنظيم النقابي (والاتحادات التجارية). وهو يمارس التعذيب بشكل منظم في ما يتعارض مع الدستور الوطني. ويقال إن سبعة سجناء سياسيين قد قضوا تحت التعذيب عام ٢٠٠٤، وعلى الرغم من إطلاق سراح المئات من زملائهم من السجناء السياسيين مؤخراً؛ فإن آلافاً غيرهم كانوا ما يزالون يذبلون في السجون السورية عام ٢٠٠٥، وكانت الاعتقالات الجديدة جارية؛ في حين كان آخرون «يختفون» بكل بساطة في التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الحالي[٤٤].

أفادت منظمة العفو الدولية عام ٢٠٠٥، باستمرار تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للمضايقات؛ فهم يخضعون إلى مراقبة دائمة ويمنع عليهم السفر ويتعرضون للتعذيب ويلقون في السجون بعد محاكمات شكلية تجري محاكم عسكرية خاصة، وتشوّه سمعتهم في وسائل الإعلام بوصفهم «خونة». ووفقاً لتعبير هيومان رايتس ووتش، فإن «السورية سجل حافل بالاعتقالات التعسفية والتعذيب المنظم وإطالة مدة احتجاز المشتبه بهم والمحاكمات الجائرة»[٤٥]. كما أن الاعتقالات الاحترازية شائعة.

التجسس الداخلي واسع الانتشار حتى يكاد يشكل الناظم للحياة، وما يزال من غير المرغوب به التعبير عن عدم الرضا، سواء علناً أم في إطار خاص،

وغالباً ما يمنع بالقوة. ولم تنفك مواقع الإنترنت الخاصة بالمعارضة تتعرض للإغلاق. ولم يطرأ أي تغير يذكر على سياسة النظام القائمة على ضخ الامتيازات والفرص الاقتصادية إلى أقرباء الحاكم، كما لم يتغير الكثير في ما يتعلق بالمحسوبيات العامة والفساد. وبالطريقة نفسها ما تزال العائلات المقربة من الأسد تتمتع بفرص تعليمية وتوظيفية مميزة. وقد بقيت سورية خلال عام ٢٠٠٧، دولة منقسمة، حيث تهيمن الأقلية العلوية والأصدقاء المقربون للأسد على السلطة، بينما يعامل باقي السوريون -من سنة وتركمان ومسيحيين وأكراد (مليونان، أو عشرة في المئة من عدد السكان الوطني)- على أنهم من الدرجة الثانية.

وفقاً لتقرير وزارة الخارجية الأميركية لعام ٢٠٠٦ عن الإرهاب؛ فإن عدوانية سورية تتجسد في دعمها السياسي والمادي لحزب الله، المجموعة الشيعية الإرهابية المتطرفة في لبنان، إضافة إلى العديد من المنظمات الإرهابية الفلسطينية. حيث تؤوي دمشق قادة هذه المنظمات. وقد قال عماد مصطفى، سفير سورية في واشنطن، عام ٢٠٠٦، «إنني أحتل منصباً فريداً بكوني السفير الوحيد لدولة مارقة في الولايات المتحدة»، ويتابع قائلاً: «هذه مزحة؛ فلسنا بدولة مارقة، لكن ما من دولة أخرى من تلك التي تسمى مارقة لديها سفير هنا»[٤٦].

أوزبكستان هي دولة سوفياتية سابقة، مسيَّرة بقسوة، وقمعية جداً، خضعت لتدقيق شامل من قبل حكام النظام العالمي عام ٢٠٠٧ بما لا يقل عن سورية (وكوريا الشمالية)، لكن لأسباب مختلفة؛ فقد كانت أوزبكستان حليفة

للولايات المتحدة في حربها ضد طالبان وأفغانستان المجاورة، وعلى الرغم من ممارساتها المعادية للديموقراطية وانتهاكات نظامها لحقوق الإنسان، إلى أن ارتكب رئيسها طويل العهد إسلام كاريموف، مجزرة متوحشة عام ٢٠٠٥، راح ضحيتها كثيرون؛ في ذلك العام تسببت فظاعات أنديجان في فضح تجاوزات النظام بحدة أمام الناظرين الدوليين، وإلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتكثيف التدقيق في الميول شديدة القمعية لأوزبكستان.

مدد كاريموف فترته الرئاسية حتى عام ٢٠٠٧، عن طريق استفتاء جرى تحت سيطرته عام ٢٠٠٢. لكن تمثيلية الحكم التشاركي هذه، مثل كثير غيرها في أوزبكستان شديدة المركزية، لم تنطلِ على أحد؛ فكاريموف هو الحاكم المطلق لبلاده في هذه الحقبة، تماماً كما كان الرفيق الإقليمي الأعلى على أيام الاتحاد السوفياتي. إلا أنه أكثر حداثة وأكثر حنكة من نيازوف أو كيم يونغ-إيل، ولم يكرس ثقافة عبادة الفرد. كما لم يوجه أوزبكستان إلى الاكتفاء الذاتي كما فعل ني وين في بورما أو نيازوف في تركمانستان. ومع ذلك؛ فإن مجموعة الأزمات الدولية أكدت أن أوزبكستان «تسير تماماً على طريق التهديم الذاتي التي سبقتها إليها بلدان مثل بورما وزيمبابوي وكوريا الشمالية»(٤٧). وليس كاريموف متسلط بسيط مصمم على إحكام قبضته على السلطة وعلى التوزيع الفاسد للثروة في بلاده المنتجة للقطن.

ما من توازن بين المؤسسات. والهيئة التشريعية عبارة عن خاتم من المطاط وأعضاء مجلس لا غرض من وجودهم سوى تلبية أوامر الرئيس. إلا أن

كاريموف ونظامه يدينان في بقائهما بعد الأوقات الطيبة والفترات العصيبة إلى دعم وزارة الشؤون الداخلية واللجنة الأمنية اللتين تكملان إحداهما الأخرى، وإن تنافستا؛ في حيك المكائد ودس الفتن. كما أن كاريموف، على خلاف المستبدين الأكثر شمولية في هذا الكتاب، يستمد دعمه من النخب المحلية، ويكاد يعتمد على إذعانها، أكثر بكثير من معاصريه من الطواغبت في تركمانستان وزيمبابوي. وبهذا المعنى؛ فإنه أقل استقراراً بكثير بصفته حاكماً مقارنة مع الأسد في سورية؛ فمواطنوه أكثر ارتباطاً بالعالم المعولم من أقرانهم في كوريا الشمالية وتركمانستان، وهو ما يزيد من هشاشة نظامه.

ما من احترام لحقوق الإنسان أو الحريات المدنية. وحرية التعبير ملغاة، ومصادر المعلومات مسيطر عليها بإحكام. وقد تم تعقب الإسلاميين، وخصوصاً منهم المنتمين إلى حزب التحرير، واعتقالهم. وتم اعتقال الآلاف من المتطرفين المتدينين وحظر تحركاتهم. وتقدر مارثا أولكوت في فصلها عدد السجناء السياسيين الذين تحتفظ بهم أوزبكستان بعدة آلاف[٤٨]. وتقوم القوى الأمنية دورياً بأخذ الاعترافات عنوة، مستخدمة أدوات تعذيب، وتتبع الحاشية أسلوباً يكاد يكون بدائياً في الحكم. ويتعرض الصحافيون للضرب بسبب «تشويه صورة الأمة»، كما يجري تلفيق الأدلة للمتهمين من قبل النظام القضائي بشكل مخجل. ويبقى الأوزبكيون العاديون في حالة قلق من شبهات الأمن اليقظة، لكن مقدار الرقابة الذاتية لديهم أقل ما هو في العديد من البلدان الأخرى التي سنمر عليها.

توغو هي نسخة أفريقية من أوزبكستان؛ فبعد ٢٧ سنة من حكم إيتيين غناسينغبه إيادلما، صارت توغو موطن الديكتاتورية الأفريقية الأطول أمداً. وكان هو ومرافقوه، وهم من شمال البلاد، يضطهدون الجنوبيين. ثم مات الطاغية بنوبة قلبية عام ٢٠٠٥. والتفتت قواه الأمنية حول إيادلما الابن؛ فقتلت المئات وهاجمت غيرهم الكثير من معارضيه المحتملين حتى ضمن لفاور غناسينغبه، الابن، الفوز بالانتخابات بحوالى ٦٠ في المئة من الأصوات. وتابع نظام الابن من حيث توقف نظام الأب في القمع، وحافظ (على غرار بشار الأسد) على أفراد العائلة والمقربين في مواقع النفوذ والسلطة.

تستخدم حكومة غناسينغبه الإرهاب لمنع المنافسة والمعارضة، ولفرض الانصياع؛ فثمة تهديد مستمر على الرغم من أن توغو محاطة بديموقراطيتين أفريقيتين هما غانا وبينين. ولا يتورع النظام الحاكم، كما كان إياديما يفعل عن أن يتواطأ مع القطاع التجاري؛ فيربطه مع غيره بالدولة عن طريق حجز الفرص لصالح قلة مفضلة غالباً ما تكون من الأقارب، بهدف الربح الفاسد. وكما في جميع الحالات التي بين يدينا تقريباً، يكاد الحاكم لا يعيش لولا المحسوبيات؛ فعليه أن يؤمن فرصاً كافية لإغناء حشد من الخدّام بينما يبقي سائر المواطنين غارقين في الفقر. (بلغ الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٥ قيمة ٤١٥ دولاراً للفرد)[٤٩]. وساعد تأميم إيديما لأهم موارد البلاد (مناجم الفوسفات) على مكافأة مجموعة صغيرة مكافأة مجزية. وفي هذه الأجواء، كان لا بد من أن تنال القوى الأمنية امتيازات خاصة، وكان لا بد للرئيس، إذا ما أراد النجاح، أن يؤدّي دية العملاء، مضطراً بين الحين والآخر إلى رمي البعض إلى الذئاب.

كان والد غناسينغبه، وفقاً للمنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، طاغية لا يعرف الرحمة. ويقال إن قواه الأمنية قد ألقت القبض عام ١٩٩٨ على خصوم له فقيّدتهم ورمتهم من الطائرات، على غرار قوات الجيش الأرجنتيني؛ وعثر على الجثث فوق الشواطئ على طول خليج غينيا. لقد أبقي على التوغوييون فقراء جهلة غير حاصلين على قدر كاف من التعليم. كما يعاني شعب التوغو من نواقص أخرى في التنمية البشرية، كما يبين تقرير ودليل تخطيط التنمية السنوي للأمم المتحدة بشكل واضح. ووفيات الأطفال مرتفعة (٦٢,٢ في الألف)، ومعدل الأعمار منخفض (٥٤,٣ سنة)، ولا تتوافر لدى ٥٠ في المئة من السكان المياه النظيفة بشكل منتظم[٥٠].

على الرغم من خضوعها لحاكم شاب جديد، تعاني توغو، كما سورية، من عقود من القيادة المستبدة. إذ تغيب فيها حقوق الإنسان والحريات المدنية. والرقابة هي المعيار. والتجسس مستشرٍ. وتتحكم القوى الأمنية بالأفراد كما هي الحال، ولنقل؛ في بورما، لكن بقدر أقل من الإحكام والوحشية؛ فقد أحدثت وفاة إياديما وانتخاب فاور غناسينغبه بعض الفرق في النواحي التي لا يستطيع فيها شعب توغو ممارسة حياته وحريته وتحقيق سعادته. وكما يبين هايلبرون في فصله؛ فإن التغيير الذي جرى منذ وفاة إياديما يكاد لا يذكر[٥١].

مع أن المشاركين في المؤتمرات التي سبقت تطوير هذا المؤلَّف عبروا في البداية عن دهشتهم لشمل تونس كمثالنا الأخير؛ فإن نظرة قريبة تكشف عن أن هذا البلد لم يعد، هذا إن كان أصلاً، بلداً قومياً أفريقياً تقدمياً؛ ففي ظل

حكم الحبيب بورقيبة، الرئيس المؤسس لتونس، كان الحكم الاستبدادي يتلطف إلى حد ما نتيجة شرعية الحاكم وغياب الجشع العلني. وأصبحت تونس واحة للسلام في منطقة مضطربة غارقة في النزاعات. كذلك فإن مستويات تنمية البلاد العالية نسبياً تشهد على قيادة بورقيبة الماهرة. كما إن التونسيين، مقارنة بجيرانهم وبمعظم الشعوب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كانوا أقل تذمراً من الاضطهاد الذي تمارسه حكومتهم. إلا أن ثمة فرقاً آخر بين ذلك الوقت ووقتنا الحاضر في تونس؛ فقد تغير العصر، وتغيرت التوقعات الخارجية. وإدراك التونسيين لفعالية حكم حكامهم، إضافة إلى طريقة أداء حكومتهم (وما تقدمه من منتجات سياسية)، وبموضوعية، قد تغير إلى الأسوأ عندما طرد زين العابدين بن علي بورقيبة العجوز من مكتبه عام ١٩٨٧. وتلت ذلك فترة حرجة من «التطهير» في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢، حيث قضى نظام بن علي على الإسلاميين. ونتيجة إلى ذلك طمح بن علي وعائلته إلى امتيازات التسلط وحصلوا عليها بالفعل؛ فقضوا على المنافسين، ووضعوا موانع صلبة في وجه أي انشقاق محتمل. وقد ورد في أحد التقارير الأخيرة لوزارة الخارجية الأميركية أن تونس الرسمية بقيت «قاسية حيال النقد العلني، وهي تمارس الإيذاء الجسدي والتحقيقات الجنائية ونظام المحاكم (العسكرية)، والاعتقالات التعسفية والإقامات الجبرية وسياسية منع السفر... لتثبط النقد... وقد قيدت الحكومة حرية الاجتماع والتجمع»[٥٢]. كما تم «خنق» جميع وسائل الإعلام، وسادت الرقابة الذاتية. وأضحت الإنترنت مراقبة بصرامة. وتستخدم القوى الأمنية التونسية، كمثيلاتها في أوزبكستان وغيرها، الاضطهاد الجسدي والضرب بحق أولئك الذين يمثلون تهديداً. كما إن

بن علي كان يستخدم مجموعة من العصابات العسكرية لإرهاب خصومه. علاوة على ذلك، يستخدم نظام بن علي التعذيب بأشكال مختلفة ويهدد السجناء السياسيين بشراسة. وقد قضى بعض الإسلاميين وغيرهم من مناهضي بن علي في السجون أو بعد إطلاق سراحهم بوقت قصير. ويؤكد تقرير وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٦، على بقاء حكومة بن علي صارمة حيال النقد، واستمرارها في الفساد، وكيف أنها مستمرة في ارتكاب انتهاكات مشينة لحقوق الإنسان[٥٣].

على غرار جميع الأمثلة الأخرى في هذا الكتاب، وغيرها أيضاً خارج دفتيه، تمثل تونس، على الرغم من سمعتها وغناها، دولة بوليسية؛ فوفقاً لكليمينت هنري، «ثمة ١٥٠,٠٠٠ شرطي في بلد يقطنه عشر ملايين نسمة، وهي نسبة أكبر مما هي عليه في بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا»[٥٤]. إلا أنه على الرغم من ممارسة رجال بن علي للتعذيب بشكل منهجي على المعارضين؛ فإن هنري يرى أن تونس أقل قمعاً من الكثير، إن لم يكن من جميع، الحالات المدروسة في هذا الكتاب. ومقارنة بأماكن أخرى؛ فإن عدد السجناء السياسيين أقل، ومقدار الحرمان من الحريات والحقوق أقل. وربما كان بن علي، وفق مقاييس معينة، قد بدأ حكمه بوسائل أقل وحشية مقارنة ببورقيبة. لكن رئاسة بن علي في التسعينيات سرعان ما ابتلعت الوزارات الأخرى وسيطرت على الحزب الحاكم وزرعت بذور ثقافة عبادة الفرد دون قدر كبير من الشخصية القيادية، وهو ما شجع على تدخل عائلته وجمعها للموارد المهمة لثروة الدولة وامتطائها للمؤسسات القضائية والتشريعية للدولة. إن تونس بن علي هي دولة فاسدة وقمعية في الوقت نفسه، وهي

مجبرة دستورياً على خدمة العائلة الحاكمة ونظام بن علي وليس، كما في وقت مضى، تحقيق قدر وطني بعد الاستعمار.

في تونس الجديدة، كما في القديمة، يجري التلاعب بالانتخابات ونتائجها. وبالفعل؛ فإن حقيقة أن الكثير من البلدان الممثلة في هذا الكتاب تجري انتخابات لا تترك مجالاً للشكوى من قمعيتها اللاديموقراطية. وفي جميع هذه الحالات لا تتعدى الانتخابات أن تكون عملية تجميلية. وفي بعض الأمثلة الأقل نفاقاً، لم تعد الانتخابات تجرى لأن الحاكم الأعلى قد اختير «مدى الحياة»، أو لأن هذه الأنظمة لا تعتقد أن الممارسة الديموقراطية للانتخابات تتلاءم مع احتياجاتها. ونظام بن علي ينتمي إلى المعسكر الأول، حيث تجرى الانتخابات لتهدئة الرأي العام الدولي وبهدف تأمين مبرر، محلياً، لاستمرار القمع.

بالطريقة نفسها نجد تونس نفسها، والتي يفترض أن تكون الدولة القومية القمعية الأقل فساداً في عينتنا، لا تسمح بالتعبير العلني الحر. وبالتالي فإن قابلية الحساب محدودة وليس للمجتمع المدني أي صوت يذكر. والرقابة الذاتية موجودة في تونس أيضاً، لكن ممارستها، على خلاف الحالات الأخرى، قد تكون أقل ثباتاً. والصلة بفرنسا، وخصوصاً مع القرب الجغرافي والفكري لتونس إلى فرنسا (إضافة إلى المهاجرين الكثر المجاهرين بآرائهم) يساعد على الحد من الطبيعة الاستبدادية للرقابة الوطنية في تونس. وعلى خلاف عمليات المراقبة والتجسس الناجحة في سورية وتركمانستان، ليس بمقدور بن علي بسهولة أن يسيطر على ما يقوله التونسيون سراً في ما

بينهم. كما لم يعد بوسع الذراع الحاقدة للنظام، كما كان أيام تونس بورقيبة، أن تمتد إلى أوروبا لتغتال المعارضين وترهبهم.

بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، كانت تونس أيضاً هدفاً للإرهابيين السلفيين المرتبطين بالقاعدة؛ فكان المقاتلون، انطلاقاً من قواعدهم في الجزائر المجاورة، يحاولون وضع القنابل في تونس بهدف تخريب صناعة السياحة المزدهرة في تونس؛ فكان الافتراض بأن تحسين السيطرة وتشديد المراقبة هما الحل الناجع في وجه الانتشار السريع للإرهاب.

وسائل القمع والردود السياسية

إن وصفة قمع الدولة الفعال واضحة: أنشأ جهازاً أمنياً كبيراً وقوياً كلي النفوذ، واستخدمه في إرهاب شعبه باستخدام مختلف التقنيات التي تسمح بفرض الإذعان وعزل المناهضين المحتملين. تجسس على الجميع؛ سجل المكالمات الهاتفية واعترض اتصالات الإنترنت. وظّف شبكة من المخبرين؛ دفع بسخاء لقاء المعلومات التي يقدمها البوابون والندلة وكانسو الشوارع وأمثالهم. شجع على التنصت. ألغى حرية التعبير في الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام. سيطر على رجال الدين. أحاط الحاكم بثقافة تقديس الفرد وعبادته. أسس فلسفة زائفة تؤسس للمبررات وتوفرها وتقدم الأعذار لتأسيس نظام قمعي. وزع كتيبات «الأفكار المجيدة». تلاعب بجميع منابع فرص الاقتصاد بحيث يصبح رفاه الأفراد والعائلات معتمداً على الحاكم وعلى المقربين منه. أحاط الحاكم وعدداً كبيراً من المقربين إليه

بشبكة من الفساد، والأفضل هو تحريف الأولويات والتحكم بجميع القطاعات المكسبة للثروة والأوقاف. أغلق الحدود الوطنية. منع السفر. ضرب بيد من حديد على الاحتجاجات والمحتجين. مارس الضرب على الشعب بشكل شبه عشوائي. قام باعتقال أشخاص عاديين إضافة إلى المشتبه فيهم بشكل تعسفي؛ وقام بالتحقيق معهم من دون رحمة. عذبهم. زج بالأوغاد الجبناء، أو الأشخاص من ذوي الأفكار المستقلة؛ في السجن بعد محاكمات تمثيلية في محاكم مزيفة. قام باغتيال البعض، وترك آخرين يتعرضون لحوادث غامضة. تطفل على المهاجرين، وليصل الأمر إلى مهاجمة المعارضين في الخارج. أما في الوطن؛ ففرض عقوبات جماعية على الأفعال التي يقوم بعض الأشخاص، أو حتى شخص واحد، وذلك على عائلات أو جماعات بكاملها. وفي الحالات الخاصة، ولكي تبين مدى قوة النظام الحاكم، استخدام الحرمان من الطعام كسلاح، أو أرسل جنوده ليمحوا قرىً، بل مدناً، عن بكرة أبيها، ويقتلوا المدنيين بلا رحمة ويرتكبوا الإبادات الجماعية. وأهم من كل شيء أن لا تبان على الحكام والأنظمة الحاكمة جفلة. وحتى عندما تغمغم المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية، أنكر جميع الاتهامات، وتجنب الزيارات التفقدية للمراقبين الدوليين، وتذمر بشدة من انتهاك السيادة الوطنية.

إن جميع هذه الخطوات التي توصل إلى القمعية المتفاقمة قابلة للتوثيق والقياس، سواء مباشرة أو عن طريق ما يمثلها. وحتى الترتيب النسبي التقديري يمثل سياسة مناسبة وجيدة تطبق على البلدان التي تشترك بنفس الممارسات القمعية بدلاً من القيام بذلك دورياً وكيفما اتفق. كما

أنها تشجع على الصناعة الذكية للسياسة قبل (وليس بعد) أن تبدأ الدول القومية المتصلبة بفرض القيود التي لا تزال على شعوبها أو بمهاجمة جيرانها وحدودها الدولية بعنف. بحيازة الجميع لطريقة لتعريف الدول القمعية بوضوح وقياس مدى قمعيتها، لن يعود بمقدار واشنطن، وغيرها من العواصم، أن تتجاهل الطبيعة المؤذية للدول القومية التي قد تحتاج أو ترغب في مشاركتها لمصالح اقتصادية استراتيجية. وسيكون عليها مواجهة وقائع القمع، وستشعر بعدم الارتياح لمصادقتها لبلدان تنتهك الحقوق الأساسية لشعوبها.

على غرار ما سبق، وبما أن الدول المارقة الحقيقية -المارقة العدوانية المارقة الخطيرة- لن تتواجد سوى بين الدول عالية القمعية؛ فيمكن للإجراءات السياسية، ولا بد لها، أن تصاغ بحيث تشجع هذه الدول الخارجة عن القانون على الالتزام بالقيم العالمية الأساسية. ويمكن تقديم الحوافز من قبل القوى الكبرى ومن قبل النظام العالمي للتوصل إلى إصلاحات سلوكية؛ في ما عدا ذلك سيكون لدى النظام الدولي والأمم المتحدة أساس شفاف يسمح ببناء حملة من العقوبات، في ما قد يقود إلى مبادرات قوية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٥٥].

إن انتشار الأسلحة النووية، والقدرات الكيميائية والبيولوجية، والأسلحة الخفيفة، أمر خطير ومصدر للاضطرابات، مثلما يحدث عندما يدعم نظام الإرهاب العابر للحدود. ولا يقل القمع الداخلي خطراً عن تهديد الاستقرار والسلوك النموذجي. وبهدف الوصول إلى عالم أكثر سلاماً

وازدهاراً، ينبغي على الأمم المتحدة والقوى الكبرى أن تتصرف بلا تمييز ضد القامعين. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتخفيض الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وإتعاس شعوب بأكملها على فترات طويلة من الزمن. ولا يقل الاضطهاد برعاية الدولة خطراً عن الإرهاب المدعوم من الدولة من ناحية الأرواح التي تفقد والفرص التي تضيع. وقياس مدى قمعية الدول عالية القمعية بشكل صريح ووسمها كذلك وإظهار كيفية تعديها على مواطنيها، هو الخطوة الأولى نحو الإصلاح وتحسين حال الملايين من أفقر البشر في العالم وأكثرهم تعرضاً للظلم.

الهوامش

١- انظر كوفي عنان، «في جو أكثر حرية: نحو تنمية، أمن وحقوق إنسان للجميع. تقرير الأمين العام» (نيويورك، ٢١ آذار/مارس/مارس ٢٠٠٥)، / www.un.org .largerfreedom /contents.htm

٢- ماري كابريولي Mary Caprioli وبيتر ترومبور Peter Trumbore يفضلان تعريفاً أوسع بكثير لكلمة «مارق». وتشير بياناتهما إلى أن كل القامعين الفظين (عمليات القمع الفادحة) هم مارقون لأن منتهكي حقوق الإنسان أولئك يخرقون حتماً قواعد النظام العالمي.

٣- قد تمتلك سورية أيضاً أسلحة دمار شامل على شكل أسلحة بيولوجية وكيميائية. انظر ديفيد ليش David Lesch.

٤- روبرت آي. روتبيرغ Robert I. Rotberg، «هايتي: سياسة الفساد السياسي (القذارة)» (بوسطن، ١٩٧١)، ٢، ٢٢٧.

٥- انظر روبرت آي. روتبيرغ، «عندما تفشل الدول: الأسباب والنتائج» (برينستون، ٢٠٠٤)، ٣-٥؛ روبرت آي. روتبيرغ وديبورا ويست، «مشكلة الحكم الرشيد: القيام بشيء حيال ذلك» (كامبريدج، ماساشوستس، ٢٠٠٤)؛ روبرت آي. روتبيرغ، «تعزيز الحكم: تصنيف الدول من شأنه أن يساعد»؛ **فصلية واشنطن**، العدد الثامن والعشرون (٢٠٠٤)، ٧١-٨١.

٦- انظر باتريك بول Patrick Ball، هربرت آر. سبيرير Herbert R. Sprier ولويس سبيرير Louise Spirer (الطبعات)، «صنع الحالة» (تحقيق القضية): تحقيق واسع النطاق بانتهاكات حقوق الإنسان باستخدام نظم المعلومات وتحليل البيانات (نيويورك، ٢٠٠٠).

٧- انظر تحليلهم في **الفصل الثاني**.

٨- **قاموس أكسفورد لأصول الكلمات الإنكليزية** (أكسفورد، ١٩٦٦)، ٧٧٣.

٩- اقتبست (استشهد بها) في باول د. هويت Paul D. Hoyt، «الدول المارقة والعلاقات الدولية»، ورقة عمل قدمت في اجتماع عام ١٩٩٩ السنوي لجمعية الدراسات الدولية (واشنطن العاصمة، شباط/ فبراير ١٦-٢٠).

١٠- أنتوني ليك Anthony Lake، «مواجهة الدول الارتجاعية (ذات ردود الفعل العنيفة)»، **الشؤون الخارجية**، العدد ٧٣ (آذار/ مارس/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٩٤)، ٤٥-٤٦.

١١- مادلين أولبرايت Madeleine Albright، «جلسة خطاب وأسئلة وأجوبة قبل انعقاد مجلس حول العلاقات الخارجية» (٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، www.ciaonet.org /conf/ alm٠١؛ أولبرايت، «ملاحظات في جامعة ولاية تينيسي» (١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٨)، secretary.state. gov/www/statements/1998/980219b.html.

١٢- مكتب المتحدث الرسمي، وزارة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، مقابلة في برنامج ديان ريهم - محطة WAMU-FM (واشنطن العاصمة، ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠)، permanent.access.gpo.gov/lps11558/secretary.state.gov/ www/statements/2000/000619.html.

١٣- كولن باول، ليس للولايات المتحدة الأميركية مشكلة مع القوة الأوروبية، يقول باول، **الغارديان** (٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠١).

١٤- الرئيس بوش، «ملاحظات من الرئيس لطلاب وهيئة التدريس في جامعة الدفاع الوطني» (١ أيار/ مايو ٢٠٠١)، www.whitehouse.gov/news/releases/ 200l/05/2001050l-10. html؛ بوش، «الرئيس يلقي خطاب حالة الدولة (خطاب الاتحاد)» (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، www.whitehouse.gov /news /releases/2002/01/20020129-11.html.

١٥- توماس اتش. هنريكسن Thomas H. Henriksen، «صعود وانحدار (هبوط) الدول

المارقة»، **مجلة الشؤون الدولية**، العدد الرابع والخمسون (٢٠٠١)، ٣٤٩.

١٦- مايكل كلير Michael Klare، «الدول المارقة والخارجون على القانون النووي: بحث أميركا عن سياسة خارجية جديدة» (نيويورك، ١٩٩٥)، ٢٦. لمناقشة جيدة حول الاستخدام الأولي لكلمة «مارق» في وصف منتهكي حقوق الإنسان، انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب.

١٧- انظر **الفصل الثاني**.

١٨- ماري كاربيولي Mary Caprioli وبيتر ترومبور Peter Trumbore، «تعريف الدول المارقة واختبار سلوكها في الصراع ما بين الدول»، **المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية**، العدد التاسع (٢٠٠٣)، ٣٧٨-٣٨١.

١٩- رجح كل من مايكل إجناتييف Michael Ignatieff وكيت ديسورموا Kate Desormeau الأسباب المعيارية والعملية لأن تكون السبب في طول انتظار مثل هذا القياس، خاصة بالنسبة إلى جماعة حقوق الإنسان. انظر مقالتهما «القياس وحقوق الإنسان: مقدمة»؛ في مركز كار لسياسات حقوق الإنسان، القياس وحقوق الإنسان: تتبع التقدم المحرز، أثر تقييمي (كامبريدج، ماساشوستس، ٢٠٠٥)، ١-٨. توضح بقية هذا التقرير كم هو قليل ما تم في هذا المجال، وتنتقد أيضاً مجموعة البيانات الموجودة.

٢٠- انظر **الفصل الثاني**.

٢١- اقترح السفير ريتشارد جونز، مبعوث الولايات المتحدة إلى إسرائيل، هذه الصيغة في أحد اجتماعات مشروع الدول المارقة في كلية كينيدي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

٢٢- انظر **الفصل الثالث** من هذا الكتاب للاطلاع على منهجية وتحليل فينغ وباول.

٢٣- للاطلاع على تفاصيل هذه المفاهيم والتمييزات، انظر روتبيرغ، **عندما تفشل الدول**، ٢٠-٣٠.

٢٤- يعتقد معظم المراقبين أن تركمانستان تخسر، ولا تكسب، تعداد السكان، بينما يصر

نيازوف أنه يجب على دولته القومية أن تنمو، ولذا فقد وضع المعهد الوطني التركمانستاني للإحصاء تقريراً يشير إلى معدل نمو بها يقارب ٣ في المئة وعدد سكان يقارب ٧ ملايين. ومع ذلك، لم يتم إجراء إحصاء رسمي للسكان منذ أوائل التسعينيات. انظر «لمحة عامة حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركمانستان في كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس/ مارس ٢٠٠٦» (١٧ نيسان/ أبريل)، www.turkmenistan.gov.tm/ ekonom/ .eng.htm_70406 1/ek_stat

٢٥- انظر **الإيكونوميست** (٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٦).

٢٦- المصدر نفسه.

٢٧- لهذا الاقتباس والاقتباسات الأخرى حول كوريا الشمالية، انظر ماركوس نولاند .Marcus Noland

٢٨- لتحرّ تام حول تركمانستان في ظل نظام حكم نيازوف، انظر غريغوري جليسون Gregory Gleason، **الفصل الخامس** من هذا الكتاب.

٢٩- وزارة الخارجية الأميركية، «تركمانستان»؛ في تقارير البلدان بشأن ممارسات حقوق الإنسان (٦ آذار/ مارس/ مارس ٢٠٠٧)، www.state.gov /g /drl /rls / .htm.78845/2006/hrrpt

٣٠- وزارة الخارجية الأميركية، «جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية»؛ في تقارير البلدان بشأن ممارسات حقوق الإنسان (٦ آذار/ مارس/ مارس ٢٠٠٧)، www.state.gov/g/drl/ .htm.78777/2006/rls/hrrpt

٣١- انظر بريسيلا كلاب Priscilla Clapp.

٣٢- بورما (ميانمار) احتلت المرتبة ١٦٠ من ١٦٣ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٦. (وقد تشاركت الدولة مرتبتها مع غينيا والعراق، ما يجعل مرتبتها ثانية من أسفل المؤشر). انظر منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٦»

(٢٠٠٦)، www.transparency.org/policy research/surveys indices/cpi/2006.

٣٣- انظر وزارة الخارجية الأميركية، «بورما»؛ في تقارير البلدان بشأن ممارسات حقوق الإنسان (٦ آذار/ مارس/ مارس ٢٠٠٧)، www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/78768/2006.htm.

٣٤- للحصول على وصف كامل لزيمبابوي في ظل حكم موغابي، انظر روبرت روتبيرغ.

٣٥- في النهاية تمت إدانة بارادزا في أواخر عام ٢٠٠٥، ما جعله يفر إلى بريطانيا في أوائل عام ٢٠٠٦، لتجنب احتمال الحكم عليه بعشر سنوات من السجن من قبل المحكمة العليا. انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تقرير معلومات بلد المنشأ: زيمبابوي (جنيف، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦).

٣٦- الحزب الذي تمت الإشارة إليه هو جبهة الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي (ZANU–PF).

٣٧- **نيويورك تايمز** (٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

٣٨- وزارة الخارجية الأميركية، «غينيا الاستوائية»، تقارير البلدان بشأن ممارسات حقوق الإنسان (٦ آذار/ مارس/ مارس ٢٠٠٧)، www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2006/78732.htm.

٣٩- انظر جون هيلبرن John Heilbrunn، لمناقشة غينيا الاستوائية والمراجع الأخرى.

٤٠- المصدر نفسه.

٤١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «إحصاءات في تقرير التنمية البشرية»؛ في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، hdr.undp.org/hdr2006/statistics see also www.worldbank.org.

٤٢- مرجع سابق.

منتهكو حقوق الإنسان عنيفون، خطرون أم الاثنان معاً؟

ماري كابريولي وبيتر ف. ترامبور

هل الدول المارقة هي أكثر عنفاً وخطورةً من غيرها من الجهات الدولية، وهل يمكن التعريف عنها على أساس معايير موضوعية؟ لقد أضحى مفهوم الدولة المارقة جزءاً مهماً من خطاب السياسة الأميركية الخارجية وتم التخطيط له في نهاية الحرب الباردة، ويستند إلى فرضيةٍ تنص على أن تلك الدول التي تنتهك باستمرار معايير السلوك الدولية تمثل أخطاراً موجهة للنظام العالمي؛ في خطاب لعام ١٩٩٨، تصف وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت الدول المارقة، أنها تلك الدول التي تترصد خارج النظام العالمي، هي بلدان «يشملها النظام لكنها من خارجه تُلقي الرمانات اليدوية داخله بهدف تدميره»[1]. ويبقى السؤال المثير للجدل، ما هي البلدان التي يجب تسميتها بالدول المارقة.

بدايةً في الثمانينيات، توصّل صنّاع السياسة الأميركية إلى صيغة لتعريف

الدول المارقة حيث ارتكزت هذه الصيغة على قائمة محددة من السلوكات الخارجية، بمعنى، دعم الإرهاب الدولي والسعي غير المشروع إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وعندما كانت الدول المارقة غالباً ما توصف بأنها ديكتاتوريات مستبدة؛ فإن الديكتاتورية بحد ذاتها لم تكن يوماً شرطاً كافياً لوصف دولة ما بأنها مارقة(٢).

هذا الفصل يلخص ويتوسع في الحجج المفاهيمية والنظرية التي نشرت في البدء لماري كابريولي وبيتر ف. ترامبور، «تعريف الدول المارقة واختبار سلوك نزاعهم الدولي»؛ في **الجريدة الأوروبية للعلاقات الدولية** IX (٢٠٠٣)، ٤٠٦-٣٧٧. التحليلات المقدمة هنا، تغطي المرحلة من ١٩٩٠-٢٠٠١ والتي قدمت خصوصاً لهذا الفصل.

وبالرغم من أن النقاد قد أشاروا ومن فترة طويلة، إلى أن الدول التي تسلك سلوك الدول المارقة هي أكثر بكثير من تلك الدول التي صنفتها الحكومة الأميركية بأنها مارقة، إلا أن الدراسات عن السياسة الخارجية الأميركية المنمقة ووثائق سياسة التخطيط، قد أظهرت أنه منذ أواخر الثمانينيات وما بعد، خمس دولٍ فقط قد صنفها صناع السياسة الأميركية بأنها وبشكل دائم دول مارقة: كوبا، إيران، العراق، ليبيا وكوريا الشمالية. إلى الآن السلوكات التي ذُكرت لوصف دولة ما بأنها مارقة قد استُخدمت من قبل عشرات الدول، بما فيها الدول الحليفة القديمة العهد والأكثر حداثة منها ككوريا الجنوبية، إسرائيل، تايوان، باكستان ومصر والتي لم تُحتسب يوماً ضمن الدول المارقة(٣). ليس مفاجئاً أن يكون أولئك النقاد الأكاديميون قد

رفضوا تخصيص هذه الجهات من قبل صناع السياسة على أنها ليست أكثر من تطبيقٍ سياسيٍ من قبل الولايات المتحدة لعزل أو مواجهة البلدان التي لا تُعجبها(٤). وكحقيقة، أشاروا بالإصبع إلى واقع أن كوبا تبقى عضواً في نادي الدول المارقة، على الرغم من أنها تفتقر إلى البرهان القابل للتصديق عن برامج أسلحة الدمار الشامل الكوبية؛ في حين أن سورية، الممول الدائم للإرهاب مع طموحات قديمة العهد لاكتساب أسلحة الدمار الشامل؛ فإنها نادراً ما وُصفت بأنها دولة مارقة(٥).

في هذا الفصل، نرى طريقةً للتعرف على هوية الدول المارقة قد طُورت باستعمال معايير موضوعية لاحترام الدولة قانونياً لحقوق الإنسان المتعارف عليها والمعترف بها عالمياً. ونبرهن بعد ذلك أن الدول التي وُصفت بالمنتهكة لحقوق الإنسان تشكّل كلا التهديدين التقليدي وغير التقليدي للأمن الدولي. إحدى أكثر المشاكل إحباطاً للمجتمع الدولي لحقوق الإنسان قد كانت بإقناع ممارسي السياسة الخارجية بأهمية حقوق الإنسان بالنسبة إلى الأمن الدولي. كما أشار فورسيث، «هناك تحدٍ أساس هو كيف نقلص الفجوة الهائلة بين الإطار القانوني الليبرالي لحقوق الإنسان الذي وافقت عليه رسمياً معظم الدول والمبادئ الواقعية التي غالباً ما تعمل بها سياساتهم الخارجية»؟(٦) ينوي هذا الفصل تقليص تلك الفجوة بإظهار أن أولئك المنتهكين لحقوق الإنسان- باختصار، منتهكي حقوق الإنسان- يشكلون أخطاراً دقيقةً للأمن الدولي من خلال تورطهم بسلوكات مضطربة قد ركز صناع السياسة الأميركية الخارجية اهتمامهم بها بعد نهاية الحرب الباردة.

ما هي الدول المارقة؟رفض الأكاديميون تسمية المارقة - وبشكل أدق، رفض المعايير المتعارف عليها للوضع المارق وتطبيقه من قبل صناع السياسة الأميركية- نتج هذا الرفض بسبب ندرة الأبحاث المنهجية حول ظاهرة الدول المارقة. إلى الآن تبقى فكرة أن هناك فعلاً وجوداً للدول المارقة، أو كيفما كان تعريفها، هي فكرة جذابة. الافتراض بأن الدول التي تنتهك المعايير الدولية بانتظام هي أيضاً وبشكل خاص خطيرة على المجتمع الدولي هو افتراض قيّم فهو يضطرنا إلى التفكير بجديّة في الخصائص أو العوامل التي تقود الدول تجاه العنف أو غيره من السلوك الدولي الخطير. كما إنه يؤكد فكرة أن النظام العالمي عبارة عن مجتمع من الدول مع معايير مقبولة من السلوك وهذه الانتهاكات لتلك المعايير لها نتائج حرجة على استقرار وأمن النظام ككل(٧).

بينما ركز صناع السياسة على مجموعة محددة من المعايير متعلقة بالسلوك الخارجي، إلا أن هناك فهماً مبكراً لوضع المارقة والمنبوذين الدوليين الذي سبق، ولأكثر من عقد، ظهور معتقد الدولة المارقة المفضّل حالياً في دوائر السياسة الخارجية الأميركية. أكّد هذا التصور، شعبيّة في الأوساط الأكاديمية وبين بعض محللي السياسات في السبعينيات، مؤكِّداً كمفتاح للعضوية في استبعاد مجتمع من الدول.

في اعتماد التسمية «منتهكي حقوق الإنسان» لوصف الدول التي تدفعها القواعد العنيفة نحو السلوك الدولي المارق، علينا العودة إلى هذا المفهوم السابق للوضع المارق أو المنبوذ، أحد الجذور في التقاليد الليبرالية في الفكر

السياسي والمجسدة في ما سماه دونيلي «نموذج الإعلان العالمي» لحقوق الإنسان الدولية[٨]؛ في فترة طويلة من السبعينيات، تم تطبيق تسمية «المنبوذ الدولي» على تلك الدول التي وضعها سلوك شعوبها السيئ فيها خارج حدود المجتمع الدولي المهذب. بلدان مثل تشيلي في عهد بينوشه، كمبوديا تحت حكم «الخمير الحمر»، والأقلية البيضاء التي حكمت جنوب افريقيا وروديسيا، كانوا جميعاً في مرحلة ما يُعتبرون دولاً منبوذةً، معزولةً دبلوماسياً من أكثر من سائر المجتمع الدولي بسبب سلوكها الداخلي[٩]؛ في حين أن هذه الدراسات المبكرة وظفت معايير عامةً لتعريف الدول المنبوذة، هي مجموعة محددة من المعايير قد طورت هنا. الدول المعتبرة كمنتهِكة لحقوق الإنسان مرتكزة على تلك المعايير المعترف بها لحقوق الإنسان الدولية التي وصفها فورسيث أنها بين المعايير الموضوعة للمجتمع الدولي المعاصر[١٠].

بطرق مهمة، كان تركيز صناع السياسة الأميركية على الدول المارقة غير متوقع عبر قيادة منظري الأمن الأكاديميين كما سعوا إلى رسم أبعاد البيئة الدولية بعد الحرب الباردة والتكهن حول مستقبلها. هناك توقع مركزي مشترك بين الكثير من هؤلاء المنظرين أن هناك قوة جديدة عظيمة منافسة سوف تظهر حتماً من شرق آسيا أو أوروبا لموازنة قوة الولايات المتحدة[١١]؛ في مثل هذا الوضع، حيث توجد بعض التهديدات المباشرة على الأمن الأميركي، تتمتع الولايات المتحدة بحرية العمل لتحدد أين وكيف ستصبح مرتبطة دولياً؟ وهكذا، كما حاجَجَ والتز وليس هو ما يُملي السياسة الخارجية، التي قد تكون مدفوعة أكثر عبر الضغوط السياسية الداخلية والطموحات الوطنية ما تكون عبر التهديدات الأمنية

الخارجية[١٢]. تتناسب هذه التحليلات جيداً مع قبيلاتها لدى النقاد الذين ربطوا ظهور مفهوم المارقة بسعي البنتاغون إلى مهمةٍ لما بعد الحرب الباردة ما قد يبرر حفاظها قدر الإمكان على ميزانيات ومستويات القوة في حقبة الحرب الباردة[١٣]. قد يكون هوس أميركا مفهوماً ليس كرد فعل تجاه اهتمامات صادقة بالأمن لكن تجاه ضغوطٍ سياسيةٍ صادرةٍ من مؤسسة الدفاع الوطني والسياسة الخارجية محاولةً البقاء مهمة في بيئة دولية متغيرة بصورة هائلة.

في حين أنه يمكن القول أيضاً إن تركيز السياسة الخارجية على الدول المارقة بعد انتهاء الحرب الباردة كان مدفوعاً باستراتيجية رجحان كفة السلطة، الشرط الذي أطلق عليه ماستاندونو اسم «الحفاظ على لحظة القطب الواحد»[١٤]. تتطلب استراتيجية كهذه قوة مهيمنة للاستجابة بجدية لتحديات قوتها وسلطتها حيثما تظهر إن كان للحفاظ على موقفها الأساسي. كانت إحدى نتائج الحرب الباردة أن دول العالم النامي لديها حرية أكبر وقدرة متنامية أكبر تهدد بها مصالح الولايات المتحدة حتى عسكرياً[١٥]. وهكذا فإن التركيز على الدول المارقة التي استطاعت السيطرة على سياسات الخارجية والدفاع الأميركية في التسعينيات قد يكون قضية خيارٍ وضرورةٍ في آن معاً. سيكون لهذه الاستراتيجية معنى لو أن البلدان التي صُنفت مارقة قد كانت حقاً هي التهديدات العدائية التي اعتبرها صناع السياسة الأميركية مكوناً مركزياً في عقيدة المارقة التي ظهرت في بداية التسعينيات، العقيدة التي تؤمن أن الدول المارقة كانت ظاهرياً عدائيةً؛ تشكّل تهديدات عسكرية تقليدية على جيرانها وعلى المصالح الإقليمية

الحيوية للولايات المتحدة. لقد تم التقاط هذه الصورة في صفحة الأخبار الأولى لـ«**لواشنطن بوست**» بعد فترة قصيرة من غزو العراق للكويت: لقد كشف صدام كذلك عن حساسيةٍ خطرة لحقبة «ما بعد الحرب»، كما سماها جيمس بيكر... للمتشائمين، قد تكون مغامرة العراق هي الأولى في سلسلة الدول المارقة التي تتنمر على جاراتها مدججةً بالسلاح دون القيود التي فرضتها عليها يوماً المنافسة «الأميركية-السوفياتية»[١٦].

مع أخذ هذه الرؤية بعين الاعتبار، الرسم البياني لعام ١٩٩٣ لأولويات الأمن الوطني واستراتيجيات وزارة الدفاع، دعت الولايات المتحدة إلى القتال وهزم الدول المارقة من خلال الهيمنة الإقليمية عن طريق العدوان العسكري، وبالتزامن فهي تلاحق قدرات الأسلحة البيولوجية النووية والكيماوية[١٧]. هناك مشكلة مع هذا الإطار، مع ذلك؛ فقد أظهرت أبحاثنا السابقة أن مجموعة البلدان الخمسة المستبعدة علانية كمارقة من قبل صانعي السياسة الأميركية، أو حتى من تلك الاثني عشر الأخرى أو تلك التي تطابق معايير صانعي السياسة الأميركية للدول المارقة من دعمٍ للإرهاب أو السعي غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل، تبرهن على اختلاف في سلوك صراعها الدولي مقارنةً بالدول الأخرى[١٨]. نجد أنه كمجموعة، الدول المارقة كما عرّفها صناع السياسة الأميركية لم تعد تحبذ استخدام القوة في المقام الأول عندما يتحول النزاع إلى العنف. حتى الآن، بشكل أساسي، نتفق مع الفرضية المركزية لمفهوم الدول المارقة، القائل إن انتهاكات دولٍ للمعايير الدولية المعروفة للسلوك هي مؤشراتٌ لطابعها العدواني. حين نفترق عن المجتمع السياسي؛ فإنه يكون على أساس السؤال

التالي أي المعايير تهم لتحديد الدول التي يُحتمل أن تكون عدائيةً أو خطيرةً؟ في حين التعريف التقليدي لدولة مارقة يرتكز على زوج من معايير السلوك الخارجي غير المقبول، نؤكد أن المعايير التي تهم هي تلك التي تخص النظام الدولي لحقوق الإنسان والتي تحكم معاملة الدول لمواطنيها. لقد أوضحنا في دراسات سابقة أن الدول التي توصف أساليبها الداخلية بالتمييز الممنهج على أسس جنسية وإثنية والقمع السياسي العام- دول سميناها «المنتهكة لحقوق الإنسان» لتمييزها عن التعريف السياسي الموجه- هي دول تشبه الدول التي تتورط في العنف في صناعاتها الدولية كما تشبه خصومها الذين يلجأون إلى العنف في المقام الأول[١٩].

يتوسع هذا الفصل في هذه الاكتشافات ويتأمل في مؤشرات أخرى للسلوك الدولي العدائي والخطِر. وبشكل أدق، سيتجاوز مؤشرات العدائية العسكرية التقليدية للتساؤل إن كان هناك أية علاقة بين وضع منتهكي حقوق الإنسان والسلوكات الخارجية الخطيرة كالسعي غير المشروع إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب الدولي. عن طريق التمعن في هذه السلوكات الأخرى والخطِرة، نستعيد مفهومنا للدول المارقة للوصول إلى البناء غير المكتمل الذي وظّفه صناع السياسة الأميركية منذ أوائل التسعينيات. إن الفارق الأساسي، أنه بالنسبة إلى صناع السياسة الأميركية فإن السلوك المارق هو مصدر هويتهم. نادراً، إن كان في أي وقت مضى، ما تأمل صانعو السياسات القواسم المشتركة التي قد تقود الدول إلى التورط في سلوك مارق مماثل. ما نقدمه هو أن الصفات الداخلية، وبشكل أدق الفشل الممنهج في مراقبة معايير حقوق

الإنسان المعترف بها دولياً، هذه الصفات هي التهديدات المشتركة التي تربط الدول المارقة بالسلوك الخارجي العدائي والخطر الذي يهم صناع السياسة.

معايير عنيفة - أفعال عنيفة

في الربط بين الخصائص والسلوكيات الداخلية والخارجية، نسترشد بعمل أولئك الذين شرعوا في أواخر الستينيات ليبرهنوا أن الأنظمة الديموقراطية كانت أكثر سلميةً من غيرها من الأنظمة[٢٠]. هذا البحث أخفق في إيجاد دليل إلزامي للتوجه العام تجاه السلمية الديموقراطية. على أي حال، الفرضية المركزية التي فيها تنسخ الدول أنماطاً للسياسات المحلية في الميدان الدولي وتطبق نفس المعايير لحل الصراع في كلا الوضعين المحلي والدولي، قد وجدت مكاناً في شريعة بحث العلاقات الدولية كنقطة مركزية في الشرح المعياري من أجل السلم الديموقراطي الذي يمنع الدول من شن الحروب[٢١]. تركيز الأدب كان على التأثير السلمي للمعايير الحميدة التي تقود «روزيت» أحد أهم المدافعين عن نظرية السلم الديموقراطي للمطالبة بإعادة بناء النظام الدولي من أسفل إلى أعلى، هذه هي، أعراف وقواعد السلوك دولياً يمكن أن تصبح امتدادات لمعايير وقواعد السلوك المحلي الدولي[٢٢]. لكن إذا قادت المعايير سلوك الدولة دولياً؛ فإن الوصفة المسبقة لـ«روزيت» تصبح سلاحاً ذا حدين عندما تكون المعايير التي نتحدث عنها عنيفة أكثر منها تدعو للسلم خصوصاً أن الاعتراف الذاتي للمدافعين عن السلم الديموقراطي يقول إن الطبيعة الفوضوية للنظام

الدولي تسهل التعبير عن أن المعايير العنيفة هي أفعال عنيفة[٢٣].

إنها عند نقطة التقاطع بين المعايير العنيفة والسلوكيات العنيفة التي يأتي من خلالها المفهوم البديل لدينا عن الدول المارقة إلى الواجهة؛ فهمنا لهذه العلاقة والتي حصلنا عليها من مفهوم «غالتنغ» للعنف الهيكلي ومفاهيم الدولة المركزية التقليدية عن الأمن للنقاد المدافعين عن المرأة[٢٤]. بالنسبة إلى غالتنغ، العنف هو عملية تقطع علاقة الفاعل بالموضوع ومرتكب الجريمة بالضحية، أكثر من تخيل العنف على أنه فعل مؤذ مقصود وجسدي بشكل صافٍ يربط الفرد بالآخر. نقاط غالتنغ لتوقع الحياة المتناقص التي تنتج من التراكيب الاقتصادية والاجتماعية غير المتساوية. باختصار، عدم العدالة الاجتماعية بحد ذاتها تمثل شكلاً من أشكال العنف.

يبني باحثو العلاقات الدولية المدافعة عن المرأة حول هذا التأسيس من أجل بناء فهم للأمن أكثر ترابطاً من نموذج الدولة المركزية الذي يهيمن على حقل العلاقات الدولية التقليدية. هذا الفهم البديل لا يبدأ مع الدولة ولكن مع الأفراد والمجموعات التي تؤكد أن العنف بنوعيه البنيوي والجسدي، على كل مستويات المجتمع الإنساني متداخل، غير ملحوظ ديناميكياً بتحليلات الدولة المركزية بشكل صاف. الجسد الذي يمكن أخذه بعين الاعتبار للبحث يبرهن أن معايير العنف متأصلة في التراكيب الاجتماعية المتسلسلة هرمياً، وبينما تمتلك الدول السلطة لتقويض التسلسلات الهرمية البنيوية عبر السياسات التي تسعى إلى إنقاص عدم المساواة محلياً والتمييز والقمع، البعض اختار عوضاً عن ذلك إما أن

يتجاهل أو يفاقم عدم المساواة والتسلسل الهرمي للسلطة[٢٥]. هذا المنهج يدرك أنه حيث الدولة ترفض أن تتدخل للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، للتحقيق بالتهم، لتقديم دعوى أو لمعاقبة مرتكبي الأفعال المؤذية، إنه في الحقيقة يتسامح مع هذه الأفعال[٢٦]، نحن نسم هذه الدول بالدول المارقة.

مقاربتنا في سؤال الدول المارقة ونقطة تقاطع الميزات المحلية والسلوك الدولي يتبنى المنطق العابر الموروث في الشرح المعياري للسلم الديموقراطي، تلك المعايير نفسها تؤثر في كلا السلوكين المحلي والدولي. بالنسبة إلى الدول حيث تلك المعايير والقيم الشائعة تعتبر عنيفة، أحدنا سوف يتوقع أن يرى سلوكاً عنيفاً خارجياً وداخلياً. مسترشدين بـ «غالتنغ» وتأكيد التحليل الأمني للمدافعين عن المرأة على الطبيعة المتداخلة للعنف، نحن ننظر إلى الانتهاك النظامي لمعايير حقوق الإنسان المعروفة دولياً للحصول على دليل حضور القيم والمعايير العنيفة التي تؤثر بالسلوك الدولي للدول.

مع ذلك فإن منتهكي حقوق الإنسان هي تلك الدول التي ترتكب خطأ بحق هذه المعايير الدولية المقبولة. متوافقة مع التأكيد على نموذج البيان الدولي لحقوق الأفراد للاهتمام والاحترام المتساوي، ومسؤولية الدول ذات السيادة لتطبيق هذه الحقوق. نحن نفترض أن منتهكي حقوق الإنسان هم الدول التي تسمح أو تسهل نظامياً التمييز المحلي على قاعدة العرق والجنس، وتنتهك حقوق الفرد للنزاهة الشخصية. أكثر من ذلك نحن نجادل أن مثل هذه الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان تعكس

معايير اجتماعية شائعة وقيم العنف التي تبرهن نفسها أيضاً في السلوك الدولي العنيف على صعيد منتهكي حقوق الإنسان.

تحديد منتهكي حقوق الإنسان:

فهرس الدول المارقة

لتحديد الدول المصنفة على أنها دول منتهكة لحقوق الإنسان، أنشأنا فهرس الدول المارقة «RSI» الذي هو مؤشر مركب لمراقبة الدولة بحسب معايير حقوق الإنسان الدولية، خصوصاً باعتبارات التمييز اقتصادياً وسياسياً على قاعدة الجنس والعرق والقمع العنيف للمعارضين السياسيين.هذه العناصر الفردية للفهرس مصممة لتلتقط المكونات المفتاح لنموذج البيان الدولي لحقوق الإنسان: **أولاً**: حق الأفراد بالاهتمام والاحترام المتساوي، القيم المحفوظة في الاتفاق الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتي تنعكس في الاتفاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، **ثانياً**: حق الفرد في النزاهة الشخصية وتنعكس في الاتفاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية والتي تتضمن حق الحياة، الحرية، الأمن للفرد والحماية من الاعتقال التعسفي.

أكثر من ذلك، معاملة كل المحتويات بشكل منفصل، فقد وضعنا فهرساً لتلك الأسباب الجوهرية، **أولاً**: نحن نؤمن بأن كل مؤشر وحده ببساطة لا يستطيع أن يمثل بشكل كافٍ مثل هذه المفاهيم المعقدة كتلك المعايير والقيم الاجتماعية الشائعة؛ **ثانياً**: المحتويات التي تشكل الفهرس هي المؤشرات الأفضل التي وجدناها للمعايير العنيفة التي هي في مركز البحث، أخيراً

منهجنا متوافق مع الفهم الموجود ضمن نموذج البيان الدولي، دولياً إدراك حقوق الإنسان على أنها تعامل ككل مترابط ولا يمكن فصلها أكثر من كونها قائمة التي منها أحدنا يختار أو ينتقي بحرية(٢٧).

مع ذلك، التركيز فقط على واحد من هذه المؤشرات سوف يكون له تأثير على المراقبة أو الحماية لحق بعينه من غيره أكثر من برهان الطبيعة المترابطة لكل الحقوق.

فهرس النقاط الثماني يمثل تتابعاً لمراقبة حقوق الإنسان. **مكونات الفهرس مذكورة كالتالي:**

١- مؤشر العرق

مكون التمييز العرقي في الفهرس يشمل مؤشرات التمييز الاقتصادي والسياسي مواجهاً بالأقليات العرقية مقارنة بمجموعات أخرى في المجتمع. المؤشرات مبنية على معلومات من الأقليات كمشروع «في خطر» الذي يتبع حالة ثقافية واقتصادية وسياسية وخصائص لأكثر من مئتي مجموعة عرقية نشطة سياسياً حول العالم منذ عام ١٩٤٥، ويحدد إذا أعضاء المجموعة يكونون أو كانوا مقيدين بشكل مقصود في دخولهم في الموارد الاقتصادية أو المشاركة والتأثير السياسي مقارنة بمجموعات اجتماعية أخرى(٢٨). مثل التواجد الكبير لمجموعة أقلية مهددة ضمن دولة ما تشير إلى حالة خفية لعدم المساواة الاجتماعية العرقية.

في كلتا حالتي التمييز السياسي والاقتصادي، نحن نضع رمزاً للمستوى الأعلى للتميز المسجل لأي مجموعة في دولة ما خلال كل روزنامة سنوية، هكذا بالتقاط الحد الأعلى لأنواع السياسات والمارسات المدعومة بالمعايير الاجتماعية. كلا المؤشرين السياسي والاقتصادي يتبعان الأقليات في ميزان النقاط الخمس للخطر:

- لا تمييز سياسياً أو اقتصادياً.
- السياسات العامة مصممة لتحمي أو تحسن الحالة السياسية للمجموعات.
- إهمال تاريخي مع عدم ممارسة اجتماعية للإقصاء وسياسات وقائية علاجية عامة.
- ممارسة اجتماعية للإقصاء مع أي وجود لسياسات عامة رسمية، حيادية أو غير كافية لتنتج التمييز.
- سياسات عامة، إقصاء رسمي أو قمع متكرر أو كلاهما بشكل كبير يقيدان المشاركة الاقتصادية والسياسية لمجموعة مقارنة مع مجموعات أخرى.

المكون العرقي وحده للفهرس أنشئ من هذه المؤشرات المنفصلة عن طريق قياس المعدل الأعلى لنتائج التمييز الاقتصادي والسياسي المتوافقة مع مقياس النقاط الخمس.

على سبيل المثال؛ في عام ١٩٩٧، استقبلت إيران نتيجة لفهرس التمييز العرقي تقريباً من ٤ نقاط تعكس تمييزاً سياسياً واقتصادياً كبيراً بحق الأقليات.

بحسب الأقليات في مشروع «في خطر» لمجموعات الأقليات الثماني في إيران، يبقى المجتمع البهائي هو الأكثر معاناة كما ذكر في عام ١٩٩٧ [٢٩]. تطبيق الشعائر الدينية ممنوع بحسب الدستور الإيراني كما الاحتفال بالأعياد. سياسياً المنظمات التي تروج للثقافة البهائية محظورة ومنظمتهم السياسية مقيدة وحقوقهم في الدعاوى القضائية محدودة مقارنة بأغلبية السكان. اقتصادياً، البهائيون كانوا موضوع الإبعاد من منازلهم من قبل مسؤولي الحكومة، كما الاستيلاء على ممتلكاتهم الشخصية ومنعهم من التعليم والتوظيف. إضافة إلى التمييز، البهائيون كانوا ضحايا سياسات قمع واضحة تقود للاعتقال والاحتجاز، والمحاكمات الصورية والمراقبة من قبل وكالات الأمن المحلي.

٢- مؤشر الجندر

مكون الجندر لفهرس الدول المارقة يثبت أن معايير التمييز تقاس بعدم مساواة المرأة بالرجل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً[٣٠]. ثلاثة مؤشرات منفصلة تندمج لتنتج مقياساً مفرداً للتمييز المبني على الجنس: نسبة النساء في البرلمان، نسبة النساء في القوة العاملة، معدل الخصوبة. كل من هذه المؤشرات يتم تحويله إلى ميزان النقاط الخمس ثم يدمج.

وراء المساواة السياسية الضئيلة المحققة عبر المعاناة، تحصل النساء على سلطة سياسية رسمية عبر الخدمة كأعضاء في الحكومة. إقصاء النساء عن السياسة يكون هكذا وظيفة التمييز على قاعدة الصور الشائعة للجنس ويكون المؤشر الأقوى لعدم المساواة المتوافرة بين الجنسين.

نسبة من النساء في التشريع «البرلمان» موجودون من خلال الاتحاد البرلماني الدولي؛ في نظامنا الترميزي قيمة الصفر تشير على الأقل إلى ثلاثين في المئة من النساء في البرلمان مع الإبقاء على مفوضية الأمم المتحدة على حالة تحديد النساء لثلاثين في المئة كعتبة من أجل تأثير النساء في القرارات الأهم وليتم أخذ النساء بشكل جدي[٣١]. القيم المتبقية حددت بأربعة أصناف متساوية: ٤ قد تصل النسبة إلى ٧,٥ في المئة من النساء في البرلمان، ٣ من ٥,٧ تصل إلى ١٥ في المئة، ٢ من ١٥ إلى ٢١وتصل إلى٥ في المئة، ١ من ٢١ فأكثر، تصل إلى ٥١ في المئة وأكثر لكن لا تتضمن الثلاثين في المئة من النساء في البرلمان.

مستوى الفرصة الاقتصادية المتوافر للنساء تحقق بقياس نسبة النساء في حقل القوة العاملة.

المساواة الاقتصادية على اعتبار الجنس ينتج بمساواة أعظم في سلطة وهيبة الرجال والنساء أكثر بشكل عام[٣٢].

البنك العالمي يجمع المعلومات عن نسبة النساء في حقل القوة العاملة[٣٣]. لربط المحتوى العرقي لفهرس الدول المارقة، هذه المعلومات تسجل في ميزان عشري مع قيمة الصفر التي تشير إلى أنه على الأقل ٤٠ في المئة من القوة العاملة المأجورة تتشكل من النساء. الأصناف المتبقية مقسمة بشكل متساوٍ:٤-:من ٠ إلى ٩,٩٩٩في المئة من القوة العاملة المأجورة مشكلة من النساء، ٣-: من ١٠ إلى ١٩,٩٩٩، ٢-: من ٢٠ إلى ٢٩,٩٩٩ في المئة، ١-: من ٣٠ إلى ٣٩,٩٩٩ في المئة.

القياس المباشر للمساواة بين الجنسين والقياس غير المباشر للتمييز بين الجنسين في التعليم والتوظيف والعناية الصحية والمرتبة الاجتماعية بحسب بمعدل الخصوبة[٣٤]. معدلات الخصوبة تتوافر من خلال البنك العالمي[٣٥]. معدل الخصوبة الوسطي لثلاثة أطفال لكل امرأة أو اقل هو مؤشر كبير للمساواة على مستوى الجنس كما يعكس هذا كلا المعدلين: معدل الخصوبة العالمي الوسطي الحالي (٢,٧) ومعدل الخصوبة الضروري (٢,١) ليضمن البديل السكاني[٣٦]. هذا المعدل للخصوبة حدد بقيمة الصفر. الأصناف المتبقية مقسمة بالتساوي:

- ٤ معدل الخصوبة الوسطي لتسعة أو أكثر من الأطفال لكل امرأة.
- ٣ المعدل الوسطي لـ ٧ إلى ٨,٩٩
- ٢ المعدل الوسطي لـ ٥ إلى ٦,٩٩
- ١ المعدل الوسطي لأكثر من ثلاثة لكن أقل من خمسة.

مكون الجندر في فهرس الدول المارقة أنشئ بشكل مطلق بتحديد المتوسط والالتفاف للمستوى الأعلى للمقاييس الثلاثة الفردية للمساواة والتمييز على مستوى الجنس ينتج في مدى ممكن من واحد إلى أربعة.

كتفسير، لنأخذ حالة باكستان التي في عام ١٩٩٩ سجلت المستوى ٢ بالنسبة إلى الفهرس للتمييز على مستوى الجنس. خلال هذه السنة شكّلت النساء ٤٠ في المئة من اليد العاملة المأجورة في باكستان، بينما كان معدل الخصوبة الوسطي للنساء الباكستانيات ٤,٧٧. أخيراً شكلت النساء أقل من ٢ في المئة من أعضاء البرلمان الباكستاني. مقارنة هذا الرقم مع نظيره الإيراني في

عام ١٩٩٧ والذي سجل ٣ بحسب الفهرس؛ في هذا العام شكلت النساء فقط ٢٥ في المئة من اليد العاملة المأجورة لكن معدل الخصوبة كان متواضعاً نسبياً ٢,٨. لكن في عام ١٩٩٧ شكّلت النساء حوالى ٣ في المئة من السلطة التشريعية الإيرانية.

٣-مؤشر القمع

مكوّن القمع السياسي في فهرس الدول المارقة يشرح الانتهاكات للحق الفردي للنزاهة الشخصية. تحديداً، مقياس المعلومات هو انتشار الاعتقال، التعذيب، القتل والاختفاء. مقاييس القمع في الدول التي تبناها ميزان الرعب السياسي لـ«غيبني «PTS» لالتقاط مستوى انتهاكات النزاهة الشخصية(٣٧). هذا الميزان يعرض مقياسين للاضطهاد السياسي: **الأول** بناء على تقارير حقوق الإنسان السنوية التي تأتي من وزارة الخارجية الأميركية. **والثاني**، بناء على تقارير الدول السنوية لمنظمة العفو الدولية. نحن نستخدم نتائج العفو الدولية لتجنب أي انحياز سياسي ممكن في تقارير وزارة الخارجية. بينما انتهاكات حقوق الإنسان المتضمنة في هذا المحتوى في الفهرس هي مركزة بشكل أضيق أكثر من الممارسات الاجتماعية الواسعة وسياسات الحكومات المتمثلة في التمييز، لقد تمت مناقشة انتهاكات حقوق النزاهة الشخصية على أنها أكثر الجرائم حدّة وسوء بحق البشرية وأنها من بين الانتهاكات التي يمكن تجنبها بسهولة(٣٨)؛ في الوقت نفسه لقد تم إدراك أن هذه الحقوق الأساسية التي يجب إنجازها من أجل إعطاء باقي الحقوق معناها(٣٩).

مكون القمع في الفهرس يتبنى ترميز الـ PTS:

- البلاد التي فيها حكم كامل للقانون، لا يتم فيها اعتقال الناس لوجهات نظرهم، التعذيب نادر الحدوث والجرائم السياسية نادرة أو استثنائية.
- نسب محدودة من الاعتقال للأنشطة السياسية السلمية مع حالات التعذيب المؤثرة الاستثنائية والجريمة السياسية تكون نادرة.
- اعتقال سياسي واسع أو تاريخ حديث لمثل هذه الاعتقالات مع تنفيذ حكم الإعدام لجرائم سياسية أخرى، الاستبداد يمكن أن يكون شائع، الاعتقال غير المحدود لوجهات النظر السياسية بمحاكمات أو بدونها يمكن أن يكون مقبولاً.
- الممارسات التي توصف بالمستوى ٢ تطبق على أكثر الناس ومثل هذه الجرائم: الاختفاء القسري والتعذيب كجزء شائع من الحياة بشكل رئيس يؤثر على أولئك الذين يهتمون بالسياسة والأفكار السياسية.
- العنف في المستوى الثالث قد توسع ليشمل كل السكان؛ فقادة هذه المجتمعات لا يضعون حدوداً للوسائل أو الاهتمام بملاحقة الأهداف الأيديولوجية والشخصية.

للتفسير، إيران استقبلت تصنيف القمع من المستوى ٣ لعام ١٩٩٧، الذي يشير إلى اعتقال سياسي واسع، قتل، اختفاء قسري واستخدام للتعذيب على مجموعات محددة من السكان، خصوصاً أولئك الذين يورطون أنفسهم في السياسة. على سبيل المثال؛ في تقريرها عن حالات حقوق الإنسان في إيران، أشارت منظمة العفو الدولية إلى المئات من السجناء السياسيين، الكثير ممن احتجزوا من دون تهمة أو حتى محاكمة[٤٠]. أحد المعتقلين كان

آية الله حسين علي المنتظري المعظّم وقيادات دينية أخرى مربكة للحكومة، والعديد من أتباع هذه الشخصيات أيضاً تم احتجازهم.

قيادات المنظمات السياسية المعارضة أمثال إبراهيم يزدي من حركة تحرير إيران كانوا أيضاً قد اعتقلوا كما الكتاب والناشرون. استخدام الإخفاء والقتل كوسيلة لإسكات النقاد الإعلاميين للحكومة الإيرانية. أخيراً، العفو الدولية كتبت في تقريرها أن أساليب عديدة من التعذيب من ضمنها الضرب المبرح والحرق حروق شديدة، الصدمات الكهربائية، والمنع من النوم استخدمت من قبل قوات الأمن بحق المعتقلين السياسيين.

تكوين الفهرس والنتائج

فهرس الدول المارقة أنشئ عن طريق دمج المقاييس المكونة للتمييز على مستوى الجنس والعرق مع ميزان الرعب السياسي. «PTS»، فهرس الدول المارقة نُظِّمَ لتصحيح الأخطاء المترافقة مع العلاقة الإحصائية ضمن احتمالات الفهرس؛ في هذه الحالة، الإمكانات في التمييز والاضطهاد العرقي كل منها حدد نصف الوزن لمحتوى التمييز الجنسي، الناتج من الفهرس والمصنف من صفر إلى ٨ في الزيادات لـ٥, ٠. اختبار تركيا من أجل عدم الإضافة مع المكونات الموضوعة له أهميته، هكذا نستطيع بشكل مبرر أن نختم أنه لا يوجد تفاعل بين محتويات الفهرس يمكن أن يجعل الفهرس ينحاز وأنه يمكننا أن نكون واثقين من تطبيقه.

نتيجة الفهرس الوسطية لكل الدول من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠١، هي (٤,١٨ شاهد المخطط ١-٢) النتيجة التي تشير إلى الدول السيئة في عدم المساواة والتمييز الجنسي والعرقي ونسبة الاضطهاد في العالم[٤١]. خلال ٢٢ عاماً، بحسب المعلومات التي كانت متوافرة، النتيجة الأعلى لانتهاك حقوق الإنسان المسجلة كانت ٧,٥ وصلت خلال السنوات المختلفة بسبب: الجزائر، الأرجنتين، كولومبيا، السلفادور، غواتيمالا، إيران، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، أوغندا. النتيجة الأقل في فهرس الدول المارقة سجلت ٠,٥ وكانت للدانمرك، فنلندا، آيسلاندا، النرويج والسويد خلال سنوات مختلفة. نتائج فهرس الدول المارقة الوسطية لفترة ٢٢ عاماً تشير إلى أن ٢٥ في المئة من نتيجة الدول ٣,١ أو أقل على مقياس فهرس الدول المارقة، نتيجة ٥٠ في المئة هي ٤,٢ أو أقل، ونتيجة ٧٥ في المئة هي ٥,٤ أو أقل. محددة بشكل مختلف ٢٥ في المئة من الدول نتيجتها فوق ٥,٤ على مقياس الفهرس. الجدول الرقم (٢-١) يزودنا بقائمة واضحة للدول بنتائجها الوسطية بحسب الفهرس بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠١.

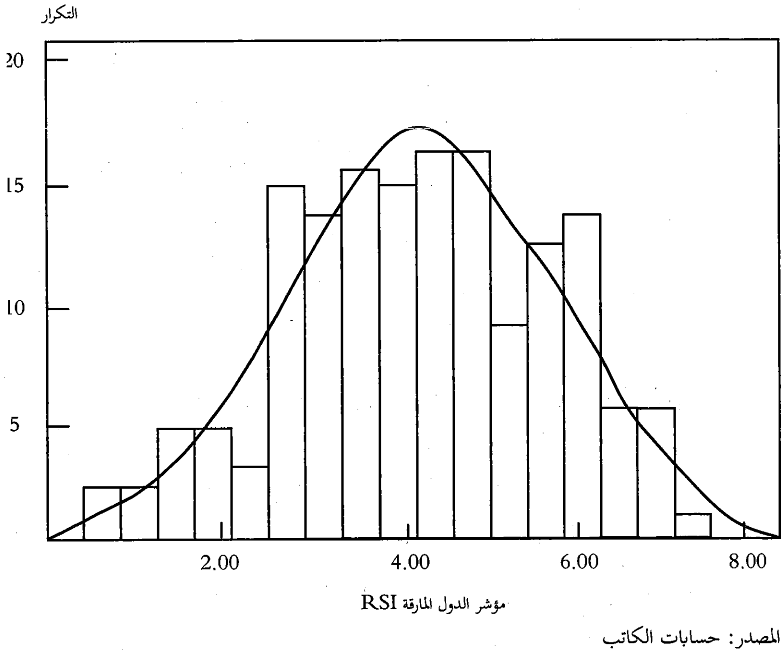
منتهكو حقوق الإنسان كتهديدات تقليدية للأمن

يمكن استخدام فهرس الدول المارقة لتقييم الدول المارقة كتهديد تقليدي للأمن الدولي. نحن نختبر إذا كانت هذه الدول تسجل مستوى أعلى على الفهرس، تلك الدول التي صنّفت بمستويات أعلى للتمييز والقمع على الأغلب أنها تبدأ الصراعات الداخلية وتتورط في صراعات عنيفة

وتستخدم القوة أولاً خلال النزاعات الداخلية.

النموذج الأول يختبر إذا كان السجل الأعلى في فهرس الدول المارقة مرتبطاً مع الاحتمال المتناقص لبدء الصراع، الاحتمال المزدوج المأخوذ من النزاعات الداخلية المسلحة «معطيات النزاعات الداخلية المسلحة»[٤٢].

الشكل الرقم (٢-١): توزيع الدول المارقة: معدل نتائج مؤشر الدول المارقة RSI، ١٩٨٠-٢٠٠١



المصدر: حسابات الكاتب

مشعل النزاع يعرف كأول دولة تأخذ شكلاً من أشكال التحرك العسكري متضمناً تهديداً لاستخدام القوة أو عرضاً للقوة كما على حد سواء بالاستخدام الحقيقي للعنف.

في **النموذج الأول**، مشعلو النزاعات يرمّزون بالرمز (١) مع كل الدول الأخرى المصنفة بالقيمة(٠).

النموذج الثاني، يختبر الاحتمال القوي بأن منتهكي حقوق الإنسان سوف يصبحون متورطين في نزاع داخلي عنيف في أي سنة محددة.

التورط في صراع عنيف هو إمكانية مزدوجة أيضاً ترمز من خلال مجموعة معطيات «النزاعات الداخلية المسلحة». السجل من ١ يشير إلى أن الدولة التي كانت متورطة على الأقل في نزاع داخلي مسلح في تلك السنة حيث السجل من ٠ يشير إلى أن الدولة لم تكن متورطة في أي نزاع داخلي مسلح تلك السنة. النزاع العنيف هو النزاع الذي يحتوي سجل النزاع الداخلي المسلح إما من ٤، استخدام القوة، أو ٥، الحرب في ميزان العدائية.

النموذج الثالث، يقيم احتمالية أن منتهكي حقوق الإنسان سوف يستخدمون القوة أولاً عندما يدخلون في نزاعات داخلية مسلحة، الاستخدام الأول للقوة العنيفة هو متغيّر مزدوج يرمز كأول دولة تستخدم العنف العسكري في أي نزاع داخلي[٤٣]. الاختبار لاستخدام القوة أولاً يساعد وبشكل مباشر أكثر في إبعاد الخطر على الأمن المشكل من الدول

التي تسجل سجلاً عالياً في فهرس الدول المارقة و تزودنا بتفصيل أعظم عن الاختبار العام الأكبر عن التورط في صراع عنيف، تحديداً الاستخدام الأول للقوة يلتقط أفعالاً عدائية مرتكبة من قبل منتهكي حقوق الإنسان، مثل هذه الدول ربما تصبح متورطة في النزاعات العنيفة كأهداف أكثر من مرتكبي العنف الداخلي. الدولة التي تستخدم العنف أولاً خلال النزاعات الداخلية المسلحة ترمّز بـ ١ أو يمكن القول مصنفة بالقيمة ٠.

الجدول الرقم (٢-١): معدل نتائج فهرس الدول المارقة، ١٩٨٠ -٢٠٠١

البلد	التصنيف	البلد	التصنيف	البلد	التصنيف
إيران	٧,١	نيكاراغوا	٤,٩	سلوفاكيا	٣,٩
غواتيمالا	٧,٠	يوغسلافيا	٤,٩	أوكرانيا	٣,٥
السعودية	٦,٨	الكاميرون	٤,٨	جزر القمر	٣,٤
السودان	٣,٨	مالي	٤,٨	مالاوي	٣,٤
أفغانستان	٦,٧	الجمهورية العربية اليمنية	٤,٨	سورينام	٣,٤
العراق	٦,٧	الأرجنتين	٤,٧	الولايات المتحدة	٣,٤
باكستان	٦,٦	كمبوديا	٤,٧	أوزبكستان	٣,٤
إكوادور	٦,٤	السينيغال	٤,٧	بيلاروسيا	٣,٣
سيريلانكا	٦,٤	فيجي	٤,٦	بيليز	٣,٣
أوغندا	٦,٤	ماليزيا	٤,٦	جهورية التشيك	٣,٣
كولومبيا	٦,٢	فرنسا	٤,٥	لاتفيا	٣,٣
بيرو	٦,٢	لاوس	٤,٥	جزر المالديف	٣,٢
نيجيريا	٦,١	ناميبيا	٤,٥	بينين	٣,١
الصومال	٦,١	بنما	٤,٥	مولدوفا	٣,١
هندوراس	٦,٠	سورية	٤,٥	أوروغواي	٣,٠
لبنان	٦,٠	الصين	٤,٤	بروني	٣,٠
الباراغواي	٦,٠	إيطاليا	٤,٤	الغابون	٣,٠
تركيا	٦,٠	اليونان	٤,٤	غامبيا	٣,٠

أنغولا	٥,٩	مقدونيا	٤,٤	غينيا بيساو	٣,٠
اليونان	٥,٩	تايلاند	٤,٤	قرغيزيا	٣,٠
الكونغو الديموقراطية	٥,٩	تشيكوسلوفاكيا	٤,٣	نيوزيلاندا	٣,٠
السلفادور	٥,٩	غويانا	٤,٣	أرمينيا	٢,٩
الهند	٥,٩	عمان	٤,٣	أستراليا	٢,٩
إندونيسيا	٥,٩	توغو	٤,٣	كوستاريكا	٢,٩
ميانمار	٥,٨	بلغاريا	٤,٢	ألمانيا	٢,٩
فنزويلا	٥,٨	سنغافورة	٤,٢	كندا	٢,٧
البحرين	٥,٧	إسبانيا	٤,٢	أستونيا	٢,٧
إثيوبيا	٥,٧	سويسرا	٤,٢	كابي فيردي	٢,٦
بنغلاديش	٥,٦	غانا	٤,١	إيرلندا	٢,٦
البرازيل	٥,٦	كوريا الجنوبية	٤,١	تركمانستان	٢,٦
رواندا	٥,٦	تونس	٤,١	بلجيكا	٢,٥
جنوب أفريقيا	٥,٩	بوتسوانا	٤,٠	كوبا	٢,٥
أذربيجان	٥,٥	أريتريا	٤,٠	هنغاريا	٢,٥
كرواتيا	٥,٥	كازاخستان	٤,٠	جامايكا	٢,٥
جمهورية الدومينيكان	٥,٥	ليسوتو	٤,٠	مالطا	٢,٥
النيجر	٥,٥	نيبال	٤,٠	سان توم برينسيبي	٢,٥
سيراليون	٥,٥	رومانيا	٤,٠	جزر السولومون	٢,٥
بوروندي	٥,٤	ألبانيا	٣,٩	باربيدوس	٢,٣
كونغو	٥,٤	غينيا	٣,٩	اللوكسومبورغ	٢,٣
إسرائيل	٥,٤	الإمارات	٣,٩	منغوليا	٢,٢
بوليفيا	٥,٣	اليمن	٣,٩	الباهاماس	٢,٠
موريتانيا	٥,٣	هايتي	٣,٨	بولندا	٢,٠
تشاد	٥,٢	الكويت	٣,٨	البرتغال	٢,٠
كينيا	٥,١	بوركينا فاسو	٣,٧	ترينيداد	٢,٠
المكسيك	٥,١	غينيا الاستوائية	٣,٧	هولندا	١,٧
زيمبابوي	٥,١	جمهورية مدغشقر	٣,٧	النمسا	١,٥
مصر	٥,٠	جمهورية ألمانيا الاتحادية	٣,٦	آيسلندا	١,٥

جورجيا	٥,٠	سوازيلاند	٣,٦	السيشل	١,٥
المغرب	٥,٠	المملكة المتحدة	٣,٦	سلوفينيا	١,٥
غينيا الجديدة	٥,٠	الاتحاد السوفياتي	٣,٦	فانواتو	١,٥
الفيليبين	٥,٠	ليبيا	٣,٥	الدنمارك	٠,٩
تشيلي	٤,٩	موزامبيق	٣,٥	فنلندا	٠,٩
اليونان	٤,٩	كوريا الشمالية	٣,٥	النرويج	٠,٨
ساحل العاج	٤,٩			السويد	٠,٧

المصدر: حسابات المؤلف

مقاييس التحكم بالتأثيرات الممكنة الأخرى لسلوك الدولة في الصراع مضافة إلى التحليل تتضمن عدد الحلفاء للتحكم من أجل التأثير غير المتوقع للأحلاف على الصراع الدولي: عدد الجيران كمقياس لفرصة قيام الصراع (الدول تعتبر متجاورة إذا كانت منفصلة بأكثر من ٤٠٠ ميل من الماء)، حالة السلطة الرئيسة مرمّزة بـ ١ لمقياس التأثير المتضارب للقوى الأساسية على السلوك في الصراع الدولي، والحرب الباردة كمقياس لفترة القطبين مع سجل ١ يعرف عصر ما بعد الحرب الباردة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١[٤٤]. الصراع السابق أيضاً تم تضمينه كمقياس للنزاعات المتطورة التي ربما تنتج بمستويات أعلى من خلال القمع المحلي والتمييز، بشكل خاص مرتبط بمكوّن القمع في فهرس الدول المارقة. صراع سابق، متغيّر مزدوج يعرّف إذا الدولة اختبرت النزاعات الداخلية المسلحة أو لا في العقد الماضي مع السجل ١ يمثل نزاعاً داخلياً مسلحاً أو أكثر في العقد الماضي.

معطيات «ستاتا» الإحصائية كانت تستخدم لإدارة اختبار الانحسار

اللوجيستي لتحديد ما إذا كانت الدول تسجل مستوىً أعلى في الفهرس يطرح تهديداً تقليدياً للأمن الدولي كما وصف سابقاً[٤٥]. (النماذج تمتد بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠١؛ فترة زمنية، وظيفة لتوافر المعطيات بافتراض هذا الحقل المؤقت المحدود، هناك تحذير مضمون من إمكانية التعميم في النتائج).

كما عرض في الجدول الرقم (٢-٢)، الدرجة الأعلى التي تسجله دولة في الفهرس، هي الدرجة الأعظم والتي فيها تنتهك الدولة معايير نظام حقوق الإنسان الدولية، والتي من المرجح بالنسبة إلى الدولة التي تبدأ نزاعاً داخلياً مسلحاً أنها تصبح متورطة في نزاعات داخلية مسلحة وأنها أول من يستخدم العنف في النزاع الداخلي حتى عندما يتم فحص الأسباب الأخرى المعروفة للصراع الداخلي؛ في الواقع، الدولة في المستوى الأعلى الممكن لانتهاك حقوق الإنسان من ٨ يمكن أن يصبح أكثر من ٩ أضعاف (٩,٤٤) ومن المرجح أن تبدأ نزاعاً مسلحاً أكثر من الدولة التي تسجل ٠ في الفهرس. بكلمة أخرى كل خطوة إضافية في الفهرس تزيد إمكانية أن الدولة سوف تبدأ نزاعاً داخلياً بنسبة ٢٠ في المئة.

تلك الدول تظهر أكثر الخصائص المارقة والتي توصف بمعايير شديدة من العنف بشكل متزايد والتي من المرجح أن تبدأ صراعاً دولياً.

على نحو متشابه، الدول التي تسجل مستوى أعلى في الفهرس أيضاً من المرجح أن تجد نفسها متورطة في نزاعات داخلية عنيفة.

الجدول الرقم (٢-٢) تقييم الدول المارقة كتهديدات عسكرية تقليدية

الإمكانات والمقاييس	البدء	صراع عنيف	الاستخدام الأول للعنف
فهرس الدول المارقة	١,١٨* (٠,٠٤٥)	١,٥٣* (٠,٠٦٥)	١,١٨* (٠,٠٧٤)
سلطة رئيسية	٠,٨٩٦ (٠,١٦١)	١,٦١٠* (٠,٣٠٨)	٠,٤٢٨* (٠,١١٥)
عدد الحلفاء	١,٠٧٠* (٠,٠٢٦)	١,١٠٠* (٠,٠٢٩)	٠,٩٧١ (٠,٠٣٠)
عدد دول الجوار	١,٠٦٠* (٠,٠١٤)	١,٠٢٠ (٠,٠١٥)	٠,٩٩٨ (٠,٠١٩)
صراع سابق	٠,٠٥٤ (٠,١٩٥)	٢,٠٠٠* (٠,٥٠٩)	١,٠٧٠ (٠,٤٩٢)
حرب باردة	١,٣٣٠* (٠,١٤٧)	١,١٥٠ (٠,١٣٤)	٠,٥٤٣* (٠,٠٨٨)
إحصائية الملخص N	١,٥٤٩	١,٥٤٩	٠٠٨
أهمية النموذج	0.0000 <	0.0000 <	0.0000 <
احتمالية السجل	١,٤٢٥٨-	٩٥٤,٧٣-	٥١١,٠١-

المصدر: حسابات المؤلف

الدولة في المستوى الأعلى في سجل انتهاك حقوق الإنسان من ٨ سوف تصبح مضاعفة لأكثر من ١٢ مرة (١٢,٢٤) ومن المرجح لها أن تصبح متورطة في نزاع داخلي مسلح أكثر من الدولة التي تسجل ٠ في فهرس الدول المارقة. بكلمة أخرى، كل خطوة إضافية في الفهرس تزيد احتمال تورط الدولة في نزاع داخلي عنيف بنسبة ٥٣ في المئة.

أخيراً، منتهكو حقوق الإنسان أيضاً من المحتمل أن يستخدموا القوة أولاً عندما يدخلون في نزاعات داخلية مسلحة. الدولة في المستوى الأعلى الممكن لانتهاك حقوق الإنسان من ٨ يمكن أن يصبح أكثر من ٩ أضعاف (٩, ٤٤) ومن المرجح أن تبدأ نزاعاً مسلحاً أكثر من الدولة التي تسجل ٠ في الفهرس. بكلمة أخرى كل خطوة إضافية في الفهرس تزيد إمكانية أن الدولة سوف تبدأ نزاعاً داخلياً بنسبة ٢٠ في المئة.

نتائج هذه الاختبارات تشير وبشكل واضح إلى أن منتهكي حقوق الإنسان يشكلون تهديداً تقليدياً للأمن الدولي. هذا مع الإبقاء على الإطار المفاهيمي المطروح في بداية هذا الفصل والذي يناقش نفس المعايير والقيم التي تقود سلوك الدولة بوجهيه الداخلي والخارجي وأن المعايير العنيفة سوف تبرز نفسها كأفعال عنيفة.

كما تظهر الاختبارات أن منتهكي حقوق الإنسان العنيدين؛ فشلهم لملاحظة معايير حقوق الإنسان هو انعكاس لقيمهم ومعاييرهم الاجتماعية والعنيفة وهي أيضاً أكثر قرباً لأن ترتبط بالأفعال العنيفة دولياً.

كما سبق؛ فإن على متخصصي السياسة الخارجية أخذ انتهاكات حقوق الإنسان بجدية أصبح تحدياً كبيراً لمجتمع حقوق الإنسان الدولي. كما أثبتت النتائج السابقة حقوق الإنسان يمثلون أيضاً تهديداً مهماً للأمن الدولي ويجب أن يساعد مجتمع حقوق الإنسان في صنع حالة إلزامية أكثر. إن أهمية أخذ التضمينات الأمنية لانتهاكات حقوق الإنسان بعين الاعتبار معززة

عندما ينظر أحدنا أبعد من هذه المعايير التقليدية للاعتداء الدولي لأخذ بعين الاعتبار المدى الذي يمثل فيه منتهكو حقوق الإنسان أيضاً تهديداً غير تقليدي للأمن الدولي.

منتهكو حقوق الإنسان كتهديد غير تقليدي للأمن

امتاز عصر ما بعد الحرب الباردة بكثرة المخاطر الأمنية غير التقليدية كما برهنت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. مع ذلك، منتهكو حقوق الإنسان يجب أن يتم اعتبارهم كتهديدات عسكرية تقليدية، كما يجب على المجتمع السياسي أن يعتبر مثل هذه الدول كمخاطر مزدوجة أيضاً في خلق التهديدات الدولية الأمنية؟ جدالنا النظري بأن المعايير المحلية للعنف يعتمد عليها في التنبؤ عن السلوك الدولي العنيف وهو ما قادنا للشك وبرهان العلاقة العابرة بين حالة منتهك حقوق الإنسان والعدائية دولياً. بشكل مشابه نحن نناقش أن مثل هذا الدعم للإرهاب هو مظهر من مظاهر العداء والعنف التي يمكن التنبؤ بها عن طريق وضع منتهكي حقوق الإنسان. بشكل خاص، أولئك الذين يدرسون إرهاب الدولة بشكل عام ويصفونه على أنه شكل من أشكال سلوك السياسة الخارجية العدائي. «مربح» تعني شنّ حرب من خلال استخدام محاربين بدلاء أو أسلحة لتجنيد إرهابيين[٤٦].

لاختبار ما إذا كان وضع منتهكي حقوق الإنسان يتنبأ بدعم الإرهاب، معطيات «ستاتا» كانت استخدمت لإدارة الانحسار اللوجيستي ما بين

عامي ١٩٨٠ و٢٠٠١. المعلومات عن دعم الدولة للإرهاب تؤخذ من ملفات المجموعات الإرهابية والتسلسلات المتوافرة من خلال قاعدة معرفة الإرهاب[٤٧]. أشكال الدعم تتضمن التمويل المباشر، توفير المساعدة المادية والمالية واللوجيستية أو توفير الملاجئ الآمنة. كما في اختبارات سلوك النزاع الداخلي الذي تمت مناقشته سابقاً، الحقل المؤقت المحدود للتحليل يضع حدوداً لتعميم النتائج. إضافة إلى معيارنا عن دعم الدولة للإرهاب، النموذج يتضمن مقياساً لنوع النظام باستخدام احتمال «البوليتي ٢» من معلومات «البوليتي ٢»[٤٨]. هذا تم تقديمه لقياس إمكانية أن أكثر الدول الديموقراطية ربما تلجأ لدعم الإرهاب كوسائل خفية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المكروهة، كما فعلت الولايات المتحدة بدعمها للمجموعات المعادية للساندينستا في نيكاراغوا خلال الثمانينيات.

الجدول الرقم (٢-٣): تقييم منتهكي حقوق الإنسان و دعم الإرهاب

الإمكانات	دعم الإرهاب
فهرس الدول المارقة	١,٦٦* (٠,١٩١)
السياسة	٠,٨٩٩* (٠,٠١٩)
إحصائية الملخص N	٢,٢٥٧
أهمية النموذج	0.0000<
احتمالية السجل	-٣١٥,٧٨

المصدر: حسابات المؤلف

كما طرح نظرياً، منتهكو حقوق الإنسان أي الدول التي تسجل رقماً عالياً

في فهرس الدول المارقة من المحتمل أنها تدعم الإرهاب أكثر من الدول التي تسجل أرقاماً أقل في الفهرس. الجدول الرقم (٢-٣) يعرض أنه مع قياس نوع النظام، الرقم الأعظم لمنتهكي حقوق الإنسان يعزو الدولة إلى أنها على الأغلب تدعم الإرهاب. الدولة منتهكة حقوق الإنسان الكاملة هي التي تسجل ٨ في فهرس الدول المارقة وأنها لديها احتمال لأكثر من ١٣ ضعفاً بأنها تدعم الإرهاب أكثر من الدولة التي تسجل ٠ على الفهرس. الدولة التي تسجل ٤ في الفهرس، على سبيل المثال لأكثر من ستة أضعاف ونصف مرجحة كي تدعم الإرهاب أكثر من الدولة التي تسجل ٢. بكلمة أخرى، كل خطوة إضافية على الفهرس تزيد احتمال أن الدولة تدعم الإرهاب بنسبة ٦٣ في المئة. هكذا فالدول التي تمتلك صفات مارقة أكثر، هي تلك الدول التي لديها أنظمة تمتاز بمعايير العنف وهي على الأرجح مرتبطة بنشاطات إرهابية كما إطار عملنا النظري يقودنا للتوقع.

هذه النتائج تعرض أن الدول المارقة هي تلك الدول التي تسجل أعلى الأرقام في الفهرس وتكون عدائية أكثر كما استدل بالسلوك العسكري وبالاحتمال الأعظم لتمويل الإرهاب. هكذا المجتمع السياسي يجب أن يكون مهتماً وبشكل خاص إذا كانت هذه الدول العدوانية تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بناءً على الدليل المقدم هنا، لا يستطيع أحد افتراض أن الدول المارقة سوف تمتلك أسلحة الدمار الشامل لأهداف دفاعية. بهذا نحن نطرح جدولة بين الفهرس والسعي غير المشروع إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل لتقييم أوسع للخطر الأمني الممكن من منتهكي حقوق الإنسان. الهدف من هذا هو اكتشاف إذا ما كانت الدول التي تسجل أرقاماً

مرتفعة في الفهرس من المرجح أنها ترتبط بهذا السلوك أكثر من الدول التي تسجل أرقاماً أقل. نحن لا نناقش بالضرورة أن العلاقة العابرة توجد بين وضع منتهكي حقوق الإنسان والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل كما الخبرة التقنية والموارد المادية تعتبر ضرورية.

من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠١ نجد أن الدول المارقة كانت على الأغلب تسعى أو تمتلك بشكل غير مشروع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية كما السعي إلى إيصالهم(٤٩). من المهم ملاحظة أن السعي أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل غير المشروع لا يمكن استخدامه لتحديد الدول المارقة، حسابات وضع منتهكي حقوق الإنسان فقط لـ ٢٣ في المئة من التنوع إلى امتلاك أسلحة التدمير الشامل. هكذا نختم أن الدول منتهكة حقوق الإنسان على الأرجح تسعى نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل لكن هذا السلوك بحد ذاته لا يمكن اعتماده لتحديد الدول المارقة. بكلمة أخرى، السعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل كما دعم الإرهاب يجب اعتباره سلوكاً دولياً عدائياً مرتبطاً بالمعايير العنيفة المحلية.

باكستان وإيران كنماذج للدول المارقة

كما سبق وأشرنا، باكستان وإيران كلاهما قد وقعا بشكل متعادل في تصنيف منتهكي حقوق الإنسان بحكم المستوى العالي والمستمر للقمع السياسي كما التطبيقات والبنى الاجتماعية والسياسية التمييزية. كما إنهما

ارتبطا بالسلوكات الدولية المارقة التي خشي منها خبراؤنا وصناع القرار السياسي. للتوضيح، نقدم ملخصات قصيرة عن تورط باكستان وإيران في النزاعات الدولية (انظر الجدول الرقم (٤-٢)) وتوصيفات لبرامجهم النووية، الكيماوية والبيولوجية. ولهو مثير للاهتمام أيضاً أن نلاحظ أنه بينما كلتا هاتين الدولتين تناسب هنا الشكل المتعلق بمنتهكي حقوق الإنسان وقد ارتبط كلاهما بالسلوك الدولي المارق؛ فقط إيران هي التي تفردت بِسمة المارقة من قبل صناع القرار السياسي الأميركي؛ باكستان تتمتع بوضعها كشريك قيم للولايات المتحدة في حربها المستمرة على الإرهاب.

١-باكستان

منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠١، كانت باكستان متورطة في ٦٠ نزاعاً دولياً مسلحاً، مصطدمة غالباً بجارتيها أفغانستان والهند؛ في ثلاث من هذه النزاعات، كانت باكستان السباقة في القيام بعمل عسكري. بعبارة أخرى، كانت باكستان هي الجهة السباقة في النزاع من تهديد و عرض القوة أو استخدامها؛ في تلك الحالات، عندما شرعت باكستان في العمل العسكري، أول فعل متخذ كان الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية بدلاً من عرض أو تهديد بسيط لها. أحد هذه النزاعات وصلت كفايةً إلى مستوى عالٍ من الحدة لاعتبارها حرباً دولية، كما وُسمت، تكبدهم بمقتل أزيد من ألف محارب على أرض المعركة في سنة واحدة؛ في النزاعات الـ٣٠ الأخرى التي كانت باكستان متورطة فيها، لجأت أيضاً إلى القوة العسكرية في ثمانٍ منها.

الجدول الرقم (٢-٤): ملخص النزاعات المسلحة الباكستانية والإيرانية، ١٩٨٠-٢٠٠١.

الوحدات كما هو مشار إليها						
البلد	معدل فهرس الدول المارقة	العدد الإجمالي للنزاعات	الفعل المبادر به		القوة المستخدمة	
			عدد المرات	نسبة الوقت	عدد المرات	نسبة الوقت
الباكستان	٦,٦	١٦	٣	١٨,٧٥	١١	٨٨,٧٥
إيران	٧,١	١٠٠	٤٩	٤٩,٠٠	٧١	٧١,٠٠

المصدر: حسابات المؤلفين

كما يَسم سلوك الصراع العسكري باكستان كخطر تقليدي للأمن الدولي؛ فإن نشاطاتها التي تتضمن أسلحة الدمار الشامل، خاصة تطوير الأسلحة النووية، وكلّها في تمويل منظمات إرهابية؛ فهذه النشاطات تسم الباكستان كتهديد غير تقليدي للأمن. تقدّر فدرالية العلماء الأميركان (FAS) بأن باكستان شرعت في تطوير برنامجها للأسلحة النووية في عام ١٩٧٢؛ في جهد قد أثمر تجارب نووية ناجحة في عام ١٩٩٨(٥٠). إضافة إلى تطوير الأسلحة النووية، اكتسبت باكستان أيضاً مخزوناً معتبراً من الأسلحة النووية وطورت القدرة على تسليمهم. بالرغم من أن باكستان اعتمدت على مصادر أجنبية من أجل تكنولوجيا حربها الكيماوية، قدرت فدرالية العلماء الأميركان أنه لغاية عام ٢٠٠٠ قد أصبح لدى باكستان القدرة التقنية لإنتاج أسلحتها الكيماوية، لا تخزّن باكستان الأسلحة الكيماوية فحسب، بل يبدو أيضاً أن لديها الإرادة لاستخدمها؛ يسود الاعتقاد وبشدة أن باكستان قد استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد الجنود الهنود عام ١٩٨٧. إضافةً إلى الأسلحة الكيماوية، تمتلك الباكستان بنى تحتية صوتية

بيوتكنولوجية ويُعتقد أن لديها القدرة على دعم أبحاثٍ محددة للأسلحة البيولوجية الحربية وتطوير قدرتها[٥١].

في النهاية، حكومة باكستان، من خلال سلاحها الاستخباراتي الخارجي المعروف بالاستخبارات الباكستانية، قد تم ربطه بنصف دزينة من المنظمات الإرهابية منذ الثمانينيات، من بينها طالبان، الذي تمتع بالرعاية الباكستانية وبالتالي صعدت لتسيطر على أفغانستان في نهاية التسعينيات وفي النهاية لتؤدي دور المُضيف للقاعدة. وعلى هذا المنوال، عدة مجموعات انفصالية كشميرية تلقت دعماً باكستانياً لحملاتها الإرهابية ضد أهداف هندية. إحدى هذه المجموعات، جيش محمد، التي كانت مسؤولة في عام ٢٠٠١ عن الهجوم على البرلمان الهندي في نيودلهي حيث قُتل ٤٠ شخصاً، بما في ذلك المعتدون الخمسة.[٥٢]

٢- إيران

منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠١، كانت إيران متورطة في ١٠٠ نزاع دولي مسلح؛ في الأغلب مع جارتيها تركيا والعراق، لكن أيضاً مع الأمم المتحدة، الاتحاد السوفياتي، روسيا، السعودية والكويت. ٤٩ من هذه النزاعات، كانت إيران هي الدولة السباقة للقيام بعمل عسكري، وفي ٣٧ من هذه الحالات، كان العمل الأول لإيران هو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية؛ في ٥١ نزاعاً حين لم تكن إيران السباقة في القيام بالعمل العسكري، ٣٥ حالة منها تضمنت الاستخدام الفعلي للقوة. وبذلك استخدمت إيران

القوة في مجموع ٧١ نزاعاً دولياً مسلحاً منذ ١٩٨٠ حتى ٢٠٠١، وأحد هذه النزاعات، مع العراق، تفاقمت إلى حرب دولية واسعة المدى.

كما حصل مع باكستان، شرعت إيران بتطوير التكنولوجيا النووية في السبعينيات، لكن على خلاف باكستان، كما في بداية عام ٢٠٠٧ كان لا يزال واجباً اختبار أو نشر السلاح النووي. إلا أنه، ابتداءً من صيف ٢٠٠٥، كان هناك توتر ملحوظ بين الحكومة الإيرانية والمجتمع الدولي حين استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم متحدّية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي استدعى إيران إلى التخلي عن برنامجها النووي. وفقاً لفيديرالية العلماء الأميركان، يُعتقد أن إيران سعت إلى امتلاك الأسلحة النووية على الرغم من أن الدليل على ذلك ضعيف. من جهة بسبب ادعاء إيران أن تكنولوجيتها النووية تهدف إلى إنتاج الطاقة. تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التحقيق بشأن مخاوفها حول مدى التزام إيران بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ في جزء منها بسبب اكتشاف أدلة على تصميم متطور لجهاز الطرد المركزي قد أخفتها إيران عن مفتشي الأسلحة النووية(٥٣).

في حين أن هناك بعض الشكوك حول نوايا البرنامج النووي الإيراني، لاشك على الإطلاق في طبيعة قدرة أسلحتها الكيماوية. إيران مستعدة لتوظيف أسلحتها الكيماوية في أرض المعركة، كما سبق أن فعلت خلال حرب الثماني سنوات مع العراق، كما إنها زودت في الماضي أسلحة حرب كيماوية لعملاء في بلدان أخرى، وبشكل خاص ليبيا عام ١٩٨٧. قدّرت

فدرالية العلماء الأميركان أن إيران قريبة من الحصول على اكتفاء ذاتي للبنى التحتية للأسلحة الكيماوية وعززت قدرتها الحربية الكيماوية بتطويرها أسلحة حربية كيماوية من أجل أنظمتها لصواريخ سكود(٥٤). برنامج إيران البحثي حول الأسلحة الحربية البيولوجية يعود إلى الحرب الإيرانية- العراقية ويُعتبر الآن في طور البحث المتقدم والمتطور. كما يُعتبر أيضاً إن إيران قد طورت ترسانة صغيرة للأسلحة الحربية البيولوجية التي بالإمكان تسليمها من خلال أنظمة متنوعة.

كما باكستان، لدى إيران سجل طويل في دعم المنظمات الإرهابية، منذ عام ١٩٨٠، رُبطت الحكومة الإيرانية إلى عشر مجموعات إرهابية مختلفة، العديد منهم هي المجموعات الفلسطينية المُناوئة لإسرائيل، بما فيهم الجهاد الإسلامي الفلسطيني وحماس، وكذلك مجموعات أخرى مُناوئة لإسرائيل، خاصة حزب الله. الرعاية الإيرانية لحزب الله تقع تحت صفة أمنية محدثة في صيف عام ٢٠٠٦، عندما أثارت غارة لحزب الله في شمال إسرائيل الرد العسكري الإسرائيلي الأكثر شدةً من نوعه منذ غزو لبنان في عام ١٩٨٢.

كما في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، عندما قتل وقف إطلاق النار ٧٩١ لبنانياً، كما أن قرابة مليون لبناني، ربع سكان لبنان قد نزحوا. مات ١٥٤ في صفوف الإسرائيليين، ثلاثة أرباعهم من الجنود، إما في ساحة القتال أو كضحايا لهجومات صواريخ حزب الله.

كما وفرت إيران الرعاية لمنظمات إرهابية تستهدف جارتها المنافسة

تركيا، تضمنت هذه المنظمات الجهاد الإسلامي التركي وحزب العمال الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني. كما أنها أدّت دور الراعية لمجموعات إرهابية نشطة في العراق، متضمنة منظمة الحركة الإسلامية في العراق، التي كانت مناوئةً لنظام صدام، وجيش المهدي ومختلف فروعها في مرحلة «ما بعد صدام»[٥٥].

باكستان وإيران تناسبان بوضوح أوصاف منتهكي حقوق الإنسان، ارتبطت بسلوك شكّل التهديدات العسكرية التقليدية لجارتيهما ومناطقهما والتهديدات غير التقليدية للأمن الدولي بشكل عام. كلتا الدولتين تورطت في صدامات عسكرية، غالباً مع جارتيهما. لكلتا الدولتين برامج متطورة لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى سلاح باكستان النووي. كلتاهما لديهما سجل طويل في دعم الإرهاب.

النتيجة

الدول المارقة حقيقية، وتمثل تهديدات حقيقية للأمن الدولي. لكن المعيار الذي كيّفه صناع القرار الأميركي وطبقوه بشكل متفاوت لوسم مجموعة محددة من الجهات الفاعلة كمارقة قد فشل في عكس هوية الدول المارقة الحقيقية وكذلك المجال الذي يشكّله تهديد الدول المارقة. عندما تُستخدم معايير حقوق الإنسان الدولية المراعية للقانون كمقياس ضد الذي يقيس وضع دولة مارقة. نجد أن الدول المتصفة بأكثر الانتهاكات فداحةً من تلك المقاييس هي أيضاً أكثر ملاءمةً للتورط في عدد هائل من سلوكات

عنيفة وخطيرة من تلك الدول التي تتصف بأداء أفضل لحقوق الإنسان.

يشكل منتهكو حقوق الإنسان تهديدات تقليدية للأمن الدولي من خلال إمكاناتهم الكبيرة في خوضهم صراعاً دولياً عنيفاً؛ فضلاً عن ذلك، مقارنة مع الدول التي يتصف سلوكها بالتزام أقرب لمقاييس نظام حقوق الإنسان الدولي، يكون كذلك منتهكو حقوق الإنسان هؤلاء أكثر ملاءمةً لخلق تهديدات غير تقليدية للأمن الدولي من خلال ميلهم الكبير لدعم الإرهاب الدولي وتطوير واكتساب أسلحة الدمار الشامل. إلى ذلك، حتى في عالم تقوده الأولويات الأمنية لسياسات خارجية «واقعية»، يجب أن يكون النهوض بحقوق الإنسان على جدول الأعمال.

الهوامش

١. مادلين ك.أولبرايت، «ملاحظات في جامعة تينيسي» (١٩ شباط، ١٩٩٨)، secretarystate.gov/www/statements/1998/980219.b.html

٢. لمثال جيد عن هذه الظاهرة، انظر في رايموند تانتر، **إرهاب الأنظمة المارقة والانتشار** (نيويورك، ١٩٩٥)

٣. انظر في بول د.هُويت، «الدول المارقة والعلاقات الدولية»، ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي ١٩٩٩ لمنظمة الدراسات الدولية (واشنطن، العاصمة، ١٦-٢٠ شباط/ فبراير)؛ ماري كابريولي وبيتر ف.ترامبور، «الخطابة في وجه الواقع، الدول المارقة في الصراع الدولي، ١٩٨٠-٢٠٠١»، «**صحيفة حل النزاعات**»، XLIX (٢٠٠٥)، ٧٧٠-٧٩١.

٤. كمثال، انظر في نعوم تشومسكي، **الدول المارقة: قاعدة السلطة في شؤون العالم** (كامبريدج، ماس، ٢٠٠٠)؛ روبرت س.ليتواك، **الدول المارقة والسياسة الخارجية الأميركية؛ الاحتواء بعد الحرب الباردة** (واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٠): روبرت س.ليتواك، «ماذا في اسم قاموس السياسة الخارجية المتغير»، **صحيفة الشؤون الدولية**، LIV (٢٠٠٠)، ٣٧٥-٣٩٢، ميغان ل.أوسوليفان، «معضلات السياسة الأميركية في مواجهة الدول المارقة»، **السياسة الخارجية**، (٢٠٠٠)، ٦٧-٨٠.

٥. أوسيلوفان، «المعضلات».

٦. ديفيد ب.فورسيث، حقوق الإنسان في العلاقات الدولية (كامبريدج، ٢٠٠٠)، ١٣٩

٧. في اليزابيت ساوندرز، «تنصيب الحدود: هل بإمكان المجتمع الدولي إقصاء الدول المارقة؟» **مجلة الدراسات الدولية**، VIII (٢٠٠٦)، ٢٣-٤٥، مفهوم الدولة المارقة مستخدم لتأمل قضية المجتمع الدولي وكيف يتم تعريفه. بينما هذا تمرين نظري مثير للاهتمام، يقدم ساوندرز إضاءة صغيرة في ما نعتبرها الأسئلة الإشكالية بخصوص

الدول المارقة، هويتها، وسلوكها.

٨. جاك دونللي، **حقوق الإنسان الكونية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية. (ايثاكا، نيويورك،٢٠٠٣).

٩. من أجل مناقشة عامة حول الدولة المنبوذة انظر في لويس أ.دون، **الأمن الدولي**، (١٩٩٧)، ١٠٧-١١٨، لورانس فريدمان، «السياسة الخارجية البريطانية حتى ١٩٨٥، ١٧: بريطانيا وتجارة الأسلحة»، **العلاقات الدولية**، LIV (١٩٧٨)، ٣٧٧-٣٩٢؛ ليتواك، الدول المارقة. من أجل مناقشة تمثيلية لحالات الدول المنبوذة، انظر في جون س.دونل، «فييتنام ١٩٧٩: عام الكارثة»، **المراقبة الآسيوية**، XX (١٩٨٠)،١٩-٣٢ ؛ كينيث و.غراندي، السلطة الوسيطة والاستقلال العالمي: قضية جنوب افريقيا، «**مجلة دراسات عالمية الفصلية**»، XX (١٩٧٦)، ٥٥٣-٥٨٠ ؛ رايمو فييرينن، «موقف اقتصاد والجيش من مراكز السلطة الإقليمية»، **صحيفة أبحاث السلام**، XVI (١٩٧٩)،٣٤٩-٣٦٩؛ ادوارد س. ميلانكي، «الدبلوماسية المتعددة الأطراف لأميركا اللاتينية: الاندماج، التفكك، والترابط»، **الشؤون الدولية**، LIII (١٩٧٧)، ٧٣-٩٦.

١٠. ميرفين فروست، **إثنيات في العلاقات الدولية: نظرية بنائية** (كامبريدج، ١٩٩٦)

١١. انظر في روبرت ج.آرت، «تحديث الجغرافيا السياسية: استراتيجية الاشتباك الانتقائي»، **الأمن الدولي**، XV (١٩٩٠)،٥-٥٦؛ جون ج.ميرشايمر، «لم سنفتقد قريبا للحرب الباردة»، مجلة **أتلانتيك** الشهرية، CCLXVI (١٩٩٠)، ٣٥-٥٠؛ كينيث ن.والتز، «الواقعية البنائية بعد الحرب الباردة»، **الأمن القومي**، XXV (٢٠٠٠)، ٥-٤١.

١٢. والتز، «واقعية بنائية»، ٢٠.

١٣. انظر في مايكل كلير، **دول مارقة ونووي خارج عن القانون: بحث أميركا من أجل سياسة خارجية جديدة** (نيويورك، ١٩٩٥)؛ ليتواك، دول مارقة.

١٤. مايكل ماستاندونو، «الحفاظ على لحظة القطب الواحد: نظريات واقعية والاستراتيجية

الكبرى للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة»، **الأمن القومي**، XXI (١٩٩٧)، ٤٩-٨٨.

١٥. بشأن استراتيجيات الرجحان، انظر في كريستوفر لاين، «من الرجحان إلى التوازن الخارجي: الاستراتيجية المقبلة الكبرى لأميركا»، **الأمن القومي**، XXII (١٩٩٧)، ٨٦-١٢٤؛ باري ر.بوسن وأندرو ل.روس، «رؤى تنافسية من أجل الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة»، **الأمن القومي**، XXI (١٩٩٧)، ٥-٥٣. من أجل مناقشة حول ظهور تحديات العالم الثالث في دائرة اهتمام الأمن الأميركي، انظر في ستيفن ر.ديفيد، «لم لا يزال العالم الثالث ذو أهمية»، **الأمن القومي**، XVII (١٩٩٢)، ١٢٧-١٥٩.

٦١. «الأزمة الطويلة والفادحة التي تلوح فجأة»، **واشنطن بوست** (١٢ آب، ١٩٩٠).

١٧. وزارة الدفاع الأميركي، تقرير حول الاستعراض التصاعدي (واشنطن، العاصمة، تشرين الأول/ أكتوبر، ١٩٩٣)، ١٩.

١٨. كابريولي و ترامبور، «خطابة».

١٩. ماري كابريولي وبيترف. ترامبور، «تعريف الدول المارقة واختبار سلوك صراعها الدولي»، المجلة **الأوروبية حول العلاقات الدولية**، IX (٢٠٠٣)،٣٧٨-٣٨١؛ ماري كابريولي و بيتر ف. ترامبور، «حقوق انسان المارقة في النزاعات الدولية، ١٩٨٠-٢٠٠١»، **مجلة أبحاث السلام**، XLIII (٢٠٠٦)، ١٣١-١٤٨.

٢٠. بشكل خاص، انظر في رودولف ج. رومل، «خصائص داخلية وصراع خارجي»؛ في (كتاب) ج. ديفيد سينغر. **السياسات الكمية الدولية**. (نيويورك، ١٩٦٨)؛ فيلفن سمول و ج. ديفيد سينغر، «الحرب العازلة للأنظمة الديموقراطية»، **مجلة القدس للعلاقات الدولية**، I (١٩٧٦)، ٥٠-٦٩.

٢١. من أجل نظرة أعمق لهذه المنشورات، انظر في (منشورات) مايكل اي. براون، شون م. لين-جونز، وستيفن اي. ميللر. مناظرة السلام الديموقراطي. (كامبريدج، ماس،

.(١٩٩٦

٢٢. بروس روسيت، «لِمَ السلام الديموقراطي»؛ في منشورات براون، لين-جونز، وميللر، مناظرة السلام الديموقراطي، ١١٤.

٢٣. انظر في زيف موز وبروس م. روسيت، «قضايا طبيعية وبنائية للسلام الديموقراطي»، **مجلة العلوم السياسية الأميركية**، LXXXVII (١٩٩٣)، ٦٢٤-٦٣٨.

٢٤. عن نظرية العنف البنائي، انظر في جوهان غالتنغ، «عنف، سلام، وبحث السلام»، **مجلة أبحاث السلام**، VI (١٩٦٩)، ١٦٧-١٩١. من أجل نظرة أعمق لمقاربات الحركة النسويّة في فهم الأمن وتحليلات الأمن، انظر في ج. آن تيكنر، **الجندر في العلاقات الدولية** (نيويورك، ١٩٩٢)؛ ج. آن تيكنر، جندرة عالم السياسات (نيويورك، ٢٠٠١). من أجل تحليلات جندرية عن الأمن. انظر في ماري كابريولي، «الديموقراطية وحقوق الإنسان مقابل أمن النساء: أهو تناقض؟»، حوار الأمن: قضية خاصة الجندر والأمن، XXXV (٢٠٠٤)، ٤١١-٤٢٨.

٢٥. كمثال، انظر في شارلوت بانش وروكسانا كاربلو، «عنف عالمي ضد النساء: التحدي إلى حقوق الإنسان والتطور»؛ في منشورات مايكل ت. كلير ويوغيش تشاندراي. أمن العالم (نيويورك، ١٩٩٨)، ٢٢٩-٢٤٨؛ ماري كابريولي، «الاستعداد للعنف: دور مساواة الجندر في تنبؤ الصراع الداخلي»، **مجلة الدراسات الدولية الموسمية**، XLIX (٢٠٠٥)، ١٦١-١٧٨؛ ماري كابريولي، «المساواة في الجندر ودولة العدوان: تأثير المساواة في الجندر الداخلي عند استخدام الحكومة القوة لأول مرة»، تفاعلات دولية، XXIX (٢٠٠٣)، ١٩٥-٢١٤؛ شون بيثكه الشتاين، **النساء والحرب** (نيويورك، ١٩٨٧)؛ جوديث ستايم، **وجهة نظر النساء في العالم السياسي للرجال** (نيويورك، ١٩٨٤)؛ برنارد ياك، «أسطورة الأمة المدنية»؛ في (كتاب) رونلد باينر، **تنظير القومية** (آلباني، نيويورك، ١٩٩٩)، ١٠٣-١١٨.

٢٦. باميلا غولدبيرغ، «أين يوجد مكان في العالم فيه أمن لي؟ فرار النساء من اضطهاد الانحياز الجنسي»؛ في منشورات جولي بيترز و آندريا وولبر، حقوق المرأة، حقوق الإنسان: وجهات نظر الحركة النسوية العالمية (أكسفورد، ١٩٩٥)، ٣٤٧.

٢٧. دونلي، كوني، ٢٣.

٢٨. تيد روبرت غار، أقليات في خطر: نظرة شاملة للصراعات الإثنوسياسية (واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٣).

٢٩. أقليات في خطر، «تقديرات من أجل البهائيين في إيران» (٢٠٠٥)، www.cidem..umd. edu /inscr /mar /assessment.asp▯groupld=٦٣٠٠٣

٣٠. من أجل نقاش أعمق عن المقاييس المتنوعة لعدم المساواة والتمييز في الجندر، انظر في كابريولي، «الديموقراطية».

٣١. اتحاد البرلمانات الدولية، النساء في البرلمان ١٩٤٥-١٩٩٥: مراقبة إحصائية للعالم (جنيف، ١٩٩٥)؛ اتحاد البرلمانات الدولي، النساء في السياسة ١٩٤٥-٢٠٠٠ (جنيف، ٢٠٠٠): برنامج الأمم المتحدة للتطوير، تقرير التطور الإنساني ١٩٩٥ (نيويورك، ١٩٩٥)، ١٠٨.

٣٢. جون هوبر، «روابط كلية وجزئية في التقسيم الطبقي للجندر»؛ في (كتاب) جون هوبر، ربط كلي وجزئي (حديقة نيوباري، كاليفورنيا، ١٩٩١)، ١١-٢٥.

٣٣. عالم البنوك، مؤشرات تطور العالم (واشنطن، العاصمة، ٢٠٠٣).

٣٤. راي ليسير بلومبيرغ، «النساء والثراء وسعادة الأمم: علاقات كلية وجزئية»؛ في (كتاب) هوبر، ربط كلي وجزئي، ١٢١-١٤٠؛ كابريولي، «المساواة في الجندر» و«الديموقراطية».

٣٥. المصدر نفسه.

٣٦. أرقام مأخوذة من اليونيسيف، «الخصوبة واستخدام مانع الحمل» (٢٠٠٣)، childinfo.

org /eddb /fertility /index.htm

انظر في مارك غيبني، «نطاق الرب السياسي» (٢٠٠٤)، يُنشر سنوياً .٣٧
www.unca.edu/politicalscience/DOCS/Gibney/political9620Terror9620Scale96201980-2005.pdf

٣٨. ستيفن س. بو و نيل تيت، «قمع حقوق الإنسان إلى النزاهة الشخصية في الثمانينيات: تحليلات شاملة»، **مجلة العلوم السياسية الأميركية**، LXXXVIII (١٩٩٤)، ٨٥٣-٨٧٢.

٣٩. ليندا كيث، «الميثاق الدولي للأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية: هل تصنع فرقاً في حقوق الإنسان؟» مجلة **أبحاث السلام**، XXXVIII (١٩٩٩)، ٩٥-١١٨.

٤٠. العفو الدولية، «العفو الدولية ١٩٩٨ التقريرالسنوي: إيران» (١٩٩٨)، www.amnesty.org /ailib /aireport /ar٩٨ /mde١٣.htm

٤١. نظراً إلى نقص المعلومات، لا يوجد مؤشرات إحصائية لأندورا، أنتيغوا وباربودا، البوسنة، قبرص، جمهورية ألمانيا الديموقراطية، جمهورية الفيتنام الديموقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الولايات الفدرالية لمكرونيزيا، غرينادا، ليبيريا، ليشينشتاين، ليتوانيا، جزر مارشال، موريشيوس، موناكو، بالاو، الجمهورية الشعبية الديموقراطية اليمنية، قطر، سان كيتس ونيفيس، سان لوسيا، سان فينسنت والغرينادينز، سان مارينو، تايوان، طاجكستان، تانزانيا، ساموا الغربية وزامبيا.

٤٢؛ فاتن غصن وغلين بالمر، «كتاب مشفر لبيانات النزاعات الدولية ذات الطابع العسكري النسخة ٠ ,٣»، (٢٠٠٣) la.psu.edu.cow٢، النسخة ٠٢ ,٣.

٤٣. ماري كابريولي وبيتر ف.ترامبور، «إصدارات لمعلومات خاصة: الاستخدام الأول للقوة العنيفة في تسليح النزاعات الدولية، ١٩٨٠-٢٠٠١»، مجلة **أبحاث السلام**، XLIII (٢٠٠٦)، ٧٦٥-٧٧٣.

٤٤. زيف موز، «تحالفات: عصابات الشارع في عالم السياسة- أصولها، إدارتها، ونتائجها،

١٨١٦-١٩٨٦»، في (كتاب) جون أ.فاسكيز، **ماذا نعرف عن الحرب؟** ٢٥٩-٢٧٧.

٤٥. انظر في برنامج ستاتا الإحصائي للمحترفين، «الانحسار اللوجستي» (محطة الثانوية، تكساس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، www.stata.com /capabilities /logistics. html

٤٦. بروس هوفمان؛ **في قلب الإرهاب** (نيويورك، ١٩٩٨)، ١٨٧. انظر أيضاً في دانيال بيمن، **اتصالات قاتلة: الدول التي تمول الإرهاب** (نيويورك، ٢٠٠٥).

٤٧. معهد تذكاري للوقاية من الإرهاب، «مركز علم الإرهاب» (كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠٠٦)، www.tkb.org.

٤٨. مونتي ج. مارشال وكيث جاغرز، «نظام الحكم المشروع الرابع، بيانات لمستخدمي الدليل»، مركز التطوير الدولي وإدارة الصراع (٢٠٠٢)، / www.cidem.umd.edu / polity /data /

٤٩. cramer's V=0،267،N=2،432 ،p>0.000،Pearsonchi-square(14)172.97

مصادر المعلومات: فدرالية العلماء الأميركان (FAS)؛ إدارة الولايات المتحدة للدولة، مكتب منع انتشار الأسلحة؛ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي؛ ومعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

٥٠. FAS، «باكستان دليل خاص عن الأسلحة» (٢٠٠٥)، / www.fas.org /nuke /guide / Pakistan /index.html

٥١. المصدر نفسه.

٥٢. معهد إدارة الصراع، بوابة الإرهاب في جنوب آسيا، «جيش محمد» (٢٠٠٥)، www.satp.org/satporgtp/countries/india/states/jandk/terrorist_outfits/jaish_e_mohammed_ mujahideen_e_tanzeem.htm

٥٣. FAS، «إيران دليل خاص للأسلحة: الأسلحة النووية» (٢٠٠٥)،

www.fas.org /nuke /guide /iran /nuke /index.html

٥٤ . FAS، «إيران دليل خاص للأسلحة: الأسلحة الكيماوية» (٢٠٠٦).

www.fas.org /nuke /guide /iran /cw /index.html

٥٥ . المعهد التذكاري، «مركز الإرهاب».

إدارة الأرقام

منظور مقارن

يي فينغ و سوميك بول

هذا الفصل يقارن بين ١٤ دولة تتصف بسجلات سيئة لحقوق الإنسان، أربع منها كوبا، إيران، السعودية، والسودان، عبر الأبعاد السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، تعتمد بالدرجة الأولى على بيانات نشرت في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وكمقدمة، الجدول الرقم (٣-١) يقدم ثلاثاً من أربع، من الخصائص الرئيسة لكل من هذه الدول.

الأبعاد السياسية

تقيّم منظمة **فريدوم هاوس** الدول على ميزانين منفصلين من سبع نقاط، كل منهما يقيس درجة الحقوق السياسية، والحريات المدنية[١]. البلدان الـ١٤ المقيمة هنا مصنفة تصنيفاً منخفضاً في الحريات السياسية والحقوق المدنية، وفق بيانات **فريدوم هاوس** (انظر الجدول الرقم (٣-٢)).

من ناحية الحقوق السياسية، البلدان المصنفة ١ تكون أقرب للديموقراطية السياسية؛ في حين أن الرقم ٧ يشير إلى تلك التي تتمتع بأقل الحريات. كل البلدان الـ١٤ تتمتع بحقوق سياسية مصنفة إما ٦ أو ٧ على الجدول، الذي يصنفهم بـ «غير الحرة»، مثل هذه الدول غالباً تكون محكومة من حزب واحد، ديكتاتوريات عسكرية، أوتوقراطيين، أو حكم ديني. الفرق بين الدول «الحرة بشكل جزئي» و «غير الحرة» يكمن في الحريات الضئيلة جداً التي يمتلكها المواطنون في التصنيف السابق، كحق تنظيم أحزاب سياسية وطنية، والتنافس في الانتخابات الوطنية. الفرق بين البلدان المحددة بـ ٦ و ٧، يكمن في إذا ما كانت الحكومات المحلية منتخبة بصورة تنافسية، أو إذا ما كانت الأقليات تتمتع بنوع من الحكم الذاتي؛ في هذه البلدان المصنفة من ٤ إلى ٧، حتى الحريات المحدودة معدومة، أو أن ممارسة هذه الحريات قد تأتي تحت خطر التعرض لأقصى أنواع العنف السياسي. إندونيسيا على سبيل المثال صنفت غير حرة، منذ ١٩٩٠-١٩٩١، حين تغير تصنيفها من ناحية الحقوق السياسية من ٥ إلى ٦، ومن ثم إلى ٦ إلى ٧ في ١٩٩٣و١٩٩٤[٢].

الجدول الرقم(٣-١): السمات الرئيسة المهمة لعينة من١٤ دولة

الدول بحسب الإقليم	السمات
شرق آسيا والمحيط الهادئ	
بورما	سيادة القانون غير موجودة عملياً في ظل نظام الحكم العسكري قانون داخلي ومجلس الدولة لاستعادة القانون والنظام، اللذان يرتكزان على الجماعات العرقية المتمردة؛ يتحكمان بالشؤون الإدارية والدينية على حد السواء نقابات، مساومة جماعية، وإضربات غير مشروعة مؤخراً اضطرت لإعادة صياغة دستورها، بسبب تهديدات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمقاطعة اجتماع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

كوريا الشمالية	غياب كامل للديموقراطية، مع نظام حكم استبدادي منذ خمسينات القرن الماضي فقط المرشحين الذين ترعاهم الدولة يشاركون في الانتخابات الممارسات الدينية تقتصر على الخدمات التي ترعاها الدولة ركود اقتصادي وسوء لتوزيع الموارد على مدى عقود
أوروبا وآسيا الوسطى	
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)	جمهورية سوفياتية سابقة السلطة القضائية متأثرة للغاية بالرئيس لوكاشينكو لا يوجد حرية صحافة
تركمانستان	جمهورية سوفياتية سابقة ودولة شيوعية اقتصاد قائم على الزراعة والثروات المعدنية الفقر مدقع، التضخم المفرط، ونقص المواد الغذائية أمور شائعة خلال العقد الأخير الحكومة تسيطر على كافة وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وتمولها
أوزبكستان	جمهورية سوفياتية سابقة ودولة حزب واحد يهيمن عليها الشيوعيون ثاني أكبر مصدر للقطن في العالم معظم أنشطة وسائل الإعلام مسيطر عليها من قبل الحكومة
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
كوبا	واحدة من أقدم الحكومات الشيوعية؛ يحكمها (يديرها) فيديل كاسترو انقسام شديد بين قطاع محلي غير فعّال وقطاع تصدير فعال نسبياً واحدة من الدول ذات المعدل الأعلى لنصيب الفرد الواحد من السجن بسبب الجرائم السياسية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
إيران	الجمهورية الإسلامية الأولى في العالم اقتصاد قائم على تصدير النفط معدلات تضخم وبطالة عالية ومستمرة في العقدين الأخيرين التمييز ضد المرأة في العمل والقطاعات القانونيةوأولى
المملكة العربية السعودية	جماعات حقوق الإنسان الدولية محظورة لا انتخابات على أي مستوى؛ دستور يحكمه القانون الإسلامي أكبر مصدر للبترول في العالم قطاعي الكهرباء والاتصالات يخضعان فقط لسيطرة القطاع الخاص
سورية	نظام حكم عسكري؛ غير مسموح بحزب معارض ضد الحكومة يواجه المجتمع الكردي قيوداً ثقافية ولغوية أي نقابة مسيطر عليها من قبل الحكومة

تونس	نظام قانوني يستند إلى القانون المدني الفرنسي والقانون الإسلامي الظروف الاجتماعية المتحررة (التقدمية) للمرأة لا مثيل لها إلى حد بعيد في المنطقة العربية البث الإعلامي المحلي مسيطر عليه بشدة من قبل الحكومة؛ كل المطبوعات الأجنبية خاضعة للرقابة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
غينيا الاستوائية	أحد أكثر مجتمعات العالم انغلاقاً وكبتاً (قمعاً) حرية دينية ولكن مع وجود أدلة كثيرة على العنف ضد المرأة الإذن من الحكومة أمر يحتاجه السفر خارج البلاد أو داخلها أي تجمع ضد الحكومة لأكثر من عشرة أشخاص غير قانوني
السودان	الصراع العرقي (الإثني) والحرب الأهلية أمر شائع في العقود الماضية البث الإعلامي مسيطر عليه كلياً من قبل الدولة تواجه المرأة تمييزاً اجتماعياً شاملاً وعدم مساواة في المعاملة على أساس الشريعة (القانون الإسلامي)
توغو	ليس للمعارضة أي تأثير في البرلمان تمييز عرقي (إثني) سائد الحرية الدينية يحميها الدستور ومسموح بها عموماً تمييز ضد المرأة على الرغم من النص الدستوري تزوير واسع النطاق في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز بها جناسينجبي
زيمبابوي	أكثر من ٦٠ في المئة من السكان تحت خط الفقر حماية قانونية واسعة النطاق للمرأة كافة البث الإعلامي خاضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة الحكومة

المصادر: وكالة الاستخبارات المركزية الـ سي. آي.إي CIA. كتاب حقائق العالم (٢٠٠٦)، www. cia.gov /cia /publications / factbook**؛ الديموقراطية عموماً: بناء الديموقراطية في الدول الأفريقية الضعيفة،** I**، رقم٣ (٢٠٠٥)، أدريان كاراتنايكي** Adrian Karatnycky**، الطبعة، الحرية في العالم ١٩٩٧-٩٨: المسح السنوي للحقوق السياسية والحريات المدنية (بيسكاتواي، نيوجرسي ١٩٩٨)**

تصنيف الممارسات المدنية يتراوح أيضاً من ١ إلى ٧، حيث إن ٧ تمثل الأقل حرية. البلدان الـ١٤، كلها سجلت رصيداً من ٦ أو ٧، باستثناء توغو وتونس، حيث حصلت كل منها على ٥. البلدان التي حصلت على تصنيف ٦ تتمتع بحريات جزئية في الدين والمعتقد، والفعاليات التجارية (مثلاً

إندونيسيا خلال ١٩٩٣و١٩٩٤)؛ في الدول التي تأخذ رصيد ٧، حتى هذه الحريات الجزئية معدومة(مثلاً الصين خلال ١٩٨٩و ١٩٩٠ حين أنتهت التظاهرات الطلابية المطالبة بالديموقراطية بإراقة الدماء). البلدان الأدنى تصنيفاً في كل من الحقوق السياسية، والحريات المدنية هي السعودية (حكم ملكي)، سورية (حكم استبدادي،جمهورية خاضعة لهيمنة الجيش)، تركمانستان (حكم استبدادي رئاسي)، كوريا الشمالية (شيوعية)، كوبا (شيوعية)، بورما (حكم عسكري)، والسودان (جمهورية استبدادية)[٣].

كراي، كاوفمان وماستروزي طوروا مجموعة من المؤشرات الضابطة لـ ٢١٣ بلداً ومنطقة. ولخمس فترات زمنية ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، و٢٠٠٥ (وبعد ذلك ٢٠٠٣، و٢٠٠٤؛ في تقريرهم للعام ٢٠٠٦)[٤]. القيم حصلوا عليها من خلال عدة مئات من المحاولات الفردية، لقياس تصورات الحكم، ومسحوبة من ٣١ مصدراً لبيانات منفصلة، من خلال ٢٥ منظمة مختلفة.

الجدول الرقم (٣-٢): المؤشرات السياسية ٢٠٠٥.

الدول بحسب الإقليم	نمط الحكومة	تصنيف الحرية[١]		
		الحقوق السياسية	الحريات المدنية	الوضع
شرق آسيا والمحيط الهادئ				
بورما	مجلس عسكري	٧	٧	غير حرة
كوريا الشمالية	دولة شيوعية	٧	٧	غير حرة
أوروبا وآسيا الوسطى				
بيلاروسيا (روسيا البيضاء)	ديكتاتورية	٧	٦	غير حرة
تركمانستان	جمهورية، حكم رئاسي استبدادي	٧	٧	غير حرة
أوزبكستان	جمهورية، حكم رئاسي استبدادي	٧	٦	غير حرة

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
كوبا	دولة شيوعية	٧	٧	غير حرة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
إيران	جمهورية ثيوقراطية (ذات حكم ديني)	٦	٦	غير حرة
المملكة العربية السعودية	ملكية	٧	٧	غير حرة
سورية	جمهورية في ظل حكم نظام عسكري	٧	٧	غير حرة
تونس	جمهورية	٦	٥	غير حرة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
غينيا الاستوائية	جمهورية	٧	٦	غير حرة
السودان	نظام حكم استبدادي	٧	٧	غير حرة
توغو	جمهورية؛ في ظل الانتقال إلى حكم ديموقراطي متعدد الأحزاب	٦	٥	غير حرة
زيمبابوي	ديموقراطية برلمانية	٧	٦	غير حرة

مصدر نمط الحكومة، وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم، وبالنسبة إلى تصنيف الحرية؛ فريدوم هاوس، «جدول الدول المستقلة» (٢٠٠٦)، www.freedomhouse.org /uploads / /wow ٢٠٠٦/ ٢٠٠٦ tableofIndependentCountries.pdf.

(أ) علامة الـ ١ للأكثر تحرراً، وعلامة ٧ للأقل تحرراً. لمزيد من التفصيل انظر حول مجموع علامات الحالات المتدنية، NF تشير إلى «غير حرة».

هذه الأبعاد الستة للحكم هي، الصوت والمحاسبة، الاستقرار السياسي؛ فاعلية الحكومة، نوعية التنظيمات، دور القانون، وضبط الفساد. المؤشران الأولان يقيمان الطريقة المستخدمة في اختيار السلطة السياسية، أما تأثير الحكومة ونوعية التنظيمات فتعطي صورة عن وظيفة الحكومة وكفاءتها. ودور القانون، وسيطرة الفساد يعطيان مؤشراً عن احترام المواطنين للحكومة، التي تمارس رقابة قانونية على التفاعلات الاجتماعية، وعلى هذه المقاييس فإن المعدل العالمي هو صفر.

الجدول الرقم (٣-٣) يظهر قيم ستة من الأبعاد للبلدان الـ١٤ المختارة. وهي مصنفة أيضاً عبر مجموعة إيرادات وفقاً لآخر تصنيفات **البنك الدولي** للبلدان ٢٠٠٦: ستة بلدان كانت في مجموعة الدخل المنخفض (كوريا الشمالية، بورما، السودان، توغو، أوزباكستان، وزيمبابوي): وستة كانت في مجموعة الدخل المنخفض-المتوسط (بيلاروسيا، كوبا، إيران، سورية، تونس، وتركمانستان) وواحدة كانت في أعلى مجموعة الدخل المتوسط (غينيا الاستوائية)، وواحدة في مجموعة الدخل المرتفع (السعودية). بين هذه الاقتصاديات غينيا الاستوائية، والسعودية مفصولتان بشكل واضح كونهما منعماً عليهما بالنفط. تونس من الممكن أن تكون مفصولة أيضاً عن هذا التصنيف: ومع أنها كانت مصنفة مع الدول ذات الدخل المتوسط-المنخفض إلا أن معدل نموها الاقتصادي كان جديراً بالاعتبار، مقارنة بمعدل الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

بين البلدان الـ١٤ بورما، كوبا، كوريا الشمالية، السودان، وتركمانستان، كانت مصنفة منخفض جداً في فئة الصوت والمحاسبة، تونس وتوغو تصنيفهما الأعلى، وفي ما يتعلق بالاستقرار السياسي السودان، أوزباكستان، وزيمبابوي تصنف منخفض جداً، غينيا الاستوائية وتونس تحظيان بالاستقرار السياسي الأعلى. وفي ما يتعلق بفاعلية الحكومة، الحكومات الأقل كفاءة وجدت في كوريا الشمالية، بورما، تركمانستان، غينيا الاستوائية، وزيمبابوي، توغو، والسودان، الحكومات الأكثر فعالية كانت في تونس، السعودية، وإيران. كل الدول الـ١٤ هي دون المعدل العالمي من حيث نوعية الأطر التنظيمية فيها وأسوأها في كوريا الشمالية، زيمبابوي،

بورما، وتركمانستان. السعودية، تونس، وتوغو، وجد فيها نوعية أفضل من هذه الأطر مقارنة بباقي المجموعة. تونس والسعودية وجد فيهما دور أكبر للقانون من الدول المتبقية حيث كانت كل من بورما، السودان، وزيمبابوي الأسوأ من ناحية دور القانون فيها. البلد ذو نسبة الفساد الأعلى في المجموعة كان غينيا الاستوائية، ومن ثم بورما والسودان تونس والسعودية كانتا الأفضل في ضبط الفساد، كل منهما لم تسجلا فقط معدل دخل مرتفع مقارنة ببقية المجموعة، بل أيضاً مقارنة بالمعدل العالمي.

حين حُسب متوسط الأبعاد الستة السابقة، أسفر هذا الحساب عن التصنيف التالي، من الأقل كفاءة سياسية إلى الأكثر كفاءة بين هذه المجموعة من الدول: كوريا الشمالية، زيمبابوي، السودان، أوزباكستان، بورما، تركمانستان، غينيا الاستوائية، توغو، بيلاروسيا، إيران، سورية، كوبا، السعودية، وتونس.

الأبعاد الاقتصادية

بحسب أرقام «تقرير التطوير الإنساني» للعام ٢٠٠٥، وتصنيف الدول من قبل «مؤشرات التطور العالمي» للعام ٢٠٠٦؛ فإن كل البلدان المدروسة أو المشار إليها في هذا الفصل تتبع إما لفئة الدخل المنخفض، أو فئة دون- الوسط، باستثناء غينيا الاستوائية (معدل دخل فوق الوسط) والسعودية (دخل مرتفع)[٥]. معظم هذه البلدان قد عانت من أزمات اقتصادية متكررة في العقود الماضية. الركود الاقتصادي كان نتيجة لتحكم الحكومة

المفرط والذي كان مشتركاً بين كل هذه البلدان. بعضها عانى من الممارسات الصارمة لتداول العملة (تركمانستان، أوزباكستان)، وبعضها عانى من المبالغة في تقييم أسعار الصرف (زيمبابوي)، والبعض من التضخم العالي والبطالة، والإجراءات الرسمية التجارية (بيلاروسيا، سورية).

الجدول الرقم (٣-٣): مؤشرات الحكم، ٢٠٠٥

الدول	تصنيف الدخل	المساءلة	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	حكم القانون	السيطرة على الفساد
روسيا البيضاء	أقل من متوسط	١,٦٨- (٠,١٢)	٠,٠١ (٠,٢٦)	١,١٩- (٠,١٦)	١,٥٣- (٠,١٨)	١,٠٤- (٠,١٦)	٠,٩٠- (٠,١٦)
بورما	منخفض	٢,١٦- (٠,١٤)	١,٠٠- (٠,٢٣)	١,٦١- (٠,١٧)	٢,١٩- (٠,١٨)	١,٥٦- (٠,١٧)	١,٤٤- (٠,٢٠)
كوبا	أقل من متوسط	١,٨٧- (٠,١٤)	٠,٠٣ (٠,٢٣)	٠,٩٤- (٠,١٨)	١,٧٥- (٠,١٨)	١,١٤- (٠,١٦)	٠,٢٦- (٠,١٨)
غينيا الاستوائية	أعلى من متوسط	١,٧١- (٠,١٩)	٠,٢١ (٠,٣٥)	١,٤٢- (٠,٢٢)	١,٣١- (٠,٢٢)	١,٣٣- (٠,٢٠)	١,٧٩- (٠,٢٤)
إيران	أقل من متوسط	١,٤٣- (٠,١٢)	١,١٤- (٠,٢٢)	٠,٧٧- (٠,١٧)	١,٤٩- (٠,١٨)	٠,٧٦- (٠,١٤)	٠,٤٧- (٠,١٧)
كوريا الشمالية	منخفض	٢,٠٦- (٠,١٤)	٠,١٢- (٠,٣٠)	١,٨٢- (٠,٢٠)	٢,٨١- (٠,١٩)	١,١٥- (٠,١٨)	١,٣٢- (٠,٣٢)
السعودية	مرتفع	١,٧٢- (٠,١٤)	٠,٧٠- (٠,٢٢)	٠,٣٨ (٠,١٨)	٠,٠١- (٠,١٨)	٠,٢٠ (٠,١٥)	٠,٢٣ (٠,١٧)
السودان	منخفض	١,٨٤- (٠,١٤)	٢,٠٥- (٠,٢٣)	١,٣٠- (٠,١٧)	١,٢٩- (٠,١٧)	١,٤٨- (٠,١٧)	١,٤٠- (٠,١٨)
سورية	أقل من متوسط	١,٦٧- (٠,١٢)	٠,٩١- (٠,٢٣)	١,٢٣- (٠,١٨)	١,٢٢- (٠,١٨)	٠,٤٢- (٠,١٦)	٠,٥٩ (٠,١٨)
توغو	منخفض	١,٢٣- (٠,١٥)	١,٢٢- (٠,٢٩)	١,٣٨- (٠,١٩)	٠,٨١- (٠,١٩)	١,٠٧- (٠,١٩)	٠,٧٠- (٠,٢١)
تونس	أقل من متوسط	١,٣١- (٠,١٢)	٠,١٢ (٠,٢٢)	٠,٤٣ (٠,١٦)	٠,٠٧- (٠,١٦)	٠,٢١ (٠,١٤)	٠,١٣ (٠,١٥)
تركمانستان	أقل من متوسط	١,٩٥- (٠,١٢)	٠,٣٤- (٠,٢٧)	١,٥٧- (٠,١٦)	١,٩٥- (٠,١٩)	١,٤١- (٠,١٥)	١,٣٠- (٠,١٥)
أوزبكستان	منخفض	١,٧٦- (٠,١١)	١,٩١- (٠,٢٤)	١,٢٠- (٠,١٥)	١,٧١- (٠,١٧)	١,٣١- (٠,١٤)	١,٠٧- (٠,١٣)
زيمبابوي	منخفض	١,٦٥- (٠,١٤)	١,٥٨- (٠,٢٢)	١,٤٢- (٠,١٥)	٢,٢٠- (٠,١٦)	١,٤٧- (٠,١٤)	١,٢٤- (٠,١٥)

المصادر: دانيل كوفمان Daniel Kaufmann، آرت كراي Aart Kraay، وماسيمو ماستروزي Massimo Mastruzzi، «شؤون الحكم (المجلد الخامس): مؤشرات الحكم للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٥» (Governance Matters V: Governance Indicators for ١٩٩٦-٢٠٠٥) (واشنطن العاصمة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦)، «لمحة لمؤشرات حكم البلدان في جميع أنحاء العالم لعام ٢٠٠٥» (Worldwide Governance Indicators Country Snapshot 2005) ،info.worldbank.org/governance/ kkz2005/year_report_asp?year.d=1.

ملاحظة: الانحرافات المعيارية وضعت بين قوسين

لنعرف بالتفصيل في ما إذا كانت المشاكل الاقتصادية فريدة من نوعها، أم أنها شائعة عند مثل هذه الدول القمعية، حللنا بعض البيانات الاقتصادية الرئيسة بحسب البلد، وبحسب المنطقة الإقليمية للبلد، لنرى مقدار عدم التكافؤ بين حالتهم الاقتصادية مقارنة بدول الجوار، ودول العالم. الجدول الرقم (٣-٤) يصنف هذه المجموعات بحسب الدخل، مستخدماً أطلس **البنك الدولي** وطريقته ومواقعه الجغرافية[٦]. **البنك الدولي** يصنف هذه المجموعات الجغرافية الإقليمية بناءً على الموقع، إضافة إلى تجربة التطوير المماثلة. غينيا الاستوائية كانت الدولة الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى التي وجد فيها معدل دخل متوسط بين هذه المجموعة.

دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمعروفة أيضاً بـ«العالم العربي» كانت الحالات الاقتصادية فيها متمايزة نسبياً؛ فبينما تنتمي السعودية إلى مجموعة الدخل المرتفع؛ فإن سورية، إيران، وتونس كانت في مجموعة الدخل المتوسط-المنخفض. البلدان في المثال الذي بين أيدينا، واللذان ينتميان إلى شرق آسيا، ومنطقة البحر الهادي، كوريا الشمالية، وبورما كلاهما ينتمي إلى فئة الدخل المنخفض.

الجدول الرقم (٣-٥) يستخدم صيغة مشابهة لتصنيف هذه البلدان مع الأخذ بعين الاعتبار مديونية هذه الدول، ومجموعة الدخل التي تنتمي إليها. هناك ارتباط قوي بين دول الدخل المنخفض، والدول المدينة بشكل كبير. وفقاً لتعريف **البنك الدولي** معظم مجموعة الدخل المنخفض ما عدا أوزباكستان، وكوريا الشمالية، كانت مدينة بشدة[٧]. وتقريباً كل بلدان فئة

الدخل المتوسط-المنخفض كانت ديونها معتدلة، أو أقل ديوناً من بلدان الفئة السابقة، مع أن كوبا، كوريا الشمالية، والسعودية لا تصنف على أنها مدينة.

الجدول الرقم (٣-٤): تصنيف البلد بحسب المنطقة الجغرافية وتصنيفات الدخل، ٢٠٠٥[أ]

المنطقة الجغرافية	فئات الدخل			
	منخفض	أقل من متوسط	أعلى من متوسط	مرتفع
شرق آسيا والمحيط الهادئ	بورما			
	كوريا الشمالية			
أوروبا وآسيا الوسطى	أوزبكستان	روسيا البيضاء		
		تركمانستان		
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		كوبا		
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		إيران		
		سورية		
		تونس		السعودية[ب]
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	السودان		غينيا الاستوائية	
	توغو			
	زيمبابوي			

المصدر: البنك الدولي «تصنيف الدول» (تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، www.worldbank.org /data / countryclass /calssgroups.htm.

(أ) المناطق الجغرافية تستند إلى تجربة تنمية مماثلة؛ فئات الدخل تستند إلى إجمالي الدخل القومي (الناتج القومي الإجمالي) للفرد الواحد، باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي (انظر النص) الدخل المنخفض = ٨٧٥ دولاراً أميركياً، الدخل المتوسط من ٨٧٦ إلى ٣,٤٦٥ دولاراً أميركياً، الدخل أعلى من المتوسط من ٣,٤٦٦ إلى ١٠,٧٢٥ دولاراً أميركياً، والدخل المرتفع يساوي ١٠,٧٢٦ دولاراً أميركياً.

(ب) الفئات الجغرافية المستخدمة هنا تستند فقط إلى البلدان النامية، والمملكة العربية السعودية لا تقع ضمن مجموعات البلدان النامية.

في الجدول الرقم (٣-٦)، خمسة من مؤشرات اقتصادية محلية، استخدمت لتقييم ظروف الاقتصاد المحلي؛ في العام ٢٠٠٥ بلغ المعدل العالمي للشخص الواحد من **الدخل القومي الإجمالي** (د ق إ) ٩٨٨ , ٦ دولاراً أميركياً، وإذا درسنا هذا الرقم وفقاً للمنطقة؛ فإن المعدل الأفريقي لدول جنوب الصحراء الكبرى للشخص الواحد (د ق إ) كان -وبحسب التوقعات- أقل بكثير من أي منطقة أخرى. هذه المنطقة من العالم بقيت فقيرة بسبب نظام حكمها العاجز، قياداتها السياسية المستبدة، والأسواق المحلية القاصرة. من بيانات **البنك الدولي** المتوافرة لمنطقة أوروبا-آسيا الوسطى المعدل الأوزباكستاني للشخص الواحد (د ق إ) كان منخفضاً جداً مقارنة بالمعدل الإقليمي، وأيضاً مقارنة مع دولتين من المنطقة ذاتها هما بيلاروسيا وتركمانستان.

في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، سورية فقط كان لديها معدل منخفض للشخص الواحد من (د ق إ)، ومع معدل النمو الأكثر انخفاضاً للناتج الإجمالي المحلي (بين هذه البلدان) بنسبة ٤ , ٢. كل من إيران وتونس سجلتا أرقاماً فوق المعدل للشخص الواحد من الدخل القومي الإجمالي، مع نمو سنوي مثير للإعجاب في الناتج الإجمالي المحلي، بنسبة ٦ في المئة و٥ في المئة على التتالي.

معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في العينة، سجلت معدلات أدنى من معدلات نظيراتها الإقليمية. توغو معدلها للشخص الواحد من (د ق إ) بلغ فقط ٣٥٠ دولاراً أميركياً، وزيمبابوي لم تكن فقط دون معدل مجموعة الدخل المنخفض، بل إنها سجلت أيضاً معدل

نمو سلبي للناتج الإجمالي المحلي في العامين ٢٠٠٥، و ٢٠٠٦. غينيا الاستوائية كانت البلد الوحيد في هذه المنطقة التي بقيت فوق المعدل الإقليمي بخصوص نسبة الشخص الواحد من (د ق إ) متفاخرة بنسبة نمو مثيرة للإعجاب هي ٩,٩ في المئة من الناتج الإجمالي المحلي. البيانات المتاحة أظهرت أن ثلاثة بلدان فقط كان لديها نسبة الشخص الواحد من (د ق إ) أدنى من معدل دول الدخل المنخفض وهو ٥٧٨ دولاراً أميركياً، وهذه البلدان هي توغو (٣٥٠ دولاراً)، أوزباكستان (٣١٠ دولارات)، وزيمبابوي (٣٤٠ دولاراً).

درجة تكوين رأس المال للناتج الإجمالي المحلي بين هذه الدول، تراوحت بين ١٠ و٤٠ في المئة في العام ٢٠٠٥. زيمبابوي سجلت أعلى نسبة لمساهمة الاستثمارات (ن م إ) بنسبة ٣٨,٣ في المئة. كل من السعودية وتوغو كانت نسبة مساهمة الاستثمارات في (ن م إ) فيهما، أقل من عشرين في المئة. وتقريباً لم يكن هنالك أي تأثر إيجابي بين مستوى الدخل، وحصة الاستثمارات ضمن هذه البلدان. ما يفسر البنية التحتية القاصرة في معظم هذه البيئات القمعية. ستة من هذه البلدان كان عندها نسبة تضخم سنوية (من مخفض (ن م إ)) تتراوح بين ١٠في المئة و ٢٠في المئة. كوبا تونس، تركمانستان، وتوغو حافظت على نسبة تضخم أقل من ٥في المئة. غينيا الاستوائية كانت البلد الوحيد الذي اختبر الانكماش الاقتصادي عام ٢٠٠٥، زيمبابوي بقيت تعاني نسب تضخم مرتفعة جداً وصلت إلى أكثر من ١٠٠٠,١ في المئة عام ٢٠٠٦. وإلى ٧٠٠,١ في المئة عام ٢٠٠٧، بسبب عجزها المالي الدائم، والمبالغة في تقييم أسعار الصرف.

الجدول الرقم (٣-٥): تصنيف البلدان بحسب فئات الدخل والمديونية الخارجية، ٢٠٠٥[أ]

	فئات الدخل			
فئة المديونية	منخفض	أقل من متوسط	أعلى من متوسط	مرتفع
مثقلة بالديون	بورما	سورية		
	السودان			
	توغو			
	زيمبابوي			
مدينة باعتدال	أوزبكستان	تونس		
		تركمانستان		
أقل مديونية		روسيا البيضاء	غينيا الاستوائية	
		إيران		
غير مصنفة بحسب المديونية	كوريا الشمالية[ب]	كوبا		السعودية

المصدر: البنك الدولي «تصنيف الدول». بيانات المديونية من نظام إبلاغ المدين في البنك الدولي. انظر قائمة الاقتصادات في البنك الدولي (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، / www.iscb.org /pdfs ٢٠٠٥ pdf. worldBankClassificationList.

ملاحظة: اعتباراً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، لم يعد البنك الدولي يقوم بتصنيف البلدان بحسب مستوى المديونية.

(أ) فئات المديونية تستند إلى القيمة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى الدخل القومي الإجمالي (GNI) (أ) والقيمة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى الصادرات (ب). مثقلة بالديون: (أ) > ٨٠ في المئة؛ (ب) > ٢٢٠ في المئة. مدينة باعتدال: (أ) = ٦٠-٧٩ في المئة؛ (ب) = ٦٠-٢١٩ في المئة. أقل مديونية: (أ) > ٦٠ في المئة؛ (ب) > ٦٠ في المئة.

(ب) لم ترسل كوريا الشمالية بتقرير لنظام إبلاغ المدين في البنك الدولي؛ ولذلك فإن المعايير التالية استخدمت لقياس المديونية: الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، الدين إلى الصادرات، خدمة الدين للصادرات، والفائدة للصادرات.

معظم البلدان في المنطقة هي مصدرة أساسية للنفط، ما يفسر سبب ربح ميزانها التجاري؛ في العام ٢٠٠٥، السعودية كان لديها فائض ضخم في الميزان التجاري بلغ ٧٣,٩٠ مليار دولاراً أميركياً، بلدان العينة الأخرى في العالم العربي-باستثناء تونس- أظهرت أيضاً موازين رابحة -ولو بقدر أقل- في حساباتها التجارية. كل بلدان جنوب الصحراء الكبرى، كان لديها موازين تجارية خاسرة، باستثناء غينيا الاستوائية، والتي تصدر النفط أيضاً. زيمبابوي كان لديها تقريباً عجز بـ ٥١٩ مليون دولار في ميزانها التجاري، مع معدل نمو سلبي لـ(ن م إ) يقدر بـ٧ في المئة. بينما حققت كل البلدان في أوروبا، وآسيا الوسطى فائضاً تجارياً في العام ٢٠٠٥.

كما هو مبين في الجدول الرقم (٣-٧)، بخصوص الصادرات كحصة في الناتج المحلي الإجمالي، معظم هذه الدول كان معدلها أعلى من معدل فئة الدخل المنخفض(١٩,٦ في المئة من (ن م إ). من المعلومات المتوافرة، وباستثناء السودان؛ فإن بقية بلدان فئة الدخل المنخفض المعروضة في الجدول الرقم (٣-٧)كانت نسبة صادراتها من معدل (ن م إ) أكثر بكثير من ١٩,٦ في المئة في العام ٢٠٠٥. قرابة الـ ٣٣,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتوغو كانت صادرات المنتجات الزراعية بالدرجة الأولى(الكاكاو، القهوة، والقطن). دول منطقة الشرق الأوسط كسبت ٣٥في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، من الصادرات، وعلى الأخص النفطية منها؛ في منطقة أوروبا ووسط آسيا، الصادرات الزراعية، والمعدنية كما في تركمانستان، وأوزباكستان بلغت نسبتها ٤٠في المئة حتى ٧٠ في المئة على التتالي من نتاجهما المحلي الإجمالي (ن م إ).

الجدول الرقم (٣-٦): الأداء الاقتصادي الداخلي، بحسب المنطقة، ومستوى الدخل، ٢٠٠٥[أ]

الموقع ومستوى الدخل	الوحدات كما تم الإشارة إليها				
	الدخل القومي الإجمالي (GNI) للفرد الواحد (الدولار الأميركي المتداول)[ب]	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالسنة الواحدة (نسبة مئوية)	إجمالي تكوين رأس المال (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	ميزان الحساب الجاري (مليارات من الدولار الأميركي المتداول)	معدل التضخم السنوي، مخفض الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)
العالم	٦,٩٨٨	٣,٥	٢٢,٥ (٢٠٠٤)	غير متوافر	٤,٨
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١,٦٢٧	٨,٧	٣٨,٨	غير متوافر	٤,٦
بورما	غير متوافر	٥,٠	١٥,٠ (٢٠٠١)	٠,٧٠	١٧,٦
كوريا الشمالية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
أوروبا وآسيا الوسطى	٤,١١٣	٥,٩	٢٢,٥	غير متوافر	٦,٥
روسيا البيضاء	٢,٧٦٠	٩٠٢	٢٩,٦	٠,٨٥	١٦,٦
تركمانستان	١,٣٤٠ (٢٠٠٤)	١٧,٠ (٢٠٠٤)	٢٧,١ (٢٠٠٣)	٠,٢٤	٢,٦ (٢٠٠٤)
أوزبكستان	٥١٠	٧,٠	٢٥,١	١,١٠	١٥,٩
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤,٠٠٧	٤,٤	٢٠,٠	غير متوافر	٥,٨
كوبا	غير متوافر	١,١ (٢٠٠٠)	٩,٧٤ (٢٠٠٠)	٠,٠٥	٢,٦ (٢٠٠٠)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٢٤١	٤,٦	٢٥,٦	غير متوافر	٥,٤
إيران	٢,٧٧٠	٥,٩	٣١,٥	١٣,٢٧	١٨,٠
السعودية	١١,٧٧٠	٦,٦	١٦,٢	٩٠,٧٣	١٦,٠
سورية	١,٣٨٠	٤,٢	٢٢,٩ (٢٠٠٤)	١,١٠	٦,٧
تونس	٢,٨٩٠	٤,٩	٢٥,٤	٠,٣٦-	١,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧٤٥	٥,٣	١٩,٧	غير متوافر	٦,٦
غينيا الاستوائية	٩,١١٠ (٢٠٠٢)	٩,٩ (٢٠٠٤)	غير متوافر	٠,٢٦	٨,٣- (٢٠٠٣)
السودان	٦٤٠	٨,٠	٢٢,٤	٣,٠١-	١٢,١

توغو	٣٥٠	٢,٨	١٧,٦	٠,١٩-	٣,٨
زيمبابوي	٣٤٠	٧,١-	٣٨,٣	٠,٥٢-	٢٤٠,٣
مستوى الدخل					
دخل منخفض	٥٧٨	٧,٥	٢٢,٢ (٢٠٠٣)	غير متوافر	٧,٩
دخل أقل من متوسط	١,٩١٨	٦,٩	٣٠,٧	غير متوافر	٥,٢
دخل أعلى من متوسط	٥,٦٢٥	٥,٥	٢١,٤	غير متوافر	٤,٩
دخل أعلى (غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)(ج)	١٧,٦٥٦	٦,٠	٢٠,٢	غير متوافر	غير متوافر

المصادر: البنك الدولي «بيانات التنمية الرئيسة والإحصائيات» (٢٠٠٥)، / www.worldbank.org data /countrydata /countrydata.html، و«قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية»، (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، devdata.worldbank.org /data-query /. أرقام ميزان الحساب الجاري مأخوذة من وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم (٢٠٠٦).

n.a: غير متوافر

(أ) القيم لعام ٢٠٠٥ ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك. المعدلات الإقليمية تستند إلى البلدان النامية في كل إقليم محدد، كما تم تصنيفه من قبل البنك الدولي.

(ب) يستند إلى طريقة أطلس البنك الدولي (انظر النص).

(ج) OECD: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول الرقم (٣-٧): الأداء الاقتصادي الخارجي، بحسب المنطقة، ومستوى الدخل، ٢٠٠٥(أ)

الموقع ومستوى الدخل	الوحدات كما تم الإشارة لها				
	الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الواردات من السلع والخدمات (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الاحتياطي من العملة الصعبة والذهب (مليارات من الدولار الأميركي المتداول)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليارات من الدولار الأميركي المتداول)(ب)	نصيب الفرد من المساعدات (بالدولار الأميركي المتداول)، ٢٠٠٣
العالم	٢٤,٧ (٢٠٠٤)	٢٤,٩ (٢٠٠٤)	غير متوافر	٦٦٤,٩	١٢,٣
شرق آسيا والمحيط الهادئ	**٤٤,٩**	**٤٢,٧ (٢٠٠٤)**	**غير متوافر**	**٦٤,٦**	**٣,٨**
بورما	غير متوافر	غير متوافر	٠,٧٦	٠,٢	٢,٥
كوريا الشمالية	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	٧,٤

أوروبا وآسيا الوسطى	٣٨,٦	٣٨,١	غير متوافر	٦٢,٢	٢٢,٢
روسيا البيضاء	٦١,٤	٦٠,٤	١,٢٢	٠,٢	٣,٢
تركمانستان	٧٠,١	٥٨,٩	٢,٩٦	غير متوافر	٥,٥
أوزبكستان	٣٩,٦	٣١,٩	٢,٦٨	٠,٢	٧,٦
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥,٩	٢٣,٢	غير متوافر	٦٠,٨	٢٠,٩
كوبا	١٥,٧ (٢٠٠٠)	١٨,٢ (٢٠٠٠)	٢,٦٢	غير متوافر	٦,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٤,٨	٣٣,٥	غير متوافر	٥,٣	٢٦,٣
إيران	٣١,٩ (٢٠٠٠)	٢٧,٤	٤٥,٤٦	٠,٥	٢,٠
السعودية	٦٠,٧ (٢٠٠٣)	٢٦,٤	٢٦,٧٦	٠	٠,٩
سورية	٤٠,٦ (٢٠٠٤)	٣٣,٤ (٢٠٠٤)	٥,٤٠	٠,٣	٩,٢
تونس	٤٧,٩	٥١,١	٤,٣٧	٠,٦	٣٠,٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٤,٧	٣٤,٣	غير متوافر	١١,٣	٣٤,٣
غينيا الاستوائية	غير متوافر	غير متوافر	٢,١١	١,٦	٤٣,١
السودان	٢٠,٧	٢٤,٨	٢,٤٥	١,٥	١٨,٥
توغو	٣٣,٧	٤٦,٦	٠,٣١	٠,١	٩,٢
زيمبابوي	١٧٠,٢	٢٠٥,٣	٠,١٦	٠,١	١٤,٢
مستوى الدخل					
دخل منخفض	١٩,٦ (٢٠٠٤)	٢٢,٣ (٢٠٠٤)	غير متوافر	١٦,٦	١٣,٨
دخل أقل من متوسط	٣٣,٤ (٢٠٠٤)	٣٢,١ (٢٠٠٤)	غير متوافر	١٠٦,١	٨,٤
دخل أعلى من متوسط	٣٣,٩	٣٣,٥	غير متوافر	٨٨,٨	١٠,٢
دخل أعلى (غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	٩١,٠	٨٠,٠	غير متوافر	٥٤,٠	غير متوافر

المصادر: البنك الدولي «بيانات التنمية الرئيسة والإحصائيات» (٢٠٠٥)، و«قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية»، (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)؛برنامج التنمية في الأمم المتحدة، «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥» (٢٠٠٥)، hdr.undp.org /reports /global /٢٠٠٥/ . للاطلاع على بيانات حول الاحتياطي من العملة الصعبة والذهب، انظر وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم.

n.a: غير متوافر
(أ) القيم لعام ٢٠٠٥ ما لتتم الإشارة إلى غير ذلك. المعدلات الإقليمية تستند إلى البلدان النامية في كل إقليم محدد.
(ب) صافي التدفقات في البلد مرسل التقرير. الأرقام الإقليمية والعالمية هي إجمالي الديون التي تلقتها جميع البلدان تحت هذه الفئة.

الصادرات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت نسبتها بين ١٨ في المئة و ٤٧ في المئة، لمعظم بلدان العينة المدروسة، الاستثناءات كانت بيلاروسيا (٤, ٦٠ في المئة)، تونس(١, ٥١ في المئة)، وتركمانستان (٩, ٥٨ في المئة) وكل دول المجموعة كانت نسبة وارداتها من (ن م إ) أعلى من نسبة مجموعة الدخل-المتوسط. زيمبابوي هي استثناء واضح هنا فقد وصلت حصة الواردات من (ن م إ) ٣, ٢٤٠ في المئة في العام ٢٠٠٥.

المجموع الصافي لمجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ في الدول المستفيدة حول العالم بلغ ٩, ٦٦٤ مليار دولار أميركي. بين البلدان الأربعة عشر المدروسة، السعودية كانت الدولة الوحيدة المانحة، ما يظهر عدم تدفق مساعدات خارجية على أراضيها. وباستثناء كوريا الشمالية، تركمانستان، وكوبا الدول التي لا تتوافر بيانات عنها؛ فإن بقية البلدان تتلقى مساعدات خارجية. جنوب الصحراء الأفريقية تلقت كل من غينيا الاستوائية، والسودان أكثر من ٥, ١ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما سجلت بقية الدول رقماً يقارب ١٠٠ مليون دولار أميركي.

في العام ٢٠٠٣ بلغ معدل المساعدات السنوية لكل فرد؛ في منطقة المحيط الهادئ شرق آسيا (٣, ٨ دولارات) وكان أقل بكثير من المعدل العالمي

(١٢,٣ دولاراً)، وكان معدل منطقة أوروبا ووسط آسيا كان المعدل (٢٢,٢ دولاراً)، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (٢٦,٣ دولاراً)، وبخصوص نسبة المساعدات لكل فرد؛ فإن ذلك يعود إلى نسبة السكان المرتفعة؛ فقط تونس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغينيا الاستوائية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، تجاوزتا المعدلين الإقليمي والعالمي. أما بقية البلدان فإنها كانت دون معدل مناطقهم الإقليمية (باستثناء كوريا الشمالية) ومعظمهم بقوا دون المعدل العالمي.

عموماً الأداء الاقتصادي لهذه البلدان الـ ١٤ كان رديئاً، مقارنة بدول العالم، ودول الجوار في المنطقة نفسها، كما هو موضح من **البنك الدولي**. وضمن العينة المدروسة؛ فقط اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا -المعتمدة في معظمها على صادرات النفط- أدت أفضل من معدل منطقتها.

الأبعاد الاجتماعية

الجدول الرقم (٣-٨) يقدم بعض المؤشرات الاجتماعية المهمة عن هذه الدول الـ ١٤، منطقة المحيط الهادي شرق آسيا، معدل الكثافة السكانية فيها هو ١١٠ أشخاص للكيلومتر المربع، وهو الأعلى عالمياً. وبين بلدان العينة التي بين أيدينا، كوريا الشمالية لديها أعلى كثافة سكانية بقرابة ١٨٨ شخصاً للكيلومتر المربع. معظم هذه البلدان لديها كثافة سكانية بسبب صغر مساحة البلاد، أو معدلات الخصوبة المرتفعة، ما يفسر بشكل جزئي، دخل الفرد المنخفض جداً من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النظرية

لا تفسر الوضع في غينيا الاستوائية: فنسبة الكثافة في البلاد هي ١٨ شخصاً للكيلومتر المربع الواحد، وفوق معدل منطقة جنوب الصحراء الكبرى، لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بلدان مثل السودان، وتركمانستان لديها نسبة كثافة سكانية منخفضة، ونسبة منخفضة لكل فرد (ن م إ).

وفيات الرضع كانت مرتفعة جداً في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، السبب الرئيس هو سوء التغذية، والأعداد الكبيرة جداً من الأطفال الذين يتلقون غذاءً ناقصاً، ووسطياً فإن ١٠ في المئة من الأطفال المولودين حديثاً ينتهون إلى الموت؛ في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. بين البلدان الـ ١٤ غينيا الاستوائية لديها نسبة وفيات الأطفال الأعلى؛ فمقابل كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء فإن ١٢٢,٤ ينتهون إلى الموت. وعلاوة على ذلك فإن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في جنوب الصحراء الكبرى هو ٤٦,٢ سنة، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي ٦٧,٣، وحتى من معدل بلدان فئة الدخل المنخفض ٥٨,٧؛ في زيمبابوي وفي العام ٢٠٠٤ كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة فقط ٣٧,٣ سنة. أما بلدان شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، كما في أوروبا وآسيا الوسطى كان لديهم متوسطات الأعمار المتوقعة، تحوم حول المعدل العالمي ٦٧,٣، بينما في كوبا وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تجاوزات متوسطات الأعمار المتوقعة الـ ٧٠ سنة.

التعليم هو واحد من المؤشرات الأساسية على الظروف الاجتماعية للبلد؛ ففي الأدبيات الاقتصادية ارتفاع مستوى التعليم يؤثر بشكل إيجابي على ازدهار البلد، عبر خلق وتطوير رأسمال بشري؛ في الـ ٢٠٠٤ كان المعدل

العالمي للإلمام بالقراءة والكتابة قرابة الـ٧٨ في المئة، أعلى بأكثر من ١٥ في المئة من معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في دول الدخل المنخفض. مستوى الدخل كان له دائماً ارتباط قوي بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة؛ فكلما صعد تصنيف الدول من فئة الدخل المنخفض إلى فئة الدخل المرتفع؛ فإنها تحقق نسب محو أمية أعلى.

في البلدان المدروسة من منطقة أوروبا وآسيا الوسطى كان لديها معدل محو أمية مرتفع يصل إلى ١٠٠ في المئة، وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أظهرت معدلاً أعلى من ٧٢ في المئة لنسبة الملمين بالقراءة والكتابة، ومعدل زيمبابوي وقف عند الـ٩٠ في المئة بالرغم من الوضع الاقتصادي السيئ، والمناخ السياسي غير الحر.

اعتبار آخر ذو صلة يحوم حول سؤال: كم هي أهمية الإنترنت في مجتمعات اليوم؟ ومهما كانت الإجابة، فهنالك إجماع ساحق على الشعبية المتنامية، وفائدة الإنترنت في تواصل الناس حول العالم، والزعماء المستبدون يفضلون السيطرة على أدوات الإعلام، ومثل هذه السيطرة الآن تتضمن الإنترنت، وهي ظاهرة مشتركة بين كل البلدان المدروسة هنا؛ في عام ٢٠٠٤ المعدل العالمي لمستخدمي الإنترنت كان ١٣٩,٩ بين كل ١٠٠٠ شخص، ولا واحدة من هذه الدول كانت قريبة من هذا المعدل، باستثناء بيلاروسيا، والتي كانت فوق المعدل بشيء بسيط بـ١٦٢,٩ مستخدم انترنت بين كل ١٠٠٠ شخص؛ في بورما كان هذا الرقم أكثر من ١ بقليل؛ فالناس في هذه البلدان المكبوتة ليس لديها اتصال متاح وكاف بالإنترنت ليصلوا إلى الناس خارج حدود بلدانهم.

جدول الرقم (٣-٨): المؤشرات الاجتماعية، بحسب المنطقة، البلد، ومستوى الدخل، الأعوام كما تمت الإشارة إليها.

الموقع ومستوى الدخل	الوحدات كما تم الإشارة لها					
	الكثافة السكانية (في الكيلو متر المربع الواحد)، ٢٠٠٣	معدل وفيات الرضع (الوفيات لكل ١٠٠٠ ولادة حية)، ٢٠٠٤	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)، ٢٠٠٤	اللاأمية العمر = ١٥ (نسبة الذين يقرؤون ويكتبون) ٢٠٠٤	مستخدمي الإنترنت (لكل ١٠٠٠ شخص) ٢٠٠٤	معدل النشاط الاقتصادي للإناث العمر = ١٥ (كنسبة مئوية من الذكور) ٢٠٠٣
العالم	٤٥,٥	٥٤,١	٦٧,٣	٧٨,٢	١٣٩,٩	٦٩
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١١٠,٤	٢٩,٢	٧٠,٣	٩٠,٧	٧٣,٨	٥٧
بورما	٧٥,١	٧٥,٦	٦٠,٧	٨٩,٩	١,٣	٧٥
كوريا الشمالية	١٨٧,٨	٤٢,٠	٦٠,٦	٩٩,٠	غير متوافر	غير متوافر
أوروبا وآسيا الوسطى	١٩,٥	٢٨,٥	٦٨,٧	٩٧,١	١٣٧,٩	٨١
روسيا البيضاء	٤٧,٦	٨,٦	٦٨,٤	٩٩,٦	١٦٢,٩	٨٢
تركمانستان	١٠,٣	٦٠,٢	٦٢,٧	٩٨,٠	٧,٥	٨٢
أوزبكستان	٦١,٧	٥٧,٢	٦٧,١	٩٩,٣	٣٣,٦	٨٥
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥,١	٢٦,٥	٧٢,٢	٩٠,٢	١١٤,٨	٥٢
كوبا	١٠٣,١	٦,٣	٧٧,٠	٩٩,٨	١٣,٤	٦٧
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٤,٦	٤٤,١	٦٩,٤	٧٢,١	٥٨,١	٤٢
إيران	٤٠,٥	٣٢,٠	٧٠,٨	٧٧,٠	٨٢,١	٣٩
السعودية	١٠,٤	٢١,٤	٧٢,٣	٧٩,٤	٦٦,٣	٢٩
سورية	٩٤,٥	١٥,٠	٧٣,٦	٧٩,٦	٤٣,١	٣٨
تونس	٦٣,٦	٢١,٠	٧٣,٣	٧٤,٣	٨٤,١	٤٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٧,٠	١٠١,٠	٤٦,٢	٥٩,٦	١٩,٤	٧٣

غينيا الاستوائية	١٧,٦	١٢٢,٤	٤٢,٧	٨٦,٩	١٠,٢	٥٢
السودان	١٤,١	٦٢,٦	٥٦,٥	٦٠,٩	٣٢,١	٤١
توغو	٨٩,٣	٧٨,٤	٥٤,٨	٥٣,٢	٤٠,٠	٦٢
زيمبابوي	٣٣,٨	٧٩,٤	٣٧,٣	٩٠,٧	٦٣,٤	٧٨
مستوى الدخل						
دخل منخفض	٦٩,٦	٧٩,٥	٥٨,٧	٦١,٥	٢٤,٤	٦٢
دخل أقل من متوسط	٤٠,٣	٣٢,٦	٧٠,٣	٨٨,٩	٧٤,١	٧٣
دخل أعلى من متوسط	٤٣,٣	٢٣,٢	٦٩,٢	٩٣,٦	١٦١,٥	٧٣
دخل أعلى (غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	١١٣,٢	غير متوافر	٧٦,٠	غير متوافر	٣٤٥,٠	غير متوافر

المصادر: البنك الدولي «قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية»، (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)؛برنامج التنمية في الأمم المتحدة، «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥»؛ وكالة الاستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم.

n.a: غير متوافر

النشاط النسائي الاقتصادي، هو مقياس مباشر لمدى تقدم وتوازن المجتمع، خلال عملية التنمية الاقتصادية؛ في البلدان المناقشة هنا، حدت المعتقدات والمارسات الدينية من درجة النشاط النسائي في المجتمع؛ في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط تفتقر النساء إلى المساواة في الحقوق، و إلى العديد من الفرص التي توجد في معظم أجزاء العالم الغربي.

العمود الأخير في الجدول الرقم (٣-٨) يظهر هذه الحقيقة: في كل بلدان منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، النساء كانت مشاركتهن أقل من ٥٠ في المئة من النشاط الاقتصادي للرجال، وحتى أكثر الدول تقدمية في

المنطقة، تونس؛ فإنها كانت دون تلك العتبة لمساهمة الإناث الاقتصادية، حيث كانت نسبة مشاركتهن هي ٤٨ في المئة من نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي.

مستخدماً بيانات من مركز **الحريات الدينية**، الجدول الرقم (٣-٩) يصنف الحريات وفقاً للخلفيات الدينية السائدة: التصنيفات هنا تتوافق مع النشاط النسائي الاقتصادي[٨]. بناءً على البيانات المتوافرة لبلدان العينة المدروسة، إيران، السعودية، السودان، تركمانستان، وأوزباكستان - وكلها بلدان إسلامية- فقد سجلت هذه البلدان أرقاماً هي إما ٦ أو ٧، وهذه الأرقام تشير إلى فئة البلدان «المفتقرة إلى الحريات الدينية». بورما وكوريا الشمالية، هي بلدان بوذية بالدرجة الأولى، وأيضاً كان رصيدها ٧. كوبا وهي بلد شيوعي، وكاثوليكي ظاهرياً، تصنف أيضاً كمفتقرة إلى الحريات الدينية، مع رصيد هو ٦. زيمبابوي فقط، والتي هي بلد بروتستانتي بالدرجة الأولى، صنفت على أنها تتمتع بالحريات الدينية، مع رصيد هو ٣.

إضافة إلى ذلك، كان هنالك توافق عال بين نقص الحريات الدينية، ونقص مساهمة الإناث الاقتصادية، بين ثلاثة من البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على كل حال، ومع أن الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي السابق، كان لديها نفس النقص في الحريات الدينية، كما في باقي البلدان الإسلامية، إلا أنه كانت لديها مشاركة اقتصادية نسائية أعلى بكثير، بنسبة تصل إلى أكثر من ٨٠ في المئة.

خاتمة

لتقييم الأداء العام عبر الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، أوجدنا ثلاثة فهارس مشتركة للبلدان الـ١٤ المستهدفة، لتصنيفها مع الأخذ بالاعتبار، لكل من المجموعة والعالم (انظر الجدول الرقم (٣-٩)) لهذه الفهارس السياسية المركبة، أُستخدم كل واحد من الأبعاد الستة المذكورة من قبل كراي، كاوفمان وماستروزي، لتحديد وضع كل بلد، من البلدان الـ١٤ المدروسة، مع الأخذ بالاعتبار الأعلى والأدنى في كل فئة[٩]. وفي ما يلي مجموعة لترتيب كل فئة من الفئات، من الرقم الأعلى للأدنى:

- الصوت والمحاسبة، ٢,١٦ حتى ١,١٣
- الاستقرار السياسي ٢,٠٣ حتى ٠,٢١
- فاعلية الحكومة ١,٨٢ حتى ٠,٤٣
- نوعية التنظيمات ٢,٣١ حتى ٠,٠١
- دور القانون ١,٥٦ حتى ٠,٢١
- ضبط الفساد ١,٧٩ حتى ٠,٢٣

الجدول الرقم (٣-٩): الحرية الدينية والمشاركة الاقتصادية للأنثى (للمرأة)، الأعوام كما تمت الإشارة إليها[أ].

الديانة السائدة والبلد	الحرية الدينية، ٢٠٠٠ (الوحدات كما تم الإشارة لها): العلامة	التصنيف	المشاركة الاقتصادية للأنثى (نسبة مئوية من الذكور)، ٢٠٠٣[ب]
كاثوليك			
كوبا	٥	لا حرية (درجة متدنية)	٦٧
بروتستانت			

زيمبابوي	٣	حرية (درجة متدنية)	٧٨
البوذية وما يتصل بها			
بورما	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	٧٥
كوريا الشمالية	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	غير متوافر
الإسلام			
إيران	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	٣٨
السعودية	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	٢٩
السودان	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	٤١
تركمانستان	٧	لا حرية (درجة مرتفعة)	٨٢
أوزبكستان	٦	لا حرية (درجة منخفضة)	٨٥

المصدر: باول أ مارشال Paul A Marshall، الحرية الدينية في العالم (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، الشكل ٢.

n.a غير متوافر

(أ) ملفات الحرية الدينية في العالم تصف، تقيِّم وتصنف البلدان التي تشكل مع بعضها البعض أكثر من ٩٠ في المئة من سكان العالم، مستخدمة مقياساً من ١ (الأكثر حرية دينية) إلى ٧ (الأقل). لا يوجد توثيق لبيانات الحرية الدينية في كل من روسيا البيضاء، غينيا الاستوائية، سورية، توغو وتونس.

(ب) انظر الجدول الرقم (٣-٨).

دلائل الفئات هذه أوجدت، ثم حسبت معدلاتها، لبناء دليل سياسي مركب لكل بلد.

الدليل الاقتصادي المشكل، استند إلى أرقام تقرير دليل «الناتج المحلي الإجمالي» المذكور في **دليل التطوير الإنساني** (د ت إ) في دليل التطوير الإنساني **للأمم المتحدة** للعام ٢٠٠٥[١٠]. وفقاً لهذا التقرير؛ فإن دليل (ن م إ) تراوح بين ٢٦, ٠ و ١، لبلدان عينة من ١٧٧ بلداً، وضع كل بلد من البلدان الـ١٤ قيم على أساس هذا المقياس. بين بلدان العينة غينيا الاستوائية كان لديها أعلى معدل (ن م إ) في الدليل، على الرغم من أن السعودية كان البلد الوحيد

مع متوسط دخل مرتفع. دليل (ن م إ) مستند إلى أساليب غير مباشرة، كالرجوع إلى استخدام أرقام تخمينية. هذا النوع من التقريب مستند غالباً إلى سنة واحدة، في حال لم يكن محدداً. وبما أن الأرقام حول كوريا الشمالية غير متوافرة في **تقرير التطوير الإنساني** للعام ٢٠٠٥، استخدمنا معدل بلدان فئة الدخل المنخفض (ن م إ) لينوب عن كوريا الشمالية.

الجدول الرقم (٣-١٠): المؤشرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المركبة

البلد	المؤشر		
	السياسي	الاقتصادي	الاجتماعي
روسيا البيضاء	٠,٤٠	٠,٥٥	٠,٨٦
كوبا	٠,٤٤	٠,٥٤	٠,٩٠
غينيا الاستوائية	٠,٣١	٠,٩٣	٠,٥٣
إيران	٠,٤٣	٠,٥٩	٠,٧٣
بورما	٠,٢٢	٠,١٨	٠,٦٠
كوريا الشمالية	٠,١٣	٠,٣٤	٠,٥٣
السعودية	٠,٧٣	٠,٧٤	٠,٧٤
السودان	٠,١٧	٠,٣٠	٠,٤٥
سورية	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٧٦
توغو	٠,٣٨	٠,٢٦	٠,٤٥
تونس	٠,٨٦	٠,٥٩	٠,٧٦
تركمانستان	٠,٢٤	٠,٥٠	٠,٨٢
أوزبكستان	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,٨٣
زيمبابوي	٠,١٥	٠,٣٦	٠,٣٩

المصدر: حسابات المؤلف (انظر التفسير في النص).

الدليل الاجتماعي المركب كان مبنياً، مثل معدل العمر المتوقع، والفهارس التعليمية، بناءً على دليل التطوير الإنساني (د ت إ) للعام ٢٠٠٥. نفس

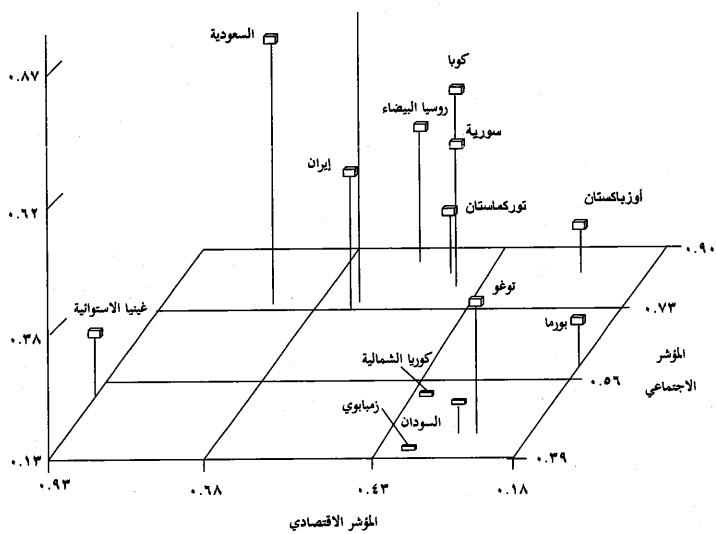
الطريقة التي ناقشناها سابقاً وظفت لإيجاد أوضاع نسبية لكل من هذه البلدان الـ١٤، ضمن النطاق من ١٣ , ٠ إلى ٩٤ , ٠ لدليل متوسط العمر المتوقع، و من ١٦ , ٠ إلى ٩٩ , ٠، لدليل المستوى التعليمي (من إجمالي العينة المؤلفة من ١٧٧ بلداً) الأرقام بالنسبة إلى كوريا الشمالية كانت مستنتجة، عبر استخدام طريقة النيابة نفسها، المطبقة في بناء الدليل الاقتصادي المركب.

الارتباط كان قوياً بين الدليلين السياسي المركب، و الاقتصادي المركب (٥٢ , ٠)، وقريباً من الارتباط الآخر بين الدليلين المركبين، السياسي والاجتماعي (٤٣ , ٠)، أما التوافق بين الدليلين المركبين الاقتصادي، والاجتماعي فكان ضعيفاً (٢٩ , ٠).

إذا كان على أحد ما أن يختار العيش في واحد من المجتمعات المدروسة هنا، بناءً على معايير سياسية؛ فخياره يجب أن يكون تونس، السعودية، كوبا، سورية، إيران، بيلاروسيا، توغو، غينيا الاستوائية، تركمانستان، بورما، أوزباكستان، السودان، زيمبابوي، وكوريا الشمالية. وفق هذا الترتيب. ووفقاً للمعيار الاقتصادي فإن التصنيف للبلدان المرغوبة أكثر من غيرها سيكون وفقاً للترتيب التالي، غينيا الاستوائية، السعودية، إيران وتونس، بيلاروسيا، كوبا، تركمانستان، سورية، زيمبابوي، كوريا الشمالية، السودان، أوزباكستان، توغو، وبورما. وأخيراً ووفقاً للمعايير الاجتماعية فإن التصنيف من أعلى إلى أدنى سيكون كوبا، بيلاروسيا، أوزباكستان، تركمانستان، سورية وتونس، السعودية، إيران، بورما، غينيا الاستوائية، وكوريا الشمالية، السودان، توغو، وزيمبابوي.

الشكل الرقم (٣-١) يظهر أن الأبعاد الثلاث المقدمة هنا، عن البلدان الـ١٤ المدروسة، مبنية على ثلاث معايير مركبة، وجمع النتائج المركبة لكل من هذه الفهارس السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، يعطي التصنيف التالي للبلدان الـ١٤ المدروسة، ومن الأعلى إلى الأدنى: تونس، السعودية، كوبا، بيلاروسيا، غينيا الاستوائية، إيران، سورية، تركمانستان، أوزباكستان، توغو، كوريا الشمالية، بورما، السودان، وزيمبابوي.

الشكل الرقم (٣-١): توزيع ثلاثي الأبعاد لعينة من البلدان على طول الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية



المصدر: حسابات الكاتب (انظر الجدول الرقم (٣-١).

الهوامش

١- الوصف التالي يستند إلى فريدوم هاوس، «منهجية الدراسة الاستقصائية»؛ **فريدوم ريفيو**، العدد الثامن والعشرون (١٩٩٧)، ٨-١١.

٢- المصدر نفسه.

٣- المصدر نفسه.

٤- دانيال كوفمان Daniel Kaufmann، آرت كراي Art Kraay، وماسيمو ماستروزي Massimo Mastruzzi، «**شؤون الحكم ٥**: مؤشرات الحكم للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٥» (واشنطن العاصمة، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

٥- انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥» (٢٠٠٥)، www.sd.undp.org /HDR /HDR٠٥e.pdf؛ البنك الدولي، «تصنيف الدول» (تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، www.worldbank.org /data /countryclass /calssgroups.htm.

٦- وفقاً للبنك الدولي، «الغرض من عامل التحويل في الأطلس هو الحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف في مقارنة الدخل القومي بين البلدان. للاطلاع على شرح لهذه الطريقة، انظر البنك الدولي، «تصنيف الدول: طريقة أطلس البنك الدولي»، على شبكة الإنترنت: menu~20452009:contentMDK..0/worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS .html.239419.00:theSitePK~64133175:piPK~64133150:pagePK-64133154:PK التصنيف نفسه مستخدم أيضاً لمؤشرات الحكم، انظر كوفمان Kaufmann، كراي Kraay، وماستروزي Mastruzzi، «شؤون الحكم ٥».

٧- يعرف البنك الدولي المديونية على أساس اثنين من النسب الرئيسة؛ القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي، والقيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات. وبالنسبة للبلدان التي لم تقدم تقريراً إلى نظام إبلاغ المدين في البنك الدولي، يعتبر البنك الدولي نسبتين إضافيتين: خدمة الدين إلى الصادرات، والفائدة للصادرات.

البنك الدولي، «قائمة الاقتصادات» (تموز/ يوليو ٢٠٠٥)، / www.iscb.org /pdfs .pdf. WorldBankClassificationList٢٠٠٥

٨- باول أ. مارشال Paul A. Marshall، «الحرية الدينية في العالم» (**واشنطن العاصمة**، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، الشكل رقم ٢.

٩- انظر كوفمان Kaufmann، كراي Kraay، وماستروزي Mastruzzi، «شؤون الحكم ٥».

١٠- يركز دليل التنمية البشرية HDI على ثلاثة أبعاد لقياس التنمية البشرية: العيش حياة طويلة وصحية، التعلم، ووجود مستوى لائق من المعيشة. للاطلاع على طرق لحساب المؤشرات المختلفة، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥»، ٣٤٠.

مصطلحات

هذه الدراسة هي دراسة وصفية؛ فقد قارنا ١٤ بلداً على أساس المؤشرات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من مصادر البيانات المتاحة. وتستخدم مصادر البيانات هذه قياسات مختلفة للنشاط الاقتصادي للدولة (للأمة)، أي الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والدخل القومي الإجمالي (GNI)، والناتج القومي الإجمالي (GNP). وعلى سبيل المثال، يصنف البنك الدولي فئات الدخل من البلدان وفقاً لإجمالي الدخل القومي، بينما مؤشرات التنمية المستخدمة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم قياسها بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ونحن نستخدم هذه القياسات المختلفة للإشارة إلى الحالة الراهنة للبلد أو نشاطها، ولكن من وجهة نظر محاسبية؛ فإن هذه القياسات ليست جميعها واحدة (متساوية). يقدم أي كتاب قياسي العلاقة الآتية بين الدخل القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي:

الدخل القومي الإجمالي = تعويضات العاملين (الأجور) + صافي الفوائد وإيرادات الإيجار + الأرباح + ضرائب الأعمال غير المباشرة.

الناتج القومي الإجمالي = الدخل القومي الإجمالي + فروق (تباينات) إحصائية + الاستهلاك.

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي + الدخل المدفوع لدول أخرى – الدخل المستلم من دول أخرى.

المصدر: وليام آي. بامول William I. Baumol وآلان اس. بلايندر Alan S. Blinder، «الاقتصاد الكلي، المبادئ والسياسة»، الطبعة التاسعة، ماسون، أوهايو، ٢٠٠٤، ١٣٨.

الفصل الرابع

تقييم القمع في سورية

ديفيد ليش

خلال السنوات العشر الأخيرة، العشرات من أعضاء الكونغرس وممثلي المنظمات غير الحكومية، وكذلك خبراء الشرق الأوسط الذين شهدوا وأدلوا بتعليقاتهم أمام لجان الكونغرس لتقييم نظام حكم حافظ الأسد وابنه بشار، قد استنتجوا إلى حد كبير أن سورية هي بلد راعٍ للإرهاب، بلد الإرهابيين، بلد القمع أو أي وصف آخر دون الوصفً الإيجابي. وهناك من يقول إن سورية ترعى الإرهاب وتمتلك أسلحة الدمار الشامل، وتخرج عادةً عن المعايير المقبولة للمجتمع الدولي. كما أن مثل هذه المصطلحات: بلاد الراعية للإرهاب، البلاد العنف، وحتى البلاد المثيرة للقلق قد أصبحت في الثمانينيات والتسعينيات مصطلحات مألوفة في خطاب السياسة الخارجية الأميركية الخاص بوصف الدول الذاهبة وراء الأنماط السلوكية التي يقرها المجتمع الدولي. وفي أجواء ما بعد الحادي

عشر من أيلول/ سبتمبر، ومع ما أخذته الولايات المتحدة الأميركية على عاتقها من مهمة تقييم البلدان بكونها مع الإرهاب أو ضده؛ فإن مصطلح «بلد راعٍ للإرهاب» يلقى مرة أخرى تقبلاً لدى الجمهور. في عام ٢٠٠٣، ذكر آري فليشر المتحدث باسم البيت الأبيض، بكل صراحة، أن «سورية بالفعل بلد راع للإرهاب»[1]. وقد أطلق جورج دبليو بوش هذه التسمية: «دول القمع»، في خطاب (دولة الاتحاد) الذي ألقاه في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٥، مشيراً فيه وبشكل خاص إلى أن سورية ما تزال تسمح بوجود الإرهاب على أراضيها وبعض المناطق في الأراضي اللبنانية. وقد دعا سورية إلى «إنهاء دعم الإرهاب وفتح باب الحرية»[2]. منذ أن بدأت مثل تلك التصنيفات الخاصة بالسياسة الخارجية، كانت سورية في الطليعة، ولكن بعيدة عن الأنظار.

ولقد قام الرئيس بشار الأسد بالإجابة عن السؤال المتعلق باستخدام مثل تلك المصطلحات السلبية عن بلاده قائلاً: «البعض يراني سيئاً والبعض الأخر يراني جيداً، ولكنّا لا نهتم بمثل هذه المصطلحات التي يستخدمونها. وليس من الجيد تطبيق هذه المصطلحات على سورية. أعني، انظروا إلى علاقتنا الجيدة ببقية دول العالم، ومن كانت علاقته جيدة مع الدول الأخرى لا يكون بلداً راعياً للإرهاب فقط لأن الولايات المتحدة وصفته بذلك»[3]. وقد قال السفير السوري لدى الولايات المتحدة الأميركية عماد مصطفى:

أنا لم أشعر بالاستياء على الفور لأني أدرك كيف تقوم أميركا بالتضليل الإعلامي بشأن هذا الموضوع. سأحدثك بهذا: إننا لم نقوم بخرق أيّ قرار

من قرارات الأمم المتحدة بينما قامت إسرائيل بخرق ما يقارب ٧٢ قراراً من قرارات الأمم المتحدة. نحن لم نحتل أجزاءً من إسرائيل، بينما إسرائيل هي التي احتلت جزء من سورية. بلدنا سورية بلدٌ صغير وإسرائيل بلدٌ قوي جداً. (ملاحظة: على ما يبدو، وصَف السفير السوري سورية على أنها بلد صغير مشيراً إلى الضعف العسكري المتعلق بها وليس إلى حجمها الفعلي). وأفضل من نفى الجانب السلبي وهو تسمية سورية بأنها بلد راعٍ للإرهاب، أنا أفضل التشديد على الجانب الإيجابي وهو أن (سورية) دُعيت لاستئناف المفاوضات. ولقد صرّحنا عدة مرات بإننا نريد قرار سلام لكل الشرق الأوسط. ولقد كنا نحن من قدّم العام الماضي مسودة قرار إلى مجلس الأمن نؤكد فيه خلو الشرق الأوسط بأكمله من أسلحة الدمار الشامل والسماح لمجلس الأمن باتخاذ الشكليات والتقنيات التي ستؤكد ذلك. وقد كانت الولايات المتحدة الأميركية هي التي حظرت هذا القرار وليست سورية. إلى ذلك على الأقل تفهموا هذه الحقائق وإذا أصرت أميركا على تسميتنا بالبلد الراعي للإرهاب فسيكون ذلك[٤].

وكان لوزير خارجية سورية فاروق الشرع أيضاً رداً لاذعاً على ذلك السؤال فقال:

حصل وكان لدينا عدة أساتذة مختلفين في المدرسة، نحترم بعضهم ولا نحترم بعضهم الآخر فقط لأن أسلوبه أو سلوكه لا يجذبك إليه. ولكن إذا رمقك بغضب ذلك الذي تحترمه فإنك ستبقى طوال اليوم حزيناً لأنك تحبه وتحترمه، ولكنك إذا كنت لا تحترمه فإنه حتى ولو قال لك اذهب إلى

الجحيم فإنك لن تتقبل ذلك. وستقول لصديقك إنك لا تحترم هذا الأستاذ ولن تحترمه مهما فعل. وإنه لمن القسوة أن يُوّجه إلينا مثل هذا الاتهام (على أننا دولة راعية للإرهاب) من قبل دولة محترمة كهذه. كيف يجرؤون على وضعنا تحت المساءلة، خاصةً مع ما يجري الآن في العراق[٥].

إنّ أفعال نظام حافظ الأسد في السبعينيات والثمانينيات، قد أسست نموذجاً للقمع في سورية، وخاصةً أنها كانت ضد الحرب الباردة مثلما كانت أيضاً في طليعة العداء ضد إسرائيل. وهو ما يتناسب مع نمط الدولة الراعية للإرهاب كما هو التصوّر المقرر عليها والمحدد من قبل الولايات المتحدة. وبسبب عدم تماثل القوة بين سورية وإسرائيل (وطبعاً بين سورية والولايات المتحدة)؛ فإن دمشق كانت مجبرة، من وجهة نظرها، على أن تتبنّى وسائل عدم التماثلية في سبيلِ أن تبقى على قيد الحياة. إن تبنّي مثل هذه الاستراتيجية يجعل من السهل أن يشار إلى سورية على أنها دولة راعية للإرهاب أكثر من كونها متورطة بالإرهاب وامتلاكها على (أو سعيها للحصول على أو توليد) أسلحة الدمار الشامل، وذلك بسبب صراع عدم تماثل طبيعتها الفعلية المتداعية مع تعريف رعاية الإرهاب أو السلوك المنحرف.

سورية، بلد القمع

إن النظام في سورية هو نظام وراثي استبدادي، وهو يدّعي الديموقراطية. إن المادة الثانية من دستور عام ١٩٧٣، تنصّ على: «إن نظام الحكم في

سورية نظام جمهوري والسلطة تمارس من قبل الشعب». ولكن بالحياة العملية فإن الشعب لا يملك أي سبيل أو وسيلة لتغيير الحكم. كذلك إن المتقدمين للترشح يُتحرّى عنهم من قبل الحزب والحكومة. وبينما يسمح الدستور تقنياً بتعدد الأحزاب في النظام التعددي؛ فإن سورية بواقعية بلد الحزب الواحد.

إن سورية هي البلد العربي الوحيد، باستثناء لبنان، الذي لا يعتمد دستوره الإسلام كدولة دينية، مع أنها لا تتطلب أن يكون رئيسها مسلماً. مع المعتقد العلمانيّ لحكم حزب البعث إضافة إلى حقيقة أن الحكم مسيّر من قبل طوائف دينية قليلة؛ فالعلويون يضمنون حماية لحرية دينية، إضافة إلى أن حقوق المرأة أفضل من معظم الدول العربية. عموماً، إن الأقليات المسيحية في الدولة (حوالى ١٠ في المئة من إجمالي السكان) والأقليات المحدودة اليهودية لديهم الحرية لممارسة ديانتهم بعيداً عن قيود الحكومة وتدخلاتها.

التكوين الحكومي

يرسخ الدستور كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. والبرلمان الأحادي المجلس يتألف من ٢٥٠ نائباً يُنتخبونَ من خلال تصويت شعبي كل أربع سنوات. إن هذا البرلمان يقترح ترشيح الرئيس ويقترح ويصوّت على القوانين (المحدثة من قبل السلطة التنفيذية وحزب البعث)، ويناقش سياسة مجلس الوزراء ويصدق على ميزانية الدولة. إن الدستور يكفل أن يحتل حزب البعث على الأقل نصف المقاعد في البرلمان.

حالياً، إن حكم الائتلاف، الجبهة الوطنية التقدمية (NPF) المهيمن عليها من قبل حزب البعث والمتضمن ستة أحزاب يسارية وشيوعية أخرى -يمتلك ١٧٢ مقعداً، بينما غير المنتمين إلى الجبهة الوطنية مستقلون عن الحزب، وبقية الذين تتحرّى عنهم الحكومة يمتلكون ٧٨ مقعداً.

إن آخر انتخابات برلمانية كانت عام ٢٠٠٧. والرئيس يُنتخب لمدة ٧ سنوات قابلة للتجدد بعد المبايعة من قبل القيادة القطرية لحزب البعث ومجلس الشعب. ويستطيع الرئيس والحزب ومجلس الوزراء أن يصدروا تشريعاً سواء أكان هناك جلسة معقودة لمجلس الشعب أم لا؟

تمت مبايعة الرئيس السابق حافظ الأسد باستفتاء التزكية خمس مرات، وعادةً ما ينال استحسان ٩٩ في المئة من أصوات الشعب. وقد أعاد بشار الكرّة نفسها بعد وفاة والده وحصل بالتزكية على نسبة ٩٧,٢٩في المئة من الأصوات في استفتاء وطني. إن المعارضة السياسية للرئيس لم يُسمح بها باستثناء ما يسمى المعارضة الموالية في مجلس الشعب. ومجلس الشعب يشترط عليها عدم النظر في ما يتعلق بالرئيس.

في ظل حافظ الأسد، رتّب النظام في دمشق لمساومة فاوستية ناجحة إلى حدٍ كبير مع الشعب السوري، بحثاً عن الأمن والاستقرار؛ فكان لا بدّ للشعب أن يضحّي بالحريات. تلك المساومة كان مرحّباً بها من قبل السكان الذين كانوا يعيشون بمحيط محلي مهدد وعايشوا عدة انقلابات عسكرية متتالية ومؤامرات سياسية في الخمسينيات والستينيات. ولقد

أُجبر النظام على إمداد الشعب بالأمن والاستقرار النسبي مع جرعة من التقدم الاقتصادي من حينٍ إلى آخر عندما تسنح الظروف. الآن أصبحت هذه المساومة تثير المساءلة. إن سورية الآن تحت ضغط دولي وإقليمي هائل، واقتصادها مستمر بالتدهور، وقد اضطرت إلى الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٥، كذلك ثارت جماعات داخل سورية وخارجها علناً من أجل حرية سياسية.

إن حزب البعث عبارة عن ظلٍ للحكومة وأعضاء القيادة القطرية الـ١٥ للحزب يحتفظون بسلطة صناعة القرار فوق سلطة الوزراء ومجلس الوزراء. كذلك إن العديد من أعضاء مجلس الوزراء هم أيضاً أعضاء في القيادة القطرية. وهذا يتضمن الرئيس بشار الأسد الذي هو الأمين العام للحزب. يحاول بشار الأسد الانتقال بالحزب نحو كيان استشاري مع الحكومة أفضل من كونه يتدخل بالحكومة ويملي عليها سياستها كما كان عليه من قبل. في أواخر عام ٢٠٠٠، قرر بشار الأسد أن انتخاب أعضاء القيادة القطرية الـ٢١ من قبل عضوية حزب البعث أفضل من تعيينهم، على الرغم من أن على كافة المرشحين في بادئ الأمر أخذ موافقة الأمين العام للحزب (الذي هو بشار الأسد)؛ في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠، إضافة إلى بشار، تم انتخاب ١١ عضواً ليكونوا من أعضاء القيادة القطرية وكان أغلبهم ممن اعتبروا من التكنوقراطيين والمؤيدين للتغيير. ومع ذلك، جميعهم كانوا كوادر حزبية منذ زمن، كذلك إن أركان النظام الأساسيين لنظام حافظ الأسد - والذين يسمّون الحرس القديم -قد حسّنوا أوضاعهم ولم يكن الكيان إصلاحيّاً كما كان يأمل العديد.

في عام ٢٠٠٥، اجتمع مجلس حزب البعث، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠، لتغيير عضوية الحزب مرة أخرى لتعكس رؤية أكبر لبشار الأسد في مجال التحديث والتقدم الاقتصادي إذا لم يكن بالإصلاح السياسي. أُقيل ١٦ عضواً من أصل ٢١ عضواً من أعضاء القيادة القطرية من منصبهم. والقيادة بذاتها قلّ عددها من ٢١ عضواً إلى ١٥ الذي من المحتمل أن تعكس استعداد بلاد بشار الأسد لتحديد دور الحزب في شؤون الدولة. كذلك عزز بشار الأسد قاعدة نفوذه وسط كراهية الانسحاب من لبنان والضغط الدولي المستمر، وخاصة من قبل الولايات المتحدة.

المجتمع المدني والإعلام

إن المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ١٩٥٨، وهو قانون الجمعيات السوري، يفوض على كل مؤسسة مدنية التسجيل والحصول على رخصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. حيث إن المئات من منظمات المجتمع المدني التي يُدار أغلبها من بيوت المؤسسين قد تسلمت رخصها في الشهر الذي تلا تسلم بشار الأسد للرئاسة وخلال ما يسمى «**ربيع دمشق**». وقد أصبح التسجيل اليوم بدافع سياسي. كذلك إن زوجة الرئيس أسماء الأسد عضو فعّال في تأييد نمو المنظمات غير الحكومية في سورية، وخصوصاً وقد أخذت الدور القيادي في رأس مال التطور الريفي الموحّد في سورية[٦]. ومع ذلك فإن المجتمع المدني ليس لديه المجال للتأثير على السياسة، كذلك العديد من المنظمات كالتي ذُكرت سابقاً قد ضُمّت إلى الحكومة بدعوة السؤال عن مدى استقلاليتهم. في شباط/ فبراير عام ٢٠٠١، صرّح وزير

الشؤون الاجتماعية بأن الاجتماعات السياسية (جماعات المناقشة التي تكون مستضيفة غالباً أشخاصاً لمناقشتهم) لا يمكنها إجراء المقابلة من دون أخذ الموافقة (في مقابل الحصول على تراخيص)، والتي ستُمنح فقط إذا زُوّدت بمعلومات محددة كمكان اللقاء وأسماء الحضور؛ فقط المسيرات قد أُعطيت التراخيص من قبل الحكومة، وقد كانت دائماً تُنظم كاستعراض شعبي. ولا يوجد نقابات تجارة مستقلّة وإنما نقابة عمّال تسيطر عليها الحكومة.

خلال عام ٢٠٠٠، وفي الفترة المسماة «**ربيع دمشق**»، قام بشار الأسد بترقية وسائل الإعلام في سورية لتكون أكثر حرية وأكثر تعدديّة. ولأول مرة منذ أربعين عاماً، صُرّح لأول جريدة خاصة، وسُمح للشعب بنقد النظام حتى من الكيانات المحكومة من قبل الدولة. على الرغم من أن النشرات التي تنتقد الحكومة -والتي تتضمن جريدة **الدومري** الساخرة الأكثر شعبية التي كانت تصدر أسبوعياً، والتي توقف نشرها عام ٢٠٠٣، نظراً إلى ضغط الحكومة - قد صارعت ضد قيود النظام، وأن حقيقةً، مثل ذلك النقد المرخص له يدل ربما على وجود صدوع بدرع القمع السياسي. أصبحت القيود على الصحافة أكثر وضوحاً مع مرسوم رقم ٥٠ الصادر عام ٢٠٠١ الذي يشير إلى ارتفاع مستويات القمع الداخلي ويشدد الإجراءات على نشاطات المجتمع المدني التي أصبحت معروفة «**شتاء دمشق**». هذا المرسوم أتاح بشكل خاص لمالكي دور نشر الجرائد أو المجلات أو أي نشرة دوريّة طلب تراخيص للنشر، وقد فعلوا ذلك بشكل جوهري بناءً على السلطة التقديرية للحكومة. وكان مكتب رئيس الوزراء هو المختص برفض إعطاء

التراخيص لأسباب متعلقة بمصلحة الشعب. إضافة إلى ذلك، منع المرسوم المقالات والتقارير المتعلقة بالأمن الوطني والوحدة الوطنية والتفاصيل الخاصة بالمحاكم السرية. وأنشأ أيضاً عقوبات جنائية قاسية لمن ينشر «الأكاذيب والتقارير المفبركة»[٧]. وكان بالنتيجة أن أصبح بإمكان رؤساء التحرير معارضة سياسات النظام عندما يحصلون على تعليمات رسمية بذلك فحسب.

على الرغم من إدارة الدولة لوسائل الإعلام السوري، إلا أن الجرائد اللبنانية والقنوات العربية الإخبارية كـ قناة الجزيرة المعروفة على نطاق واسع في سورية تسمح بفتح نقاشات سياسية ونقد الحكومة بشكل مستمر. إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة قد سمحت بنقد حزب البعث في عام ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، وفي الحقيقة، إن محرر جريدة **حزب البعث** قد كتب عدّة مقالات ينتقد فيها بشدة الحزب. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، أصبح هذا المحرر وزير الإعلام الجديد كإشارة إلى أن بشار الأسد أراد تجديد كل من الحزب ودوره. إن النقد الشعبي الذي يدور حول مكافحة الفساد والإصلاحات الإدارية والأداء الاقتصادي كان بشكل عام مسموحاً به، حيث إن هذه الانتقادات تمّ تأكيدها من قبل النظام. ومع ذلك؛ فإن انتقاد كبار المسؤولين إضافة إلى دعوات معينة لإحداث فوضى أو إصلاح بما ينظر إليه على أنه يضعضع شرعية النظام، لا يُسمح به وبشكل خاص عندما يطبق النظام عزلة دولية بحجّة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وما رافقه من ضغوط من الولايات المتحدة والأمم المتحدة عام ٢٠٠٥.

حقوق الإنسان والنظام القضائي

أفادت منظمة العفو الدولية بأن هناك عدداً قليلاً من حالات التعذيب في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، على الرغم من أن النظام المسموح به لتطبيق هذه السياسة ما زال على حاله[٨]. وعند المقارنة مع بلاد الشرق الأوسط الأخرى، بما فيها تلك التي على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة؛ فإن سورية تبلي بلاءً حسناً في حتمية الأرقام، إضافة إلى نصيب كل فرد من كلية السجناء السياسيين؛ فإنه بالفعل، كان لدى سورية إلى حدٍّ بعيد أقل من ١٠٠٠ سجين سياسي في عام ٢٠٠٥، وذلك بالمساواة مع تونس وتحت مستوى مصر (١٨٠٠٠) والجزائر (٤٠٠٠–٧٠٠٠) وتركيا (١٠٠٠٠–٢٠٠٠٠)[٩]. ومع ذلك، بعد توجيه الاتهام لسورية بالضلوع في اغتيال الحريري، واشتداد الضغط الدولي، وظهور المنظمات المعارضة التي نشأت من قبل السوريين المنفيين المتزايدين حتى عام ٢٠٠٦؛ فإن النظام قد طوّق المعارضة محلياً وقام بإجراءات صارمة على الديموقراطية وفعالية حقوق الإنسان، واعتقال (أو إعادة اعتقال في عدة حالات) ومضايقة عدد من الأفراد البارزين.

إن المادة ٢٥ من الدستور تنص على أن المواطنين سواسية أمام القانون وشتى المواد من قانون العقوبات تفرض عقوبات على التمييز[١٠]. ومع ذلك؛ فإن منظمات المجتمع المدني تطالب بشكل منتظم بالمساواة في معاملة المرأة، من خلال بياناتها الرسمية وتصريحاتها وتقترح حماية حقوق المرأة والجماعات الأقلية التي تتخلّف دستورياً وراء وصفات تقدمية منتدبة. إن سورية

تدعم حقوق المرأة إلى درجة أكبر من باقي دول الشرق الأوسط، حيث إن قانون العمل الرقم ٩١ لعام ١٩٥٩، يكرس فكرة المساواة بين الجنسين في أماكن العمل، كذلك إن مرسوم السلطة التشريعية الرابع لعام ١٩٧٢ يؤكد تساوي المكافأة بين الرجل والمرأة. إن قانون الانتخاب الذي أُعلن بالمرسوم ٢٦ لعام ١٩٧٣، يمنح المرأة حق التصويت في الانتخابات العامة وأن تقف صفاً إلى صف مع المتقدمين للترشح في الانتخابات البرلمانية، حيث إنها حالياً تشكل ١٠ في المئة من عضوية البرلمان ككل. كذلك حصلت على المناصب الوزارية أيضاً، وكان لها حضور بمجلس الوزراء. ومع ذلك؛ فإن عدد القوانين والممارسات التي تقوم بالتمييز بقيت مكانها، وبشكل خاص قانون الأحوال الشخصية الذي يندرج تحت المحاكم الشرعية. ومثال على التمييز ضد المرأة، الشروع بمعاملة الطلاق وحقوق رعاية الطفل.

أحد أسلحة النظام الأساسية ضد المعارضة الداخلية، هو قانون الطوارئ (مرسوم ٥١)، الذي عُدّل وأُعلن في التاسع من آذار/ مارس عام ١٩٦٣ في اليوم الذي تلا وصول حزب البعث إلى سدة الحكم في سورية. وقد أعلن قانون الطوارئ الذي، على ما يبدو، قد وُضع لإحباط التهديد العسكري الصادر عن إسرائيل. ولكن بدلاً عن ذلك أصبح يستخدم لكبت التحديات الداخلية للنظام واستبعادها. اعتبرت الحكومة المرسوم على أنه حق أساسي معترف به في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، التي تسمح للدولة بانتهاك بنوده: «في الكثير من حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة وتواجد الدولة الذي أُعلن عنه رسمياً»[١١]. تحت هذا البند. يختص حاكم القانون العرفي (رئيس مجلس الوزراء) ونائبه (وزير الداخلية)

بإصدار الأوامر المدوّنة الواسعة النطاق لتقييد الحريات في مجالات الحياة كافة. اعترف الرئيس بشار الأسد بأن تلك الأخطاء ارتكبت بالعمل بالمرسوم ٥١ وأن المسؤولين الحكوميين قد استغلوا القانون لمصالحهم الخاصة. وبينما لا يلزم نفسه برفع القانون لمرة واحدة وإلى الأبد، قد أخبر الصحافيين وغيرهم بأن هذا القانون سيستخدم فعلاً لحماية الناس وليس لاضطهادهم[١٢]. ومع ذلك؛ فإن إعطاء المحيط الدولي مع عدم التأكد من استقرار وقوة المرسوم ٥١ للنظام، فإنّ من المرجح أن يبقى بمكانه في المستقبل المتوقع. إن الاعتقال التعسفي والاحتجاز والسجن وعدم مراعاة الأصول القانونية، كل ذلك موجود مع أنه ليس كما كان عليه في عهد حافظ الأسد.

إن قانون الطوارئ ليس جزءاً من الدستور. وفقاً للقانون؛ فإن محكمة أمن الدولة العليا (SSCs) قد نُصّبت بمرسوم عام ١٩٦٨، ومن المبدأ الذي يسير على نهج المحاكم العادية. تتألف محكمة أمن الدولة العليا من قسمين وكل قسم يشمل ثلاثة رؤساء قضائيين، أحدهم قاضٍ عسكري، وقراراتهم تعتبر نهائية ولكن غير قابلة للتنفيذ حتى يصادق عليها الرئيس الذي لديه الحق بإبطال الحكم وطلب استئناف المحاكمة وتخفيض أو استبدال الحكم. والمدّعى عليهم -الذين هم على الأغلب سجناء سياسيون حصراً -الذين يمثلون أمام محكمة أمن الدولة العليا، يضمنون الحق نفسه في الدفاع عن أنفسهم بأنهم كانوا ينعمون بالمثول أمام المحاكم العادية. ولكن نادراً ما يُمنح هؤلاء المدّعى عليهم تلك الحقوق، وخاصةً المحاكمات التي هي خارج حدود التدقيق العام. على الرغم من ذلك؛ فإن عدداً من محاكم

النشطاء في محكمة أمن الدولة العليا (SSCs) بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، قد فُتحت للصحافيين وممثلي السفارات الأجنبية.

إن عدد المعتقلين الأكراد في أعمال شغب عام ٢٠٠٤، والذين حوكموا في محكمة أمن الدولة العليا (SSCs) تحت ستار السرية والذين لم يُسمح لهم برؤية عائلاتهم، وكانت زيارات المحامين لهم تراقب بحذر[١٣]. لا يطالب الأكراد السوريون - المراوح عددهم من ٥, ١ إلى ٢ مليون كردي -بدولة مستقلة، ولكنهم يطالبون بحق تدريس لغتهم الكردية التي حرمهم القانون إياها، إضافة إلى حق المواطنة الكاملة المطلوبة في مجالات التدريس والتوظيف بالدولة. حوالى ٢٠٠, ٠٠٠ كردي قد صنفوا على أنهم عديمو الجنسية بناءً على الإحصاء السكاني لعام ١٩٦٢[١٤]. وقد كان التوتر مستمراً بين العرب والأكراد السوريين. وفي آذار/ مارس من عام ٢٠٠٤، وقعت حالات شغب وتظاهرات قام بها الأكراد، وكانت الأحداث التي حدثت في المناطق الكردية ببلاد الجوار (العراق) هي الشرارة التي أشعلتها. وفي منتصف عام ٢٠٠٤، قامت الحكومة بمنح عفو شمل حوالى ١٠٠ كردي من الذين اعتقلوا بعد اشتباكات مع قوى الأمن حيث قُتل ٤٠ شخصاً بعد مباراة لكرة القدم في القامشلي. وفي منتصف عام ٢٠٠٥، احتجّ ٥٠٠٠٠ كردي في القامشلي بعد وفاة أحد رجال الدين الصوفيين الأكراد بظروف غامضة إضافة إلى مقتل ٥ آخرين بسبب سوء معاملة الشرطة لهم في العام الماضي. وعلى الرغم من هذه الاضطرابات؛ فقد كان هناك الكثير من المباحثات في مجلس حزب البعث في حزيران/ يونيو من عام ٢٠٠٥، حول إلغاء محاكم أمن الدولة، ما يوحي بالاعتراف بحقيقة أن الدعوى القضائية

الخارجة عن القانون تتطلب تعديلات مهمة.

على العموم؛ إن النظام القضائي نظام فاسد وغير فعال. والجرم يجب أن يتم إثباته بدعوى قانونية عادية، وهذا البند غير متضمن ضمن بنود محاكم أمن الدولة العليا (SSCs). لدى المواطنين الحق في أن يُحاكموا في جميع المحاكم وليس لديهم الحق بدخول إحدى محاكم أمن الدولة العليا (SSCs)؛ في الدعوى القضائية العادية، يكون المحامي غير كفء أو فاسداً بسبب طبيعة النظام القضائي بحد ذاته.

في معظم القضايا يتم تعيين المحامي، إلا في محاكم أمن الدولة العليا حيث يعيّن شخص ما فقط لإعطاء المواطن الحق المفترض للاستعانة بالمحامي في المحاكمة.

إن المادة رقم ١٣١ من الدستور تنص على: «إن السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة . واستقلالها يكون مضموناً من قبل رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس القضاء الأعلى». ويكون لهذا المعاون الصلاحية بتعيين وترقية ونقل القضاة. ويرأس المجلس هذا رئيس الجمهورية وينوب عنه وزير العدل.

إن أعلى هيئة قضائية معيّنة دستورياً في البلاد هي المحكمة الدستورية العليا والتي تضم خمسة قضاة معينين لمدة أربع سنوات من قبل الرئيس. تحكم هذه المحكمة على دستورية القوانين والخلافات الانتخابية كما

يقوم بذلك أيضاً مسؤولو البلاد كذلك الرئيس من أجل العقوبات الجنائية(١٥)؛ في الحياة العملية، هنالك استقلالية ضئيلة للسلطة القضائية وخصوصاً على مستوى أدنى محكمة. وخاصةً عندما أخذ المرسوم ٥١ مكانه من التنفيذ أخذت السلطة التنفيذية بتوسيع نفوذها على السلطة القضائية، كذلك إن تعيينات القضاة وقراراتهم على الصعد كافة تخضع في نهاية المطاف لموافقة السلطة التنفيذية أو نواب الأحكام العرفية. إن حجم المدفوعات (الرشى) في المحاكم الأدنى مستوى، تُقدّم إلى وسطاء يمثلون القضاة وذلك اعتماداً على حجم الجرائم. تؤدي اتصالات قطاع الأعمال والحكومة دوراً أساسياً في تحديد التجريم أو البراءة أو حتى ما إذا كان ذلك يقتضي توجيه اتهامات أولاً. في أدنى المستويات، للنيابة العامة بعض الاستقلالية المعتمدة على القضية، أما في المحاكم العليا والقضايا الأكثر بروزاً؛ فيمكن النيابة العامة أن تأتي تحت ضغط كبير من الحكومة أو ضغط العائلات ذات النفوذ القوي. إن الجرائم الكبيرة وخاصةً جرائم القتل تكون أقل الجرائم عرضةً للفساد باستثناء القضايا التي تكون تابعة لشخصيات أو عائلات ذات النفوذ القوي. يُحاكم الموظفون العامون والجهات الفاعلة للأحزاب الحاكمة على استغلال السلطة والفساد ولكن دائماً على طلب من السلطة التنفيذية كنتيجة لدوافع سياسية أكثر من كونها أسباباً قانونية. إن النظام القانوني التعليمي نظام ضعيف جداً والمحامين والقضاة في معظم الأحيان قد تمّ إعدادهم بشكل سيئ. يتم اختيار القضاة بحسب ولائهم للنظام وحزب البعث. وهكذا يتولد عن هذا النظام حلقة مفرغة من عدم الكفاءة القضائية والخمول.

السلطات الحكومية تمتثل بشكل عام للقرارات القضائية إلا إذا تعارضت مع سياسة الحكومة السائدة، مع ذلك؛ فإن الأحكام الصادرة عن مذكرة القضايا يتم عادةً تحديدها مسبقاً ودون الحاجة إلى السلطة التنفيذية للتنازل عن القرار أو ردّه. عموماً، النظام ضعيف وفاسد وغير كفء نظراً إلى ترك البت بالسلطة القضائية الحقيقية إلى السلطة التنفيذية للحكومة. إن لجهاز الأمن العسكري التأثير الهائل على السلطة القضائية والسلطة التشريعية وحتى على السلطة التنفيذية في بعض الأحيان، والتي تخدم عند الضرورة. إن لهذا الجهاز علاقة تكافلية مع المصالح التجارية الخاصة في سورية، بخلق طرق من النفوذ وإثراء التوسّع في كل الاتجاهات. يشارك الجيش بشكل أساس في العملية السياسية؛ فغالباً ما يفحص المتقدمين للترشح من أجل المواقع المنتخبة والمعينة داخل وخارج حزب البعث.

سورية معروفة جيداً بفساد وسطها المتعلق بالأعمال والتجارة؛ فمؤشر الشفافية الدولية لمدركات الفساد لعام ٢٠٠٦ قد أعطت سورية درجة ٢,٩ من ١٠، وبالتالي فإنها تحتل المرتبة ٩٣ من أصل ١٦٣ بلداً[١٦]. كما في أغلب البلدان، حيث القطاع العام يؤدّي دوراً سائداً في الاقتصاد؛ فإن فرص الفساد كثيرة. إن أكثر أشكال الفساد شيوعاً هو ما يسمى (الواسطة) أو استخدام النفوذ أو الاتصالات لإتمام صفقات تجارية وأشكال أخرى من طلبات المعروف. وهو تقريباً شكل مقبول لممارسة الأعمال التجارية في سورية، ولكنه يؤسس مداخل منصوص عليها إلى الاقتصاد السوري تكبح بدورها ميول السوق الحرة. لا يستطيع أحد الدخول إلى قطاع الأعمال التجارية الخاص أو العام من أي مدلول من دون أي وسطاء

محليين لتأمين الوصول إلى صناع القرار. إن هذه نسبة الخمسة في المئة تتضاعف كلما تعمقت علاقة الأعمال التجارية. في الواقع، إن الواسطة هي شكل إضافي من أشكال السيطرة من قبل البلاد، التي تفكك طبقات البورجوازيين وفوق البرجوازيين الذين ربما بغيابها يندمجون مع مجموعة الضغط المعروفة. إضافة إلى ذلك، فإنها توزع الثروة إلى طبقات أخرى محددة، وتكمّل دخل موظفي الحكومة الذي يعادل في المنظمات ٥ في المئة. وهي تعطي أكثر الناس مصالح مكتسبة في الحفاظ على النظام الحالي.

إن القطاع العام في سورية، الذي أُنشئ من قبل المذهب البعثي الاشتراكي في الستينيات، هو المسيطر في الدولة في أغلب الصناعات ويخلق فرصاً ثابتة للفساد. إن الرُّخص والأنظمة البيروقراطية وأشباه ذلك، هي قمعية وتُطبّق بشكل غير كفء كذلك فإنها تخضع للرشوة. إن اقتصاد السوق السوداء وبشكل خاص الحصص المتشابكة مع المعاملات التجارية اللبنانية، تنافس الاقتصاد القانوني من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من أن الدولة قد أطلقت برنامجاً لتعزيز النزاهة والصدق في المجتمع السوري في محاولة لاستئصال الفساد كممارسة مقبولة اجتماعياً، إلا أن التقدم التشريعي كان محدوداً حتى الآن؛ في عام ٢٠٠٦، كان من المفترض أن التوظيف في عدد من الوزارات على أساس الجدارة وليس على سبيل الاتصالات والواسطة. هنالك قوانين لمحاربة الفساد في الكتب، ولكنها مطبّقة بشكل محدد من قبل النظام فحسب، عندما يتصرف المقربون دون مسؤولية وبطريقة مسيئة لتدمير شخص ما من الناحية السياسية من

خلال فبركات غالباً ما تكون ملفقة. إن التطبيق الاستبدادي والانتقائي لمبادرات مكافحة الفساد يميل إلى إبقاء عناصر النظام ضمن حدود مقبولة. إن الأفراد أصحاب القضايا الفاسدة الرفيعة المستوى لا يشعرون بالأمان بسبب أن قدَرهم -سواء كان جيداً أو سيئاً- يترك في النهاية لتقديرات النظام، أو جهاز الأمن العسكري، أو نظام القانون القضائي أو العرفي المحددين مسبقاً. أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش في عام ٢٠٠٢، بأن الأشخاص الذين احتجوا ضد المحسوبية والفساد في سورية قد واجهوا محاكمات جائرة بتهم شملت «تعريض وحدة الدولة للخطر» و«محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة»[١٧]. غالباً ما يصاحب اتهامات الفساد تغطية إعلامية، على الرغم من أن هذه الأخيرة المسيطر عليها من قبل الدولة، عادةً ما تكون مدبرة من قبل الحكومة لجعل الاتهامات مشروعة وتعزيز حملتها لمكافحة الفساد.

إن ادعاءات المحسوبية والمحاباة تكثر على نطاق واسع في سورية؛ في ظل نظام حافظ الأسد، تمت مكافأة بطانته من المرؤوسين على ولائهم غير المتزعزع، مع حرية التصرف عملياً لإثراء أنفسهم من خلال الأساليب الفاسدة في معظمها في السيطرة على فرص التجارة والأعمال في سورية. وقد كانت الثروة متسربة إلى أيادي عائلات قوية جداً إما كانت في الحكومة أو على علاقة جيدة معها. وقد تلقّى أعضاء حزب البعث وأبناء وبنات المسؤولين الرفيعي المستوى والأسر الغنية معاملة تفضيلية في مجال التعليم العالي، على الرغم من محاولة النظام الحالي لرفع مستوى كوادر حزب البعث تدريجياً قبل قبولهم تلقائياً في الجامعة.

وقد جاء بشار الأسد إلى الحكم وكان معروفاً كشخص ضدّ الفساد بالتأكيد، وقد ترأس حملة مكافحة الفساد المروّج لها بشكلٍ جيد في السنة أو نحو ذلك قبل الصعود إلى الرئاسة[١٨]. وتشير معظم التقارير إلى أن الفساد العلني قد انحسر في سورية منذ تسلم بشار الأسد للسلطة، ولكن الفساد من طريق المحسوبية ما زال موجوداً على أعلى المستويات. وذلك يتمركز وفي المقام الأول حول عائلة مخلوف القوية (حيث إن مخلوف هي عائلة والدة بشار الأسد)، ورامي مخلوف بوجه خاص، هو الذي يدير شركة سيريتل.

وقد تبنّى السوريون عموماً حملات مكافحة الفساد من قبل الحكومة، ولكن تقدُّم بشار الأسد في هذا المجال قد شهد نجاحاً متزايداً منذ منتصف عام ٢٠٠٥. وقد كان نقص التقدم في وقتٍ سابق إلى حدٍّ ما بسبب أن بشار لم يضمن شرعية مشكوك فيها وقاعدة الدعم التي من شأنها أن تسمح له باتخاذ تدابير صارمة. ولقد سعى إلى أن يخلق وبشكل متزايد كتلة حرجة من الدعم في الحكومة والحزب من شأنها أن تسمح له بتنفيذ إصلاح قضائي واقتصادي والقيام بسياسات مكافحة الفساد. إذ قام مجلس الوزراء في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٦ بتعديل وزاري لأي مدلول، قد يكون لبشار الأسد أخيراً تلك الكتلة الحرجة من الدعم في الحكومة. وحتى مع ذلك؛ فإن الحد الأدنى من الشفافية هو في الأوساط السورية القضائية والتجارة والأعمال. ولقد حاول النظام السوري بمساعدة الفرنسيين والبريطانيين إنشاء بعض الآليات في القطاعات القضائية والمالية (مع تأسيس مصارف خاصة) لخلق المزيد من الشفافية من أجل بناء وسط أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية وعودة رؤوس الأموال المغتربة.

التعاون والمواجهة

انضمت سورية إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من أجل طرد العراق من الكويت عام ١٩٩١ - على الرغم من أن معظم السوريين سيقولون إنهم انضموا إلى قوات التحالف للوقوف إلى جانب الكويتيين، وليس إلى جانب الأميركيين. وكانت سورية المفتاح لانعقاد مؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وتفاوضت عدة مرات بجدية مع إسرائيل من هذا العقد، على الرغم من أن دمشق لم تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف التي عقدت بالتزامن مع عملية مدريد، حيث إن عدداً من الدول، داخل المنطقة وخارجها، بما فيها إسرائيل، قد ناقشت مجموعة من القضايا مثل تقاسم المياه والحد من التسلح، والتعاون الاقتصادي؛ في عام ٢٠٠١، انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة سورية كعضوٍ غير دائم العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبهذه الصفة، وعلى الرغم من التحفظات الشديدة، صوتت سورية لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ في عام ٢٠٠٢، والذي استشهد بالعراق على أنه المتبقي في «الخرق المادي» لالتزاماتها وأذن بعودة مفتشي الأمم المتحدة إلى العراق. وكان تصويت مجلس الأمن بالإجماع.

على الرغم من عدم التحمس لذلك، فإنه في لقاء قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في آذار/ مارس ٢٠٠٢، انضمت سورية إلى باقي الدول العربية في إبرام مبادرة سلام من قبل ولي عهد السعودية عبد الله الذي دعا إلى انسحاب كامل لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في حرب عام

١٩٦٧ نظير علاقات عادية في سياق موافقة شاملة. وتعاونت سورية أيضاً مع مخابرات الولايات المتحدة في ما يتعلّق بتنظيم القاعدة، ما يتضمن تسلم المشبوهين الإرهابيين من الولايات المتحدة، من خلال وساطة طرف ثالث لاستجوابهم بشكل أقوى وهذه العملية تعرف بـ «التسليم الاستثنائي»[١٩]. يدعو بشار الأسد ويزور في كثير من الأحيان الرئيس المصري حسني مبارك في مصر، والملك عبد الله بن عبد العزيز في المملكة العربية السعودية، والملك عبد الله بن حسين ملك الأردن، للتشاور وتنسيق السياسات على مجموعة متنوعة من قضايا الشرق الأوسط. وهذه الدول الثلاث وقادتها هم حلفاء مقربون من الولايات المتحدة. وزار البابا يوحنا بولس الثاني دمشق في عام ٢٠٠١، وأعاد الرئيس السوري بشار زيارته للفاتيكان في عام ٢٠٠٢، وحضر أيضاً جنازة البابا في عام ٢٠٠٥. التقى رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مع بشار في دمشق عام ٢٠٠٢، ومرة أخرى، ردّ بشار الأسد الزيارة لبريطانيا بعد وقت قصير للقاء بلير وكذلك الملكة إليزابيث الثانية[٢٠]؛ في عام ٢٠٠٤، عقدت ما تُسمى «اللجنة الرباعية للشرق الأوسط» وهي: (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، والمكلّفة تنفيذ «خريطة الطريق» للسلام، اجتماع في دبلن - إيرلندا، لمناقشة طرق الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وتمت مناقشة مختلف المقترحات خلال اجتماع استمر لمدة يومين لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ونظرائهم من الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، تركيا، تونس، وسورية[٢١]. وزار إياد علاوي، رئيس الوزراء العراقي المؤقت في ذلك الوقت، دمشق وبيروت في عام ٢٠٠٤، لتحسين

العلاقات وحشد المزيد من الدعم على نطاق واسع داخل المجتمع العربي للحكومة الانتقالية؛ في دمشق، ذكر علاوي: «إن من الواضح أن زيارتنا هذه هي بداية فصل مشرق في العلاقات بين شعبينا الشقيقين. ونحن نريد فتح صفحة جديدة مع سورية»[٢٢]. وتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين خلال الزيارة؛ فضلاً عن تعهدات للتعاون بشأن تسلل المسلحين الذين يتحاربون التحالف إلى العراق، واستمر هذا الموقف كما هو الحال الآن حيث إن في مصلحة دمشق أن ترى العراق مستقراً[٢٣].

في منتصف عام ٢٠٠٥، اجتمع ممثلو أكثر من ٨٠ دولة، بمن فيهم وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في بروكسل للمشاركة في مؤتمر حول العراق في محاولة لزيادة الدعم الدولي للنظام المشكّل حديثاً في بغداد. وحضر المؤتمر ممثلون من سورية (وكذلك إيران)، لإظهار لمعظم دول العالم، أن دمشق ليست نظاماً خارجاً عن القانون. سورية ليست دولة منبوذة بأي طريقة كانت، وأنها هي بالتأكيد ليست العراق، على الرغم من مصلحة المناهضين لسورية في محاولة ربط سورية بالعراق وربط بشار الأسد بالرئيس صدام حسين أو الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. هذا الوهم هو مختلق لغرض تعزيز أجندات السياسة الخارجية المضللة. إن الغالبية العظمى من البلدان، بما فيها بعض من أقرب حلفاء أميركا، تدرج سورية في عدد من مستويات مختلفة، وقد اعتصموا أمام الرأي أن سورية ليست دولة راعية للإرهاب؛ فهل هم كلهم على خطأ؟

لدى سورية أسلحة الدمار الشامل الكيميائية على الأرجح وأسلحة

بيولوجية[٢٤]. وهي تدعم الجماعات التي تعتبر إرهابية من قبل الولايات المتحدة، مثل حماس وحزب الله. لم يبق لسورية، في الواقع، ترحيب في لبنان أكثر من غيرها، ولم تعد بارعة في العملية السياسية هناك، وخصوصاً مع تدخلها الأخرق في آب/ أغسطس ٢٠٠٤، لتمديد ولاية الرئيس اللبناني المؤيد لسورية إميل لحود في منصبه ثلاث سنوات. إضافة إلى ذلك، خلقت البيئة التي وقع فيها اغتيال الحريري. إن المجتمع في سورية ليس مجتمعاً حراً، ولا مفتوحاً، ولا تعددياً؛ والقمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال موجودة في البلاد. ولكن سورية هي في منطقة خطيرة محاطة فعلياً وإلى حد كبير بما يمكن إدراكه من التهديدات الحقيقية. وكان هذا التهديد - وخاصة الشديد الذي أعقب اغتيال الحريري - كما لو أن هناك عدداً من البلدان والمجموعات التي تؤيد علناً تغيير النظام في دمشق؛ في مثلِ هذه الظروف؛ فإن النظام السوري، قد قام بإجراءات صارمة ضد عناصر المعارضة الداخلية. ولكنه بالغ في رد فعله كالعادة وسجن بعض الأفراد غير المتورطين بأي شكل من الأشكال، أو بأي شكل ليستحقوا أن يسجنوا، ولكن في مثل هذه البيئة المهددة، اختارت دمشق أن تخطو على جانب من الحذر. ومع ذلك، كانت هناك تحسينات سياسية واقتصادية شاملة، حتى ولو كانت تحدث بوتيرة أبطأ مما توقع الكثيرون. وكانت توقعات كثيرة غير واقعية جداً لتبدأ في ضوء نظام بشار الفاسد وغير الكفء والمحطم والموروث. وحتى إن المعارضة للنظام والمؤيدة للديموقراطية اعترفت في كثير من الأحيان، بأن أفضل أمل في الوقت الحاضر للإصلاح في سورية تقع على عاتق بشار الأسد[٢٥].

إن وجهة نظر واشنطن تجاه سورية تتطلب فهماً أكثر دقة. يواجه حالياً عدد من الدول الحليفة المقربة من الولايات المتحدة بعض أوكل المعايير كدول راعية الإرهاب أو كأنظمة قمعية، مثل باكستان (الكثير من العرب بما فيها إسرائيل أيضاً)، ولكنها لا يتم تصنيفها على أنها من هذا القبيل، نظراً إلى مصالحها المترتبة مع مصالح الولايات المتحدة (على الرغم من أن إدارة الرئيس جورج بوش المبكرة وللفترة الثانية قد بذلت جهداً قوياً لتشجيع هذه الأنظمة لتنفيذ الإصلاح الديموقراطي). إن تطبيق تسمية «بلد راعٍ للإرهاب» أو«بلد قمعي» يمكّن حكومة الولايات المتحدة من استخدام العقوبات أو التهديد بفرض عقوبات أو حتى القيام بعمل عسكري لضرب البلاد التي تقدم أجندة أعمال متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة، وإرغامها على التصرف بطرق أكثر توافقاً مع مصالحها. ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، صعّدت إدارة الرئيس جورج بوش الضغط على دمشق وسعت إلى تغيير النظام في كل شيء إلا الاسم.

أثبت التاريخ أن السياسات الداخلية في سورية غالباً ما تكون مرنة، وتتغير مع التهديدات الخارجية والداخلية للنظام والاستقرار المجتمعي. إنها ليست مفاجأة أن المرسوم رقم ٥٠ لعام (٢٠٠١)، الذي يقيّد حريات الصحافة، قد أُعلن فقط بعد ١١ يوماً من الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر؛ في العام نفسه الذي جاءت العناصر اليمينية المتشددة إلى السلطة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. عندما يراد للضغط أن يكون بشكل أقل، كما كان عليه خلال حقبة التسعينيات معظمها، وخلال عام بشار الأول في السلطة؛ فإن النظام هو أكثر ميلاً لإجراء الإصلاح السياسي

والاقتصادي. كما كتب أندرو تابلر من صحيفة ديلي ستار في بيروت في ما يتعلق بموقف الولايات المتحدة تجاه سورية، أنه لا بد لإرادة الشعب أن تكون هي الإرادة الأساسية وبشكل عرَضي في سباق الإرادات. يمكن آمالهم - المعبّر عنها على نطاق واسع من أجل كيان أكبر يكون الرأي فيه بالإجماع وإصلاح اقتصادي- أن تقع بسهولة ضحية إخفاق أميركا في التعامل بفعالية وواقعية مع جذور أو أصول الإرهاب في المنطقة. إن من غير المرجح على الدولة السورية أن تقوم بالإصلاح تحت فوهة البندقية، وحيث المعارضون للنظام السوري يفضلون التعبير عن الغضب المكبوت بداخلهم على النقد البناء[٢٦].

لبنان والإرهاب

صاحب النشاط الإرهابي سورية لفترة طويلة، وكان قليلاً بسبب التدخل المباشر في أعمال إرهابية، وليس بسبب دعم سورية لما تعتبرها واشنطن منظمات إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وبعض الجماعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي استهدف تركيا، وهو صديق وحليف الولايات المتحدة وعضو منظمة حلف شمال الأطلسي[٢٧]. ويعتقد كثيرون أن سورية كانت وراء تفجيرات السفارة الأميركية في بيروت عام ١٩٨٣، الذي أودى بحياة أكثر من ٩٠ شخصاً، وأيضاً تفجيرات ثكنات المشاة البحرية الأميركية، التي أودت بحياة ٢٤١ شخصاً أميركياً. من حيث مشاركة سورية المباشرة في أنشطة إرهابية، وفي آخر حدث منقول أفاد بأن محاولة سورية لوضع

قنبلة في طائرة لشركة العال (EL AL) في لندن في عام ١٩٨٦، كانت فاشلة (وهي التي تسمى قضية الهنداوي)، وبعد ذلك سحبت الولايات المتحدة سفيرها من سورية لمدة عام.

هنالك الذين يعتقدون أن سورية بقيت على لائحة الإرهاب الذي ترعاه الدولة بشكلٍ غير مشروع ويتم الاستفادة من ذلك كورقة مساومة من قبل واشنطن للحصول على تنازلات على الجبهة العربية-الإسرائيلية.

ومع ذلك؛ فإن الآخرين لا يرون فرقاً بين العمل المباشر وغير المباشر، وإن دعم الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله هو سبب كافٍ لبقاء سورية على لائحة الإرهاب، بل وإلى اتخاذ إجراءات أكثر تضافراً ضد النظام.

ولقد طُعن بالموقف السابق في لبنان بعد اغتيال الحريري. وقد اتحدت الولايات المتحدة مع أوروبا، ومعظم العالم العربي في دعوة سورية إلى سحب قواتها والتي يراوح عددها ما بين ١٤٠٠٠-١٦٠٠٠ جندي من لبنان. وكان هذا التطور أقسى اختبار لبشار الأسد، حيث أعطى هذا التطور ذخيرة وافرة لأولئك الذين يريدون أن يكبتوا سورية إلى حد تغيير النظام. على الرغم من أن بشار قد خفض عدد القوات السورية في لبنان إلى ما دون ٥٠ في المئة منذ وصوله إلى السلطة، إلا أنه كان عليه أن يستسلم تماماً للضغوط الإقليمية والدولية وتنفيذ الانسحاب الكامل، بما في ذلك عملاء الاستخبارات السورية. ومع ذلك،

ومع العديد من التفجيرات والاغتيالات التي استهدفت شخصيات سورية- لبنانية مناهضة بعد الانسحاب؛ فإنه لا يزال هناك شك في أن جميع عملاء الاستخبارات لم يكونوا قد أزيحوا بالكامل، وتخوّف الغرب من أن دمشق تحاول إدارة الأمور في لبنان من قبل «جهاز التحكم عن بعد»، من خلال حلفائها في البلاد. حتى ولو فاز الائتلاف المناهض لسورية بأغلبية المقاعد في البرلمان اللبناني في الانتخابات التي جرت في أيار/ مايو عام ٢٠٠٥؛ فإن ذلك لم يكن كافياً لإزالة لحود من الرئاسة. وقد فاز حزب الله الشيعي والمؤيد لسورية بالقسم الكبير من المقاعد، وبالتالي فإن نفوذ سورية على جارتها في الغرب لا يزال كبيراً. بغض النظر عن عزلة سورية، والناجمة عن سياساتها الفاشلة في لبنان والعراق، إلا أنها أكثر عرضة للخطر مما كانت عليه في السنوات الماضية. منذ بدأ مذهب بوش بتعريف الدول الراعية للإرهاب كأرض خصبة للإرهاب، وقعت سورية في مرمى الجهود الأميركية الرامية إلى تغيير الشرق الأوسط.

بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، «أدان الرئيس السوري بشار الأسد الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدنيين الأبرياء ومراكز حيوية في الولايات المتحدة». وفي برنامج إذاعي قال إنه دعا إلى «التعاون الدولي للقضاء على جميع أشكال الإرهاب وضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حق الإنسان في العيش في أمن وسلام أينما وجد»[٢٨]. وبدأت الدعاية السورية للمقارنة بين حرب الولايات المتحدة على التطرف الإسلامي مع صراعاتها الخاصة ضد الإخوان المسلمين في

الثمانينيات. وفقاً لتقارير عديدة، تعاونت سورية مع الولايات المتحدة في التحقيق في تنظيم القاعدة والأشخاص المرتبطين به. ومن المساعدات التي قدمتها سورية إلى الولايات المتحدة، تقديم المعلومات المكتسبة من استجواب شخصية رئيسية في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، محمد حيدر زمار، الذي تم ترحيله من المغرب إلى سورية[٢٩]. وقال بشار للصحافيين أن سورية قدمت معلومات إلى الولايات المتحدة عن عملية مخططة لتنظيم القاعدة تستهدف العاملين في الولايات المتحدة[٣٠]. وأخبر مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة وليام بيرنز لجنة الكونغرس أن «التعاون الذي قدمه السوريون في مصلحتهم الشخصية عن تنظيم القاعدة قد أنقذ أرواح الأميركين»[٣١].

لا تنفي سورية مزاعم دعمها لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، قائلةً إن مثل هذه العمليات تشكل مقاومة مشروعة وليس إرهاباً، بل غالباً ما تعتبر دمشق الحركات الإسرائيلية وجهاً لوجه مع الفلسطينيين وحركاتها في لبنان أيضاً على أنه إرهاب. في اجتماع القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، أوضح بشار أن «هناك فرقاً بين الإرهاب والمقاومة كالفرق بين الشخص الذي لديه حق والآخر الذي يغتصب هذا الحق»[٣٢].

وقال الرئيس بوش في خطاب ألقاه في عام ٢٠٠٢: «إن سورية قد تحدّثت علناً ضد تنظيم القاعدة، ونحن نتوقع أن تتحرك ضد حماس وحزب الله كذلك»[٣٣]. في خطاب آخر بعد بضعة أشهر، أكد الرئيس «أن سورية يجب أن تختار الجانب الصحيح في الحرب على الإرهاب من

طريق إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية»[٣٤] وقد قام مؤيدو الكونغرس لقانون محاسبة سورية باستخدام هذه البيانات لإقناع الرئيس بوش بالتوقيع على التشريع، وهو ما فعله أخيراً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣[٣٥]. وبينما لا يُشكك في الاتهامات الموجهة لدمشق، قام أعضاء في إدارة بوش، وبشكل خاص من مسؤولي وزارة الخارجية بالإدلاء بشهادتهم ضد إقرار القانون. وأعربوا عن اعتقادهم أن في مرحلة حرجة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، من شأنه أن يقلل من مرونة الإدارة لمتابعة الخيارات السياسية المختلفة في العراق وكذلك على الجبهة العربية-الإسرائيلية. ومع ذلك، بحلول عام ٢٠٠٥، اتُخذ موقف أكثر عدائية تجاه دمشق، كما استكشفت إدارة بوش سبلاً لتشديد وتوسيع العقوبات ضد سورية.

كانت علاقات الولايات المتحدة مع سورية معقدة، وقد دلّ على ذلك معارضة الجماعات التي تعتقد أن على الولايات المتحدة أن تبقى على اتصال مع دمشق أو الذين يشعرون بأن على واشنطن أن تضع المزيد من الضغوط على سورية لتغيير النظام. كما أنّ وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر، قد ذكر علناً في السبعينيات بأنه لا يمكن أن تكون هناك حرب في الشرق الأوسط من دون مصر ولا سلام من دون سورية. حتى الآن كان هناك الكثير من الأصوات القوية في إدارة بوش، الذين كتبوا ضد عائلة الأسد وبالتالي يدينون سورية ويدعون إلى سياسة أكثر عدوانية في المواجهة مع دمشق. ولذلك لا عجب أن دمشق، في أكثر الأحيان، تفضل أن تخطو على جانب من الحذر ضد الخصوم المتوقعين

والمحتملين، الأمر الذي يفاقم القمعية، والميول «النابليونية» في الداخل بدلاً من الإصلاح السياسي والاقتصادي.

سورية عضو ميثاق في اللائحة الأصلية للدول التي ترعى الإرهاب والموضوعة من قبل وزارة الخارجية، كما ورد في قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩ الذي أقره الكونغرس. لكن خلافاً لغيرها من دول الأعضاء الست، والتي قد فُرض رسمياً عليها عقوبات وأصبحت كثيرة الذكر في لائحة الدول الراعية للإرهاب التابعة لوزارة الخارجية وهي: (كوريا الشمالية، العراق، إيران، كوبا، ليبيا، والسودان)؛ فإن سورية عموماً لم تدّخر الازدراء الرسمي من الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى الثمانينيات والتسعينيات، وطوال السنوات الأولى من رئاسة جورج دبليو بوش. وكانت (ولا تزال) هي البلد الوحيد في اللائحة التي لديها تمثيل دبلوماسي في واشنطن على مستوى السفراء؛ في عام ١٩٨٥، ألقى الرئيس ريغان خطاباً في ما أطلق على إيران وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية، ونيكاراغوا، اسم «دول خارجة عن القانون» التي تقوض مصالح الولايات المتحدة. تواظب إدارة الرئيس بيل كلينتون على منع التقاء سورية علناً مع المشتبه فيهم للدول الراعية للإرهاب، بل إن أنتوني ليك، مستشار كلينتون للأمن القومي، كتب مقالة مؤثرة في **الشؤون الخارجية** في عام ١٩٩٤، يحدّد فيها التهديد الموجّه للأمن العالمي مما أسماه «دول رد الفعل العنيف». ولم يكن لسورية مكان في هذه المادة، ولكن اختيرت كوريا الشمالية وليبيا وإيران والعراق فحسب. كذلك كانت سورية تخضع لشروط أقل صرامة في تطبيق قوانين مكافحة

الإرهاب على مدى التسعينيات مقارنةً بدول أخرى على لائحة وزارة الخارجية تلك.

تجنّبت سورية بشدة إدراجها تحت قانون عقوبات إيران وليبيا في عام ١٩٩٦، الذي وسّع القيود على تفاعل الولايات المتحدة مع كل من تلك البلدان. وطبقت العقوبات الأميركية ضد سورية على الرغم من ذلك، وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب وقانون تصدير الأسلحة لعام ١٩٨٩، بما في ذلك فرض حظر على المساعدات الاقتصادية -ويشمل ذلك دعم الولايات المتحدة للمحافل الدولية من أجل الحصول على المساعدة الاقتصادية المتعددة الأطراف- والمبيعات العسكرية والقيود المفروضة على بيع المواد ذات الاستخدام المزدوج. لكن هذه العقوبات سمحت على الأقل بقدرٍ منِ التفاعلِ الاقتصادي والثقافي الخاص؛ فضلاً عنِ تركِ الباب مفتوحاً للدبلوماسية. لم تقطع العقوبات بجد العلاقات السورية الأميركية في أي مكان تقريباً كما فعلت هذه الأعمال والملحقات الخاصة بها في كل من ليبيا وإيران والعراق (قبل حرب ٢٠٠٣) وكوريا الشمالية. في بعض الأحيان كانت أبواب الدبلوماسية بين واشنطن ودمشق مفتوحة على مصراعيها، كما يتضح من أكثر من عشرين رحلة إلى سورية قام بها وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر في ذروة عملية السلام في السنوات الأربع الأولى من ولاية كلينتون. في الواقع، كان كلينتون أول رئيس بعد نيكسون يقرر زيارة سورية، ويصل إلى دمشق في ١٩٩٤ لتنشيط عملية السلام. إنه يعتقد بشكل مؤكد أن سورية هي المفتاح لتحقيق سلام عربي إسرائيلي شامل، مردداً وجهة نظر الكثيرين في إدارة الرئيس بيل كلينتون. كما كتب

ليك: «إن الاتفاق الحاسم بين سورية وإسرائيل سيسمح للأردن ولبنان بحل خلافاتهما مع إسرائيل في وقت قصير. ومن شأن السلام بين سورية وإسرائيل أن يدعم ما يصل إلى اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ودفع بشكل كبير جهود الولايات المتحدة لتوسيع دائرة صانعي السلام، وتعزيز شبكة الاعتدال في الشرق الأوسط، وبناء حصن ضد «بلاد رد الفعل العنيف»».

قرر فريق بوش الأب بشأن سورية: إشراك دمشق في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت في حرب الخليج عام ١٩٩١ بدلاً من فرض عقوبات اقتصادية أو ضغوط عسكرية. وأدت دوراً رئيسياً في عقد مؤتمر للسلام في مدريد في ذلك العام.

اللوبي المعارض لسورية

ومع ذلك، في منتصف التسعينيات، كان هناك فئة مؤثرة بدأ يعلو صوتها بشكل مسموع، وقد أدانت سورية بشكل قاطع كشريك في السلام. أساساً، إن إدخال سورية في عملية السلام، وفقاً لهذه المجموعة، كان مخادعاً، وسياسة الولايات المتحدة في التعامل مع دمشق كانت مضللة؛ فهي تشكل خطراً على كل من المصالح الأميركية والإسرائيلية. وقد أيّدوا وجهة النظر هذه بتقرير من ست صفحات أُعد عام ١٩٩٦، من قبل معهد مقرّه القدس لترقية الدراسات الاستراتيجية والسياسية تحت عنوان: «استراحة نظيفة: استراتيجية جديدة لتأمين العالم». إنّ التقرير

هو مجموعة نقاشات بين «مجموعة خُصّصت لدراسة استراتيجيّة إسرائيليّة جديدة نحو عام ٢٠٠٠» التي تتكون من- وسط آخرين- ريتشارد بيرل، دوغلاس فايث، ديفيد ورمسر، ميراف وورمسر (زوجة ديفيد وورمسر مولودة بإسرائيل). كل من هؤلاء الأشخاص لديهم أو كان لديهم مناصب مهمّة سواء في إدارة الرئيس جورج بوش بحدّ ذاتها، أوفي الكيانات التي على علاقة وثيقة بعناصر مختلفة في الإدارة. وقد أُطلق على بيرل لقب «عرّاب حركة المحافظين الجدد» كما يدعى لدى بوش في البيت الأبيض، وكان مستشاراً لوزارة الدّفاع الذي جلس في مجلس السياسة الدّفاعية. وكان فيث وكيل وزارة الدفاع للشؤون السياسيّة، كما كان واحداً من المؤيدين الرئيسّيين لحرب العراق. تم تعيين ديفيد وورمسر- وهو من علماء المحافظين الجدد وكان على علاقة وثيقة مع اليمين الإسرائيلي - في عام ٢٠٠٣ للانضمام إلى فريق الأمن القومي لنائب الرّئيس ديك تشيني، بقيادة مستشاره للأمن القومي حينئذٍ، لويس «سكوتر» ليبي. يرأس ميراف وورمسر قسم دراسات الشرق الأوسط في معهد هدسون، وهو مؤسسة فكرية محافظة في واشنطن العاصمة.

تم إنشاء التقرير لزعيم حزب ليكود بنيامين نتانياهو في أعقاب فوزه في الانتخابات كرئيس للوزراء الإسرائيلي في عام ١٩٩٦. وقد عرض هذا التقرير توصيات بشأن سياسة الشّرق الأوسط، وكان فيه فقرات كُتبت بالبنط العريض «TEXT» لتسليط الضّوء على اقتراحات من أجل «إمكانية الخطاب» من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد؛ في نواحٍ كثيرة، أصبح هذا التقرير مخططاً لسياسة إدارة بوش الخارجية تجاه الشرقٍ

الأوسط. وجنباً إلى جنب مع العراق، كانت سورية هي الهدف الأساسي في تقدير واضعي التقرير. ويبدو أن تنفيذ سياسة بوش في الشّرق الأوسط قد اتّبعت العديد من التوصيات الواردة في هذا التقرير.

ويؤكد التّقرير: «إنّ الجهود المبذولة لإنقاذ مؤسسات إسرائيل الاشتراكية - والتي تشمل اتّباع فوق الوطنية على السّيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق عملية السّلام التي تحتضن شعار: «شرق أوسط جديد» -كانت في سبيل إضعاف شرعيّة الأمّة، وقيادة إسرائيل نحو شلل استراتيجي ونحو عملية السّلام للحكومة السابقة (اسحق رابين وشمعون بيريس). يشير واضعو التّقرير إلى أن سورية «تشكل تحدّياً لإسرائيل على الأراضي اللبنانية»، وتدعو إسرائيل إلى اغتنام المبادرة الاستراتيجية من خلال إشراك حزب الله وسورية وإيران كعناصر أساسية فاعلة للعدوان في لبنان على النحو التالي: ضرب أموال المخدرات في سورية والبنية التحتية للتزوير في لبنان، وإنشاء حادثة سابقة أن الأراضي السورية «ليست في مأمن من هجمات تنطلق من لبنان من قبل قوات الدفاع الإسرائيلي»، وضرب أهداف عسكرية سورية في لبنان، «وينبغي أن تثبت أن ذلك غير كاف، لضرب الأهداف المختارة في سورية».

ويشير التقرير إلى أن إسرائيل يمكن أن تشكّل محيطها الاستراتيجي، بالتّعاون مع تركيا والأردن، من خلال إضعاف وكبت، بل وضرب سورية. هذا الجهد يمكن أن يركّز على إزالة صدّام حسين من السّلطة في العراق وهو هدف استراتيجي إسرائيلي مهمّ في الحقّ الخاص بها، كوسيلة

من وسائل تهدئة طموحات سورية الإقليمية.

الأهم من ذلك، من المفهوم أن إسرائيل لديها مصلحة [في] دعم تركيا والأعمال في الأردن ضدّ سورية دبلوماسياً وعسكرياً وعملياً، مثل تأمين التحالفات القبلية مع القبائل العربية التي ترشد إلى الأراضي السوريّة وتعادي النخبة الحاكمة السورية».

في عام ٢٠٠٠، أطلق الموالون لإسرائيل (على وجه التحديد، المؤيّد لحزب الليكود) على مجموعة البحث اسم «منتدى الشّرق الأوسط»، وجنباً إلى جنب مع لجنة الولايات المتحدة للبنان الحر (USCFL)، أصدرت دراسة بعنوان «إنهاء احتلال سورية للبنان: هو دور الولايات المتحدة».وكان التّقرير رسمياً في عملٍ مجموعة دراسة لبنان، ترأسه دانيال بايبس، رئيس منتدى الشرق الأوسط، وزياد عبد النور، الاستشاري المصرفي المغترب من لبنان الذي أسّس USCFL في عام ١٩٩٧، وتصف USCFL نفسها بأنها« منظمة غير ربحيّة، فكريّة غير طائفيّة» تسعى إلى التخلص من «الديكتاتوريّة والأيديولوجيّات المتطرفة والصّراعات الوجوديّة، وخلافات الحدود، والعنف السياسي، وأسلحة الدّمار الشامل في الشّرق الأوسط». هذه كلها أهداف جديرة بالثّناء، ما يعكس إلى حد كبير منهج الجماعات المسيحيّة اللبنانية التي تؤيد سحب القوات السورية و التأثيرات الضّارة من لبنان، وينتقد بشدّة كل من حافظ وبشّار الأسد. إن تقرير عام ٢٠٠٠ قد دعا صراحةً لاستخدام القوّة العسكريّة للقضاء على أسلحة الدّمار الشّامل في سورية وإنهاء «الاحتلال» من لبنان. يحتل لبنان

زاوية حيويّة استراتيجيّة من العالم، و«الحفاظ على شجرة المجتمع المسيحي في لبنان» هو «حجر الزّاوية للحفاظ على الحُريّات الخاصة بالبلد الذي رفع من شأن جميع مجتمعاته».

كان من بين الموقّعين على الوثيقة: ريتشارد بيرل، وورمسر ديفيد، دوغلاس فيث، مايكل ليدن من معهد أميركان انتربرايز، الذي كان الصوت الرئيسي للسياسة الخارجية للمحافظين الجدد تجاه الشّرق الأوسط، إليوت أبرامز، الذي هو المسؤول عن سياسة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، فرانك جافني المساعد السابق لبيرل في إدارة ريغان الذي يرأس حالياً مركز السياسة الأمنية، السفير السابق للأمم المتحدة جين كيركباتريك، وديفيد شتاينهان، رئيس مجلس إدارة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. وقد أدى جميعهم باستثناء كيركباتريك الأدوار الرئيسية داخل وخارج إدارة الرئيس جورج بوش في تطوير سياستها في الشرق الأوسط، بما في ذلك الحرب على العراق؛ في حين أن معظم المراقبين يتفقون على أن الوقت قد حان بالنسبة إلى سورية للخروج من لبنان؛ فقد كان وجودها في هذا البلد كمانعة الصواعق بالنسبة إلى أولئك الذين دعوا إلى سياسة أكثر عدوانية ضد دمشق، شرط أن تندمج المصالح بين جماعات المهاجرين المسيحيين اللبنانيين والجماعات الموالية لإسرائيل. كذلك فإن الأتراك وغيرهم، قد تعلّموا أن يضمّوا أنفسهم إلى اللوبي الموالي لإسرائيل في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهي إضعاف أو تغيير النظام في سورية، وهذه هي إحدى الطرق المثلى لتحقق الجماعة أو البلد أهدافها في واشنطن. إن التقارير والمطالب المناهضة لسورية، بل والمناهضة للأسد،

هي في أكثر الأحيان تحليل من قبل التأكيد. ولقد فشلوا تماماً بإيجاد موقع استراتيجي من وجهة نظر دمشق في وقت ما، ويميلون إلى وضع جميع الأخطاء على عاتق حافظ وبشار الأسد. إن أحد الأمثلة الواضحة هو التركيز على عملية تفجير ثكنات المارينز في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٣. هذا الاعتداء حدث مراراً وتكراراً في التقارير وفي شهادة المنظمات المناهضة لسورية والعلماء، والنقاد للكونغرس، باعتباره مثالاً على أن سورية ليست حليفة للولايات المتحدة. والمدهش أنه عندما يُذكر الهجوم على ثكنات قوات مشاة البحرية - الذي قامت بها الجماعات المتحالفة مع سورية- فإن النقاد دائماً لا يذكرون الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٢، الذي أدى إلى حدوث بلبلة التي سرعان ما لفت البلاد، وخلقت الظروف التي يمكن أن تحدث فيها مثل هذه الأحداث المأساوية. وأصبح الغزو بمثابة لعنة إسرائيلية. كان قرار إسرائيل كارثياً في البقاء في جنوب لبنان حيث سمح بالتطرف في المجتمع الشيعي اللبناني، وخلق تربة خصبة لنشوء حزب الله، كل هذا بعد ترحيب الشيعة في البداية بالغزو الإسرائيلي لطرد احتقار وحدة منظمة التحرير الفلسطينية العسكرية. على الرغم من حسن النية في البداية، إلا أن وجود القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع استبعاد دبلوماسية الحرب الباردة الأميركية قد أدى إلى تفاقم تدهور الوضع.

وفي الواقع، إن إدارة جورج بوش الأب - باعتبارها بادئة غير رسمية لمشاركة سورية في تحالف حرب الخليج عام ١٩٩١- قد أعطت

دمشق، وعلى نطاق واسع، الضوء الأخضر لتعزيز موقعها في لبنان في عامي ١٩٩٠و١٩٩١، وترك تنفيذ اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩ - الذي أنهى فعلياً الحرب الأهلية اللبنانية - ليكون تحت تصرّف ورعاية سورية، أدى إلى اتفاق عام ١٩٩١ بين دمشق وبيروت الذي رسخ العلاقة بين البلدين.

هل بقيت سورية في لبنان وقتاً طويلاً؟ نعم. وهل استفادت سياسيا واقتصادياً من وضعها هناك؟ إن التقييم النقدي والدقيق إلى حد ما للدور السوري في لبنان حتماً قد صوّر الوضع كما يلي: إنه زحف سورية لضم لبنان واستيعاب بلد لا وطني لا يقبل أن يكون كياناً مستقلاً قائماً بذاته.

وسبب مهم آخر(لاستمرار الوجود السوري في لبنان) هو فساد الكثيرين من الطبقة السياسية اللبنانية، الذين اندمجوا كعملاء مع الفئات السورية المختارة في السلب والنهب المشترك بينهما لجعل الاقتصاد أكثر حيوية. بعيداً عن الانسحاب، كرّست دمشق نظام ما قبل الحرب الطائفية في سبيل تسليط الضوء على دورها كحكم لا غنى عنه، وحصناً منيعاً ضد العودة إلى الصراع. كذلك فإنها تزرع العملاء السياسيين، بمن فيهم القادة العسكريون والقوى المتنافسة داخل كل مجتمع، وتقاضي الرعاية المربحة وتكتيكات التقسيم والحكم لمنع نشوء قوة وطنية عبر الطائفية.

وبإرسال سورية من البداية قوات إلى لبنان - كما فعلت جامعة الدول العربية المكلّفة في بداية الحرب الأهلية اللبنانية في عامي ١٩٧٦-١٩٧٥

- فقد أدّت دوراً في الاستقرار هناك أكثر مما يبدو ذلك. وعند مقارنة النفوذ السوري بنفوذ بديل منه، نجده نفوذاً مخففاً.

إن سورية لم تبدِ علناً - على الأقل - اهتماماً بضم لبنان، على الرغم من أن أمين الجميّل، الرئيس اللبناني الأسبق، عارض قائلاً: «إن سورية تعتبر (أو اعتبرت) أن وجودها هنا ليس مؤقتاً، وليس كاحتلال أجنبي، ولكن يُعدّ أمراً طبيعياً. فهم يعتقدون أن لبنان كان جزءاً من سورية». كذلك قال أحد الصحافيين اللبنانيين أيضاً: «لقد أعطونا الأمن، ولكن ما هو الثمن الذي دفعناه لنحصل على ذلك؟ لقد أخذوا أموالنا، أخذوا ديموقراطيت نا». على الرغم من التصور السائد، أن دور سورية في تحقيق الاستقرار في أعقاب الحرب الأهلية المدمرة كان في الواقع أفضل لتمكين اللبنانيين من زيادة استقلالهم عن دمشق. أدرك بشار الأسد على مر السنين هذه الحقيقة، أن سورية لن تبقى في لبنان إلى الأبد. في الواقع، وفي «مذكرة معلومات أساسية» من وزارة الخارجية في سورية في عام ٢٠٠٤، تعليقاً على «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق لعام ١٩٩١ بين سورية ولبنان، أن المعاهدة تنص على اعتراف الحكومة السورية - بشكل أكثر وضوحاً حتى الآن - باستقلال وسيادة لبنان». إنها وجهة نظر إلى حد بعيد مختلفة عن المؤيدين لقانون محاسبة سورية، وغيرهم من الذين رأوا المعاهدة على أنها الدليل الإضافي لسقوط لبنان في حضن سورية. وذلك على الرغم مما تم نشره، أن هؤلاء الذين من داخل لبنان وخارجه وغير المتحمسين جداً لرؤية السوريين يغادرون أو يدعمون قانون محاسبة سورية لعام ٢٠٠٣. ولاحظت محلّلة شؤون الشرق الأوسط السابقة مارثا كيسلر

في وكالة الاستخبارات المركزية في عام ٢٠٠٤ «أن لبنان لم يلتئم منذ الحرب الأهلية. ولا يزال لديه مجتمع ضخم من الفلسطينيين المخيّب أملهم والمحرومين حقوقهم. وينبغي لسورية إعادة استقرار لبنان المجهول». ويبدو هذا التعليق تنبؤياً إلى حد ما في ضوء الصراع الذي اندلع في ما بعد بين حزب الله في جنوب لبنان وإسرائيل في صيف عام ٢٠٠٦، بعد قيام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين. ويظنّ أحدهم أنه قد لا يكون هذا النزاع موجوداً القوات السورية تتمركز في لبنان.

إضافة إلى ذلك، إن المنظمات المناهضة لسورية قد تغاضت عن أو صغّرت من مشاركة سورية في تحالف حرب الخليج عام ١٩٩١؛ فضلاً عن مشاركتها المباشرة في عملية مدريد للسلام، عندما كانت ذات أهمية حيوية لمصالح الولايات المتحدة وساعدت في إعادة تشكيل ميزان القوة في المنطقة التي كانت على وشك إقامة نموذج لسلام عربي-إسرائيلي شامل على مدى عقد من الزمن. حقيقة أن عمليات كل من مدريد وأوسلو قد فشلت في تحقيق أهدافها النهائية التي لا تقلل، وبالتأكيد لا تنفي مساهمة سورية. وكان حافظ الأسد فعلاً جاداً في السلام مع إسرائيل، وعلى معظم الصعد، وعلى الجانبين، وقد اجتاز نحو ٨٠ في المئة من المسافة نحو السلام نتيجة لمفاوضات مكثفة في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ وفي أواخر عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠. ونُوقشت قضايا ملموسة بشأن توقيت الانسحاب والترتيبات الأمنية، وتطبيع العلاقات. وكانت مسألة الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان إلى حدود عام ١٩٦٧ عبارة عن مفاوضات معقدة، ولكن اعتماداً على محادثات مع أحدهم، أشار الرئيس الراحل إسحق رابين

أنه مستعد للانسحاب إلى خط حدود ١٩٦٧. وفي ما يتعلق بالمناقشات بين سورية وإسرائيل في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠؛ فإذا قرأ أحدهم السيرة الذاتية للرئيس كلينتون، وكذلك كتاب دينيس ميتشيل - المبادر بالتفاوض في الولايات المتحدة - **السلام المفقود** سيعلم أنه ليس فقط السوريين وحدهم الملومين في الانهيار ولكن أيضاً الإسرائيليون؛ في الحقيقة علّق الجنرال موشيه يعلون، رئيس موظفي أركان الجيش الإسرائيلي؛ في عام ٢٠٠٤، بأن إسرائيل ستكون مستعدة للتخلي عن هضبة الجولان في مقابل السلام مع سورية. مشيراً إلى أن سورية لا تشكل تهديداً خطيراً لإسرائيل والمنطقة ككل كما تم تصورها. أيضاً في عام ٢٠٠٤، في مقابلة لـيعلون أشار إلى أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية في التخلي عن الجولان؛ فإن قوات الدفاع الإسرائيلية ستظل قادرة على الدفاع عن إسرائيل». بدأت هذه الأفكار بالظهور أثناء وبعد نزاع صيف ٢٠٠٦ مع حزب الله، كما بدأ الكثير من الإسرائيليين برؤية أن سورية قد يكون لها تأثير مهدئ على الحزب اللبناني الشيعي إذا ما أُعيدت إلى طاولة المفاوضات بشأن عودة هضبة الجولان.

كان الوضع الاستراتيجي مع حافظ الأسد دائماً داخلياً وخارجياً في وقت ما، بدلاً من أيديولوجية مفصلية محكمة، تملي عليه اتجاه سياسته الخارجية. وبالنسبة إليه، كانت جماعات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، دائماً الوجه الآخر من العملة لعملية السلام، لاستخدامها كوسيلة ضغط ضد إسرائيل من أجل التنازلات الضرورية على وجه الدقة. كذلك كانوا أيضاً عناصر فعّالة لوضعه

العسكري غير المتكافئ وجهاً لوجه مع إسرائيل. وبعد عدة حروب، كان يعلم أن الكذب لا يمكن أن يظهر لإسرائيل مباشرة، وهذه الحالة عملت مزيداً من اليأس مع نهاية الحرب الباردة وانتهاء السخاء السوفياتي، ومزيداً من التدهور في الاقتصاد السوري والقوات المسلحة. إن هذه التحالفات، وإعادة التخطيط، التي هي جزء من لعبة شطرنج استراتيجية، كانت جزءاً كبيراً لا يتجزأ من ذاك الذي ينتظره حافظ الأسد، وقال إنه يميل إلى أن تكون جيدة في مثل هذه المناورات نظراً إلى ضعف نسبي في سورية. وكان بشار الأسد مشابهاً له في ذلك. ففي عام ٢٠٠٦، كان يحاول أيضاً التعامل مع أي تهديد لا يقل استراتيجيةً، على الرغم من إذا كان خبيراً بذلك على النحو الذي كان عليه أبوه في هذه اللعبة أو لم يكن، ويبقى أن نرى ذلك، وفي وقت مبكر من تولي بشار للرئاسة، كان لا يزال هناك الكثير ليتعلمه، ولكن مرة أخرى، لم يصبح والده معروفاً باسم «أسد دمشق» في ليلةٍ وضحاها. إلى حدّ الآن يبرطل بشار النقاد حيث لا أحد يبقى رئيساً لسورية لمدة سبع سنوات من دون بعض الجاذبية والذكاء والقوة. وقد خلّص الحكومة بمهارة من عناصر «الحرس القديم» الذين اعترضوا طريقه، كذلك وجّه استجابة وطنية ضد الضغوط الأميركية والأمم المتحدة نحو تقديم الدعم لنظامه، وبدأ في تسليح جعبته بسهام النفوذ في شكل علاقة حماس وحزب الله وسورية مع إيران.

وقد تم استهداف سورية. والعديد من صقور إدارة بوش يأملون أن تثير حرب العراق اضطرابات في سورية كافية لقلب نظام الحكم، وهو

ما كانوا يأملون حدوثه أيضاً في إيران. وكانت الإدارة أيضاً تشعر بالقلق من تكرار الهزيمة الأميركية في لبنان، وهذا يعني أنه لا يُسمح لسورية بتأدية دور يزعزع الاستقرار في العراق. وأصبح هذا العداء المتزايد تجاه سورية ملحوظاً، خصوصاً أن الولايات المتحدة قد حوّلت طريقة عملها الاستراتيجية في عصر ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر إلى حرب وقائية كما هو مبيّن في مذهب بوش. في الواقع، إنها الاستراتيجية التي تدعو إلى شن حرب وقائية عند الضرورة على الرغم من الضربات الاستباقية. إن استخدام تنظيم القاعدة لمحيط أفغانستان كدولة عاجزة من أجل تسليح شبكتها الإرهابية قد أقنع صناع القرار السياسي بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على انتظار أي تهديد ليظهر واضحاً جلياً. وقد اضِطرت الآن إلى التعامل مع الدول التي مهّدت لأنشطة إرهابية قبل ظهور التهديد الفعلي. وحددت سورية باعتبارها -أو على مقربة من كونها - واحدة من هذه الدول.

تميل إدارة بوش إلى التركيز على العراق أكثر من التركيز على عملية السلام بين العرب وإسرائيل لتصغير مصلحة سورية في نظر الكثيرين في الإدارة، التي اشتبهت أصلاً في الدوافع السورية في التسعينيات. لكن من المهم أيضاً الحفاظ على خط مفتوح لسورية لأنها يمكن أن تكون ما تزال تؤدي دوراً هاماً في احتواء العراق، خصوصاً بعد حصولها على مقعد في مجلس الأمن الدولي. إضافة إلى ذلك، قد تساعد العلاقات مع سورية في كبح جماح حزب الله وربما الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال العلاقات السورية. وهكذا يمكن المرء أن يسمع تعليقات إيجابية عن سورية والمنبثقة

من مسؤولين في إدارة بوش، وعادةً في وزارة الخارجية. على سبيل المثال، ردا على سؤال عن السبب الذي دعاه لزيارة سورية في جولته إلى الشرق الأوسط في عام ٢٠٠١؟ صرح وزير الخارجية كولن باول: «إن سورية هي دولة مهمة في المنطقة... ومن المناسب جداً لي كجزء من هذه الرحلة السريعة عبر منطقة الشرق الأوسط... أن أتوقف في سورية لبضع ساعات». وقد سُمعت بعض من هذه الأصوات مرة أخرى في خضم الصراع الإسرائيلي مع وحزب الله عام ٢٠٠٦، وأصبح من الواضح أن سورية لا تزال هذا البلد الذي يحتاج الى رعاية والذي لا يمكن تجاهلها دون محاكمة (على الأقل هذا أمل بشار الأسد).

وأعتقد أن المعارضة المتزايدة في سورية ضد الحرب الأميركية على العراق في أواخر ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣، على الرغم من التصويت لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٤٤١ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٢، قد قدمت الدعم لأولئك الذين سبق أن اعتمدوا موقفاً مناهضاً لسورية. وقدمت اتهامات متلاحقة بدعم الجماعات الإرهابية ضد القوات الأميركية في العراق وأمّنت الذخيرة الحربية القصوى ضد أي تقارب مع سورية؛ في عام ٢٠٠٥، ناقشت **واشنطن بوست** انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك شركة سورية تدعى على وجه التحديد: «مع تسمية منشأة سورية، يمكن لدمشق، والتي يشتبه في أنها توفر غطاءً للمسلحين في العراق وتستهدف الخصوم السياسيين في لبنان، أن تنتقل لتشغل مكان العراق لمرة واحدة إلى جانب كوريا الشمالية وإيران في ما وصفه بوش بـ «دول محور الشر». وقد تمت عملية الانتقال

بشكل كامل، وحذّر كيسنجر أن سورية لم تعد تطبق في دوائر صناعة السياسة الخارجية في واشنطن.

خاتمة

كان أمل حافظ الأسد الوحيد في البقاء على قيد الحياة،على حد سواء داخلياً وخارجياً، هو اعتماده على سياسة منهجية من خلال بث الرعب في قلوب سكان بلده، فضلاً عن نشره في عدد من الدول المجاورة». كذلك إن هذا النمط من التفكير قد انتقل إلى ابنه بشار ولكن بشيء مبالغ فيه إلى حد ما. ولكن قد يكون سابقاً لأوانه التصريح في كونه مصلحاً حقيقياً أو بونابارتياً مهتماً فقط بالبقاء في السلطة. ونظراً إلى مكانتها الدولية مقارنة مع دول أخرى مثل كوريا الشمالية أو ليبيا، أونظراً إلى مستوى «القمعية» مقارنة مع دول أخرى مثل تركمانستان أو بورما؛ فإن سورية لم تنزل الى هذا المستوى، بل ليست في أي مكان قريب من هذا السلوك المقيت لهذه البلدان وغيرها أومن العراق قبل الحرب.

تحتاج الولايات المتحدة إلى منح بشار فرصة. قد يكون هو الشخص الوحيد في سورية الذي يملك الشرعية اللازمة لتنفيذ الإصلاح والسعي إلى السلام مع إسرائيل. فسورية ليست ليبيا، البلد الذي يعمل عادةً خارج نطاق قواعد السلوك الدولية المقبولة عموماً، وبالتالي من المفيد جداً للولايات المتحدة وجود علاقة أكثر إيجابية مع سورية، وخاصة في ما يتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب. تكاد تكون سورية طائفية مثل لبنان، وإذا

كان ينبغي لمركز الطوائف أن يسقط بشكل حاد مع إسقاط بشار الأسد أو مع عجزه السياسي، يمكن البلاد أن تتحول إلى صراع عنيف. وما يمكن أن ينكشف بعد أن تنتهي الأزمة وبشكل جيد للغاية هو نظام حكم إسلامي، وقادر على صنع قضية مشتركة مع عناصر لها نفس الرأي والميول في العراق ولبنان. ومن المؤكد أن ذلك لن يكون في مصلحة أي واحد منهم. وفي هذا السياق، يمكن الولايات المتحدة وأصدقاءها الأوروبيين الإبقاء على بعض الضغوط على سورية، ولكن ينبغي إضافة فوائد المساعدات الاقتصادية، ورفع العقوبات، والانخراط في عملية السلام.

وكانت لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري بمثابة اللعنة والعبء الثقيل للنظام السوري في عام ٢٠٠٦. وفي ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر لعام٢٠٠٥، تم تقديم تقرير الأمم المتحدة الذي جمعه الدبلوماسي الألماني ديتليف ميليس إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة. ظهر في التقرير تورط سورية في - أو على الأقل وجدت مسؤولة بطريقة غير مباشرة عن -القتل. في الخطوط العريضة للمسودة الأصلية للتقرير، ظهرت العديد من الأسماء التي أشارت مباشرة إلى لبّ النظام السوري، ولاسيما آصف شوكت صهر الرئيس بشار الأسد ورئيس الاستخبارات لديه، وماهر الأسد، شقيقه الأصغر، وهو عضو في اللجنة المركزية لحزب البعث ورئيس الحرس الجمهوري. ومع ذلك، لا يمكن مجلس الأمن الدولي أن يوافق على اتخاذ إجراءات متضافرة قبل نهاية هذا العام، وخاصة مع تردد روسيا والصين في الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة بأنه يتعين النظر بجدية في عقوبات الأمم المتحدة ضد سورية. ثم جرى تمديد فترة لجنة التحقيق الدولية في

عام ٢٠٠٦، مع ممثل جديد للأمم المتحدة بإصدار تقرير أولي في حزيران لعام ٢٠٠٦، كان بالتأكيد أقل اتهاماً لسورية من تقرير ميليس.

وكان بشار الأسد يشعر في عام ٢٠٠٦ بثقة وأمان أكبر في السلطة أكثر من أي وقت آخر في رئاسته، وقد يقول البعض إنها في الواقع ثقة مفرطة بالنفس. ويمكن أن تفسر هذه الثقة على أنها أي تورط متعمّد لسورية في قضية أسر جنود إسرائيليين من قبل حركة حماس وحزب الله في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وعلى الرغم من أن جهة إيران هي الأقوى على الأرجح؛ فإن دمشق تؤدي دور صلة الوصل بينهما. شمل تهديد الرد القوي الإسرائيلي ضد حماس في قطاع غزة وحزب الله في لبنان، دمشق، وخصوصاً سورية التي معاقبتها أسهل بكثير من إيران.

خلال زيارتي للرئيس الأسد في ٢٥ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦، وفي خضمّ الأزمة اللبنانية، كان واضحاً لي أن الرئيس السوري يريد استعادة هضبة الجولان. وأعرب عن أمله في أن حل الأزمة في لبنان قد ينطوي على سورية، وبالتالي يقحم نفسه مرة أخرى في لعبة دبلوماسية. إن المناقشات والمفاوضات التي تحيط بصدور قرار مجلس الأمن، الذي قرر وقفاً هشاً للغاية لإطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، ومع ذلك، لم ينطوي القرار سورية. حتى إن إسرائيل لم تهاجم سورية خلال اندلاع الحرب، بل اقتصرت على قصف طرق المواصلات بين سورية ولبنان وذلك لمنع سورية من إرسال مساعدات عسكرية لحزب الله. ومع ذلك، دخلت سورية مرة أخرى الخط الساخن للنقاش في واشنطن، حيث دعت الجماعات

والشخصيات المهمة لإعادة فتح الحوار مع دمشق. كذلك حدثت مناقشات مماثلة في إسرائيل. إلى ذلك على الأقل لم تعد سورية مهمشة من الناحية الظاهرية. كان جواب بشار الأسد عن سؤالي رمزياً حول كلمة بذيئة شتم بها الرئيس بوش، وكانت قد ضبطت على الشريط في نقاش مرتجل خلال مأدبة غداء مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير خلال قمة «مجموعة الدول الثمانية» في تموز/ يوليو، في بداية الأزمة اللبنانية. كنت أتوقع رداً لاذعاً إلى حد ما، ولكن بشار قال إن ذلك كان في الواقع شيئاً إيجابياً؛ فعلى الأقل يفكر رئيس الولايات المتحدة في سورية بدلاً من تجاهلها. وأصبح اقتران سورية بإيران في دوائر واشنطن قد أصبح أمراً شائعاً بحلول عام ٢٠٠٦، وعلى الأرجح يرى بشار ذلك على أنه تطور إيجابي. ويرى هو أن المزيد من النفوذ الذي يملكه، سيؤدي إلى موقف استراتيجي أفضل مع إسرائيل ولبنان وقضايا إقليمية أخرى.

لم يعد بشار ذلك الحاكم الشاب العديم الخبرة والتجربة، ولكن عليه أن يكون حذراً ولا يتجاوز حدوده. كان لديه أخطاء بالتجارة، ولكن لديه القدرة على الرد بذكاء على منتقديه والمشككين بصموده في وجه الحملات العنيفة التي واجهته في السنوات القليلة الماضية وتعزيز موقفه. هل سيستفيد بشار من هذه الثقة الجديدة والأمن لتوضيح رؤية جريئة للمستقبل وتنفيذ نوع من الإصلاح المنهجي الذي تحتاجه سورية؟ وهل سيشارك في مشاريع سياسة خارجية مقنعة أو متهورة في محاولة لتحسين الموقف الإقليمي لبلاده؟ ويبدو أن بشار يقود سورية إلى الطريق الذي سيؤدي إلى الخروج من عزلتها الإقليمية والدولية. وإذا استمر هذا

الوضع، فقد يبدأ الإصلاح بشكل جديّ جنباً إلى جنب مع تحسن العلاقات الأميركية- السورية، وحتى بين سورية وإسرائيل. وما ليست سورية في حاجة إليه هو رؤية أخرى لديكتاتورية الحكم الفاسد لوالد بشار.

الهوامش

١- **نيويورك تايمز** (١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)؛ في ما بعد، كان موسماً منفتحاً على سورية؛ في حزيران/ يونيو٢٠٠٣، وضع وكيل وزارة الخارجية، جون بولتون، سورية على «محور الشر من المرتبة الثانية» مع (بموازاة) كوبا وليبيا. وقد وصفت سورية من قبل شخصيات حكومية (الإدارة) بأنها عضو في «جماعة محور الشر الجديدة» «السيدات المساعدات لمحور الشر»، و«محور الشر الطامح». مقتبس في روس ليونارد فيشير Ross Leonard Fisher، «هناك شيء ما حول سورية: سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية تجاه سورية خلال إدارتي كلينتون وجورج دبليوبوش، ١٩٩٤-٢٠٠٤»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أوتاجو(دنيدن، نيوزلندا، ٢٠٠٤)، ١٢٢-١٢٣.

٢- البيت الأبيض، «خطاب حالة الاتحاد» (٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، www.whitehouse. gov /news /releases/ ٢٠٠٥/ ٠٢/ ٢٠٠٥٠٢٠٢-١١i.html.

٣- مقابلة مع الرئيس بشار الأسد، دمشق، ١ حزيران/ يونيو٢٠٠٤؛ انظر أيضاً ديفيد دبليو. ليش David W.. Lesch، «أسد دمشق الجديد: بشار الأسد وسورية الحديثة» (نيوهافن، ٢٠٠٥)، ١١٧.

٤- مقابلة مع عماد مصطفى، **واشنطن العاصمة**، ١٧ تموز/ يوليو٢٠٠٤؛ ليش Lesch، «أسد دمشق الجديد»، ١١٧.

٥- مقابلة مع فاروق الشرع، دمشق، ٣ حزيران/ يونيو٢٠٠٤؛ ليش Lesch، «أسد دمشق الجديد»، ١١٧-١١٨. أصبح الشرع نائباً للرئيس في التغيير الوزاري في شباط/ فبراير ٢٠٠٦. وأصبح وليد المعلم، السفير السوري السابق لدى الولايات المتحدة، وزير الخارجية الجديد.

٦- مقابلة مع أسماء الأسد، دمشق، سورية، ٣ حزيران/ يونيو٢٠٠٤.

٧- لجنة حماية الصحافيين، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اعتداءات على الصحافة

٢٠٠٣: سورية» (نيويورك، ٢٠٠٣)، www.cpj.org /attacks03/mideast03 /syria.html.

٨- وحدة الاستخبارات الاقتصادية، «سورية: تقرير البلدان» (لندن، شباط/ فبراير ٢٠٠٦).

٩- سورية كومنت (١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٤)، www.syriacominent.com.

١٠- لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد؛ التقرير الدوري الثاني للدول الأطراف الواجب في ١٩٨٤ - الجمهورية العربية السورية» (جنيف، ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠)، / www.hri.ca /fortherecord2001 .htm.2-2000—documentation /tbodies /ccpr—c—syr

١١- المصدر نفسه.

١٢- مقابلة مع الرئيس بشار الأسد، دمشق ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- جوردان تايمز (٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٤).

١٥- المصدر نفسه.

١٦- منظمة الشفافية الدولية، «مؤشر مدركات الفساد ٢٠٠٦»، (برلين، ٢٠٠٦)، www. .l/cpi_table iransparency.org/news_rooni/in_focus/2006/cpi_2006

١٧- هيومان رايتس ووتش، «التقرير العالمي ٢٠٠٢» (نيويورك ٢٠٠٣).

١٨- منتقدو بشار يؤكدون أن هذه الحملة كانت إلى حد بعيد محاولة لتمهيد الطريق لتوارثه (الحكم) من طريق إزالة الخصوم المحتملين بتهمة الفساد كما كانت وسيلة للقضاء على الممارسات التجارية اللاأخلاقية.

١٩- **واشنطن بوست** (٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥).

٢٠- في الواقع، العديد من قادة أوروبا زاروا الأسد، حتى إن خوسيه ماريا أثنار، رئيس

الوزراء الإسباني في ذلك الوقت وواحداً من الأوروبيين القلائل الذين دعموا حرب الولايات المتحدة على العراق، أعرب عن مخاوفه بشأن موقف واشنطن الحربي (الشرس) على نحومتزايد تجاه سورية. مؤكداً علاقاته «الحارة جداً» مع بشار، صرح أثنار بأن «سورية صديقة لإسبانيا وستبقى كذلك ولن تكون هدفاً لأي عمل عسكري»؛ **فايننشيال تايمز** (١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣).

٢١- المصدر نفسه، (٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

٢٢- المصدر نفسه، (٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٤).

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- انظر أنطوني اتش. كوردسمان Anthony H. Cordesman، «سورية وأسلحة الدمار الشامل» (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٠): عندما سألت بشار عما كانت ردة فعله تجاه أولئك الذين اتهموا سورية بامتلاك أسلحة دمار شامل، صرّح بشار قائلاً: «إنها مسألة بسيطة جداً. إذا كنا نريد امتلاكه؛ فإننا لن نستخدمه ضد تركيا، إيران، العراق أولبنان - بل إنه سيكون ضد إسرائيل؛ فإنها الحرب الوحيدة التي نواجهها (لدينا). ولكن كيف يمكننا استخدامها عملياً؟ إذا كنا نريد استخدامها لقتل الإسرائيليين؛ فكم من الفلسطينيين سوف نقتل كذلك؟ إذاً، عملياً، لا نستطيع استخدامها، بينما تستطيع إسرائيل قتل العرب فقط. لا يمكنك استخدامها. وعلاوة على ذلك؛ فإن التجربة الأكثر نجاحاً ضد إسرائيل كانت حزب الله (حرب العصابات). إن أسلحة الدمار الشامل لن تستخدم - إنها رادع سياسي. قد لا يمكنك إعلان أي شيء في السياسة.. ولكن، أعني، بشكل عام، أنه أحياناً يكون لديك أشياء تمتلكها بالفعل وأحيان أخرى تعلن عن أشياء لا تمتلكها - لأغراض سياسية. قد يكون لديك أولاً. مقابلة مع بشار الأسد، دمشق، ٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٤؛ ليش Lesch، أسد دمشق الجديد، ٢٥٥.

٢٥- على سبيل المثال، انظر تعليقات أكثم نعيسة، رئيس لجان الدفاع عن الحريات

الديموقراطية وحقوق الإنسان؛ في تقرير لرويترز في ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤. نعيسة، الذي سجن لعدة مرات (دخل وخرج من السجن) على مدى السنوات القليلة الماضية، ذكر أن «هناك إصلاحاً جارياً داخل النظام، وهويسير ببطء للأسف، وعلينا أن نشجعه. وإنني أرى الآن أن النظام وحده لديه القدرة على تنفيذ هذا الإصلاح وعلينا أن نراهن على ذلك». انظر www.alertnet.org /thenews /newsdesk /NU548121. htm.

٢٦- أندروجي. تابلر Andrew J. Tabler، «(سياسة) الجزرة الصغيرة والعصا الكبيرة التي يتبعها بوش مع سورية»، ديلي ستار (بيروت) (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤).

٢٧- ومع ذلك؛ في عام ١٩٩٨، وافقت سورية على طرد أعضاء حزب العمال الكردستاني PKK (خاصة قائد الحزب عبد الله أوجلان) استجابة للضغط التركي السياسي والعسكري - ما يسمى اتفاق أضنة - وتعتقد وزارة الخارجية أن سورية قد «التزمت عموماً اتفاقيتها مع أنقرة بعدم دعم حزب العمال الكردستاني». خدمة أبحاث الكونغرس، «سورية: علاقات الولايات المتحدة والقضايا الثنائية»، ٩.

٢٨- مقتبس في ليش Lesch، أسد دمشق الجديد، ١٠١.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- انظر بشكل خاص جيمس رايزن James Risen وتيم وينير Tim Weiner، «يقال إن وكالة الاستخبارات المركزية سعت إلى طلب المساعدة من سورية»، **نيويورك تايمز** (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١). أبلغني مسؤول أميركي رفيع المستوى أن المقالة كانت «صحيحة (دقيقة)».

٣١- خدمة أبحاث الكونغرس، «سورية: علاقات الولايات المتحدة والقضايا الثنائية»، ٩.

٣٢- مقتبسة في كريستوفر هيمر Christopher Hemmer، «سورية في عهد بشار الأسد»؛ في باري آر. شنايدر Barry R. Schneider وجيرولد م. بوست Jerrold M. Post (الطبعات)، «اعرف

العدو: لمحات عن القادة الخصوم وثقافاتهم الاستراتيجية» (٢٠٠٣ الطبعة الثانية)،

www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cpc-pubs/know_thy_enemy/.235-234

٣٣- البيت الأبيض، «الرئيس يرسل الوزير باول إلى الشرق الأوسط» (٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)،

www.whitehouse.gov/news/releases/04/2002/text/1-20020404.html.

٣٤- البيت الأبيض، «الرئيس بوش يدعو إلى قيادة فلسطينية جديدة» (٢٤ حزيران/ يونيو٢٠٠٢)،

www.whitehouse.gov /news /releases/3-20020624/06/2002.html>

٣٥- سُمي رسمياً قانون مساءلة سورية واستعادة السيادة اللبنانية لعام ٢٠٠٣، وقد مُرر من قبل مجلس النواب في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣.

القسم الثاني

إصلاح الدول الفاشلة
نموذج جديد للتنمية

سيث د. كابلان

الفصل الأول

لماذا تعتبر الدول الفاشلة مهمة؟

تعتبر الدول الفاشلة تهديداً لغيرها، تهدد الأمن العالمي، وتدمر حياة مئات الملايين حول العالم. وعلى الرغم من أن الجميع متفقون على أنه يجب التعامل معها؛ يبدو أنه لم يكن أحد قادراً على تشكيل استراتيجية لفعل هذا. والأسوأ هو أنه يبدو أن البعض يفهمون الأسباب الواقعة وراء فشلهم.

وبالتأكيد فقد تلقت الدول الفاشلة بعض الاهتمام في السنوات التي تلت حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في نيويورك وواشنطن. لقد قامت الهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي والأكاديميون والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأهلية وحتى الشركات، بتشكيل اللجان وإجراء التحقيقات وإطلاق برامج تركز على هذه الأماكن الخطرة. ومع أن هذه الدراسات أسفرت عن مقترحات مهمة حول كيفية الاستجابة لانهيار هذه الدول، يبدو أنه لا يوجد أحد يستطيع على تفسير كيفية إصلاحها ولماذا

لم تكن عشرات السنين من ضخ الأموال وقوات حفظ السلام والنصيحة إلى الدول الفاشلة قادرة على إصلاحها، هل علينا أن نتعلم التعايش معها فحسب؟

إن دراسة إصلاح الدول الفاشلة ترفض هذا الاستنتاج المتشائم بكل تأكيد. ولكنها أيضاً ترفض التشخيص والعلاج اللذين لطالما وصفهما الغرب لهذه البلدان الجاهلة. إذا أردنا أن نغير الدول الفاشلة والتي على طريق الفشل في أفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، فعلينا أن نتبنى طريقة جديدة وخلاقة للتفكير في التنمية.

يقدم هذا الكتاب طريقة جديدة لتصور وحل معضلة التنمية. وهي تقوم بجمع العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع ونظرية الأعمال مع التجربة الأولية في فن مساعدة الدول النامية على الازدهار لمعرفة سبب نجاح بعض الدول وانهيار دول أخرى. ويظهر في سبع دراسات كيف يمكن تطبيق نموذجها للتخفيف من مشاكل الدول الفاشلة.

ومن خلال التركيز على هويات المجموعات وقدرات الدولة وظروف العمل، فإن دراسة إصلاح الدول الفاشلة تفحص الأسس الكامنة للقوة المؤسساتية. ويبين هذا التحليل للبيئات الثقافية الاجتماعية المحلية عدم جدوى العديد من الجهود التي انحرفت عن مسارها. وبدلاً من الجدال بكيفية دعم الهيئات الحكومية القائمة حالياً، وهذه هي الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع هذه الأماكن، يبين هذا الكتاب أن هذه الهيئات

بالذات يمكن أن تتصادم مع الحقائق المحلية، ما يرفع من احتمال عدم عملها كما هو مخطط.

يناقش هذا الكتاب في جوهره أن المؤسسات غير الملائمة هي التي تحدث الدول الفاشلة وفقط من خلال إعادة تصميم هذه المؤسسات يمكن الأماكن المعطلة وظيفياً أن تؤسس البيئة التجارية الضرورية لجذب الاستثمار- التي لا يمكن أي تطور أن يظهر أو يدوم من دونه- وبدء دورة استدامة ذاتية من النمو. إن نموذج التطور الجديد المقترح في الفصول اللاحقة سيشكل الحافز الإيجابي الذي يقود الاقتصادات الناجحة ويمكن تنوع الشعوب ويساند طاقات الحكم المحدودة كما يحفز استثمار الشركات المتعددة الجنسيات لتطوير المناطق التي تعاني حتى الآن.

عواقب انهيار الدولة

تعتبر الدول الفاشلة بشكل كبير أنها خطر على كل من الأمن الدولي وعلى أمن جيرانها من الدول، إضافة إلى أمن شعبها وحياته. وتنشر طبيعتها الفوضوية عدم الاستقرار عبر الحدود، وتؤمن ملاجئ للإرهابيين وتجار المخدرات ومهربي الأسلحة، وتهدد إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية وتسبب الفقر للملايين. وهي مصدر أغلبية العنف والعديد من الأزمات الإنسانية حول العالم. وحتى عندما يتمكن الحكام الأكثر قمعيةً من فرض قدر معين من الاستقرار المحلي، فإن مجتمعاتهم تفشل في تأمين حوافز إيجابية للسلوك المنتج، وهكذا تصبح مناطق مولدة للمجرمين والمتطرفين

الذين يزعزعون النظام العالمي.

لقد انتقلت الدول الفاشلة من هامش إلى مركز المخاوف الأمنية الغربية. وحيثما كان يهتم المحللون الدفاعيون الأميركيون فقط بالقوى المتصارعة مثل الاتحاد السوفياتي والصين؛ فالآن حتى أضعف الدول تعتبر تهديداً محتملاً. «لقد علمتنا أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان قد تشكل خطراً كبيراً على مصالحنا القومية كدول قوية»، هذا ما أعلنته الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢. قد لا يحول الفقر الناس إلى إرهابيين، ولكن «الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد قد تجعل الدول الضعيفة عرضةً للشبكات الإرهابية واتحادات منتجي المخدرات». وفي الاتجاه ذاته، أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية العالمية «تعتبر الدول الفاشلة الآن مصدر أخطر التهديدات التي تواجه أمتنا. ربما لا توجد قضية عاجلة تواجهنا غير قضية الدول الفاشلة، ولكن لا توجد مجموعة من المشاكل أكثر صعوبة وعناداً منها. توضح وقائع القرن الواحد والعشرين أن تجاهل هذه الدول قد يفرض مخاطر كبيرة ويزيد من إمكانية انتشار جذور الإرهاب». لقد قامت الدول الغربية الأخرى بتغيير مشابه لسياساتها الخارجية ومساعداتها للدول الفاشلة منذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. يلخص الجدول الرقم (٥-١) من وثيقة حول السياسة الاستراتيجية للحكومة البريطانية، الروابط بين عدم الاستقرار والإرهاب الدولي.

الجدول الرقم (٥-١) الروابط بين عدم استقرار الدولة والإرهاب الدولي

متطلبات الشبكة الإرهابية	مستوى الاعتماد على عدم الاستقرار	كيف تكون الدول غير المستقرة مساعدة
التمركز: ملجأ للقيادة وتدريب المجندين	مرتفع	تؤمن الأرض التي لا تسيطر عليها الحكومة منطقة آمنةً لتمتلكها القيادة. ويمكن تدريبهم ودمجهم ضمن المنظمة.
تجربة الصراع	مرتفع	تطبيع العنف وتضع النشاطات الإرهابية في سياق النزاعات التقليدية.
اختبارات الأسلحة والمعدات	عادي	تؤمن الأرض التي لا تسيطر عليها الحكومة تدريبات على الأسلحة الصغيرة والمتفجرات والبحث والتطوير للأسلحة.
التمويل والموارد	عادي	وقلة الصكوك والموازنات تعني أنه يمكن الحصول على المال عبر الفساد وسوء الاستخدام.
العمليات	عادي	قاعدة لهجمات متصاعدة على أهداف محلية(سفارات، البنية التحتية).

المصدر: وحدة استراتيجية رئيس وزراء المملكة المتحدة، الاستثمار في الوقاية: استراتيجية دولية لمعالجة مخاطر عدم الاستقرار وتحسين التجاوب مع الأزمات (لندن، المملكة المتحدة: وحدة استراتيجية رئيس الوزراء، شباط/ فبراير ٢٠٠٥).

إن قائمة الدول التي تهدد الاستقرار الدولي والمصالح الغربية تزيد مع الوقت؛ فقد هاجم الإرهابيون الذين نشأوا في أفغانستان وباكستان والصومال، الأراضي الأميركية والأوروبية والسفارات والجيوش. لقد تدخلت الجيوش الغربية وقوات حفظ السلام الدولية في الدول غير المستقرة مثل السودان وسيراليون وهاييتي والبوسنة والهرسك. وفي الوقت الحالي فإن الصراعات العرقية في نيجيريا والاضطراب المدني في الإكوادور والمخاوف بخصوص استقرار العراق أسهمت

جميعها في رفع أسعار النفط وتهديد النمو على مستوى العالم. وتبقى الدول المجزأة مثل كولومبيا وأفغانستان المصدر للأغلبية العظمى من المخدرات المحظورة.

إن الوجود المتزايد للجيوش الغربية والأملاك الدفاعية في الدول والمناطق الفاشلة في السنوات الأخيرة، يعكس هذا الواقع الجديد. على الرغم من أن الحروب في العراق وأفغانستان هي أكثر الحالات بروزاً لهذا الشكل من التدخل، ولكنها أبعد من أن تكون الوحيدة. وقد ساعدت التدخلات في البلقان في التسعينيات على إعادة الاستقرار لعلبة القداح التاريخية لأوروبا. لقد نشرت القوات في تيمور الشرقية وهاييتي والفيليبين وسيراليون لملء الفراغات التي تخلقها الحكومات المحلية الضعيفة. يمكن إيجاد الجنود والمستشارين الغربيين من كولومبيا إلى الساحل الأفريقي إلى آسيا الوسطى، يقومون بتطوير الإمكانات المحلية للتعامل مع التهديدات التي يفرضها الإرهابيون وكبار تجار المخدرات.

من المتوقع أن تستمر هذه المخاطر- بالفعل، يعتقد معظم الناس أنها ستزداد- معرقلة لعمل الدبلوماسيين وعمال الإغاثة والمدراء التنفيذيين للشركات. وفقاً لتقرير من للبنك الدولي فقد ازداد عدد الدول الفاشلة التي تؤمن مكاناً لتوليد الإرهابيين من ١٧ في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ في عام ٢٠٠٦. «ومن المرجح أن ارتفاع نسبة عدم الاستقرار الملاحظ في العقد الأخير سيكون ميزة دائمة للموقف الاستراتيجي وليس ظاهرة مؤقتة»، هذا يفسر الاستثمار في الوقاية وهو تقرير أصدرته وحدة الاستراتيجية

لرئيس الوزراء في المملكة المتحدة في بداية ٢٠٠٥. ويختتم بقوله إن الدول الفاشلة «لها تأثير كبير على تحقيق نطاق عريض من الأهداف المحلية والدولية بما فيها: الأمن والمساعدة الإنسانية وترويج حقوق الإنسان وخفض الفقر والإرهاب والتجارة والازدهار واللجوء وأمن الطاقة والجريمة المنظمة».

في هذه الأثناء المزيج الواهن بين الحكم الضعيف والسياسات الخاطئة والمؤسسات الضعيفة، تجبر الشعوب العالقة في هذه الأماكن على تحمل أكثر أنواع الحياة بؤساً في العالم. اعتماداً على مدى اتساع تعريف الدول الفاشلة (انظر الفصل الثاني)؛ فإن ما يصل بالملياري شخص يعانون من انصهار هذه الدول. وبما أنها فقيرة بشكل عام وتعاني من نقص التعليم والغذاء، فإن هذه المجتمعات تحرم فرصة الاستفادة من النمو المتفجر للتجارة والاستثمار الدوليين. وإن ثلاثة من كل أربعة أشخاص ممن يعيشون في هذه الأماكن المزعزعة (حوالى ثلاثين بلداً) يتأثرون بالنزاعات المسلحة المستمرة. إن ٥٠٠ مليون شخص في هذه الدول يشتركون في مؤشرات اجتماعية اقتصادية كئيبة- حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد عادةً يكون نصف ما هو عليه في البلدان منخفضة الدخل، ومعدل وفيات الأطفال يبلغ ضعف ما هو في غيرها من البلدان منخفضة الدخل، تراجع معدلات الوفيات لثلاثين عاماً حيث يصيب فيروس نقص المناعة المكتسبة أكثر من ٤٢ مليون، وأكثر من ٢٠٠ مليون شخص محرومون الوصول إلى المياه المحسنة والمعقمة. إن الدول الفاشلة هي العائق الرئيس الذي يعطل الجهود الدولية لتحقيق أهداف الأمم

المتحدة للتنمية في الألفية- والتي تتضمن القضاء على الجوع وخفض معدلات وفيات الأطفال وتحقيق التعليم الأساسي حول العالم- بحلول ٢٠١٥. إنها عرضة للحروب الأهلية أكثر بـ١٥ مرة من الدول المتقدمة، وهي مصدر الأغلبية من اللاجئين في العالم.

وعلى نحو محزن؛ فإنه وسط اندفاع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات في العالم النامي، والصعود المرافق في التجارة والاستثمار والاستعانة بمصادر خارجية، فإن الدول الفاشلة غير قادرة على ادخار أي شيء سوى أتفه ثمار العولمة. على الرغم من أن شركات الموارد الطبيعية الرائدة في العالم مثل إيكسون وشيل وBHP بيليون تحدد مصادر وجود كميات هائلة من المعادن في الدول الفاشله، كذلك إن الشركات المتعددة الجنسيات الرئيسية مثل كوكا كولا ونستلة ويونيلفر تريد أسواقاً لمنتجاتها في هذه الأماكن، وظروف عملها تحبط أي مغامرة يمكن أن تنفذ في مكان آخر. ونتيجة لذلك؛ فإن الدول الفاشلة بشكل نموذجي لا تصدر سوى حفنة من السلع، تنتج غالباً في جيوب محمية تحدّ من فرص الاختلاس والعنف. ويتعرض البعض من خارج الشركات لإغراء الاستثمار في أي نشاط عمل إضافي قد يزيد قيمة البضائع المنتجة محلياً، بينما يتم نشر منافع الإنتاجية الأعلى. إن البيئة التجارية المتصدعة تعوق الشركات في تنفيذ أكبر مساهماتها في الاقتصادات المحلية: يتم تدريب البعض من المدراء، ونادراً ما تتمكن أي شركات محلية من تعلم كيفية صناعة منتجات نافسة على الصعيد الدولي، ولا تُتحدى لتحسن من معايير أدائها.

وعلى ما يبدو فإن الطبيعة التي يبدو أنها لا تعوض للدول الفاشلة تفرض ازدواجاً قطبياً عالمياً بين الدول التي تكسب من العولمة من جهة، ومن جهة أخرى الدول التي تخسر. إن الدول التي تنعم بقدر من الاستقرار وحكم القانون مثل الصين والهند وتركيا وبوتسوانا والتشيلي قادرة على تطوير ترابط أكبر مع النظام الاقتصادي للسوق العالمية، والذي يأتي باستثمارات وازدهار أكبر. ولكن عندما تكون الدولة فاشلة لدرجة عدم تمكنها من توفير هذه الشروط؛ فإن عدم الاستقرار يغذي نفسه، جهود ضعيفة لتحسين المؤسسات، ومحاولات فاشلة لتكريس بيئة تجارية تجذب الاستثمار، وفصل الأقاليم بشكل دائم عن منافع التجارة.

تعريف وتحليل الهشاشة

يستخدم المثقفون والمهنيون مصطلحات مثل «الدول الفاشلة» و«الدول الفاشلة» و«الدول الضعيفة»، لوصف الدول غير القادرة على إدارة أراضيها بشكل فعال. بينما لا توجد مجموعة واضحة من التعاريف لهذه المصطلحات، ولذلك لا يوجد إجماع على الأماكن التي تنطبق عليها، ويوافق معظم الخبراء على أنّ أي دولة لا تستطيع حكومتها أن توفر أبسط الخدمات العامة الأساسية- مثل السيطرة على أراضيها والأمن- لأكبر نسبة من السكان فهي فاشلة. والدول الفاشلة بشكل تام مثل الصومال وهاييتي وليبيريا وجمهورية الكونغو الديموقراطية هي حيث ضعفت الحكومة تماماً أمام العنف وأمراء الحرب والنشاط الإجرامي.

ولكن الدول الفاشلة أو الضعيفة تشمل مجموعة أوسع من الأراضي حيث تعمل الحكومة الوطنية، ولكنها تحوي مؤسسات فاسدة جداً لدرجة أنها تؤدي العديد من مهماتها بشكل سيئ أو لا تؤديها نهائياً. على الرغم من أن العديد من الدول النامية لديها أسس مؤسساتية ضعيفة أصابها الفساد وتعوقها هيئات حكومية غير نافعة وتعاني من الحكم الضعيف للقانون، يجمع معظم المثقفين والمهنيين يجمعون على أن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي نمت فيها هذه المشاكل إلى مستوى أصبحت تهدد فيه الاستقرار. حيث تكون الدولة عاجزة حتى عن تقديم أيٍّ من الخدمات الأساسية: ونادراً ما تعمل المدارس والمشافي الحكومية في العديد من المناطق، كذلك فإن الشرطة والقضاء يخدمان أصحاب الثروة والنفوذ، والمسيطرين على السوق السوداء شرعوا النشاطات المولدة للأموال. واستناداً إلى نسبة العطل، فإن الدول الفاشلة قد تكون أقرب ما يكون للانهيار مثل النيبال أو تعمل على أدنى المستويات مثل نيجيريا أو تعمل بشكل عشوائي مثل الإكوادور وبوليفيا.

في العديد من الحالات، يعمل النظام الحاكم بشكل معتدل ولكنه غير قادر على فرض حكمه على كل أراضيه؛ في الفيليبين وكولومبيا والباكستان يعاني الانفصاليون وعصابات المخدرات والميليشيات من سيطرة الحكومة الوطنية. اقتطعت بعض الجيوش المتمردة دولاً صغيرة غير معترف بها في أذربيجان وجورجيا وسريلانكا؛ في حالات أخرى مثل سورية وأوزبكستان قد تبدو بأي صفة إلا الضعف، ولكن السياسات القمعية الشديدة قد تخفي قابلية للانفجار وقد تندلع فيها النار إن فقدت السلطات

السيطرة، كما حصل في العراق بعد الغزو الأميركي*.

هناك قوائم بالدول الفاشلة بعدد ما توجد تعريفات لها. لقد حددت وزارة التنمية الدولية البريطانية ٤٦ دولة هشة اعتماداً على ((سجل نقاط سياسة الدولة والتقييم المؤسساتي)) لقياس أداء الحكم الخاص بالبنك الدولي(٧). كما ذكر أعلاه فقد حدد البنك الدولي ٢٦ «دولة هشة» (كان يعرفها البنك سابقاً بالدول المنخفضة الدخل تحت الضغط). وقد وضعت مجلة «**السياسة الخارجية- *Foreign Policy***» قائمة من ستين دولة «ضعيفة أو فاشلة» في التصنيف السنوي للأماكن الحساسة باستخدام ١٢ مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وقد أعد مركز التنمية الدولية، وهو مؤسسة فكرية مقرها واشنطن تعنى بشؤون التنمية، قائمة من ٤٩ دولة «تؤدي وظيفتها بشكل سيء» ولا تعتبر مؤهلة لبرنامج إعانات حكومة الولايات المتحدة «حساب تحدي الألفية» بسبب أدائها الضعيف في الحكم. وقد قدرت هيئة الدول الضعيفة والأمن القومي الأميركي أن هناك بين ٥٠ و٦٠ دولة ضعيفة.

منذ حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قامت الحكومات والجيوش والمؤسسات الفكرية ووكالات الإغاثة والمنظمات الحكومية والمثقفين الغربيين بزيادة بحثها في عدة سمات للدول الفاشلة، الفاشلة بسبب

---

* لا بد أن نذكر هنا أن هذا الكتاب صدر قبل اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس/ مارس ٢٠١١، وتبدو التحليلات المقدمة واقعية تماماً في ما يتعلق بسورية وتطور الصراع فيها.

قدرتها الأكيدة على الإضرار بالمصالح الغربية وهزّ السلام العالمي. وكانت التقارير التي نشرتها الحكومات والمؤسسات الفكرية الرائدة أقل اهتماماً في تحليل الدول الضعيفة من اهتمامها بكيفية اكتشاف طريقة تطوير قدرات الحكومات الغربية في التعامل مع الأزمات التي تظهر في مثل هذه الأماكن. ويبدو أن المقالات والكتب التي أصدرتها وكالات الإغاثة والأكاديميين تركز على موضوع مختلف وتهتم بشكل أكبر بمسألة إصلاح الدول المضطربة، ولكن أجوبتها تطرح عادةً حلولاً عامة وبقياس واحد للجميع تركز على إعادة بناء الهياكل الموجودة للدولة. والموضوع المتكرر هو إقامة انتخابات وإصلاح الاقتصادات وزيادة الإعانات للمنظمات الأهلية، وكلها ضمن وقت قصير نسبياً. وعلى الرغم من وجود هيكل عمل متنام حول كيفية تحقيق الاستجابة الأفضل وتوزيع المساعدات في مثل هذه الأماكن، هناك القليل جداً من الأفكار الجديدة التي تتحدى العقل التقليدي في مجال بناء المؤسسات والتي تقدم وصفات بديلة لرعاية التنمية في الدول الفاشلة.

تتجاهل تقريباً كل التحليلات أي مسائل هيكلية قد تعوق التنمية. وبدلاً من ذلك، فهي تميل إلى أن تركز فقط إما على العجز أو على الموقف السيئ للممثلين الذين يحكمون الدول الضعيفة، وكأن مشاكل هذه الدول قد تنحل إن تم تغيير هؤلاء الممثلين. ويصرح كتاب وزارة التنمية الدولية لماذا علينا أن نعمل بشكل أكثر فعالية في الدول الفاشلة بما يلي: «إن هذه الدول هشّة إما بسبب ضعف القدرة أو نقص الإرادة السياسية أو كليهما معاً». ويعبر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمجموعة الدول الفاشلة

في مبادئ التدخل الدولي الجيد في الدول الفاشلة (٢٠٠٥): «تكون الدول هشة عندما تفتقد الحكومات والبنى الحكومية للإمكانات- أو في بعض الحالات الإرادة السياسية- لتأمين الأمن والسلامة العامة والحكم الجيد وتخفيض معدلات الفقر لمواطنيها».

ولم يغب عن البال حقيقة أن الجهود الدولية لإصلاح الدول الفاشلة قد حصدت بعض النتائج الإيجابية. وأشار نائب رئيس مبادرة مركز التنمية الدولية: «على الرغم من أن عدد الدول الفاشلة يزداد، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام الذي يتلقاه هذا الموضوع؛ فإن معرفتنا للعوامل التي تجعل من الدولة هشة إضافة إلى السياسات والبرامج التي يمكن أن تعكس هذه النزعة لا تزال في مراحلها الأولى». واستنتجت مجموعة تقويم البنك الدولي المستقلة التي تعطي التقارير حول نشاطات المنظمة لأعضاء إدارتها ما يلي: «إن التدخل الدولي السابق في الدول الفاشلة فشل في حصد أي تحسينات مهمة، وما زال المتبرعون وغيرهم يكافحون لمعرفة الطريقة المثلى لمساعدتهم».

تركز بعض الكتب على الدول الفاشلة، والفاشلة بشكل محدد فحسب. ولقد نشر روبرت. آي. روتبرغ- رئيس مدرسة جون كينيدي للبرنامج الحكومي حول النزاع الداخلي والوقاية من النزاع وحل النزاع- عندما تفشل الدول (٢٠٠٤)، وفشل الدولة وضعف الدولة في زمن الإرهاب(٢٠٠٣). على الرغم من البحث المعمق في الأسباب، العواقب والاختلافات بين حالات الدول الفاشلة؛ فكل منها يفترض أن الوقاية وإعادة بناء الدول الفاشلة

تتطلب أن «بناء الأمة بشكل صحيح»، وهذا «ممكن إن كانت هناك إرادة سياسية كافية ومساعدة خارجية موجهة». ويؤكد فرانسيس فوكوياما في كتاب **بناء الدولة** (٢٠٠٤)، أهمية تقوية «الدولنة» من خلال ترقية إمكانات الحكومة الإدارية. إن كتاب **الأهداف القصيرة الأمد** (٢٠٠٦) لمركز التنمية الدولية، الذي حررته كل من نانسي بيردسول وميلان فايشناف وروبرت آيرس، ينتقد السياسة الأميركية في الدول الفاشلة بشكل فعال بينما يطلب لتحليل محدد للموقف أن لا يبتعد بشكل كبير عن التركيز على الشخصيات وإمكانات الدولة. كتاب إنجاح الدول (٢٠٠٥) فحسب، الذي حرره كل من سيمون تشستر ومايكل إغناتييف وراميش تاكور، يركز على الشؤون المتعلقة بشرعية الدولة ودور الهويات والحاجة لتسخير التنمية «بالطريقة التي بني فيها المجتمع والتي يعمل فيها اقتصادياً».

يوجد وراء المجال الضيق للدول الفاشلة بالتأكيد العديد من الكتب حول ما يقود أداء الدولة بما فيها أعمال في مجال العلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع. هناك سجل طويل لمثل هذا البحث، يعود للمنتجات الأولى في هذه المجالات من كتاب مشهورين مثل أرسطو وآدم سميث وماكس فيبر. ومن بين المجلدات الجديدة يظهر القليل منها فقط هما يلامس مواضيع ذات أهمية بالنسبة إلى الأفكار المطروحة هنا. لقد كان كتاب **إنجاح الديموقراطية** (١٩٩٣) لـروبرت بوتنام، دراسة بارزة أظهرت أهمية المجتمع المدني في تطوير مؤسسات حكومية ناجحة من خلال المقارنة بين الأداء الإقليمي المتباعد بين شمال وجنوب إيطاليا. وكان دوغلاس نورث، رائداً في مجال دراسة المؤسسات ففسر نوعية الحكم

والأداء الاقتصادي. حاول الآخرون شرح الاختلافات في أداء الدولة في ما يخص الثقافة ومستوى الديموقراطية والقومية والبنى القانونية والظروف التاريخية ونوعية الهيئات الإدارية والجغرافية وأنظمة تشكيل حقوق الملكية وكثافة المصالح الموكلة.

إن مؤلف هذا الكتاب مدين لعمل هؤلاء والعديد من غيرهم من المثقفين. لقد ساعدتني تحليلاتهم في تنقية الأفكار التي شكلتها في بادئ الأمر عندما عملت في الدول الفاشلة كموظف ومستشار ومن ثم في النهاية كمدير تنفيذي للشركات المحلية. لقد قضيت ١٥ عاماً وأنا أفكر لماذا بعض الدول تحقق تقدماً كبيراً بينما تكافح دول أخرى جداً لتحقق الخدمات الأساسية؟ وهذا نمّ من فضولي لأرى العديد من الدول والمناطق الأخرى ولاكتشف الأدب حول التنمية. وشدد أيضاً على حقيقة أنه بينما تم تحقيق عمل رائع بخصوص تشخيص مشاكل الدول الفاشلة، ولكن الوصفة التي ستعالج هذه المشاكل ما زالت غائبة.

منهج جديد

إن الحل أمام الدول الفاشلة هو التنمية. ولكن كما هو مبين في **الفصل الثاني**، يمكن أحياناً أن يساء فهم التنمية. على الرغم من أنها عادةً تربط بالنمو الاقتصادي، إلا أنها حقيقةً عملية تحويل النظام الذي يعمل من خلاله أفراد مجتمع ما سويةً. على الرغم من أن التعليم والرعاية الصحية قد يهيئان الأفراد بشكل أفضل للمشاركة في التنمية؛ فإن قدرة الدولة على

التقدم مرتبطة بشكل جوهري بقدرة مواطنيها على التعاون- مع أنفسهم وفي معاملاتهم مع الدولة- بطرق تزداد تعقيداً. إلى ذلك إن قدرة المجتمع على حضن التنمية معتمدة بشكل كبير على تماسكه الاجتماعي وعلى مجموعة مؤسساته المشتركة، وخاصة عندما تكون مجموعة من المؤسسات الشكلية في المراحل الأولى للتنمية قوية فإن المؤسسات الحكومية الرسمية تكون غائبة.

يمكن ربط الحكم الضعيف وغير الشرعي الذي يضعف الدول الفاشلة بعدة عوامل مثل: الاستعمار الذي فصل الدول عن بيئاتها والحكومات عن مجتمعاتها والنخبة عن مواطنيها. بينما تستخدم الدولة الناجحة الهويات المحلية والقدرات المحلية والمؤسسات المحلية لدعم تنميتها؛ فإن البنية الحكومية للدولة العاطلة تقوض كل هذه الأملاك الأصلية. وكنتيجة لذلك، فإن الدولة العاطلة لا يمكنها أن تدعم تاريخ شعبها وعاداته لبناء مؤسسات رسمية فعالة ذات شرعية واسعة، ولا يمكنها أن ترسم رأس المال الاجتماعي (والذي يعرف هنا على أنه المعايير والشبكات التي تمكّن الناس من العمل بشكل جماعي)[٢٠] المتضمن في مجموعات متماسكة لتسهيل العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما لن تكون قادرة على توظيف إمكانات الحكم التقليدية لمواطنيها ليقوموا بإدارة شؤون الدولة.

إن نموذج التنمية الجديد المقترح في هذا الكتاب، يأخذ منهجاً أكثر دقة لبناء الدولة من السياسات المدعومة حالياً من قبل المجتمع الدولي؛ فبدلاً من التأكيد على رغبة وإمكانات القادة والإداريين (والذين لا يمكن أن يساعدوا في حال غيابهما)، فهو يضع البيئة الاجتماعية الثقافية والاجتماعية

الاقتصادية المحلية- التي تشمل الهويات وقدرات الحكم والمناخ الاستثماري- في المركز وتؤمن مجموعة من الأدوات التحليلية التي يمكن أن تساعد في تفسير ازدهار بعض الدول وفشل دول أخرى وما الذي يجب فعله لمساعدة الثانية في النجاح.

ومن خلال القيام بهذا يمكن التفسير آنياً لماذا الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا تشارك كما تفعل، ولماذا قصص التنمية الناجحة القليلة في العقود الأخيرة- كوريا، الهند، تركيا، بوتسوانا، تشيلي من بينها- قادرة على إدارة عملية التحديث أفضل من جيرانها بكثير.

وبدلاً من التركيز على إعادة البناء الاقتصادي كما يفعل البنك الدولي، والسياسات الاجتماعية كما تفعل المنظمات الأهلية، والإصلاحات الإدارية كما تفعل وكالات الغوث بشكل متزايد (وكل منها مفيدة ولكن بطريقتها الخاصة وعلى نطاق ضيق)؛ فهذا الكتاب يقترح أنه فقط من خلال إعادة تصميم الهيئات الحكومية لتناسب الظروف المحلية بشكل أفضل- أي، ربط الدولة مع المجتمع المحيط بها- ستنال الشرعية وستطور الكفاءة وتشجع على الاستثمار وحكم القانون والمكونات الأخرى الضرورية لرعاية عملية مكتفية ذاتياً ومسيرة داخلياً تقود إلى التنمية. مثل هذا المنهج لن يتضمن إعادة تشكيل المؤسسات الرسمية الموجودة لتمكينها من الاستخدام الأفضل للمؤسسات غير الرسمية والهويات والإمكانات المحلية فحسب، بل سيتضمن أيضاً حيث تدعو الضرورة استخدام موارد الممثلين الإقليميين والغربيين والشركات لإيجاد بيئة يكون فيها للممثلين

المحليين فرصة أفضل للتطور بأنفسهم. عندما تحتوي الدولة على عدة مجموعات ذات هوية متماسكة على سبيل المثال ستعمل البنى بطريقة أكثر فاعلية عندما تعكس ولاءات هذه المجموعات وتقاليدها في الحكم، وليس نماذج عامة مفروضة عليها من الخارج. على سبيل المثل، لن يدعم شيعة العراق أبداً أي حكومة تنكر دور الإسلام في حياتهم، وعلى العكس فإن الأكراد بصفتهم أقلية عانوا من اضطهاد الدولة ويصرون على الفدرالية ونظام حكم لامركزي لأنهم لا يثقون بجيرانهم ليديروا شؤونهم. وإن دولاً كغواتيمالا والإكوادور وبوليفيا لن تستقر على الأرجح إلا عندما يشعر سكانها الأصليون بأنهم شركاء فعالون في تشكيل السياسة الوطنية.

تحتاج الدول القوية أيضاً لمحركات اقتصادية قوية، والتي تعتمد بدورها على وجود بيئة تكافئ الاستثمار، سواء كان من شركات متعددة الجنسيات أو من المتعهدين المحليين. إن أموال المستثمرين هي الوقود الذي يقود عملية توليد الثروة التي هي شرط لأي تنمية. العديد من الدول الصغيرة التي تظهر في غرب أفريقيا وأميركا الوسطى وفي أماكن أخرى من العالم النامي، تملك أسواقاً صغيرة جداً وإمكانات إدارية ضعيفة جداً بحيث لن يكون بإمكانها على الأرجح توليد استثمارات ومنافسة كافية لتحريك التنمية.

ومن الغباء أن يستمر المجتمع الدولي في دعم الدول التي لا تستطيع مؤسساتها الحكومية أن تشكل القاعدة لعملية تنمية متجددة؛ فالصومال على سبيل المثال لن تتجاوز اختلالها الوظيفي حتى يتوقف الدخلاء عن التشجيع على إدارة بنموذج غربي مركزي؛ فإن كان على الدول أن تنجح

فيجب أن تكون مرتبطة أكثر بشعبها من خلال ربطه بالعمليات السياسية والاقتصادية المحلية غير الرسمية والتي تحرك داخلياً، ولا يجب أن تكون منفصلة ومستقلة ذاتياً عن مجتمعاتها التي من المفترض أن تخدمها، وهذا هو الوضع حالياً. رعاية حلقات المحاسبة التي تجعل السياسيين متجاوبين مع المجموعات السكانية الصغيرة، إن استخدام أنظمة الضرائب لجعل الحكومات معتمدة على مواطنيها، وجعل القوانين معتمدة على الأعراف المحلية، وتبنّي الرموز التقليدية، وتأسيس البنى الحاكمة حول الهويات، كلها تساعد في تمكين المجتمعات المحلية.

تجب الإشارة إلى أن منافع إصلاح هذه الدول ستمتد إلى خارج حدودها بشكل كبير. وكبداية؛ فإن نتيجة كهذه ستذهب بعيداً باتجاه تحقيق الاستقرار في مناطق أكبر ابتليت بالنزاع الذي سببته. يمكن خفض الميزانيات العسكرية، ويمكن تركيز الموارد على الاستثمار الاجتماعي وفي البنى التحتية، ويمكن أن تبدأ المساعدة في حصد نتائجها الإيجابية وحتى يمكن أن تنسحب. إضافة مئات الملايين من العمال والمستهلكين الجدد إلى النظام الاقتصادي العالمي تقدم فرصاً كثيرة لزيادة النمو وفرص العمل في أمكنة أخرى. كما ساعد الشعب في الصين والهند وأوروبا الشرقية في إطلاق موجة جديدة من الدينامية الاقتصادية على مر العقدين الأخيرين ما ساهم في زيادة الدخل في كل مكان، وقد يسهم المليارا نسمة العالقين في الدول الفاشلة يوماً ما بأنفسهم في الاقتصاد العالمي.

كذلك إن النمو الاقتصادي والاجتماعي سيخفض أيضاً من الحوافز التي

تقود العديد من الناس لاختيار مهنهم في مجالي الإجرام والإرهاب. وكما نوه تقرير لـ RAND صدر في عام ٢٠٠٣على ما يلي: «إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤمن بدائل اقتصادية للمجندين (الإرهابيين) المحتملين، كما تشكل طبقة متوسطة جديدة لها المصلحة في الحفاظ على السلام. وهذا الاستنتاج ليس لكي نقترح أن الفقر يدفع الأفراد للانضمام إلى المجموعات الإرهابية. بالأحرى؛ فهو مبني على تقييمنا بأن الأعضاء في هذه المجتمعات المتضمنة في هذه الدراسة اعتبروا النشاط الإرهابي رد فعل قابل للنمو للظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بذلك ترعى حلقةً من المجندين الجاهزين».

نطاق وبنية هذا الكتاب

إن نطاق دراسة هذا الكتاب يختلف عن البقية التي تركز على الدول الفاشلة أو الفاشلة بطريقتين مهمتين. **أولاً**، الدول الفاشلة هي كل الدول التي: ١- عندما لا تعتبر الدولة بشكل ما- مثلاً حدودها أو بناها الحاكمة أو نظامها القضائي أو طريقتها في اختيار القادة واتخاذ القرارات المهمة- شرعية من قبل نسبة كبيرة من سكانها لعدم توافق الدولة والهوية التقليدية للمجموعات، و٢- عندما تعاني الدولة من الهيئات الحكومية التي تدار بخنوع وفساد بحيث لا تكون قادرة على الحصول على اي شرعية لنفسها.

ثانياً، إن هذا الكتاب لا يبحث في الدول التي يكون سبب هشاشتها الحالية هو شخصية وسياسات قادتها فحسب، بل في الدول التي تعود هشاشتها

لتصميمها الأساسي. إن كوريا الشمالية دولة متماسكة جداً وقد تزدهر في الواقع لو نفذت نموذج الإصلاحات الذي سمح لفييتنام والصين بالازدهار منذ التخلي عن العقلية الاقتصادية الشيوعية (ولو أن كوريا الجنوبية ستبتلعها عندها). إن دخول كمبوديا في النزاع الطبقي خلال السبعينيات كان نتيجةً لظروف ومميزات أكثر من كونه نزاعاً أساسياً بين الهويات والمؤسسات. وعلى العكس فإن المناطق مثل جمهورية الكونغو يستبعد أن تتطور حتى لو ظهرت مجموعة من السياسيين المهرة في كنشاسا.

الجدول الرقم (٥-٢) الدول الفاشلة ضمن المناطق المختلفة في العالم

أفريقيا	**أميركا اللاتينية**
أنغولا	بوليفيا
ساحل العاج	الإكوادور
جمهورية الكونغو الديموقراطية	غواتيمالا
إثيوبيا	غويانا
موزامبيق	نيكاراغوا
نيجيريا	البيرو
الصومال	
السودان	**الشرق الأوسط**
أوغندا	العراق
	لبنان
البلقان	سورية
البوسنة والهرسك	
صربيا	**جنوب آسيا**
	النيبال
القوقاز وآسيا الوسطى	باكستان
أفغانستان	سريلانكا
أذربيجان	
جورجيا	
قرغيزستان	

ملاحظة: يفترض أن تكون هذه القائمة توضيحية وليست شاملة.

وباختصار فإن الدولة الفاشلة تعرَّف هنا بأنها أي دولة من المستبعد وهي في شكلها الحالي- وحتى لو أتاها مستقبلاً قادة وسياسة أفضل- أن تكون قادرة على تكريس هيئات حكومية بإمكانها إدارة عملية تنمية فعالة. وبعبارة أخرى؛ فالدولة الفاشلة هي أي بلد من المستبعد أن تزدهر وتستقر من دون تنفيذ نوع ما من إعادة الهندسة المؤسساتية. انظر الجدول الرقم (٥-٢) لقائمة بعض من أكثر الدول الفاشلة البارزة كما هي معرّفة في هذا الكتاب.

وباعتبار هذا التعريف نقطة البداية، فإن هذا الكتاب محدد لاكتشاف ما الذي يمرض الدول الفاشلة وما الذي يمكن فعله لتحسين أوضاعها. ويقصد بها كل شخص لديه مصلحة في مصير هذه الأماكن اليائسة: صناع السياسة الذين من المفترض أن يتعاملوا مع العواقب الأمنية والاقتصادية لانهيار الدول الفاشلة، المنظمات الأهلية، الهيئات فوق الوطنية، المحللون الماليون الدوليون، والمثقفون الذين يكافحون لاستنباط طرق فعالة لرعاية النمو الاقتصادي في الأراضي المختلة وظيفياً، ورجال الأعمال الذين يبحثون عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وعن أماكن أرخص لتصنيع تصاميمهم، أو عن مصادر موثوقة للمعادن؛ في الواقع كل من يتخذ قرارات متعلقة بهذه المناطق، وكل من يتعاطف مع مواطنيها الذين يعانون منذ زمن، أو من يعمل أو يسافر إلى الأراضي المذكورة التي نناقشها هنا.

إن هذا الكتاب مقسم إلى ثلاثة أجزاء: التشخيص، والوصفات، والتطبيق:

التشخيص: يفسر الكتاب كيف تعمل التنمية؟ ولمَ الدول الفاشلة محرومة

بشكل جدي في شكلها الحالي من دعم التنمية. يبدأ بمناقشة عملية التنمية وما الذي يقودها، قبل استعراض تاريخ بعض الحالات الناجحة لتنمية الدول وتعريف تلك النزعات الشائعة في الدول المتقدمة والدول النامية الناجحة ولكنها غائبة عن الأراضي الراكدة. وينتهي بالبحث في دور الهوية والتماسك الاجتماعي في صياغة الانظمة الحاكمة المتينة الضرورية للاستقرار والنمو. وبناءً على هذه الأسس؛ فإنه يحلل الجذور التاريخية لهشاشة الدول ويشخص المسبب البنيوي الدائم للهشاشة، الرابطة الداعمة للهويات المجزأة والمؤسسات الرسمية الضعيفة. ومن ثم يقوم بالبحث في البيئات التي تنتجها هذه المؤسسات، بما فيها المستويات المنخفضة للثقة والتكاليف المرتفعة للإجراءات التي تسبب هذه الانتهازية والفساد المنتشرين.

الوصفات: يحدد الكتاب حلولاً علاجية جريئة ولكن عملية مصممة لمساعدة الدول الفاشلة لتكرر العمليات التي ولّدت التنمية في مناطق أخرى. وتهدف العشرة جميعها إلى تحسين فعالية الأنظمة التي تحكم المجتمعات والدول، ومن خلال هذه التغييرات تحويل البيئة المؤسساتية غير الرسمية التي تؤثر على كل النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. تناقش أربع توصيات كيفية دعم الإمكانات المحلية بالشكل الأمثل، بينما تناقش ثلاث توصيات كيفية دعم الإمكانات الخارجية. وتهدف الثلاث الباقية إلى تحسين فعالية الجهود لسن هذه التوصيات أو لهذه المسألة أي برنامج مصمم لإصلاح الدول الفاشلة. بدلاً من طلب كميات جديد من الأموال- وهي تعويذة تسمع كثيراً ضمن مجتمع التنمية- فإن معظم الوصفات العلاجية التي وضعت في الفصل الرابع تدعو إلى تغيير في طريقة

تفكيرنا في ما يخص عملية التنمية.

التطبيق: يحلل الكتاب سبع حالات للاختلال الوظيفي: أفريقيا الغربية، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وسورية، أرض الصومال، بوليفيا، باكستان، وأذربيجان*. لم اختيرت هذه الحالات لإلقاء الضوء على السياقات الاجتماعية السياسية المختلفة الموجودة في عدة مناطق وأوجه التشابه بين المشاكل التي تواجهها الدول الفاشلة حول العالم. يبدأ كل من الفصول السبعة بالبحث في التاريخ المحلي، والجغرافية، وهويات الجماعات، والبنى الحاكمة، والسجل الإداري، والبيئة الاستثمارية كما يسمي الأمور الجوهرية التي تعوق الاستقرار والنمو. التوصيات المفصلة خصيصاً لكل حالة تركز على إعادة هندسة المؤسسات وإعادة تشكيل السياسات بطرق ستغير الآليات المؤسساتية لهذه الدول وتمكنها من الدعم الأمثل للهويات والإمكانات المحلية لرعاية التنمية. لقد كتبت الحالات المدروسة لتكون قائمة بذاتها لكي يتمكن القراء المهتمون بحالات معينة من اللجوء إلى واحدة أو أكثر.

***

تواجه الدول الفاشلة مشاكل يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها. ولكن كما يوضح هذا الكتاب؛ فهي بعيدة عن مناطق ميؤوس منها. لقد تآمر التاريخ والظروف لعرقلة نموها، ولكن لم يحكم عليها بالشقاء الأبدي من قبل

* اقتصرنا في الترجمة على الجزء المتعلق بسورية.

مخطط شرير أو خطأ مأساوي. لو يتبنى الممثلون المحليون والإقليميون والدوليون المثال الجديد للتنمية؛ فبإمكان الدول الفاشلة أن تتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً لسكانها وبإمكانها أن تبدأ بتأدية دور بناء في العالم بشكل عام. وكلنا سنستفيد من هذا التحول.

الفصل الثاني

تبني التنمية: المكونات المفقودة

تناقش التنمية- التي هي المفتاح لإصلاح الدول الفاشلة- اليوم من قبل الجميع من الرؤساء ورؤساء الحكومات إلى عملاء الاستخبارات والضباط العسكريين والأكاديميين والمختصين بالإعانات وحتى الخبراء الماليين والمدراء التنفيذيين. ولكن ما زال هناك فهم قليل للظروف التي ترعاها ولما تتمكن بعض الدول من تحقيقها، بينما تصارع دول أخرى بشدة وكأنها ستبقى مختلةً وظيفياً للأبد. وعلاوة على ذلك؛ فعلى الرغم من الوعي المتزايد لأهميتها للأمن الذاتي ورفاه الغرب والاستثمارات السنوية لعشرات المليارات من الدولارات في الإعانات في محاولة لدعم التنمية، العديد من السياسات المصممة لمساعدة أكثر الأماكن يأساً تقوم في الحقيقة بتقويضها.

إن الهدف من هذا الفصل هو شرح كيفية حدوث التنمية أساساً، وهو يحدد مكونين أساسيين- التماسك الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية المشتركة والمنتجة- كانا مفقودين في تحليلات أخرى لكيفية عمل الدول. يبدأ من خلال شرح ماهية التنمية وكيف تسير عملية التنمية، ويكتشف العلاقة والاختلافات بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والحكم. وثم يرسم الفصل تاريخ عمليات بناء الدول الناجحة من قبل الدول الأمة والأمم الدول، بتسليط تركيز معين على الأدوار التي يؤدّيها هذين المكونين الناقصين وكيف يجتمعان لرعاية أنظمة حكم فعالة. ويختتم الفصل من خلال البحث في دور الهوية في تشكيل وتشغيل المؤسسات.

عملية التنمية

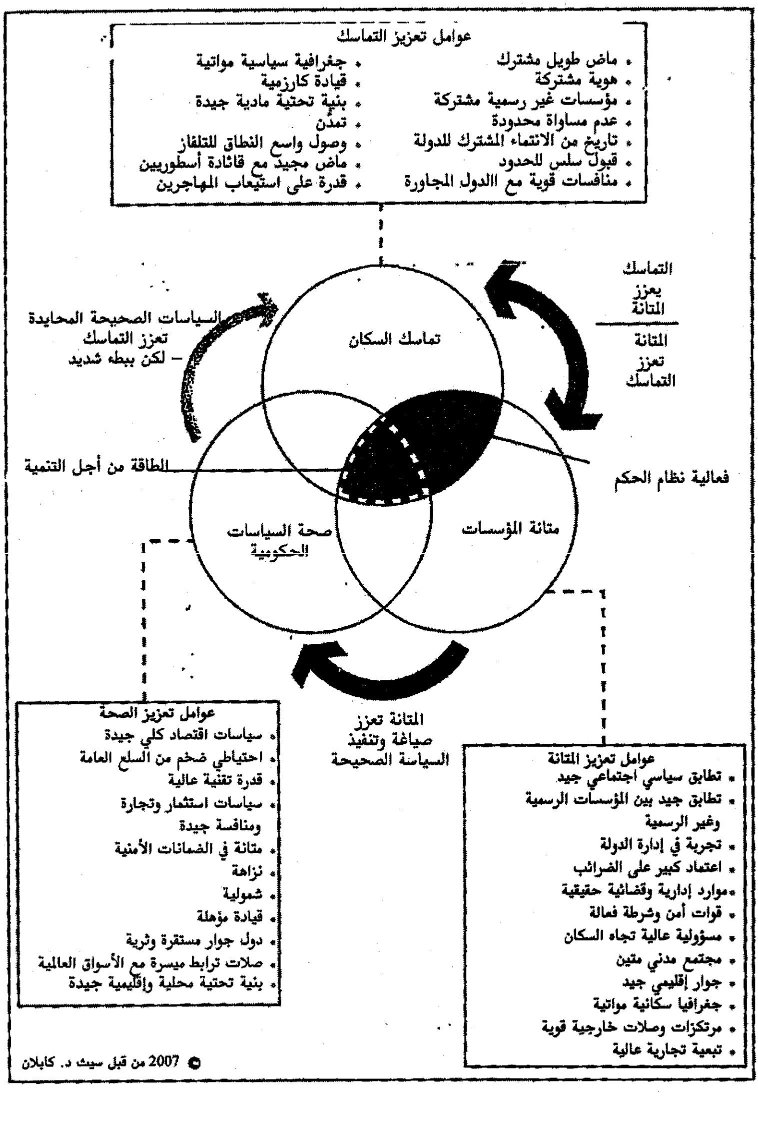
١- عدم الفهم

على الرغم من أنها تعتبر عادةً عملية اقتصادية؛ فإن التنمية في الحقيقة تشعلها أو تخمدها عوامل غير اقتصادية. هناك عاملان يحددان أكثر من غيرهما تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة: قدرة السكان على التعاون (والذي يعتمد بجزئه الأكبر على مستوى التماسك الاجتماعي) وعلى قدرته على استغلال مجموعة من المؤسسات المشتركة المنتجة (خاصةً المؤسسات غير الرسمية في المراحل الأولى الحرجة من التنمية عندما تكون المؤسسات الرسمية ضعيفة وغير مؤثرة). يصوغ هذان المكونان كيفية تفاعل الحكومة مع مواطنيها، وكيف يتصرف

المسؤولون والسياسيون ورجال الأعمال؟ وكيف ستكون الجهود الخارجية الفعالة لتطوير الحكم. وباختصار؛ فهي تحدد إلى أي مدى يمكن المجتمع أن يرعى نظام حكم منتج ومدار محلياً- وهو شرط لأي محاولة للتنمية. ومع مجموعة من السياسات المتبناة من قبل الحكومة؛ فهي تشكل ثلاثة محددات أساسية لقدرة الدولة على التطور (انظر الشكل الرقم (٦-١)).

إن الكثير من البرامج المصممة لمساعدة الدول الفاشلة تتجاهل ببساطة هذه المحركات غير القابلة للقياس، ولكنها مهمة للنشاط الفردي والاجتماعي الحضاري، وكأن التاريخ المحلي والظروف الاجتماعية الثقافية لا تهم بكل بساطة. وكما نوه معهد دراسات التنمية، وهو معهد أبحاث بريطاني شهير «لقد تدخل مجتمع التنمية لعقود في الدول الفقيرة مع فهم قليل للمنظر السياسي والمؤسساتي، وباعتبار ضئيل لتأثير نشاطاتها على الحوافز والعلاقات السياسية المحلية». في الواقع لقد افترض المجتمع الدولي بشكل عام أن أي نماذج للحكم غير التي تستخدمها الدول الغربية غير مرغوب فيها. ولكن بنى الدولة الحالية في الدول الفاشلة- والتي غالباً ما تكون مستوردة من الخارج وغير ملائمة لبيئاتها- قد يكون لديها صلة صغيرة بالسكان المحليين. وكما شدد الرئيس السابق لليبيريا أموس سوير «لقد كانت الإجراءات المؤسساتية للحكم معيبة بطبيعتها وكانت مصدراً أساسياً للانهيار وعاملاً مهماً للنزاعات العنيفة، ومن أجل إعادة النظام هناك حاجة لنموذج دستوري جديد وتصميم مؤسساتي جديد تنحرف بشكل كبير عن تلك التي فشلت».

الشكل الرقم (٦-١) التنمية: فهم الأنظمة المجتمعية



إن الناس من الدول المتقدمة يعانون من صعوبات كبيرة في فهم الدول الفاشلة غير المتقدمة لعدة أسباب. أولاً، حقيقة التعددية الثقافية والالتزام العقائدي بالديموقراطية واحترام التنوع والتي انتشرت في الأوساط الأكاديمية والإعلام وأماكن أخرى حيث تجرى أبحاث التنمية وصناعة السياسة والتي تعوق نموذج المنهج الاجتماعي السياسي الذي تتطلبه الدول التي تقسمها تشعبات هوية الجماعات. إن الأميركيين من بين غيرهم «يرون العالم من خلال فرضيات وتعريفات وأهداف الفكر الليبرالي»، بالفعل إنها «آليتهم للاستيعاب». على سبيل المثال؛ فإن منشوراً حديثاً لشركة راند دليل المبتدئين لبناء الدولة «ليس فيه شيء ما يعتبر كما هو واضح نقطة الضعف للمغامرات الحديثة لبناء الدول: الثقافة. لم يخصص لها أي فصل على الإطلاق- لاشيء حول دور الثقافة في الدول التي يعاد بناؤها والأهم لا يوجد شيء عن ثقافة من يعيدون بناء الدولة» كما أشارت افتتاحية لصحيفة هيرالد تريبيون الدولية.

ثانياً، إن التنمية هي أكثر من مجرد الاقتصاد فحسب، ولكن بما أن الاقتصاديين يسيطرون على النظام ولأن أدواتهم الكمية للتحليل تؤدي في مصلحة صناع السياسات والأكاديميين فأصبح جدول أعمال التنمية ضيق الأفق، ويعيق المنهج الأوسع الذي تتطلبه. وهذه النظرة الضيقة كانت مؤثرة بالتحديد في الدول الغربية، حيث لا تصنع سياسة الدول الغربية فحسب بل سياسة أغلب المنظمات الحكومية الدولية أيضاً. إن العديد من العلاجات المقترحة -مثل برامج البنك الدولي للتعديل البنيوي المنتشرة في كل مكان- «تتحرك بالأساس بواسطة التحليل الاقتصادي ولديها

صعوبات في تحليل أثرها على الاستقرار السياسي والتنمية»[٦].

والسبب **الثالث** في عدم فهم الناس هشاشة الدول هو أنهم نسوا أو لم يتعلموا أبداً كيف أنه على دولهم أن تكافح لتشيد بنىً حكومية متينة. علاوة على ذلك فإن المشاكل التي تواجه الدول الفاشلة- بنسبة أكبر الدول التي استقلت عن الاستعمار والتي تكافح لتتعامل مع فرض حدود وهيئات حاكمة غير طبيعية- مختلفة عن كل المشاكل التي تمر بها دولهم التي يعيشون فيها.

ومن بين أصعب الأمور التي على الغربيين أن يفهموها، هو الدور الذي على الهويات الثقافية والمؤسسات أن تؤديه لكي تبنى الهيئات الحكومية الفعالة على الإطلاق. دون مزيد من التقدير للمؤسسات القبلية والعرقية والدينية والعشائرية والولاءات التي تسيِّر السلوك- والتي غالباً ما يرفضها النخبة من المحليين والغربيين بصفتها عوائق أمام التنمية- ومن دون فهم أكبر لكيفية تفاعل هذه المؤسسات مع البنى الحكومية الرسمية الضعيفة لزعزعة الدول الفاشلة، لن يكون المجتمع الدولي قادراً على تصميم مؤسسات بإمكانها فعلياً أن تدعم التنمية.

٢- كيف تعمل عملية التنمية؟

تصور التنمية عملية معقدة تحول الطريقة التي يفكر ويتصرف بها الناس والنظام الذي ينظم عملهم معاً. على الرغم من أن الاقتصاد يقود التنمية

إلا أن السياسة تؤدي دوراً أكبر بكثير في المراحل الأساسية الأولى للإقلاع، مع الارتباط المعقد للتحديث الاجتماعي والحكومي والتجاري بينما تتقدم العملية. لا تتطلب التنمية سياسات الموارد البشرية والاقتصادية الصحيحة فحسب (هذا ما يشدد عليه المجتمع الدولي دوماً) ولكن أيضاً نظاماً من مؤسسات غير رسمية تشجع المقاولين والممولين لاتخاذ المجازفات الضرورية. وتعتبر الحوافز مهمة ولكن في مستوى أساسي أكثر ما يعتقد صناع السياسة عادةً.

تاريخياً، هناك عملية واحدة أدت إلى التنمية فحسب: التحديث الاقتصادي الذي يحركه السوق بقيادة قطاع الأعمال. تظهر هذه العملية عادةً ببطء، مع تسرب التغير إلى المجتمع تدريجياً، والذي تغذيه في كثير من الأحيان متطلبات الشركات المتوسعة ودافعي الضرائب الجدد. تؤدي المنافسة هنا دوراً هاماً ولا يقدر حق تقديره. عندما يحاول الناس أن يلبوا حاجات المستهلكين ويرفعون الإنتاجية، يغيرون نظرتهم حول كيفية إدارة الوقت وتقييم المعلومات ويحكمون على النوعية. إن النمو يغذي الدخول المتزايدة والتوقعات، والتي بدورها تقود إلى متطلبات متزايدة على الشركات الخاصة ومزودي الخدمات العامة. بينما تأخذ الشركات على عاتقها مشاريع تنموية أكثر تعقيداً وأكبر وزناً، ويصبح تقسيم العمالة بين الشركات أكثر تعقيداً وتكراراً من ذي قبل؛ فهي تطلب أماناً أكثر في ما يخص حقوق الملكية وتخفيضات في تكاليف الصفقات. عندما يكون على الحكومة أن تعتمد على الضرائب من الأعمال المحلية والمواطنين؛ فهي بدورها تصبح مسؤولة بشكل أكبر ومتجاوبةً مع متطلبات السكان. إن الدورة تتغذى من نفسها:

التقدم يولد الثقة، والأرباح تحصد المزيد من الاستثمارات، والتوقعات المرتفعة تجبر على الإصلاح في قطاع تلو الآخر. وكما كتب آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم**، «لقد قدمت التجارة والمصنعون النظام والحكم الجيد بشكل تدريجي ومعهم حرية وأمن الأفراد من ساكني البلد الذين عاشوا من قبل في حالة عبودية واعتماد على رؤسائهم». لقد أظهرت الأمم الشرق آسيوية بشكل واضح خلال العقود الأخيرة الماضية أن خلق اقتصادات منافسة عالمياً هي الطريقة المثلى للتحديث، لأن العملية تعترف بكفاءة بالمجتمع، باستيراد ونشر القيم والمهارات العصرية بسرعة أكبر بكثير ما قد يفعله أي برنامج مركز محلياً؛ فكلما زاد ضغط الكيان أو المنطقة ازدادت سرعة التحول؛ في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند فإن دورات التنمية تأخذ بطبيعتها وقتاً أطول لتنتشر.

ولكن من أجل أن تبدأ عملية التنمية الاجتماعية الحضارية هذه وتأخذ زخمها، يجب أن يكون لدى الناس والشركات الثقة الكافية بالبيئة المؤسساتية المحيطة لتقوم بالاستثمارات الضرورية لتغذيها. يجب أن يرى الأفراد في مكاسبهم المستقبلية فوائد المزيد من التعليم والتدريب. يجب أن يؤمن المقاولون بأن حقوق ملكياتهم وعقودهم محترمة دون مشاحنات لا داعي لها، ما يسمح للمجازفة بأن تحقق عائدات كافية. يجب معاقبة السلوك غير المشروع بما يكفي لقمع أي نشاط في المشروعات التي تحقق الأرباح للجميع. على الرغم من أن أصحاب الأعمال والعمال في الدول الغنية يستخفون بمثل هذه الظروف؛ فمعظم الدول الفقيرة تعاني لتخلق حتى أكثر العناصر الأساسية.

ولذلك فإن التنمية أساساً هي حول قدرة مجتمع ما على رعاية مجازفات منتجة، وهذا يعتمد على قدرته على تقديم بيئة آمنة ومنخفضة التكاليف إلى امتلاك الأصول الخاصة وإجراء الصفقات الخاصة. وتعتمد هذه بشكل طبيعي على مؤسسات ذاك المجتمع التي «تحدد هي والتكنولوجيا المستخدمة تكاليف الصفقات» الضرورية لـ«حماية حقوق الملكيات وتنفيذ الاتفاقات»، كما يشرح الحائز جائزة نوبل دوغلاس نورث في عمله المميز حول هذا الموضوع. إن المجتمعات في المراحل الأولى من التنمية،وهي تفتقر إلى المؤسسات الرسمية المتينة التي تقود الدول المتقدمة، لديهم خيار ضئيل في الاعتماد على مؤسساتهم غير الرسمية لنقل المعرفة إلى الأولى. واحد من الاختلافات الأساسية بين الدول الناجحة والدول التي تعاني هو قدرتها أو عدم قدرتها على خلق نظام من المؤسسات غير الرسمية التي بإمكانها رعاية سلوك منتج في المراحل الأولى من التنمية. وتثبت الدول الفاشلة على الدوام أنها غير قادرة على فعل هذا؛ فتنتج أحياناً بدلاً من ذلك حوافز سلوكية سامة- حتى عندما يحاول الزعماء الحسني النية أن يقدموا سياسات حسنة النية يدعمها المجتمع الدولي.

المؤسسات والحكم: مقدمة مختصرة

إن المؤسسات هي الإطار الذي تحدث فيه التفاعلات الإنسانية- قواعد الأدية في المجتمع- تبني «التفاعل الاجتماعي من خلال كبح والسماح بسلوك الممثلين» وتؤثر على «كل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» ضمن البلدان. تحتوي على كل من معوقات غير رسمية

(العقوبات، المحظورات، التقاليد، وقواعد التصرف) والقوانين الرسمية (الدساتير، القوانين، حقوق الملكية)، إنها تقولب كل النشاطات من خلال الحوافز والمثبطات، مقررة أين يمكن الأفراد أن ينفسوا عن طاقاتهم في العملية.

إن قدرة أي بلد على احتضان الاستثمارات الخاصة، والتي هي المحرك الذي يجب أن يقود التوسع الاقتصادي والتنمية، تعتمد على متانة وتوقعية مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية (انظر الشكل الرقم (٦-١)). وعلى نحو مشابه فإن قدرة أي بلد فقير على تحريك أي دورات سليمة تدعم عملية التنمية تعتمد على قدرته في بناء مؤسسات جيدة، مثل وكالات تنظيمية مختصة، وحقوق الملكية المقبولة على نحو واسع، ومعايير اجتماعية بناءة. إن كانت هذه تؤمن الحوافز الإيجابية الصحيحة؛ فسوف توجه سلوك الأشخاص بطرقٍ منتجة، محفزة إياهم على اتخاذ المجازفات التي تؤمن الثروة وفرص العمل، مطورة بلدهم خلال العملية. ولكن لا يمكن بناؤها إلا عندما تكون مؤسسات الدولة مقبولة ومشجعة على نحو واسع من قبل المواطنين.

الحكم يصف كيفية إدارة الدولة مشيراً إلى «طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع» و«طبيعة القوانين التي تنظم المجتمع العام- وهو المكان الذي تتفاعل فيه الدولة مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية الحضارية لاتخاذ القرارات». بينما توجد مفاهيم مقبولة بشكل واسع للحكم الجيد- أي أن تكون الدولة «قادرة ومسؤولة ومتجاوبة» باستخدام مصطلحات وزارة التنمية الدولية لكي تعمل بشكل فعال وبشفافية ومسؤولية وباحترام

وبعدل وبمشاركة أصحاب الحصص - فإن أنظمة الحكم التي قد تقابل هذه المعايير تكون سياقية وتختلف في أنحاء العالم. بإمكان الخلفية التاريخية للدولة وأنظمة الحكم السابقة والوضع الاجتماعي الثقافي والنظام الاقتصادي والبيئة الدولية والجغرافية جميعها أن تؤثر على شخصية مؤسساتها الرسمية، فعلى سبيل المثال فإن اليابان والولايات المتحدة والسويد جميعها معروفة بأنظمة حكم فعالة جداً حتى لو كانت بناهم الحكومية وقوانينهم مختلفة بطريقة مهمة.

الحكم الجيد- والذي أتى مؤخراً ليسيطر على نقاش سياسة التنمية والذي يظن الكثيرون أنه «ربما العامل المهم الوحيد في استئصال الفقر ودعم التنمية» وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فهي مرتبطة بشكل كبير بالمؤسسات الجيدة ولا يمكنها أن تتحقق من دونها. ولكن وعلى نحو مناقض لما يشخص به المجتمع الدولي أمراض الدول الفقيرة؛ فهناك العديد من الأمثلة لدول تنمو بشكل سريع بما يمكن وصفه بحكم غير مرض نهائياً، مثل الصين وكوريا الجنوبية؛ في الواقع إن أغلب الدول الغنية الحالية نمت بسرعة في القرن التاسع عشر كما يشير هاجون شانغ المدير المساعد لدراسات التنمية في جامعة كامبريدج خلال فترة كانت فيها سلطاتها القضائية ومستويات المشاركة السياسية والوسطاء الماليون (مثل المصارف) وحقوق الملكية كلها أقل تطوراً مقارنة مع الدول النامية اليوم عندما كانت في مراحل التنمية ذاتها. بينما تطورت الدول المتقدمة في مراحلها الأولى بشكل أسرع من الدول النامية على مدار العقدين الأخيرين، وهكذا فعلى عكس ما هو مفترض في نقاش «الحكم الجيد» فالعديد من هذه المعايير

المرتفعة تتبع التنمية الاقتصادية ولا تقودها. وعلى المنوال نفسه، يشير معهد دراسات التنمية «لقد تحقق النمو الاقتصادي المدهش للدول في شرق آسيا على الرغم من قلة المؤسسات الرسمية التي تعد ضرورية للحكم الجيد. وقد بيّنت الأبحاث في الصين كيف أن الاستبدال الفعال للعلاقات غير الرسمية بحقوق ملكية أكثر رسمية في المراحل الأولى من النمو الذي يقوده السوق». إن ما تشترك به هذه الدول الناجحة هو نظام مؤسساتي مقبول على نحو واسع وقد شجع على المجازفة والتجارة الرابحة. على الرغم من أن الحكم الجيد مهم بحد ذاته إلا أنه ليس السبب وراء قدرة هذه الدول على النمو. هناك شيء أكثر جوهرية يعمل هنا.

مع أن المؤسسات الرسمية هي المحرك الأساس للسلوك في الدول المتقدمة؛ فالمؤسسات غير الرسمية أكثر أهمية نسبياً في الدول الفقيرة، لأن الناس هناك يلقون خدمات ضعيفة جداً من المؤسسات الرسمية المحدودة المتوافرة، وهذا ما استنتجته مؤخراً ورقة عمل حول المؤسسات والتنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك فإن معظم البرامج والسياسات التي يقدمها المجتمع الدولي لمساعدة الدول النامية تركز حصرياً تقريباً على الهيئات الرسمية للحكومة، متجاهلة إثر هذا أهم العوامل المؤثرة على تصرفات الناس في هذه البلدان. إن مجتمع البحث ليس بمختلف: «بقيت القوانين غير الرسمية على هوامش السياسة المقارنة؛ في الحقيقة، تفترض الكثير من المؤلفات الحالية أن حوافز الممثلين وتوقعاتهم تتشكل بشكل أساس إن لم يكن بشكل حصري من قبل القوانين الرسمية. وقد يكون مثل هذا التركيز الضيق إشكالياً، لأنه يجازف بخسارة الكثير ما يقود السلوك

السياسي ويمكن أن يعوق الجهود الساعية لتفسير ظاهرة سياسية مهمة.

إن الوضع يزداد إحباطاً لأنه يوجد الكثير من الأمثلة على التأثير القوي للمؤسسات غير الرسمية على السلوك؛ ففي إيطاليا ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت معايير الفساد أكثر قوة من قوانين الدولة: فيمكن انتهاك الأخيرة من دون أي عقاب نتيجة ذلك، بينما كان أي شخص يتحدى مواثيق السوق غير القانونية سيلقى عقاباً محدداً؛ في المكسيك ولسنوات كان هناك عرف غير مكتوب يعطي الرئيس صلاحية تسمية خليفته وتحديد المرشح، ومنع أي مرشحين محتملين من طلب المنصب بشكل صريح؛ في آسيا الوسطى أصبحت القوانين العشائرية هي قواعد اللعبة، بينما تكونت الهياكل الدستورية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لتصبح غير منطقية بشكل متزايد. وفي غالبية العالم النامي وعالم ما بعد الاتحاد السوفياتي تتعايش أنماط المحسوبية والفساد والموروثات (وأحياناً تخرب) مع مؤسسات الدولة والمؤسسات الديموقراطية ومؤسسات السوق. بالفعل يمكن أن تملك المؤسسات غير الرسمية قبضة قوية على المجتمعات فحتى لو كانت هناك تغيرات دراماتيكية في القوانين الرسمية مثل تلك التي تسببها الثورة أو الاستعمار أو التغيير في القوانين كنتيجة لقرار قضائي أو سياسي، فإن درجتها العالية من «مسار التبعية» -حيث تعتمد النتيجة على سلسلة من أنماط السلوك السابقة- تعني أن التصرفات تبقى ذاتها. «على الرغم من أنه قد يحصل تغيير شامل في القوانين الرسمية، وفي نفس الوقت سيكون هناك العديد من العوائق غير الرسمية لديها قدرة كبيرة على البقاء لأنها ما زالت تحل مشاكل التبادل الأساسية بين المشاركين سواء أكانت اجتماعية أم

سياسية أم اقتصادية».

واحد من الأسباب الذي يصعب على الدول الفاشلة بناء أنظمة حكم جيد، هو أن مؤسساتها الرسمية المفروضة عليها من الخارج ضعيفة ومتنازعة ومتنافسة مع - وتخسر أمامها- المؤسسات غير الرسمية التي تقود أغلبية السلوك. «إن بناء المؤسسات غير الرسمية يحفز بطرق لا تتوافق مع القوانين الرسمية: فلكي يتبع الممثلون أحد القوانين عليهم أن يخرقوا قانوناً آخر». كما يشرح نورث قائلاً «إن وضع المؤسسات الرسمية التي دعمت النمو الهائل للعالم المتقدم في مكانها لن يعطي النتائج المرجوة. هذا لأنه يجب أن تستكمل القوانين الرسمية بمعايير غير رسمية للسلوك (خصائص منفذة) من أجل الحصول على النتائج المرجوة».

بناء الدولة: نبذة تاريخية

يبين التاريخ أن نوعين من الدول فقط، الدول الأممية والأمم الدولة، كانا قادرين على خلق أنظمة حكم متينة لتحريك عملية التنمية هذه، وفي كلتا الحالتين لأن الأغلبية العظمى من سكانهما- أو على الأقل من نخبتهما- تشترك بهوية قومية واحدة وتقبل أكثر قوانين اللعبة الأساسية للدولة (انظر الشكل (٦-١)). وفي كلا الحالتين استند نجاح الدولة إلى «قدرتها على تأمين... من أجل نجاح المؤسسات، يجب أن تكون شرعية في نظر المواطنين وفعالة وكفاءة في قدرتها على تحمل برنامج التنمية ووظائف الحكم».

الأمم والدولة المتقدمة

لقرابة قرنين كانت الأمة الدولة المحرك الرئيس للتحديث السياسي والاقتصادي. وتماسك الأمة - الدولة هو ما جعل هذا ممكناً والذي يعتمد عادة على شكلها- مجتمع تخيلي- واحد من الناس في أرض واحدة. تقود قوة الهوية وولاء المجموعة في الأمة الدولة نفسها إلى تنمية البلاد؛ فتنتج دول أكثر استقراراً وأسرع نمواً وأقل فساداً وأفضل حكماً وأكثر توجهاً نحو التنمية. ومن خلال البدء بالإرث التاريخي المتأصل المشترك بين مجموعة واحدة لها تاريخ طويل، يمكن بناء نماذج الحكم الحديثة على أساس آداب اجتازت اختبارات الزمن وتعمل سويةً بشكل غير رسمي، وتضمن أن القيام بأي نشاط منتج سيكون منخفض التكلفة نسبياً ومكافأ بشكل مجزي، بينما ستعاقب الانتهازية غير المنتجة من قبل المجتمع الاجتماعي. وعلى نحو مشابه فإن الثقة ورأس المال الاجتماع المبنيين بين أعضاء مجموعة متماسكة لها تاريخ مشترك في العمل سوية يمكنهما أن يوجها لتحفيز النشاط الاقتصادي الضروري لقيادة التنمية إلى الأمام. لاحقاً، يشجع تماسك هذه الدول على خلق نماذج حكم أكثر ديموقراطية وتحررية لأن هوياتهم المشتركة جعلت من السهل على السكان تقبل تغيرات في الحكومة وقرارات قضائية غير إيجابية والتفاوت في الثروات.

إن كل المجتمعات المتماسكة نسبياً من بريطانيا وألمانيا واليابان، تحولت بنجاح إلى دول حديثة لأنها تمكنت من دعم ماضيها عبر عملية التنمية.

لقد تمكنت هذه البلدان من تشكيل دول وبناء أمم جنباً إلى جنب، واستطاعت أن تقوي هوية الجماعة من خلال العملية وبنت مؤسسات رسمية متينة وشرعية بناءً على التقاليد المشتركة. تجتمع المجموعات الأساسية معاً في أمم محتشدةً حول لغة مشتركة وثقافة مشتركة ومنظمات اقتصادية وسياسية مشتركة. لقد تضمن تطور هذه البلدان أحياناً حروباً عنيفة وسلطة سياسية وحشية وتطهيراً عرقياً واستيعاباً إجبارياً وجشعاً وغروراً كبيرين (وأيضاً بناء المدارس والطرقات السريعة). استخدمت الدول مؤسساتها ومواردها لدعم الهوية القومية لتعزيز وإضفاء الشرعية على نفسها من خلال التلاعب بالرموز القوية الجديدة [للأمة]». في النهاية أصبحت أفضل المجموعات إدارة أقوى عسكرياً واقتصادياً. وامتدت إلى مناطق أوسع واستوعبت الجيران وشكلت دولاً متماسكةً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وذات حكم فعال. وبدأ المواطنون ينظرون إلى الدول الأخرى على أنها منافسة لهم وليس المجموعات الأخرى ضمن الدولة، يعملون معاً ليطوروا قوة دولتهم واستمراريتها، بل وتحديد هويتهم بالنسبة إلى الآخرين.

يقود التطور الطبيعي- «طبيعي» بمعنى أن هذه الدول تكونت من التجربة التاريخية المشتركة لمواطنيها، من خلال عملية طويلة من المحاولات والأخطاء- إلى هيئات حاكمة رسمية تتمتع بشرعية واسعة بين المواطنين وهذا ينبئ بحكم جيد ومؤسسات متينة ونمو أعلى. إن المؤسسات التي تشكلت «عبر عملية سياسية محلية ومساومة بين الدولة والمجتمع»، هي «نتاج عملية طويلة للتنمية المؤسساتية تتضمن الصراعات السياسية

والمعارك الفكرية والإصلاحات القانونية»، ما ينتج «توازناً بين فعالية الدولة ومسؤوليتها». حتى في الأماكن التي كانت فيها الاستبدادية هي العرف السائد خلال العملية فإن اعتماد الدولة على الضرائب أنتج «توزيعاً بالحكم» حيث أدى «العقد المالي الاجتماعي» دوراً رئيساً في «بناء علاقات جديدة للمسؤولية على أساس الحقوق المشتركة والواجبات وليس الرعاية»؛ ففي أوروبا الغربية مثلاً «حاجة القادة لجمع الضرائب لمكافحة الحروب الداخلية أجبرتهم على مفاوضة دافعي الضرائب، ما أدى إلى ظهور مؤسسات تمثيلية وآلات إدارية لجمع العائدات وتطبيق البرامج العامة، وآليات رسمية للمحاسبة. ازدادت فعالية الدولة بينما في الوقت ذاته أعيقت سلطة الدولة بسبب نمو منظمات ومؤسسات المصالح المنظمة».

إن هذا التعاقب هو جزء من التاريخ البشري حول العالم، ولكن لم يشكل دولاً أممية موحدة ومحكومة بشكل فعال إلا في غرب ووسط أوروبا وشمال شرق آسيا وأميركا الشمالية وأوقيانوسيا وبعض المناطق في العالم النامي. وهذا لأن العملية مطوّلة وتحوي العديد من الانحرافات وتأخذ وقتاً أطول بكثير مما هو مفترض بها؛ فعلى سبيل المثال فقد استغرقت بريطانيا وفرنسا خمسة قرون لتتطور إلى دول أممية حديثة.

في المناطق التي تحكمها هذه الدول تكون الحدود أكثر استقراراً وبنى الدولة أكثر قوةً والمؤسسات أكثر متانة، ويكون النمو أسرع من أي مكان آخر لأن

الشعب يكون أكثر تماسكاً. إن أوروبا بعد عملية صعبة امتدت لقرون تتكون الآن بشكل أساسي من دول أساسها مجموعة ذات قومية واحدة. تشترك المولدات الاقتصادية لشمال شرق آسيا كلها بتاريخ واحد كدول متماسكة. وتشكلت في كل من أميركا الشمالية وأوقيانوسيا أمم جديدة بمساعدة المؤسسات الموروثة عن البريطانيين ويغذيها المهاجرون الذين اعتنقوا الهوية الجديدة بفعالية كأستراليين وكنديين ونيوزلنديين وأميركيين. (في حالة الولايات المتحدة كان الأمر بحاجة لحرب-الحرب الأهلية- لكي تتشكل أمة موحدة) على الرغم من أن بعض الدول فيها مجموعات تطلب الحكم الذاتي أو الاستقلال- على سبيل المثال إقليم الباسك والكيبيك- وعددهم أقل بكثير مما هو في العالم النامي واختلافاتهم مع رجال دولتهم أضيق بكثير.

إن الدول الأكثر نجاحاً خارج العالم الغربي هي المولدات الاقتصادية لشمال شرق آسيا؛ فليس مصادفة أن اليابانيين والصينيين والكوريين لديهم آلاف السنوات من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المشترك وأن هوياتهم القوية مستند إليها في البعض من مؤسسات العالم الأكثر تعقيداً. لقد كانت أكثر الدول متانةً في عصر ما قبل التطور، وتمكنت كل واحدة منها من تشكيل روابط عميقة بين المجموعات لتجعل التطوير مهمة قومية. وعلى النحو ذاته؛ فقد ازدهرت كل من تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة بفضل تاريخ مواطنيها الصيني المشترك (كما استفادت آخر اثنتين من المؤسسات البريطانية، كما سيناقش الأمر لاحقاً).

الدولة الأمة النامية

إن مقداراً ضئيلاً من الدول الأمم النامية في مناطق أخرى لديها الكثير من النقاط المشتركة مع هذه البلدان، على الرغم من أن موقعها في مناطق سيئة في أماكن بعيدة عن الدول الناجحة أعاق نموها. إن هذه الدول الأمم النامية أكثر متانةً وتوحداً من الدول الأخرى في مناطقها لأنها مؤسسة على أساس الهوية المشتركة، وهكذا فهي تحوي نسبةً أقل من التنافس والنزاع على أساس الهوية من جيرانها؛ فالبعض مثل الكويت وكوريا نظمت نفسها حول إرث ثقافي مشترك ووحدة سياسية سهلة التمييز، بينما كان لدى غيرها مثل بوتسوانا وكوستاريكا حدود استعمارية تركتها متجانسة نسبياً بالمصادفة. وتمكنت جميعها من النمو من خلال دعم مؤسسات غير رسمية تشمل المجتمع وقدرات الحكم والاحتياطيات الكبيرة من رأس المال الاجتماعي. لقد تبنت المجموعات المتماسكة في بعض الحالات نظام الدولة الحديثة للحكم بالرغم من أنها لا تملك أو تملك خبرةً محدودةً في إدارة المؤسسات الحكومية في عصر ما قبل الاستعمار.

إن تركيا واحدة من الدول القليلة جداً والتي ليست غربية وليست من شمال شرق آسيا والتي تمكنت من دخول العصر الحديث «بشعب متجانس نسبياً وثقافة قديمة عالية المستوى والتي يمكن أن تبني عليها قومية تحديثية». وهي الدولة الكبيرة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تنمو بنجاح ربما لأنها واحدة من الدول الأمم القليلة في المنطقة. ولديها ما يعتبر نادراً في المنطقة (إيران هي المثال آخر) وهو «تضامن المجموعة والذي يرتكز على القاعدة الصلبة للدولة، وهو مستمر بفضل الشعور

المشترك بالوطن وتؤيده قرون من قيام دولة سيادية مستقلة». بدأ مصطفى كمال بقولبة هوية عصرية على الطراز الأوروبي في عام ١٩٢٣ على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. لقد أسس دولة تجنبت الطموحات الإمبراطورية، وأضعفت من دور الدين وركزت على التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كوسيلة لضمان القوة والاستقلال للأتراك.

بوتسوانا واحدة من الدول الأفريقية القليلة ذات «الجغرافية الملائمة» (كثافة سكانها وشكلها يجعلان من السهل عليها أن تعزز السلطة) وواحدة من «أربع دول فقط اقتربت من أن تكون متجانسة عرقياً عند الاستقلال»، وقامت بإجراء انتخابات تنافسية بشكل منتظم منذ الاستقلال في عام ١٩٦٥، وأسست خدمة مدنية فعالة نوعاً ما «بمستويات بارزة من الحكم الذاتي التشغيلي». وعلى الرغم من بناء اقتصادها على أحد موارد الطبيعة «الألماس» إلا أنها تجنبت لعنة الموارد الطبيعية التي حلت بالأغلبية العظمى بالدول النامية المشابهة- بالتحديد لأن تماسكها أنتج موقفاً مختلفاً تماماً بين القادة تجاه ممتلكات الدولة. في الواقع تملك بوتسوانا واحداً من أسرع معدلات النمو في العالم منذ استقلالها. لقد أسست الدولة بشكل مبدع المؤسسات الحديثة على نماذج الحكم التقليدية ما عزز وجود ولاءات راسخة. يملك الزعماء القبليون على سبيل المثال دورين مختلفين: فهم قادة رمزيون على المستوى المحلي، وهم مشتركون في مجلس الزعماء الوطني.

إن تاريخ تشيلي كأكثر دولة مستقرة في أميركا اللاتينية «يعزى في النهاية إلى خصوصية [البلد]؛ فقد كان اقتصادها الزراعي في يد قلة متماسكة

ولم تكن الانقسامات العرقية عميقةً مثل باقي دول أميركا اللاتينية: كانت تضم الطبقات الدنيا أعداداً كبيرة من البيض والهجناء، وتضاءلت الطبقة السوداء الصغيرة بسرعة نسبياً بعد الاستقلال، ونجت بعض المجتمعات الهندية المنفصلة... ولذلك كانت تشيلي بلداً متكاملاً مقارنة مع مثيلاتها من الجمهوريات الأميركية الإسبانية». بنت هذه الدولة المتجانسة نسبياً مؤسسات شاملة وشرعية مع ميزة «دستورية قوية»، ما مكنها من أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي ترجمت استغلالها للموارد الطبيعية (بشكل أساسي النحاس والنترات) لإنتاج أرباح منتجة للاقتصاد بشكل عام.

هناك دول قليلة فقط تناسب هذا النموذج أيضاً؛ فكوستاريكا على سبيل المثال، «أوجدت نظاماً دستورياً كان قادراً بعد عام ١٨٨٩ أن يتطور إلى ديموقراطية أوسع بانتخابات حرة وحريات سياسية أصيلة... بفضل عزلتها الجغرافية وعدد سكانها الصغير والمتجانس». إن «سكانها الأصليين قليلو العدد ومواردها الطبيعية المحدودة» رعت «مجتمعاً متجانساً عادلاً من أصحاب الحيازات الصغيرة» وكان لهذا «الفضل أكبر في المساهمة في التكامل والاستقرار الاجتماعي على مر الأجيال». إن كلاً من فييتنام وتايلاند من بين الدول النامية بسرعة في آسيا على مر العقدين الماضيين وهما دولتان أمميتان طبيعيتان تجمعان شعوباً لها تاريخ مشترك ولغة مشتركة وثقافة مشتركة وكلها تعود إلى ما قبل ألف عام. ويفسر شعب منغوليا المتماسك الهدوء والسرعة التي تخلت فيها عن الشيوعية وأصبحت واحدةً من أكثر الدول حرية في آسيا.

إن قدرة مالي على تحقيق «سجل من الديموقراطية يعتبر الأفضل من بين الأفضل في أفريقيا» في العقود الأخيرة على الرغم من أنها من أفقر البلدان في العالم تنبع من «جغرافيتها المتماسكة»، وهو تماسك اجتماعي متجذر في ماضٍ مشترك في ما قبل الاستعمار، وقدرتها على تكييف بناها الحاكمة مع الأعراف الاجتماعية الغنية والمشتركة بشكل كبير والتي تعود لما قبل الاستعمار. السنغال وعلى الرغم من جغرافيتها غير الملائمة والتي شجعت على ظهور حركة انفصالية مستمرة في الجنوب؛ فقد كانت قادرة على رعاية هوية قومية بين سكانها الآخرين من خلال عاداتهم وإرثهم الإسلامي المشترك. ولديها واحد من أفضل سجلات الحكومات الديموقراطية في القارة.

في أماكن أخرى هناك بلدان- أعطيت القادة المناسبين والسياسات المناسبة والجاهزية لتلائم المؤسسات الرسمية مع الظروف المحلية- يمكنها استخدام الهوية المشتركة والماضي المشترك لشعبها لتنمية نموذج الدولة الأمة؛ فعلى سبيل المثال قد يكون لبوركينا فاسو من الأشياء المشتركة الكافية مع مالي ما يجعلها قادرة على اتباع خطوات مالي. إن دولة أرض الصومال الانفصالية عن الصومال قد أحرزت تقدماً جوهرياً ككيان سياسي من خلال حشد تاريخها لتبني دولة متماسكة متجذرة في أنماط تقليدية من الحكم الذاتي. الأوروغواي مثل تشيلي تتمتع «بموقع [جغرافي] طبيعي مميز وصغير نسبياً وشعب متجانس من أغلبية من أصول أوروبية»، وهذا ما أعطاها «تناغمها الاجتماعي» الكبير عبر التاريخ. وينطبق على دول مثل إيران وكمبوديا المثال ذاته.

التوقعات الاستعمارية: الأمم الدولة

الدول التي ظهرت بعد الاستعمار وفيها العديد من المجموعات ذات الهوية القوية، نجحت البعض منها بخلق هويات قومية متماسكة أو أنظمة حكم قومية متينة من خلال البنى المؤسساتية الموروثة عن الأوروبيين. تشترك كل الدول الصغيرة غير المتجانسة التي نجحت بتاريخ كانت فيه القوة المستعمرة -التي هي الإمبراطورية البريطانية في كل الحالات- تستثمر بشكل مستمر وعلى مر عدة أجيال في تأسيس وشرعنة مؤسسات حكومية جديدة وهوية قومية جديدة متينة جداً بحيث تبناها النخبة المحليون بعد الاستقلال على أنها هويتهم الخاصة مساعدة في توحيد السكان من ذوي الأصول المتباينة. ونجحت هذه الدول عبر الزمن في دمج العادات المتنوعة لمواطنيها مع الهيئات الحكومية الاستعمارية المزروعة لتشكل كياناً سياسياً متماسكاً يركز على التنمية القومية. تقدم هذه الأمم الدولة دروساً مهمةً حول تحديات بناء مؤسسات وهويات جديدة في الحكومات المقسمة، كما أنها تساعد في تفسير وجود صعوبات لدى بعض الدول بعد الاستعمار في بناء هيئات حكومية شرعية جديدة بدءاً من الصفر. ويظهر الجدول الرقم (٦-١) مقارنةً لبعض الميزات المعرفة للأمة الدولة والدول الفاشلة.

إن الهند واحدة من الأماكن القليلة التي استفادت من الاستعمار لأن الإمبراطورية البريطانية استثمرت مالاً وعملاً على مر زمن طويل في «جوهرة التاج» أكثر من أي مكان آخر. لقد كيّف الاستعمار الهنود

ليروا جنوب آسيا كله كدولة واحدة، وهذه رؤية لم يكن لها وجود قبل وصول البريطانيين. كما يبين سونيل كيلناني مدير برنامج دراسات جنوب آسيا في جامعة جونز هوبكينز في كتابه **فكرة الهند** «قبل القرن التاسع عشر لم يكن أحد من سكان شبه القارة ليعرف عن نفسه كهندي... والذي جعل من خلق مجتمع قومي أمراً ممكناً هو حقيقة الغزو والخضوع للغرب».

لقد كان هذا البلد واحدة من المستعمرات القليلة التي حصلت على استقلالها بكل من القدرة الإدارية والعسكرية والبنى التحتية للنقل والمواصلات الضرورية لحكم أراضيها. «كان على الدولة التي يمكنها أن تفرض هوية محددة دستورياً أن تعتمد بشكل كبير على إرثها من الإمكانات العسكرية والبيروقراطية من الحكم البريطاني وكانت هذه الموروثات الاستعمارية الأدوات الوحيدة لفرض هوية سياسية على كل الدولة... أعطى الجيش والخدمات المدنية الدولة الهندية طبقة محترفة مجندة من القاعدة الهندية قادرة على العمل والتحرك بسهولة عبر البلاد- نخبة من الهنود العاملين». قامت الخدمة المدنية الهندية المختلقة وغيرها من الأذرع الأخرى للحكومة الاستعمارية بتوظيف وتدريب مئات الآلاف من الهنود على الأنماط الحديثة للإدارة البيروقراطية، بينما قام غيرها من المحتلين بتدريب عدد قليل جداً من المحليين، ليسيطروا على الحكومة.

لقد نشأت أجيال من الهنود تحت الحكم البريطاني، مع ارتياد النخبة للمدارس البريطانية في الهند وبريطانيا قبل الاستقلال، مشكلة هوية

قومية جديدة متعددة العرقيات ومتعاونة في النهاية في النضال من أجل الاستقلال. إن الرجال الذين حاربوا من أجل استقلال الهند- موهانداس غاندي وجواهرلال نهرو ومحمد علي جناه وفلاباهباهي باتل وبهيم راو امبيدكار- درسوا المحاماة جميعاً وتخرجوا في إنكلترا وتشربوا الأفكار البريطانية للحكم الفعال. وكما ينوه كيلناني: «لقد ساعدت السيطرة البريطانية على خلق فرص للهنود للحصول على شخصية متطورة وهوية سياسية مكفولة من الدولة».

إن تجربة جنوب أفريقيا (في الصراع لإنهاء التفرقة العنصرية)، كانت بطريقة ما شبيهة بتجربة الهند: فترة زمنية طويلة للاعتياد على الهوية القومية الجديدة التي فرضها الاستعمار وعلى المؤسسات الرسمية الجديدة وقادة من السكان الأصليين معتادين على أعراف الحكم البريطانية من خلال التعليم (نيلسون مانديلا على سبيل المثال درس المحاماة وتابو مبيكي درس لعدة سنوات في إنكلترا)، ونخبة راغبة في السيطرة على المؤسسات الحكومية وليس إضعافها وميراث من الأجهزة الإدارية والأمنية والقضائية المتينة. بغض النظر عن التنوع العرقي واللغوي الشبيه ببعض الدول الأكثر اختلالاً وظيفياً في القارة فإن البلاد هي الأكثر تطوراً سياسياً واقتصادياً في أفريقيا شبه الصحراوية، حيث تحوي بنية تحتية حديثة وكبيرة ونظاماً مالياً وقانونياً أكثر تعقيداً وإدارة أقوى من أي دولة أخرى. تعتبر هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا، أمثلة أخرى على هذه الظاهرة، ولو أن الدولتين الأوليين كانتا قادرتين على استمداد الهويات الصينية لأغلبية سكانها.

الجدول الرقم (٦-١) مقارنة الميزات بين الدول

الدول الأمية
تتشكل حول مجموعة متهاسكة لها تاريخ مشترك. هوية قومية مشتركة. هيئات حكومية قومية شرعية، ونظام سياسي مستقر جداً. مجموعة مشتركة من المؤسسات غير الرسمية. نظام حكم متين. دولة متكاملة مع المجتمع بشكل وثيق وتعتبر بشكل كبير انعكاساً له. هيئات أمنية وإدارية وقضائية مؤهلة أو أفضل. حدود معترف بها على أنها شرعية. مستويات مرتفعة من الثقة ورأس المال الاجتماعي. تكاليف منخفضة لشراء الممتلكات وإنجاز الأعمال. حوافز عالية للاستثمار بالنظر إلى السياسات الصحيحة. قادرة على تجنب لعنة الموارد الطبيعية. توجد عادةً في مناطق الدول المتينة.
الأمة الدولة
تتشكل حول هوية استعمارية ومؤسسات رسمية استعمارية متينة وقديمة. الهوية القومية المشتركة أقوى من كل أو أغلبية الهويات الفرعية التي تعلو على السلطة الوطنية. هيئات قومية حاكمة تعتبر شرعية من قبل أغلبية السكان، ويصبح النظام السياسي أكثر استقراراً مع مرور الوقت. قد يكون لدى المجموعات الفرعية مؤسسات غير رسمية، ولكن قد لا يكون هذا متوافراً لدى السكان بشكل عام. إن كان النظام الحاكم متجذراً بشكل جيد سيستقر على المدى القريب وممكن أن يصبح متيناً على المدى البعيد. تصبح الدولة أكثر تكاملاً مع وانعكاساً لتنوع تقاليد المواطنين على مر الوقت. إن الهيئات القضائية والإدارية والأمنية في الدولة قادرة على فرض الأمن وتجاوز التجزئة السياسية والحكم بشكل نزيه. تعتبر الحدود شرعية لدى غالبية السكان. المستويات العالية للثقة ورأس المال الاجتماعي بين المجموعات الفرعية تعدل مستويات الثقة بين المجموعات. تكاليف منخفضة لشراء الممتلكات وإجراء الصفقات التجارية بين المجموعات الفرعية المتهاسكة وخاصة في المناطق المتجانسة، التكاليف المعتدلة بين المجموعات. حوافز جيدة بشكل عام لاستثمار السياسات الصحيحة الممنوحة. قد تكون قادرة على تجنب لعنة الموارد الطبيعية. إن الموقع في منطقة من الدول المتينة يساعد عملية دمج الدولة خلال السنوات الأولى من الاستقلال.

الدول الفاشلة
تتشكل حول شعب متنوع بتاريخ مشترك ضئيل ومؤسسات رسمية ضعيفة ومنشأة بطريقة سيئة. هوية قومية ضعيفة تتفوق عليها هويات فرعية وما فوق وطنية متنازعة. هيئات حكومية قومية غير شرعية بالنسبة إلى عدد كبير من المواطنين. كما أن النظام السياسي غير مستقر ومن الصعب إصلاحه. لا توجد مجموعة مشتركة من المؤسسات غير الرسمية. نظام حاكم مختل وظيفياً. تكون الهيئات القضائية والإدارية والأمنية للدولة ضعيفة أو تمييزية بحيث تفاقم التجزئة السياسية. لا تعتبر الحدود شرعية لدى عدد كبير من السكان. مستويات منخفضة من الثقة ورأس المال الاجتماعي. تكاليف عالية لشراء الممتلكات وإجراء الصفقات التجارية في معظم الحالات. القليل من الحوافز للاستثمار حتى مع تبني السياسات المناسبة. عادةً غير قادرة على تجنب لعنة الموارد الطبيعية. توجد عادة في مناطق الدول الفاشلة. في بعض الحالات يسبب السوق الصغير وقلة الموارد البشرية والجغرافية غير الملائمة أو التوزع السكاني عدم الاستقرار في البلاد. ٢٠٠٧ سيث كابلان

القليل من المستعمرات القديمة بريطانية، هي و غيرها استفادت من أثر أو إرث الاستعمار. وللأغلبية العظمى من الدول كان الاستعمار كارثة في وقته وما زال إرثه مستمراً في إعاقة جهودها للتنمية. كان يسعي الأوروبيون في أفريقيا منذ البداية إلى «غزو الفقراء» بحيث لم يكونوا «راغبين بتطوير شبكات إدارية مكثفة آخذين بعين الاعتبار التكلفة العالية للإدارة والإمكانية المنخفضة للعائد». ولم تأخذ مساحات شاسعة بشكل أكثر فعالية. «لقد كانت الدولة الاستعمارية بطيئة بكل ملحوظ في توسيع الوصول المكاني للقوات الأمنية والتي هي جوهر أي دولة». لقد أهملت البنى التحتية لأنها لم تكن تقود لأي عائد مالي مباشر؛ فكانت تبنى القطارات وتوصل إلى الموانئ ولكنها نادراً ما كانت تصل مناطق داخلية في البلاد بعضها ببعضها

الآخر؛ في العديد من المستعمرات مثل الكونغو، كان القليل من الناس يتجاوزون مرحلة التعليم الأساسي وكانت المستويات العليا من الخدمة المدنية الوطنية مغلقة أمام المحليين. ورسم الأوروبيون في معظم الشرق الأوسط حدوداً جديدةً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وقضوا عقدين فقط وهم يحكمون الدول الجديدة (وفعلوا هذا بقليل من الحماسة)، ثم انسحبوا منها بسرعة بعد الحرب العالمية الثانية دون ترك أي شيء في المنطقة ما عدا الحدود المرسومة بشكل سيئ. وإن الحكم الاستعماري في أميركا اللاتينية على الرغم من استمراره لقرون وتركه لآثار دائمة على مجتمعات المنطقة، قد خلق مجموعة جديدة من تقسيمات الهويات وضعف مؤسساتي من خلال التمييز الدائم ضد نسبة مهمة من السكان، وهذا التمييز أفسد قدرة الهيئات الحكومية الوطنية في توحيد السكان. كما كان هناك أيضاً خبرة ضئيلة في خلق الهويات الوطنية في معظم المناطق؛ فمعظم البلدان المستقلة حديثاً، باستثناء البرازيل، ليس لديها تاريخ ككيانات منفصلة. تعاني آسيا الوسطى والقوقاز من سياسة سوفياتية مصممة لتقسيم واحتلال وخلق المشاكل للقوميات من خلال إجبار الخصوم على الاشتراك بالأوطان.

تبين تجربة كل هذه الدول صعوبة إيجاد مؤسسات رسمية جديدة ومفاهيم جديدة للهوية في أراض أجنبية. ولا يمكن برنامجاً أن يحقق الأرباح إلا إن كان ممتازاً ومتماسكاً وممتداً لأجيال وتقوده قوة خارجية واحدة ويشمل مشاركة أجنبية مهمة في إدارة الهيئات الحاكمة وقوات الأمن واستثمارات كبيرة في تثقيف النخبة المحلية. وإن فشل المحاولات الأخيرة للمجتمع الدولي لبناء مؤسسات جديدة في الدول الفاشلة مثل تيمور الشرقية

وهاييتي وجمهورية الكونغو الديموقراطية على الرغم من إنفاق مليارات الدولارات في بعض الحالات يمكن تفسيره ببساطة بتقصير هذه الجهود؛ ففي تيمور الشرقية وهي بلد صغير يصل تعداد سكانه لحوالى المليون نسمة سميت محاولة الأمم المتحدة التي دامت لحوالى ٣٢ شهراً بـ «كويكفيكس فايل» (محاولة الإصلاح السريع) وقد أمنت الحد الأدنى لإبقاء الحكومة تعمل وهذا ما شرحه رجل الأمم المتحدة المسؤول عن العملية على الأرض. وأصبح المشهد ملحمة من المساعدات قصيرة الأمد والموجه توجيهاً سيئاً والأولويات المتنازعة، وهذا ليس نموذجياً لأي مشروع مماثل يتعهده المجتمع الدولي الفاقد لتركيزه وغير المنضبط[٥٩]. إن حل المشاكل التي تخلقها الانقسامات السكانية والهيئات الحكومية الرسمية الضعيفة وغير الموجودة في بعض الحالات والتي ظهرت مع العديد من الدول المتحررة من الاستعمار، يتطلب مناهج أكثر إبداعية.

الهويات والمؤسسات

يمكن تعقب الدور المهم الذي أداه التماسك الاجتماعي في بناء أنظمة الحكم الوطنية الشرعية المتينة الضرورية للتنمية (كما هو مبين في الشكل الرقم (٦-١) إلى دور الهوية في كيفية رؤية الناس للعالم وفي كيفية تشكيل المؤسسات. إن الدول الأممية التي هي تعريفاً تبنى على أساس شعب متماسك مع هوية وتاريخ مشتركين قد خلقت من خلال عملية تجارب وأخطاء وعبر عدة قرون سلسلة من المؤسسات المشتركة، وقد شكلت هذه المؤسسات القاعدة لهيئات حاكمة تعتبر شرعية لأنها تعكس النسيج

الاجتماعي الثقافي الأساسي للدولة. ولقد تمكنت الأمم-الدول، والتي تتشكل من عدة شعوب والتي قد يكون لها تاريخ وعادات محلية مختلفة على مر الأجيال من الاعتياد على هوية مشتركة واحدة وعلى نظام حاكم رسمي واحد والذي يعتبر بدوره شرعياً. وعلى العكس فإن الشعوب المختلفة في الدول الفاشلة لها تجربة تاريخية مشتركة محدودة جداً ونتيجة لهذا فإنها لا تملك هوية قوية موحدة ولا مؤسسات مقبولة على نطاق واسع وكلاهما ضروري من أجل تشكيل نظام حكم وطني شرعي متين. غالباً ما تكون المؤسسات الرسمية في الدول الفاشلة قذائف فارغة «تعلّق على المجتمع في منتصف الهواء... وليست آلية متكاملة للنشاطات اليومية المنتجة للمجتمع». وبانفصالها عن السكان المحليين ينظر إليها «ككيان خارجي يجب تحاشيه. إلا بالطبع إذا كان بمقدور مواطن ما إن يصل لموارد الدولة في هذه الحالة فإن الدولة هي كيان للاستغلال».

إن الهوية تقع مقام القلب في كيفية رؤية الناس لنفسهم وللعالم من حولهم. إن الهوية التي تتشكل منذ الولادة من العائلة والبشرة والدم والمكان والمجتمع واللغة والدين والثقافة، تعكس وتؤثر على العلاقات التي تربط الناس في مجموعات. إن المجموعات المتماسكة من أي نوع كانت «لا تعتبر متكاملة من خلال نوع واحد؛ بل من خلال تركيبة من عدة أنواع من العلاقات الموضوعية (اقتصادية وسياسية ولغوية وثقافية ودينية وجغرافية وتاريخية) وانعكاسها الذاتي في الوعي الجماعي». هؤلاء «الناس الذين يشتركون بهوية جماعية واحدة ينظرون إلى أنفسهم وكأن لديهم مصلحة وقدراً مشتركين».

إن القوة المسيطرة التي تقود الهوية تختلف في مختلف المناطق؛ ففي بعض المناطق في العالم يعتبر الدين هو السمة المميزة وفي أخرى المجموعة العرقية وفي غيرها اللغة. وفي أغلبية الشرق الأوسط على سبيل المثال وهي «منطقة هويات قديمة ومتجذرة» «فإن المحدد الرئيس للهوية ليس الجنسية ولا المواطنة وليس الأصل ولكن الدين أو بشكل أدق الانتماء إلى مجتمع ديني»؛ في الهند ظهر «شعور بالمنطقة والأمة في نفس الوقت من خلال التعاريف الذاتية المتوازية»؛ في أفريقيا ما قبل الاستعمار «كانت الهويات والولاءات والانتماءات تدور حول النسب، العشيرة، الزعيم، والنشاطات الثقافية المتعلقة بهذه المؤسسات». لقد كانت الهويات في أميركا اللاتينية «مجزأة ومختلطة تاريخياً» لأن الجماعات الفرعية تجمع «تمازجاً عرقياً وثقافياً للأجناس للتقاليد الإيبيرية والهندية والأفريقية». ولا تزال «مجموعات التضامن الأصغر في آسيا الوسطى والمبنية على المكان والقرابة أو مزيج من الاثنين في جوهر العمل السياسي».

لدى الهويات دور مهم جداً لتؤديه في بناء أنظمة حكم فعالة (سواء كانت مبنية حول الدولة أو لا). لقد طورت المجموعات المتماسكة ذات التاريخ الطويل مجموعة من «المعايير والمعتقدات والنشاطات والتقاليد» والتي «تشغل من خلالها البيئة». إن العادات الاجتماعية المشتركة وفترة العمل المشترك الطويلة للمجموعة والقدرة على ضبط أفرادها تولّد مع الوقت نسباً كبيرةً من الثقة ورأس المال في داخل المجموعة والذي لا يستطيع من هم خارج المجموعة الاستفادة منها ولو كانت المستويات تعتمد على خلفية كل مجموعة بحد ذاتها. إن هذه المؤسسات غير الرسمية لا تؤدي

دوراً في تنظيم الأمن والعلاقات السياسية والروابط الاقتصادية لأفراد المجموعة فحسب، ولكن أيضاً وبالترابط مع رأس المال الاجتماعي المبني فإنها تخفض تكلفة الصفقات وشراء الممتلكات، وبهذا ترفع بشكل كبير من إمكانيات الشركات والأفراد لتنفيذ الأعمال ضمن المجموعة لتوسيع قدرتهم على صنع الثروة حتى لو لم يكن لديهم أي دور رسمي في إدارة الدولة. أما «المجموعات العرقية المشتتة» مثل اليهود والصينيين واللبنانيين والهنود والأرمن في المهجر على سبيل المثال فـ «مارست تأثيراً غير متكافئ على أنماط نمو الأمم والمدن والمناطق» وهذا يعود جزئيا إلى أنها قادرة على دعم «شعور قوي تجاه الهوية العرقية» و«شعور بالتبعية المتبادلة التي تساعد المجموعة على التكيف مع التغيرات... من دون أن تخسر وحدتها الأساسية»، وشعور قوي «بالثقة المتبادلة التي تسمح للعشيرة بالعمل بشكل جماعي»، إضافة إلى «الشغف بـ.... المعرفة». وعلى نحو غير مفاجئ فإن الدول التي بإمكانها استغلال تعاون هذه المجموعات على مستوى وطني تتمتع بميزات كبيرة عن تلك التي لا تستطيع فعل هذا.

ولكن كما تستطيع الهوية القوية أن توحد السكان وتقوي الدولة؛ فبإمكان الهوية الوطنية الضعيفة أو تعدد الهويات المتنافسة أن يفرق السكان ويضعف الدولة؛ فحتى دولة بمؤسسات متينة وتاريخ طويل من الحكم الجيد مثل الولايات المتحدة لا تستطيع أن تلغي الآثار السلبية للتنوع بشكل كامل. وتقترح دراسة حديثة لروبرت بوتنام واحد من أكثر علماء السياسة تأثيراً بأن التنوع والثقة مرتبطان عكسياً. وينوه بوتنام قائلاً: «عند وجود التنوع... علينا الحذر. نتصرف كالسلاحف... وليس الأمر فقط

أننا لا نثق بمن ليسوا مثلنا؛ في المجتمعات المتنوعة لا نثق بالناس الذين يبدون مثلنا». وتؤكد دراسة من علماء اجتماع آخرين أن «إن الانقسامات العرقية والانقسامات الطائفية تخفض من حوافز المواطنين ليكونوا كرماء مع الآخرين من خلال الرعاية الاجتماعية»، مقوضة الدعم لصرف الحكومة على السلع العامة من كل الأنواع سواء كانت الرعاية الصحية أو الطرقات أو برامج الرعاية الاجتماعية للمحرومين». على سبيل المثال؛ في أفريقيا شبه الصحراوية يرتبط معدل الإنفاق على الفرد للوقاية والعلاج من الإيدز بشكل وثيق من الانقسام العرقي، تنفق أقل المجتمعات انقساماً أكثر بخمسة أضعاف ما تنفقه أكثر المجتمعات انقساماً.

في الدول الفاشلة حيث تكون المؤسسات الرسمية للدولة ضعيفة والمجتمع منقسماً، ما يجعل الظروف العامة غير مستقرة نهائياً، فإن آثار الهويات المتنوعة تكون أسوأ بكثير. على الرغم من أن هوية كل فرد «مبنية على أساس مجموعة من النزعات والتجارب» وأحياناً تشمل عضوية عدة مجموعات «تختلف أهميتها وتوافقيتها النسبية في مختلف الأوقات والظروف»، إن البيئات القلقة وغير المستقرة تشجع الحكومات على تقسيم أكبر الانقسامات: العرق والدين والعشيرة وهكذا؛ ففي يوغسلافيا والعراق على الرغم من تعايش المجموعات السكانية المتنوعة بسلام جنباً إلى جنب لعقود؛ فإن اضطراب وقلق التغير السريع قادت الهويات الفرعية الدينية والعرقية (ما فوق الوطنية) للظهور ثانيةً كعوامل أساسية تحدد الهوية الفردية: وانقسم كلا البلدين بسرعة حول ولاءات كانت تصنع منذ ألف عام وانحدرت إلى حرب أهلية شرسة. قال تيمور غوكسل الناطق الرسمي السابق باسم

القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان: «الأمم لا تتصرف بهذه الطريقة». «إن مجموعات من الناس هي التي تشترك بالأرض ذاتها».

إن اجتماع عدة مجموعات مختلفة مع مؤسسات حكومية رسمية ضعيفة لا ينتج منه دوماً سفك الدماء، ولكنه دائماً يعيق الجهود الساعية لدعم التنمية. وكما سنرى في **الفصل الثالث**؛ فإن هذا المزيج السام- غياب التماسك الاجتماعي وعدم وجود مؤسسات منتجة مشتركة- يمنع الدول من تشكيل نظام حكم متين يشمل الدولة بكاملها، بل ينتج منه مجموعة من المشاكل المزمنة، تتدرج من عدم شرعية الدولة إلى الاضطراب السياسي إلى العجز الاقتصادي.

الفصل الثالث

دول ضعيفة، ومجتمعاتٌ ممزقة:

إن الطبائع المنقسمة للدول الضعيفة جعلت منها دولاً من دون هويات ومؤسسات موحدة وتركتها من دون أنظمة حكم واحدة تربط أفراد شعوبها بعضهم مع بعض. فتصميم هذه الدول الذي يعتمد غالباً على حدود مرسومة اعتباطاً وبشكل يتجاهل الظروف الجغرافية والاقتصادية و(الاجتماعية السياسية) المحلية أجبر شعوبها على نبذ مئات السنين من ذكريات التأسيس، والاستخفاف بقيمة المخزون الاجتماعي لمجتمعاتها، وخلق الإشكالية الكبرى في دمج المبادئ العامة بالكتل الرسمية الحاكمة. وحتى في الأماكن التي اشترك فيها السكان بالمساحات السياسية ذاتها لقرون

أدت الانقسامات العرقية والدينية والعشائرية والاجتماعية والجغرافية والثقافية العميقة إلى تباعد بين هويات جماعاتها المختلفة. وكنتيجة متوقعة لهذه الظروف، مزَّق الشقاق الحزبي الخطير مثل هذه الدول وقوضها انعدام شرعيتها وزاد في ضعفها مؤسساتها الرسمية الهزيلة.

يبيّن هذا الفصل أن الجذور المسببة للمشكلات العديدة التي تعاني منها الدول الضعيفة يمكن إرجاعها إلى غياب التماسك الاجتماعي وغياب مجموعة المؤسسات الإنتاجية المساهمة.

وقد جرت مناقشة هذين المقومين في فصل سابق؛ فالدول الضعيفة - مع غياب هذين المقومين - غير قادرة على خلق نظام حكم فعال خاص بها. ويوضح هذا الفصل أن الطريقة الوحيدة هي في إعادة تقييم المؤسسات الرسمية التابعة لهذه الدول للحد من مشاكلها.

فالفصل يبدأ بتفسير مختصر للجذور التاريخية لضعف الدولة وبمناقشة الوسائل للحدّ من دور السياسات الحالية في إطالة الاختلال الوظيفي السابق. وبعدها يقوم بتشخيص أسس ضعف الدولة البنيوية، ويشرح سبب عدم قدرة الدول الضعيفة في شكلها الحالي على تسخير القوى القيادية التي مَكّنت البلدان الأخرى من التطور.

وينتهي بإيضاح بعض المشاكل التي أحدثتها التصدعات البنيوية في هذه الدول.

الجذور التاريخية للضعف

تنجم العديد من المصاعب التي تواجه الدول الضعيفة عن طريقة بنائها؛ فأصول نشأتها الفعلية بُنِيت على حدودٍ رَسَمَ الغربيون معظمها اعتباطياً، ما أدى إلى ظهور جماعات تحمل هويات متفاوتة- وفي أغلب الأحيان متعارضة. هذه النشأة تركت الجماعات الموجودة قبل الاستعمار (وفي بعض الحالات مزيج من الجماعات والمستوطنين) لا يمتلكون القدرة على الاستمرار في نموهم نحو كيانات ناضجة فقط - كما تطورت الدول القومية من قبل- وإنما لا يمتلكون أيضاً الأُطر المؤسساتية القوية والشاملة والضرورية للسيطرة على البلدان المؤسسة حديثاً- وإنما بقيت تلك الأُطر التي ورثتها الدول القومية من ساداتها المُستَعمِرين. كل المؤسسات والمبادئ وأنظمة الحكم التي كانت تتطور عبر القرون بعد أن تَكَيَّفت مع الظروف المحلية، تم نَبذُها من المستعمرين، ثم تمَّ إقحام «المفهوم الغربي المجرد للدولة في الأشكال السياسية المتنوعة التي تسبق تكوين الحكومات والمنظمات الاجتماعية. وفي بعض الحالات، بُنيت الدولة فوق نظامٍ كان مصوناً تقليدياً بالرغم من عدم وجود أي نوعٍ من المؤسسات المركزية التي تحميه»، كما في الصومال. وقد أصابت هذه العلل أيضاً الدول الضعيفة القليلة التي لم تنتج من النزعة الاستعمارية ـ مثل إثيوبيا ـ لأنها تاريخياً أخضعت بلداناً لها انقسامات اجتماعية مشابهة.

وفي أغلب البلدان المُستقلة حديثاً، استمر النمط الذي اتبعته القوى الاستعمارية عند وصولها في تأسيس حكوماتها على رأس المجتمعات المحلية

- بشكل منفصل عنها- فالحكومات منفصلة إلى حدٍّ بعيد عن المجتمعات المُستقلة فيما يفترض أن تقوم على خدمة مصالحها[٤]. «معظم الدول في أفريقيا (وفي أماكن أخرى بدرجاتٍ متفاوتة) هي دول مصطنعة بشكل أساسي وهي «مُعَلّقة فوق» مجتمعٍ ما كان ليُنتجها ولم يتطلبها. إن عدم التطابق هذا بين الدولة والمجتمع هو جوهر المشكلة»؛ في مثل هذه البيئة هناك هوّة كبيرة بين الكادر الصغير الذي يتلاعب أو يتحكم بالدولة ـ ولذلك يُفَضَّل استمرارها ـ والعامة من الناس، أصحاب الرأي المتناقض بدرجة كبيرة تجاه حكومتهم. «الدولة هي من ممتلكات طبقة النبلاء الجديدة».

إن أنظمة ما قبل الاستعمار، التي سعى الغربيون إلى مساعدة حرسها القديم بتزويدها بالمعونات وأشكال الدعم الأخرى، أطالوا معاناتهم بطرق مختلفة من خلال منع أي إعادة لتنظيم الدولة بنحوٍ يجعلها مناسبة أكثر للظروف المحلية وبالتالي أكثر ارتباطاً بمجتمعها المحيط. (يمكن اعتبار السياسة الغربية نحو الدول الضعيفة شكلاً جديداً من النزعة الاستعمارية بما أنها تميل إلى تعزيز اعتماد تلك الدول على الغرب). «عندما تفشل الدولة في ضرب جذورها عميقةً في المجتمع، فإن مشكلة ضعف سياسات المؤسسات الدولية المالية تحديداً هي مشكلة يصعب حَلُّها». كما استنتجت منظمة أصدقاء الديموقراطية «USAID» في تقرير لها للوكالة، «أن الانفصال السياسي [الذي ظهر عند الاستقلال بين الدولة والمجتمع] تفاقم مع ظهور الانفصال الاقتصادي جَرَّاءَ نمو إمكانية الاستفادة من الدعم المالي الخارجي. ومع زيادة اعتماد الدولة على هذه المصادرة الخارجية لبقائها فإنها تتجه نحو الانعزال بشدة عن مجتمعها ومصادرها المحلية، وبالتالي تفقد

الاهتمام بأسس مواردها فلا تعيرها اهتماماً إلا على أنها مصادر للنهب». وعلى نحو مشابه أشار برنامج الأبحاث (DFID) إلى دور البلدان الغنية ـ ذات التطور العالي – في المشكلات التي تعترض البلدان الفقيرة. والحاجة لوجود ممثلين خارجيين يراعون أكثر تأثير أعمال هذه البلدان على الحوافز والعلاقات الداخلية في البلدان الفقيرة». عندما تتحكم نخبة حكم ضيقة بموارد طبيعية وفيرة، مثل النفط؛ فإن ذلك يؤدي إلى نتيجة مشابهة تفاقم من الاختلال الوظيفي للمجتمع.

تشخيص المسببات البنيوية للضعف

١- هويات ممزقة، مؤسسات ضعيفة، دول غير شرعية

الدول الضعيفة اِبتُليتْ بمشكلتين بنيويتين: تمزق في الهوية السياسية ومؤسسات وطنية ضعيفة. هاتان الصفتان مجتمعتين تعوقان تشكيل نظام حاكمٍ قوي، وتقوضان بشدة شرعية الدولة كما تقودان إلى أنظمة سياسية ًغير مستقرة وصعبة الإصلاح لحدٍّ بعيد.

تعتمد شرعية الدولة على قاعدة أيِّ نظام سياسي ثابت؛ فهي المقوّم الأساسي المؤَثّر على قدرة الدولة على رعاية الاقتصاد أو السياسية أو التقدم الاجتماعي، وهي المؤشر للنمو الاقتصادي ولنوعية الحكم. فعامل الأمان لمثل هذا النظام «ينشأ من إيمان الفرد بأن قبول وطاعة السلطات هو شيء مناسب وصحيح، وأن يلتزم بمتطلبات النظام.

وهذا يعكس حقيقة أنه يرى بطريقة مبهمة أو واضحة هذه الأهداف على أنها تأكيد لمبادئه الأخلاقية، وشعوره نحو ما هو صحيح ومناسب في العالم السياسي». مثل هذه الأنظمة تعمل بفاعلية «بسبب إذعان الموظفين ورعايا الدولة لنظام موضوعي مؤسَّس بشكل شرعي». يمكن استخلاص هذه الشرعية؛ إما من جماعة المواطنين الذين يرون أن الدولة هي نتيجة تطور تاريخي وثقافي واجتماعي مناسب نَتَجَ منه نظام عادل (كما في الدول القومية، وبدرجة أقل؛ في جماعات الدولة)، أو من قبول المدنيين للدولة لأنها كانت قد أُسِّسَت أو حُكِمَت من قبل قائد مُوقَّر (كما في حالة أتاتورك وتركيا). إن نظام الحكم الذي أصبح ضارباً بعمق ومقبولاً بشكل واسع في المجتمع هو شكل لشرعيةٍ أقوى بكثير وأكثر بقاءً، وهو مبدأ أساسي لتعزيز التطور.

إن دور الانتماء في صناعة الشرعية هو دور حاسم، لأن النظام السياسي الشرعي ينشأ عادةً في جماعةٍ موحدة - ويستخدم مؤسسات تعتبر الانعكاس للتطور التاريخي الخاص بهذه الجماعة - كما أوضح (مايكل هادسون) في دراسته المبسطة حول «نقص الشرعية في السياسات العربية». يجب أن يعتمد النظام السياسي الشرعي على بعض الإجماع حول الهوية الوطنية، والاتفاق حول حدود المجتمع السياسي إضافة إلى بعض الإدراك الجمعي للأولويات الوطنية؛ فإذا ما كان العامة ضمن حدود سياسية ما، منقسمة على ذاتها بشدة وفق أعراق أو طبقات [أو وفق شؤون دينية أو عشائرية]، أو إذا ما كان جزءً [مهماً] من مطالب جماعة كبيرة - تتخطى الحدود القومية- مُقيداً؛ فإن من العسير جداً أن يتطور النظام الشرعي».

«بدون بنية سياسية موثوقة، (موقوفة) على «الصواب والفاعلية، ومن المؤكد أن الحياة السياسية ستكون عنيفة وغير متوقعة».

إن التشرذم السياسي وجماعات الحكم الضعيفة تتغذى على بعضها البعض وأكثر من ذلك فإنها تقوض شرعية الدولة، كما يعلل باحث التطور الاقتصادي القدير وليم ايسترلي: «الاختلاف العرقي له التأثير المناوئ الأكبر للسياسة الاقتصادية والنمو عندما تكون المؤسسات فقيرة. وللتعبير عن ذلك بطريقة أخرى؛ فإن المؤسسات الفقيرة لها تأثير مناوئ أكبر على النمو والسياسة عندما تكون الاختلافات العرقية شديدة. وعلى العكس؛ ففي البلدان التي تحوي مؤسسات جيدة على نحو كافٍ، لا تقلل الاختلافات العرقية من النمو وبالتالي لا تجعل السياسات الاقتصادية أسوأ». فانقسامهم الشديد، على سبيل المثال يمنع تَكَوُّن «واحد من أهم متطلبات نجاح الدولة... خلق بُنَى بيروقراطية حيادية (الخدمات المدنية، النظام القضائي، الشرطة، الجيش) المدعومة بأيديولوجية تُشَرِّع دور سلطة الدولة الحيادي في الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال إجراءات وقائية إضافة إلى دور القانون». إن العصبية القبلية المتأصلة في ثقافاتهم السياسية تحيط مسبقاً بالمجموعات الضعيفة، فهي تقسمهم إلى قبائل أثناء العملية (السياسية)، وتمنع نشوء أي بناء بيروقراطي سياسي يمكن أن يكسب ولاء أفراد شعبه. وعلى نحو مماثل؛ فإن ضعف الدولة يجعل كل مجموعة بهوية مشتركة ترتد إلى ولائها التقليدي لأنه هو الشكل الوحيد المتوافر لتأمين الحماية والدعم. كما ويوضح (ايسترلي) في ورقة بحث حديثاً، أن «المؤسسات الجيدة هي الحاجة المُلحَّة والمفيدة في الأماكن التي تعاني انقسامات عرقية

ولغوية. فالمؤسسات الرسمية تحل محل «اللاصق الاجتماعي» الذي يكون أقل فاعلية في حال وجود انقسامات عرقية ولغوية.

الجدول الرقم (٧–١)، المنقول في أعمال (هودسون)، يلخص معضلة الدول الضعيفة بوضوح. فالأنظمة السياسية التي تملك تمزقاً أقل وقدرات حكومية أقل – (مربع III) – تتميز ببعض التماسك ولكنها ليست من البلدان متطورة بعد – مثل مالي، أرمينيا، ومنغوليا ـ فهي مستقرة نوعاً ما ولكن خاملة. ويتوقع لهذه البلدان أن تحصل على مستقبلٍ مشرقٍ إذا ما رَعَت مناخاً استثمارياً جيداً وحَسّنَت من قدرات دولها. فعليها أن تسعى إلى امتلاك القدرة على صنع أنظمة موحدة مدعومة من جميع شعوبها.

الجدول الرقم (٧-١)النظم السياسية البديلة

		تجزؤ الثقافة السياسية	
		مرتفع	منخفض
إمكانيات الحكومة	منخفض	I – غير مستقر	III – خامل
	مرتفع	II– مسيطر عليه	IV– دينامية

المصدر: بالاستناد إلى مايكل هادسون Michael Hudson، السياسات العربية: البحث عن الشرعية (نيوهافن: كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل، ١٩٧٧)، ٣٩١.

أما البلدان التي تحوي تشرذماً كبيراً في الهوية وتحوي أيضاً قدرات قمع حكومية قوية وفيرة لقمع الصراع الداخلي - (مربع II) - مثل سورية والعراق تحت حكم صدام، والاتحاد السوفياتي السابق؛ فهي بلدان مضبوطة. قد تبدو هذه البلدان آمنة ولكنها ضعيفة أصلاً وغير قابلة للتكيف مع التغيير ما لم تكن إما راعية لتماسك أعظم بين شعوبها أو مبتدعة لتصميم بنيوي ولطريقة عمل توازن بين طبائعها المنقسمة.

البلدان الموسومة بالتمزق السياسي القليل نسبياً وبالقدرات العالية للدولة - (مربع IV) -، كما في حالة معظم البلدان المتطورة وعلى درجة كافية في الدول القومية، هي بلدان في جوهرها مليئة بالقوة والنشاط. فقط هذه المجموعة قادرة مؤسساتياً على تحقيق شرعية قوية وقادرة على معالجة تحديات التطور تماماً.

وكما هو موضح في الجدول؛ فإن الدول التي تجمع بين قدرات حكومية ضعيفة (نفوذ قمعي ضعيف) وثقافة سياسية مشتتة إلى حد كبير - (مربع I) - مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية (DRC)، نيجيريا، والعديد من الدول الأفريقية الأخرى، هي التي مهدت للظروف السيئة خاصة وأنها أنظمة غير مستقرة؛ فالدول الضعيفة محددة في (المربعات II –I).

يمكن تفسير معظم تاريخ أفضل دول ما بعد الاستعمار قيادةً على الرغم من وجود هذين العائقين السابقين بأنه محاولات للانتقال من المربعI إلى المربع II (بما أن التحرك إلى المربع III صعب للغاية)، كما حدث في سورية تحت

حكم حافظ الأسد (الفصل ٧) وفيغانا تحت حكم (جيري راولينغز).

تسعى هذه البلدان إلى زيادة شرعيتها برعاية ما يشبه، على الأقل الوحدة الوطنية وبالسعي إلى زيادة بطيئة في قدراتها وذلك لتأمين خدمات حقيقية ضامنة لصيانة القانون والنظام ولبناء أدوات إدارة فعالة إضافة لزيادة فرص التعليم والصحة والعمل بما يتناسب مع نمو السكان.

ما دامت الدول في حالة تطور؛ فإنها تتحرك من المربعات العليا إلى المربعات الدنيا، ومن اليمين نحو اليسار.

فقد عانت، على سبيل المثال، كل البلدان الأميركية اللاتينية من بعض أشكال عدم الاستقرار خلال ما يقارب المئة عام الأولى بعد استقلالها، وبما أن تقدمها كان مذ ذاك كيفما اتفق، فإن أغلبها أصبح أكثر استقراراً وتَكَيُّفاً مع ظروف التطور عبر الزمن.

الكيانات الأكثر تماسكاً، مثل تشيلي، أصبحت لها القدرة على تسخير وحدتها ومثابرتها على زيادة قدراتها وبالتالي خلق أنظمة قوية وفعالة وديموقراطية ومزدهرة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة.

أما البلدان الأفريقية والشرق أوسطية والواقعة في مركز آسيا؛ فأغلبها في نقطة متأخرة على هذا المسار.

٢- مستويات متدنية من الثقة وتكاليف تحول عالية

هذا التشتت السياسي يمسّ مباشرة مقدرة هذه البلدان على رعاية البيئة المؤسساتية الايجابية الضرورية لتشجيع السلوك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المُنْتج، لأنه يُقَوِّض فوائد الأنظمة المؤسساتية التقليدية غير الرسمية ويشتت الرأسمال الاجتماعي المُرَكَّب؛ فيما يحبط المحاولات لبناء هيكل حكم رسمي قوي وبالنتيجة هي مجتمعات تعاني أدنى مستويات الثقة بين أفرادها وبالتالي تكاليف استثنائية عالية للتعاملات التجارية.

وعلى غرار ما تم نقاشه في (الفصل ٢)؛ فإن الجماعات المتماسكة التي تمتلك تاريخاً مشتركاً طويلاً، من الطبيعي أن تُطَوِّرَ نظام حكمها الذاتي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المعقد والخاص بها (والذي يندمج في هيكل الحكم الرسمي للدول القومية حالما تنضج هذه الأخيرة).

هذا النظام يضم عدة آليات خاصة بسلوك عناصر الشرطة، تسعى إلى تخفيض تكاليف المعاملات التجارية بين الأفراد، ولتشجيع حماية الممتلكات. فمثل هذه الجماعات قادرة على خلق مجتمعات معقدة تضم مؤسسات متطورة. حتى مع غياب الهيكل الحاكم للدولة الحديثة، كما فعلت أمم شرق آسيا لقرون مضت.

هذه الآليات لا تتطلب بالضرورة دوراً رسمياً للدولة، كحالات عديدة لمجتمعات ما قبل الاستعمار في أفريقيا والشرق الأوسط التي عملت بغياب الدولة (مثل شعب إيغبو) أو مستقلة نسبياً في الدولة العثمانية

(مثل المجتمعات المعترف بها كشبه مستقلة) الناس في النهاية «تميل إلى طاعة الحكم ليس لأنها قلقة من الشرطة ولكن لأن لديها التزامات تجاه أناس آخرين». داخل العديد من هذه الجماعات المتماسكة تتطور حلقاتٌ قوية تنتج من توازنات اجتماعية «على أعلى مستوى من التعاون والثقة وتبادل الامتيازات والالتزام المدني والتحسن العام للمعيشة»، والتنوع في الإجراءات الرسمية وغير الرسمية لمعاقبة النشاطات غير المنتجة التي قد تقوض الانتعاش الاجتماعي العام.

أغلب المجتمعات المتماسكة، وليس جميعها، تصنع مثل هذه النماذج القوية، والقِلَّة من الدول الضعيفة إن وُجِدَت تصنع مثلها. تميل الدول المكونة من جماعات عرقية، والتي لا تمتلك تاريخاً مشتركاً من التعاون في ما بينها ولا تمتلك مؤسسات حاكمة قوية تحاكي وتنظم هذا التعاون، إلى الانجذاب «نحو دوائر فاسدة من الجو الخانق» حيث «وكما يشير (باتنام) «حيث التردد وعدم الثقة والتهرب والاستغلال والعزلة والفوضى والركود الذي يقوي بعضها البعض». وما إن تسيطر المؤسسات غير المنتجة والمختلَّة وظيفياً على مجتمع ما حتى تدوم، لأنه، وكما يفسر (نورث)، أن الدرجة العالية في التبعية لإطار عمل مؤسساتي ما يؤدي «إلى عقبات في وجه النشاط الإنتاجي [وذلك من خلال نشوء] منظمات وجماعات تمتلك الدعم المادي ولها مصالح في استمرار هذه القيود الموجودة». وهذا «هو العامل المهم في تفسير استمرارية معدلات النمو المنخفضة لتطوير البلاد». ويؤكد (ايسترلي) أن «الانقسام العرقي الحاد يترافق إلى حد بعيد مع تعليم ضعيف، وأنظمة مالية تحت مستوى التطور، وأسواق عملات أجنبية مشوهة، إضافة

إلى بنية تحتية غير كفوءة..؛ فاستقطاب المجموعات ذات المصالح يؤدي إلى سلوك يسعى إلى استئجار ويضعف الإجماع على السلع الوطنية ما يؤدي إلى أحداث مأساوية طويلة الأجل على النمو».

الثقة، كما يصفها (باتنام)، «كَمُكَوَّن أساسي لرأس المال الاجتماعي» هي المتطلب الأساسي لأي نمو سياسي واقتصادي لأنها « (تُزَيِّت = تيسّر) التعاون. وعلى القدر الذي تكون فيه مستويات الثقة عالية داخل المجتمع، يكون الاحتمال القوي لظهور هذا التعاون. وهذا التعاون نفسه يوَلِّد الثقة..؛ ففي المجتمعات التي يمكن شعوبها أن يثق بعضها ببعض، تصبح تلك الثقة مكافأة، لا استغلالاً، ويصبح احتمال نشوء المقايضة كنتيجة أكبر». لا تستطيع الأنظمة الديموقراطية العمل دون وجود ثقة؛ فحيث تكون الثقة قليلة يكون هناك حافز ضعيف، على سبيل المثال، لقبول نتائج الانتخابات. وعلى نحو مماثل؛ فإن الاقتصاد المزدهر يعتمد على مستوى معين من الثقة. «ففعلياً كل معاملة تجارية تتضمن عنصراً من الثقة في داخلها، وطبعاً أي معاملة تأخذ وقتاً في التنفيذ. وبالتالي فمن الممكن أن نناقش منطقياً أن مقدار التخلف الاقتصادي في العالم يعود إلى نقص الثقة المتبادلة»؛ فيستنتج (باتنام) أنه «من أجل استقرار سياسي، ومن أجل فاعلية حكومية، وحتى ومن أجل تقدم اقتصادي، يمكن أن يكون رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية حتى من رأس المال المادي والبشري».

إن الدول المبنية على بلدان مُقَسَّمة تنزع الشرعية عن المؤسسة غير الرسمية من غير إبدالها بكتل رسمية فعّالة وبنفس الوقت، تدمر رأس المال الاجتماعي

المركب بإجبار الناس التي لا تمتلك تاريخاً مشتركاً على العمل سويةً. (بالفعل، كما يمكن الاقتباس من مقالة نشرت عام ٢٠٠٠ في مجلة (**البنك الدولي**)؛ ففي العديد من البلدان النامية «يتلازم رأس المال الاجتماعي في مجتمعها بالدرجة الأولى مع مجموعات اجتماعية أو بدائية غير مترابطة مع بعضها»). هذا التركيب يرفع تكاليف التبادل التجاري على نحو واضح فيما يُخَفَّض من قيمة الأصول المالية ويعطل النواحي الاقتصادية بقسوة ويُنْقص بحدَّة مقدرة المجتمعات على رعاية التطور. وكما يوضح (نورث) «كلما كان المشتري عرضةً أكثر للشك، كانت قيمة الأصول المادية أقل... تكاليف التبادلات التجارية [في دول العالم الثالث] أكثر بكثير [منها في الاقتصاد الصناعي المتطور]ـ في بعض الأحيان لا تتم أي من التبادلات التجارية لأن تكاليفها عالية جداً». ولذلك فإن ممارسة نشاطات العمل الشرعية، أو في ما يرتبط بهذا الموضوع وممارسة أي شكل من أشكال التبادلات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية المنتجة ـ يحمل مخاطر كبيرة جداً في الدول الفقيرة التي تملك بيئات متماسكة، وتؤثر بشكل مأساوي على الديناميكية الاجتماعية والحوافز الموجهة للسلوك. وبحسب (بول كولينير)، «فإن المجتمعات المتجانسة... [لأنها] تستطيع إنقاص الدخل بإنقاص الثقة، تحديداً، وبالتالي ترفع تكاليف المعاملات التجارية».

الانتهازية، الفساد، نزعة الوراثة الجديدة

يُبدد التشرذم السياسي الحوافز ويشجع الانتهازية قصيرة الأمد على حساب الاستثمارات طويلة الأجل الدافعة للتطور نحو الأمام؛ فالمجتمع يصبح

مهووساً بالصراع القائم بين المجموعات العرقية عوضاً عن تنمية الثروة وزيادة النفوذ الوطني. وفي غضون ذلك، ينفصل الهيكل الحاكم والقوانين الرسمية عن بيناتها المحيطة، فلا تصبح بذلك جزءاً عضوياً من إطار العمل المؤسساتي غير الرسمي أو بالتالي توجه سلوك الناس إلى طريق يسيطر عليه الإذعان والولاء السطحي. فالحياة الحقيقية تسير بمعزل عنهم؛ فقوانين الدولة التي تصبح مهملة لعدم الاعتراف لشرعيتها، والحكومات الفاسدة والمحاكم الظالمة وحقوق الملكية الضعيفة هي ناتجٌ طبيعيُ لهذه الظروف.

في هذه الدول الضعيفة، ينزع الأفراد إلى الشعور بالولاء نحو القبيلة أو القادة الدينيون أو شيوخ العشائر التي ارتبطوا، مثل أسلافهم، معها إلى حدٍ بعيد أكثر بكثير من الدولة التي تربطهم معها روابط هزيلة. «من الصعب التقدير، من دون المغالاة، للأهمية المستمرة لشبكة المحسوبيات في المجتمعات التي ما زالت، وعلى نحو واسع، مُنظمة وفق جماعات عرقية تربطها روابط طويلة من القرابة». تتنافس المجموعات على استخدام المؤسسات الرسمية لأغراضهم الشخصية؛ فإذا ما سيطرت مجموعة ما على أدوات الدولة؛ فإنها تُقْحِم عناصرها في المناصب المهمة وتبدأ باستنزاف ثروات البلد. وعوضاً عن تشكيل سياسة قد تشجع النمو، تعمل العُصْبَة الحاكمة على التحكم بالأصول المالية لتكوين الثروات. وتُقيد الأسواق، وتحرم جمهور الناخبين من بعض حقوقه المشروعة وحتى أنها تخدع الأجانب من أجل تقديم مساعدات أكثر؛ فالمجموعات التي تكون خارج السلطة ترى أن الدولة غير شرعية وتسعى إلى تجاوزها. وحين يمتد التعاون عبر روابط العشيرة، فإن هذا التعاون غالباً ما يكون لمصالح مؤقتة، مثل تنافس

العصابات ذات الخلفيات المختلفة لنيل المكاسب في ظل غياب القانون عموماً داخل المجتمع. ليمتص الأموال من كل شيء، بدءاً من مشاريع بناء الدولة مروراً بمناجم الذهب وحتى من الصراعات. في مثل هذه الحالات يمكن التلاعب بتمزق الانتماءات لمكاسب شخصية أو سياسية قصيرة الأمد، ما يؤدي إلى توسيع الفجوة ما بين المجموعات.

ففي ساحل العاج، على سبيل المثال، كانت الدولة متورطة في حرب أهلية في أوائل سنوات الألفية الثالثة (٢٠٠٠)، وذلك بسبب حرمان الشماليين حقوقهم الشرعية؛ فحالات التوتر العرقية دفعت الجنوبيين إلى تعديل الدستور الوطني متجاهلين ملايين من الناس بحرمانهم حقوقهم في الحصول على بطاقات شخصية، والتي لا يتمكن الفرد من الانتخاب أو العمل بدونها. «نحن بحاجة للحرب لأننا بحاجة لهوياتنا الشخصية»، كما أوضح أحد المتمردين. «لقد حملنا السلاح لا من أجل النفط أو الماس أو السلطة بل لنقول إن هناك شعباً في ساحل العاج يعيش كمواطن من الدرجة الثانية في بلاده» كما قال آخر. العديد من البلدان في أميركا اللاتينية مثل بوليفيا ـ الإكوادور ـ وغواتيمالا مارست التمييز ضد شعبها البسيط لقرون - في كل شيء - بدءاً من توفير الخدمات العامة إلى تحديد الجدارة للانتخاب والتصويت وحتى الاعتراف باللغات (الفصل ٩)؛ فدول مثل نيجيريا والسودان وبوليفيا فشلت حتى بتأمين الحد الأدنى والأساسي من البنية التحتية والخدمات العامة - لأجيال، وفي بعض الحالات حتى للشعوب التي تعيش بالقرب من مواردها المعدنية والنفطية.

في هذه البيئة ينبغي للمقاولين تقديم مبالغ كبيرة للنظام الفاسد أو العمل بشكل غير قانوني خارج بناء الدولة وإطار العمل القانوني الرسمي؛ فرجال الأعمال الذين تزدهر أعمالهم ليسوا أفضل المتعلمين أو الذين يمتلكون أفضل الأفكار وإنما أولئك الذين يرتبطون بروابط الدم والزواج مع العُصبة الحاكمة أو أولئك المَهَرَة بالتلاعب وبرشوة الموظفين المسؤولين عن التراخيص والعقود. تنمو مخالفة القانون والفساد بقوة، حتى في الأماكن التي لا تعتبرهما فيها الثقافة العملية مشكلةً أصلاً؛ فالأعمال والإجراءات المكتبية تنتشر لتخلق فرص جديدة لإنتاج الثروة بيروقراطياً، وذلك بحرمان القطاع الخاص الشرعي وبدعم نمو السوق السوداء الخفيفة. ففي النيجر، على سبيل المثال، يتطلب تسجيل شركة ما ١١ خطوة بتكلفة تصل إلى أربعة أضعاف معدل الدخل السنوي. وهذا ما يسهم في ابتعاد المستثمرين؛ فالطرقات والمطارات وخطوط الهاتف، ومتطلبات البنية التحتية الأخرى لا يتم بناؤها، وحتى عندما تُبنى فإنها لا تُصان؛ فرجال الأعمال وأولئك الحاصلون على درجات علمية متقدمة يفرون إلى أماكن أفضل أخرى للعمل والمعيشة، وبالتالي لا يحقق البلد أي تقدم باتجاه القضاء على الفقر أو تطوير مؤسسات صلبة أو باتجاه الحداثة. يبين الجدول الرقم (٧-٢) ضُعفَ حكومات الدول الضعيفة مقارنة مع جاراتها الأكثر تماسكاً.

الجدول الرقم (٧-٢) مقارنة أداء الدولة في أقاليم متعددة من العالم

الدول الأكثر تماسكاً المذكورة أعلى الخط في كل منطقة تتفوق دائماً على جيرانها الأكثر انقساماً أو عدداً من مؤشرات فعالية الحكومة

الدولة	البنك الدولي مؤشر الحكم الإجمالي، ٢٠٠٦	الخطوط الهاتفية ١,٠٠٠ P الناس، ٢٠٠٤	دليل تسجيل إدارك الفساد، ٢٠٠٦	تصنيف الحرية السياسية ٢٠٠٦
	+٢,٥ = أفضل حكم - ٢,٥ = أسوأ حكم		١٠ = الأكثر نظافة ٠ = الأكثر فساداً	١ = الأكثر حرية ٧ = الأقل حرية
أفريقيا				
بوتسوانا	+٠,٧	٧٧	٥,٦	٢,٠
موريشيوس	+٠,٧	٢٨٧	٥,١	١,٥
أفريقيا الجنوبية	+٠,٥	غير متوافر (N\A)	٤,٦	٢,٠
سيشيل	+٠,١	٢٥٣	٣,٦	٣,٠
أوغندا	-٠,٦	٣	٢,٧	٤,٥
إثيوبيا	-٠,٩	٢	٢,٤	٥,٠
أنغولا	-١,١	٦	٢,٢	٥,٥
نيجيريا	-١,٢	٨	٢,٢	٤,٠
السودان	-١,٥	٢٩	٢,٠	٧,٠
جمهورية الكونغو الديموقراطية	-١,٧	٠	٢,٠	٥,٥
الصومال	-٢,٣	٠	غير متوافر (N\A)	٧,٠
البلقان				
كرواتيا	+٠,٣	٤٢٥	٣,٤	٢,٠
البوسنة	-٠,٤	غير متوافر (N\A)	٢,٩	٣,٠
صربيا	-٠,٤	٣٣٠	غير متوافر (N\A)	٢,٥
القوقاز				
أرمينيا	-٠,٣	١٩٢	٢,٩	٤,٥
أذربيجان	-٠,٩	١١٨	٢,٤	٥,٥
أميركا اللاتينية				
تشيلي	+١,٢	٢٠٦	٧,٣	١,٠
الأورغواي	+٠,٦	٢٩١	٦,٤	١,٠

كوستا ريكا	+٠,٦	٣١٦	٤,١	١,٠
البيرو	-٠,٤	٧٤	٣,٣	٢,٥
غويانا	-٠,٤	١٣٧	٢,٥	٢,٥
غواتيمالا	-٠,٦	٩٢	٢,٦	٣,٥
نيكارغوا	-٠,٦	٤٠	٢,٦	٣,٠
بوليفيا	-٠,٧	٦٩	٢,٧	٣,٠
الايكوادور	-٠,٩	١٢٤	٢,٣	٣,٠
الشرق الأوسط				
الإمارات العربية المتحدة	+٠,٦	٢٧٥	٦,٢	٥,٥
إسرائيل	+٠,٥	٤٤١	٥,٩	١,٥
الكويت	+٠,٤	٢٠٢	٤,٨	٤,٠
تركيا	+٠,٠	٢٦٧	٣,٨	٣,٠
لبنان	-٠,٧	١٧٨	٣,٦	٤,٥
سورية	-١,٠	١٤٣	٢,٩	٦,٥
العراق	-١,٨	غير متوافر (N\A)	١,٩	٦,٠
جنوب آسيا				
بوتان	+٠,٣	٣٣	٦,٠	٥,٥
الهند	-٠,١	٤١	٣,٣	٢,٥
باكستان	-١,٠	٣٠	٢,٢	٥,٥
نيبال	-١,١	١٥	٢,٥	٤,٥

* أرقام البنك الدولي تعادل ستة مؤشرات للحكم: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي؛ فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد.

** سنة ٢٠٠٤ أو آخر سنة متاحة.

تؤثر مثل هذه البيئات بشكل طبيعي على الموظفين فيها، «فينزعج السياسيون من عدم الأمان ويخافون من المجهول، حتى ولو ظهرت تصرفاتهم بين الحين والآخر خيالية أو يشوبُها جنون العظمة والارتياب؛ فإن هذه اللاعقلانية لا تتوافر بكثرة في نفوسهم مثلما تتوافر في مواقفهم.... [هؤلاء] السياسيون

يعملون في بيئات سياسية تتبدد فيها شرعية الحكام والأنظمة ومؤسسات الدولة نفسها أو في أفضل الأحوال تكون هذه الشرعية نادرة».

وعلى افتراض أن هؤلاء القادة فاسدون قد يضعون سياسات فاسدة أو يأخذ أداؤهم شكلاً استبدادياً لأن مثل هذا السلوك هو استراتيجية النجاة الوحيدة القابلة للتطبيق عندهم. «على الأغلب يلجأ هؤلاء القادة إلى المحسوبية، ومحاباة الأقرباء، والفساد، ونماذج السلوك السياسي الأخرى التي تُصَنَّف أحياناً تحت فئة (نزعة التوريث)». يستنتج (هادسون): «بإيجاز، إن الشعور بانعدام الأمن للنخبة الحاكمة يدفعها لأداءٍ أوتوقراطي الأمر الذي لا تفرضه الأنانية بالضرورة، وإنما ما يطلق عليه المراقبون بتجرد، التقييم الواقعي للموقف... [الدخلاء] قد يكونون على خطأ عندما يَعزُون هذا السلوك إلى شر متأصل في النفس البشرية؛ التي تواجه الموقف نفسه، والتي [ستقوم] بالشيء نفسه بشكل دائم».

إعادة النّظَر في نموذج التطور

إن الدول الضعيفة التي تعاني من اختلافات في الهوية ومن مؤسسات رسمية ضعيفة إذا ما أعطيت الوقت الكافي قد تكون قادرة على دمج مواطنيها داخل أمم أخرى ـ مُكْتَسِبَةً حدوداً معينة واضحة وهويات وطنية متماسكة ـ قادرة على بناء أنظمة حكم تكون قوية من جهة ومُكْتَسبة لولاء شعوبها من جهة أخرى وعلى كل حال، إن هذه العملية قد تأخذ وقتاً طويلاً يمتد إلى قرون في حالات متعددة.

يخلق هذا التركيب القاتل بين التلاحم الاجتماعي الضعيف والمؤسسات الحكومية الواهنة ـ (التي يزيد مشكلتها تعقيداً؛ في بعض الحالات، الجغرافيا السياسية الصعبة والنقص الشديد في كتلة الموارد البشرية الضرورية والحاسمة إضافةً إلى حجم السوق) ـ مشكلةً لا تخضع لأيّ نوع من الحلول المؤيدة من قبل المجتمع الدولي ـ مثل زيادة في حجم المساعدات، والانتخابات التنافسية، والإصلاح الاقتصادي؛ فليس من السهل جعل دول مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية والسودان وبوليفيا والعراق ديموقراطية، وذلك لأن الحملات السياسية والتصويت غالباً ما يفاقمان من خطورة التوتر الداخلي عوضاً عن تحسينه؛ فعند بعض المجموعات العرقية يعني الحكم الذاتي فعلياً الانعزال؛ فالعديد يعتبر ذلك فرصةً للسيطرة على مقاليد الدولة،وعندها لا يتم التنازل عن هذا الحكم بعد ذلك الحين. وعلى كل حال، يكره قادة الدول الضعيفة الدخول في انتخابات تنافسية لأنهم- ومن ورائهم جماعاتهم وعصاباتهم - يعتقدون أن ما قد يخسرونه فيها هو أكثر بكثير من شرعية دولهم المتماسكة. وبالمثل، فإن هذه البلدان لا يمكنها إنشاء المؤسسات القوية التي يفترض أن تعطي الدولة حركة سياسية اجتماعية ديناميكية وبيئة مؤسساتية غير رسمية، لأن القلّة، إن وُجدت، من الشعب إما أن تتظاهر بالولاء للدولة أو أن لا يكون لديها أي حافز لاحترام قوانينها. ولا يمكن إصلاح الحكم الفاسد في هذه البلدان بمجرد إحداث خطوات اقتصادية واسعة أو إصلاحات إدارية لأن الخلل الوظيفي فيها بسبب قضايا أساسية عميقة جداً. وبشكل عام، إن مثل هذه الدول في أيٍّ من حالاتها، لديها نُدرة في الموظفين

الكفوئين والشرفاء الراغبين في دعم نظام موضوعي، الأمر الذي يعتبر متطلباً لازماً لتقديم إصلاحٍ فعال.

ومع استمرار البلدان المنقسمة في اتخاذ الطرق الحالية للتطور، فإنها لن تتطور أبداً، وخاصةً أن خللها الوظيفي قد أصبح يتعزز تلقائياً بشكل ذاتي. الحلقات الفاسدة التي أحاطت هذه الدول وأُغْلِقَتْ عليها، يمكن إصلاحها فقط بواسطة استراتيجيات تكسر مسارها في التبعية ـ ويترافق مع هذا الإجراء إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية التابعة لها ومحاكاتها بشكلٍ مُرضٍ مع الظروف المحلية، وبالتالي تصبح سهلة التكييف والانقياد وتحصل على دعم الشعوب المحلية. وتؤدي مثل هذه الاستراتيجيات إلى زيادة قوة الولاء التقليدي وجعل الطاقات الكامنة تسهم في بناء الدولة، إما بتقويتها أو بمكافأتها أو بتوحيدها مع بعضها في شكل ما أو بإعادة توجيهها قسرياً إلى نشاطات منتجة. ببطء ولكن بثقة، هذه العملية ستؤدي إلى دمج المجتمعات مع الدول التي من المفترض أنها تمثلهم، مشجعةً بهذه العملية على تطور البلاد.

الفصل الرابع

نموذج جديد للتنمية

يقدم هذا الفصل نموذجاً جديداً لإصلاح الدول الضعيفة، نموذجاً يعتمد على التحاليل المُبيّنة في الفصول السابقة لأسباب وكيفية تطور الدول ـ أو سبب فشلها في التطور.

في الحقيقة، إنها ليست عرفاً أو قانوناً واحداً وإنما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي تعتمد فاعليتها على مدى انسجام أشكالها مع الظروف المحلية والتي تأخذ في حسبانها كيفية الاستفادة من هذه الظروف.

لا يمكن دفع الدولة للعمل من خارجها. فقد يكون الدعم الدولي ضرورياً، لكنه ليس كافياً أبداً لتأسيس المؤسسات الرسمية الشرعية الثابتة

التي تعطي الحوافز الاجتماعية الإيجابية الضرورية لبداية عملية التطور المفاجئة والسريعة؛ فعوضاً عن فرض برنامج عمل غربي وغير مناسب للظروف المحلية؛ فإن الفعل الدولي يجب أن يركز أولاً بشكل رئيس على تسهيل العمليات المحلية وزيادة قوة الطاقات المحلية بهدف إتمام النشاطات المحلية، وبالتالي يتمكن المواطنون المحليون من إنشاء أنظمة حكم مناسبة لظروفهم المحيطة.

تعمل الدول بفاعلية أكبر عندما تكون انعكاساً منطقياً لبيئاتها الاجتماعية السياسية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية ومواردها البشرية الأساسية، وعندما تندمج بعمق مع مجتمعاتها التي تدعي أنها تمثلها، وعندما تصبح قادرة على تسخير المؤسسات الخاصة غير الرسمية وعلى كسب إخلاص مواطنيها.

لذلك، إن أساس إصلاح الدول الضعيفة هو بمنحها الشرعية من خلال ربط الدولة بقوة داخل مجتمعها.

إن لدى شعوب الدول الضعيفة في أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية ووسط آسيا وفي أماكن أخرى، موارد سياسية واجتماعية اقتصادية وثقافية عظيمة، متراكمة لعدة قرون، الأمر الذي يمكنها من العمل عليها كأساسٍ للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ فما تحتاجه هذه الشعوب وهذه البلدان هو نماذج للدولة وللبناء الذي يستطيع أن يتكيف لاستخراج فوائد تلك الموارد، وما تحتاج إليه أيضاً هو الدعم الدولي

بأشكاله المتعددة جداً (فالنقد وحده يمتلك فوائد محدودة في حالات متعددة) التي تهتم أولاً وبشكل رئيس بتسهيل أداء العمليات المحلية بما يمكنها من دعم المجتمعات المتماسكة، ومن قبول واسع للمؤسسات الضرورية لتفعيل عمل الأنظمة الاجتماعية الحاكمة.

فهذه الظروف هي الملائمة لخلق الرغبة السياسية والمقدرة للدولة - التي ما انفك المجتمع الدولي ينادي بها باستمرار على أنها أسس التطوير(انظر **الفصل الأول**).

إن من الضروري أن تقوم الأموال الأجنبية بدعم طاقات المؤسسات المحلية لإتمام مهامها. وأن تكون مُنَظمة على نحوٍ كافٍ لتجنب تقويض أو إفشال الترتيبات التي تُدار محلياً، والتي أصبحت شائعة كلها اليوم خصوصاً مع ميل العديد من البرامج الدولية للتركيز على أهداف المساعدات المالية، وأهداف تخفيض حالات الفقر، واستيراد نماذج دولة شاملة ومركزية بشكل نموذجي.

يجب أن يتم بناء البلدان من القاعدة وحتى القمة لأن هذا البناء من النادر أن ينجح من القمة نحو القاعدة مع وجود مثل هذه البيئات المتعددة؛ فمساعدة البلدان النامية لا يجب أن يتمحور حول دعم قيام دولة فحسب، ولكن أن يتم ربطها مع مجتمعها المحيط وجعلها عند الإمكان مسؤولة أمامه؛ فمن غير المحتمل، لبلدٍ لا يستطيع أن ينتج بناءً مؤسساتياً يعتبره شعبه شرعياً - لأنه يمثل تاريخهم ورغباتهم وواقعهم -أن يرعى الشروط

اللازمة للتطور. وهذا المفهوم الأساسي يحتاج إلى تسخير كل التفاسير لخدمة بناء الدولة.

يقدم هذا الفصل عشرة مبادئ إرشادية لصنَّاع السياسة المحليين والعالميين لتشكيل إطار عمل يسعى إلى إصلاح الدول الضعيفة.

كل مبدأ له الهدف نفسه في النهاية: وهو إنتاج نظام حكومي مناسب قائم بحد ذاته يستطيع - ضمن فترة معقولة من الوقت - قيادة التطور إلى الأمام.

وعلى كل حال، ليست كل المبادئ قابلة للتطبيق أو يمكن تطبيقها بتساوٍ على كل المواقف؛ فعلى صنَّاع السياسة اختبار تلك المبادئ التي تناسب الظروف السائدة في بلدٍ ما.

بالنسبة إلى المبادئ العشرة، أول ستة مبادئ تركز على المعايير الدافعة لأداءٍ أفضل للدول، أما المبدآن التاليان لها فيعالجان دور الدول الخارجية، وآخر مبدأين يناقشان إدارة التغيير وطريقته.

المبادئ ١ , ٢ , ٣ , ٤ تؤكد الحاجة لتعزيز أو رعاية الطاقات المحلية، في حين أن المبادئ ٧ , ٨ يطَبقان على المواقف التي تتطلب مساعدة الدول الخارجية قبل أن يتم اجتذاب الطاقات المحلية لتأخذ دورها على مسرح الأحداث.

المبدأ ٥ يجمع بين الطاقات المحلية وطاقات التدخل الخارجي.

المبادئ ٦ , ٩ , ١٠ لها صلة وثيقة تقريباً بكل المواقف.

تظهر دراسات الحالات السبع، كيفية تطبيق الخطوط الإرشادية هذه على مواقف مختلفة.

١- إقرار النماذج المحلية

يجب على الدول أن تبحث داخلها عن مصادرها ونماذجها المؤسساتية ويجب عليها إقرار البنية والعمليات السياسية التي تعكس تاريخ وتعقيدات خاصية شعوبها وبيئاتها.

بحثت الكثير من أنظمة ما بعد الاستعمار بعيداً في الخارج عن موارد ونماذج حكمٍ لها؛ فأصبحت معتمدة على المساعدات الأجنبية ما كَفِلَ، وبشكل مؤثرٍ، أن تكون دائماً جذورها المحلية الداعمة لها ضعيفة جداً.

يمكن أن تتطور الدول القوية والمؤسسات الحكومية فقط عندما تُبْنى الأنظمة السياسية والاقتصادية وفق نماذج حكم ونمط سلوك وحاجات وحقائق ومصادر أهلية.

إن هذا لا يعني أن النماذج السياسية الغربية التقليدية ليس لها أي صلة مع المجتمعات غير الغربية، ولكن هذا يعني أن هذه النماذج تحتاج عند اختيارها إلى تكييف الأعراف والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية.

يجب أن لا يكون الهدف هو تمركز الدول على القوانين ذات الأسلوب الغربي، ولا أن تُعرّف الديموقراطية كمجرد اصطلاح للانتخابات الدورية، ولكن عوضاً عن ذلك يجب أن يكون الهدف تعزيز حكومات مُؤَهَّلة، شاملة، تشاركية، مستجيبة ومسؤولة بغض النظر عن الأشكال التي تتخذها. دول أرض الصومال Somali land (الفصل ٨)، بوتسوانا والإمارات، على سبيل المثال، سعت إلى تثبيت أنظمتها السياسية ضمن نموذج تقليدي يعزز مبادئ الحكم المقبولة على نحو واسع.

وكجزء من هذه الأهلية، يجب أن يُعْتَرفَ باللغات المحلية لما تمثله كمخزن للميراث الاجتماعي الثقافي للشعوب المحلية لكونها «الجزء المركزي لمواهبهم وإبداعاتهم داخل بيئاتهم». «من المحتمل أن اللغات هي أكثر العوامل حسماً في نشر وتطوير الثقافة والعلم والتقانة المعتمدة على أسس معرفية وتاريخية متأصلة في ممارسات الناس»؛ فيما تسعى النخبة غالباً إلى منع انتشار المعرفة باللغات المحلية لأنها تهدد سيطرتها على السلطة؛ فإن أي محاولة لتطوير مجتمع ما يتطلب مشاركة قاعدته «من خلال بناء قواعد معرفة واستخدامات أهلية». بدلاً من إرغام جميع السكان على تَعَلُّم اللغات الأجنبية؛ فإن جهوداً أعظم بكثير يجب أن تُبذَل لترجمة المعرفة العالمية إلى اللغات الأهلية الأساسية مثل العربية والـهوسا والبنجابية.

يجب أن يتموضع التركيز بشكل أكبر على السعي إلى حلول محلية مناسبة لمشكلات الحكم ولإدارة الأرض والموارد ولنقل المعرفة، إذا ما أصبح التطور في أيّ وقت مُسَيَّراً بشكل محلي وبالتالي يصبح قابلاً للاستمرار.

طبعاً، لا يوجد مجتمع قد تطور بنجاح ولديه اعتماد على نحو كثيف على الموارد الأجنبية والنماذج السياسية الأجنبية والقوانين الأجنبية كما تفعل الدول الضعيفة اليوم.

٢ـ الترابط الوثيق بين الدولة والمجتمع

يجب على الدول أن تكون متشابكة بعمق مع مجتمعاتها التي تسعى نحو تمثيلها إذا ما أرادت أن تكون أدوات حكمٍ وتطورٍ فاعلة.

في حين أن الانتخابات تمتلك دوراً في دفع حكومة ما لأن تكون مستجيبة لمواطنيها؛ فإن هناك العديد من الأدوات الفاعلة الأخرى التي كانت قد أدّت أدواراً فاعلة تاريخياً في ضمان أن الدولة تمثل احتياجات شعبها.

فحيث تميل المجتمعات لأن تكون مُنْقسمة والحكومات لأن تكون أوتوقراطية والانتخابات لأن يُتَلاَعب بِها ـ وهذه حال العديد من الدول الضعيفة ـ فإن لهذه الأدوات الأخرى أهمية عظيمة.

وكما نوقش في المبدأ الثالث، فإن مؤسسات الدولة المبنية حول مجموعات موحدة الهوية تستطيع مضاعفة بعض الميزات المهمة للدول القومية، ما يزيد فاعلية الإدراك التقليدي لمشكلات النظام السياسية والاقتصادية.

على الرغم من أنها عرضة لتلاعب النخبة في بعض الحالات، إلا أن

المجموعات العرقية المتماسكة تتحد على الأرجح خلف بناء الدولة الخاص بها وتنضبط وفقها (سواء بشكل رسمي أو غير رسمي) بما يضمن أن عملها هو لصالح المجموعة التي يمثلها هذا البناء. (خذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، كم تعمل بفاعلية كبيرة الحكومة الإقليمية الكردستانية لصالح الكرد عما تعمله الحكومة العراقية المركزية).

وفي كل الحالات، وكما جاء في تقرير منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)، «فإن من الأهمية بمكان صياغة سياسات تساعد على ربط أفضل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وعلى افتراض حقيقة أن تغييراً البناء الاجتماعي الأهلي قد تكون صعباً جداً أو مستحيلاً أو غير مرغوب؛ فإن هناك حاجة مُلحَّة المعرفة أكبر بالظروف التي يمكن من خلالها الربط بين المستويات المختلفة للمؤسسات بشكلٍ أفضل»؛ فحكومات مثل بوليفيا ومالي كانت، على سبيل المثال، قادرة على دعم شرعيتها وفاعليتها لو أنها أَقَرَّت نظام امتلاك الأراضي التقليدي (وبالتالي يُعَزِّز الأمن وفوائد حقوق الملكية) ولكانت دعمت بالوثائق القانون العرفي وشَكَّلَت بعض مفاهيمه.

الضرائب تؤدي دوراً خاصاً ومهماً في ربط الدولة مع المجتمع وتضمن أن تعتمد الأولى على الثاني. كما هي الحال مع الدول التي بُنِيت في أوروبا؛ فمناقشة الضرائب يمكن أن تكون أداةً تتمكن من خلالها مجموعات مختلفة ومهتمة ضمن مجتمع ما من مناقشتها في ما بينها من جهة، ومع المسيطرين على السلطة من خلال السياسة من جهة أخرى، ومن خلال هذه العملية

يتشكل عقدٌ اجتماعي ذو طابع مالي ومجموعة جديدة من العلاقات المؤسسة على المسؤولية والحقوق والالتزامات المتبادلة. وكلما كانت النخبة أكثر سيطرةً على مقاليد الحكومة وأكثر اعتماداً على مواطنيها في التمويل، كان من المرجح أن تُسهم في بناء المقدرات التنظيمية والسياسية للدولة وأن تصوغ السياسة التي تلائم احتياجات دافعي الضرائب والمواطنين. وعلى العكس، كلما كانت النخبة قادرة على حصاد أجور الموارد الطبيعية أو المساعدات الأجنبية، كان من المرجح أن تهمل هذه النخبة حاجات المجتمع.

يجب أن توضع المساعدات بما يناسب دعم دور فرض الضرائب في ربط الدولة والمجتمع، عوضاً عن فصل أحدهما عن الآخر. مثل هذا المفهوم يدعو إلى مزيد من الاهتمام الذي يعزز مقدرة الدولة على فرض الضرائب، ويشجع الجدل المدني القائم حول منشأ العائدات وكيفية إنفاقها، بعكس التركيز الحالي للمجتمع الدولي على تحديد أهداف المساعدات وتوضيح أولويات الإنفاق. يجب أن يُمْنح المال وفق قواعد ملائمة وبما يتناسب فقط مع ما تستطيع الحكومات نفسها تقديمه، وذلك لضمان اعتمادها على الموارد المحلية. يجب أن تؤدي الحكومات المحلية دوراً أكبر في رفع مصادر الدخل الحكومي لزيادة ارتباطها مع المجتمعات المحلية.

وحيث تبدو الدولة نفسها عاجزةً عن تقديم حتى أبسط الخدمات الأساسية لشعبها لفترة طويلة، فإن العديد من مجتمعات التطوير الدولية تفضل العمل مع المنظمات غير الحكومية وتتجاهل الدولة تماماً. «لقد أسست المساعدات مبدأ أن أكثر نشاطات التطوير، وإن لم يكن أغلبها، يحدث خارج الأقنية

الحكومية الطبيعية؛ فالمساعدات تعمل بشكل متزايد على إحلال نفسها محل الحكومة»؛ في أفغانستان، على سبيل المثال، التمس برنامج المساعدات الدولي الأول الذي وُضِعَ بعد حرب ٢٠٠١ مبلغ (٦ , ١) مليار دولار من المانحين ليتم توجيهها من خلال منظمات غير حكومية فيما طُلب (٢٠) مليون دولار لمساعدات أعمال الحكومة. على الرغم من أن مثل هذا المفهوم قد يكون ضرورياً على المدى القصير بسبب الصراع المتنامي أو الأزمة الإنسانية، إلا أنه ينجز القليل في تقوية المجتمع ودفع التطور للأمام. إذا ما كانت الدولة ترعى مفهوماً مثل مفهوم يطيل التبعية لمثلين خارجيين، كشكل من أشكال النزعة الاستعمارية الجديدة أو تقاوم وبشكل متكرر الجهود لإنجاح عملها حتى على أدنى المستويات، كما في حالة الصومال، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (DRC) وأجزاء من غرب أفريقيا؛ فإن في أسس بنائها ربما شيئاً خاطئاً.

٣.تصميم المؤسسات حول مجموعات موحدة بالهوية

إذا أراد الشعب أن يَسْتَغل تاريخه الخاص وأعرافه في تشكيل المؤسسات والقوانين التي تعكس حاجاته الخاصة على نحو أفضل؛ فمن الأفضل أن يكون بناء الدولة على صفٍّ واحد مع المجموعات العرقية المتماسكة التي يكون فيها فاعلاً. وهكذا فإن عملية إعادة الهندسة هذه ستعزز بشكل طبيعي، شرعية للدولة وستجعلها قادرة، على نحو أفضل، على ربط المؤسسات غير الرسمية بالبناء الرسمي، فيما تتزايد مقدرة المجموعات على

تعزيز رأسمالها الاجتماعي المَركَّب الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها، من أجل تحسين الظروف الاقتصادية.

فيما غَرِق الغربيون بالليبرالية واعتادوا الحياة في دول متماسكة تعتنق غالباً حُريَّة الفرد كأساس لإصلاح الدول النامية أو الاستبدادية؛ فإن الناس في العديد من الأماكن تُثمِّن نوعاً مختلفاً من الحرية، هو «هوية الحرية» الجماعية كتعويض عن حرياتهم المقموعة. لا يتوق مثل هؤلاء الناس لحرياتهم الشخصية في بلد متعدد الثقافات، ولكن لشعور الانتماء الذي ينشأ عن إدراكهم لمجموعتهم العرقية أو الدينية أو القبلية أو أي مجموعة طائفية أخرى تُجَسِّد عقائدهم المتعددة وتحكم شؤونهم الخاصة. «نحن نَصف هذا الولاء بالبدائي» كما يعلق الخبير بالشرق الأوسط، (مارتن كرامر)، «ولكنه يُعَبِّر منطقياً عن الرغبة الشديدة والعميقة للأمان والتحرر الجَمعي من الاضطهاد». هذه الرغبات الشديدة هي مطامح إنسانية عالمية؛ فبعض بلدان العالم المتقدم كان لها خبرة مباشرة معها، لأن معظم هذه الدول هي أمم بحد ذاتها، إلى ذلك تستغرق مثل هذه المطامح بشكل طبيعي في بناء الدولة. على كل حال، أينما تُرِكَت هذه الرغبات غير مُحَقَّقة فستؤدي إلى موجة من الاستياء ستعاني منها حتى البلدان الغنية. ففي منطقتي / الباسك/ في إسبانيا وفي أيرلندا الكاثوليكية شمال أيرلندا، حتى وقت قريب شعر كلاهما بعدم الرضا التام عن أوضاعهما التي كانت قد أنتجت مجموعات إرهابية تسعى العديد من الثورات المحلية التي قد تبدو عفوية إلى الانفصال والتي حدثت في السنوات الأخيرة. من الأنديز حتى البلقان يمكن أن تُعزى إلى هذه الرغبات غير المحققة.

مثل هذه الرغبات تجادل في سبيل استخدام بناء دولة فدرالي لامركزي بشكل أكبر حيث المجموعات المتماسكة مفصولة عُرفاً في مناطق جغرافية مختلفة؛ في الحقيقة، وكما توصل الباحثان الأولان في الديموقراطية والتصميم المؤسساتي (ألفرد ستيبان) و(خوان لينز) «عملياً كل ديموقراطية معاصرة مستمرة وآمنة نسبياً في العالم، والتي يتمتع نظام حكمها بأكثرية ثقافية لغوية محشودة سياسياً ومركزة في أكثر من إقليم ليست فدرالية فقط وإنما فدرالية غير متناسقة». إسبانيا، بلجيكا، كندا، والهند»؛ في هذه الحالات الدولة «متماسكة» وذلك من خلال إعطاء امتيازات مؤسساتية لوحدات سياسية لامركزية، أملاً في أن تحقق المجموعات الفردية تطلعاتها الانتمائية، وحاجات معينة تاريخية ولغوية وثقافية في سياق وحدة النظام الحاكم. وعلى العكس؛ فإن أغلب البلدان الضعيفة تكون مركزية بطريقة تبرز المصاعب التي قد تواجهها كما في حالة بوليفيا، الباكستان والعراق.

إن الدول التي لا تستجيب بشكل كافٍ لمثل هذه المطالب، لا تخاطر فقط بفقدان ما كانت قد ادخرت من شرعية وولاء، ولكنها تحث المجموعات الموحدة بالهوية أيضاً للاحتشاد واستخدام العنف للضغط من أجل تجسيد هوياتها وأمنها وحاجاتها المادية. يعلل (ستيبان) و(لينز) ذلك بأنه «إذا ما حدَّد المواطنون ضمن منطقة إقليمية من دولة ما ولاءهم الأولي. على أنه إلى ذلك الإقليم حصرياً، وإذا ما كانوا يكنون أي ولاء أو انتماء إلى الدولة المركزية؛ فليس النظام الفدرالي وحده، وإنما الدولة كذلك، تكون عُرْضَةً للتحلل والانقسام-يوغوسلافيا مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين هي حالة واضحة عند هذه النقطة». التمييز المستمر الذي تتخذه حكومة

سيرلانكا ضد سكان البلاد من التاميل، واعتراضها المستمر لإجراءٍ فدرالي يجعل من إنهاء حربها مشكلة عَصيَّة على الحل.

إن استجابة المجتمع الدولي لأنواع معينة من الصراع قد تتغير تماماً إذا ما وضع بعين الاعتبار أن تماسك المجتمع هو عنصر حاسم في عملية التطوير. فعوضاً عن دعم دول يدين لها قلَّة من الناس بالولاء مثل حالتي البوسنة والهرسك والعراق؛ فإن المجتمع الدولي يستطيع دعم أشكال خَلاَّقَة من الفدرالية ـ أو في حالات نادرة انفصالية ـ تمنح الحكومات فرصة أفضل لدعم المؤسسات الشرعية والقوية، وبالتالي تحفيز عملية التطور. على الرغم من أن بعض الأذربيجانيين يريدون أن يروا بلادهم تخسر إقليم (ناغورنو ـ كاراباخ)؛ فإن القليل من الإبداع في إعادة ترسيم الحدود مع أرمينيا يمكن أن يجعل كِلتا الدولتين أكثر تماسكاً وأن تصبحا قادرتين بشكل أفضل على تقديم نظام حكم وعملية تطوير جيدين. وتُظْهِر الحاجة المستمرة لإقليم البوسنة والهرسك لمراقبين خارجيين للحفاظ على السلام بين مجموعاتها العرقية ـ بعد أكثر من عشر سنوات على توقيع اتفاقية السلام ـ المصاعب المعيقة لمحاولة بناء مؤسسات وطنية قوية في مواجهة العداء الشديد بين مجموعاتها العرقية. والولاء المُشتت بين المجموعات الثانوية. وعلى نحو مماثل، ومع عدم بناء مؤسسات ما بعد الحرب في العراق حول الانتماءات التقليدية؛ فإن الولايات المتحدة خلفت هناك انشقاقات عميقة أكثر بكثير ما كانت هذه الانتماءات قد واجهت من قبل. فمن المرجح أن البلد سيحتاج بشكل كبير لقوى خارجية لتحافظ على بعض مظاهر الوحدة فيها وتَصُونها لفترة طويلة مستقبلاً.

٤ـ بناء الدولة من القاعدة إلى القمة

في العديد من الحالات، تكون أفضل الفرص لتعزيز الطاقات والمؤسسات المحلية وتحسين نظام الحكم بالتركيز على بناء حكومات محلية ومن ثَمَّ ربطها بقوة مع مجتمعاتها المحلية بقدر الإمكان. وقد يعني ذلك في بعض الحالات (خاصة في المناطق الرعوية والمدن الصغرى) تعزيزاً للمؤسسات والانتماءات التقليدية متضمنة المخاتير ووجهاء القرية الذين يمتلكون شرعية قوية، أما في حالة العديد من المدن الكبيرة التي يختلف سكانها وينفصلون بشكل كبير عن جذورهم التقليدية؛ فإن أفضل طريقة لتزويد أعضاء الدولة بحسّ المسؤولية هي بتنظيمهم حول إدارات مَدَنية مُفَوَّضة على أعلى مستوى.

فيما تمتلك الحكومات المركزية (وفي بعض الحالات، المنظمات الإقليمية) دوراً مهماً تؤديه في ضمان عملة مستقرة، وذلك بتشجيع أسواق بضائع واسعة، وببناء شبكة مواصلات داخلية وبوضع قواعد للتعاملات المصرفية والقانونية والصحية والتعليمية؛ فإن معظم الخدمات التي تؤثر في العائلات والشركات داخل الدولة، يتم تأمينها بواسطة حكومات محلية أو إقليمية. فهم يقدمون خدمات التعليم والصحة وشقّ الطرقات، على سبيل المثال، وقد تؤدي هذه الحكومات دوراً أساسياً في سَنّ ومراقبة قوانين القضاء والشرطة والعقارات والتعاونيات.

على الرغم من أنّ الحكومات المحلية غالباً ما قد «تعاني من ضيق الأفق والشقاق الحزبي ومن خطر سيطرة النخبة عليها ومن التَحَيُّز والظلم

فيها»، وعلى الرغم من أنها قد تتطلب «موارد ودعم ومبادراتٍ بناءة من الوساطات (سواء كانت حكومية أو غير حكومية) وعلى أعلى المستويات». إلا أن مهام الحكومة الصغيرة في القرية والبلدة والأحياء في كل مدينة، يمكن أن تزيد من قوة تفاعل الاحتكاك المباشر ومن أشكال المسؤولية والشفافية في الحكومة. «إن العلاقات المباشرة على المستوى المحلي تعطي الفرصة لبناء الثقة والمجاملة وحسّ التعاطف المتبادل بصورة أكبر ما تعطيه العلاقات المُبْهَمَة الموجودة على مستويات أعلى».

من المعلوم أن الدول الضعيفة ممزقة بالاختلافات العرقية والثقافية واللُّغوية، كذلك إن أجزاءها المختلفة ضعيفة الترابط وذلك لضعف البنية التحتية ولعدم ملاءمة المناطق الجغرافية مع مصالح أفرداها، إضافة إلى أن أنظمتها الإدارية واهنة، إلى ذلك فإنه من المُرَجَّح أن تنجح نماذج التطور المبنية على أساس محلي أكثر من النماذج المَبْنيّة على مستوى الدولة؛ فالنماذج المبنية على أساس محلي قد تؤكد بنية مُكَوَّنة من سلسلة من الموظفين الإداريين المحليين المؤهلين إقليمياً على مستوى المدينة والمُشيَّدَة ضمن مجموعة سكانية متماسكة نسبياً ومعتمدة على مؤسسات مقبولة محلياً وهذا أفضل بكثير من محاولة بناء حكومة وطنية قوية، خصوصاً في البلدان كبيرة المساحة كما في جمهورية الكونغو الديموقراطية (DRC). لما قد تكفل هذه النماذج من أن المجتمعات المحلية لن تقع أسيرةَ الاختلال الوظيفي للحكومة الوطنية؛ فإذا ما كانت هذه الإدارات المحلية كافية وتستطيع إجراء تَقَدُّم واقعي بحد ذاتها؛ فإنها تستطيع حقاً أن تعيد توجيه ترتيب الدولة من القاعدة نحو القمة.

بإعطاء الحكومات المحلية- والإقليمية- سلطة أكبر لرفع الدخل الحكومي وبمساعدتها على بناء قدراتها على فرض وجمع الضرائب فإن ذلك يجب أن يجعلها أكثر اعتماداً على الشركات المحلية ودافعي الضرائب الآخرين. إن تأسيس أشكال متعددة من حلقات المسؤولية المتبادلة وجعل البناء الديموقراطي لامركزي مثل ما نرى في لجان المراقبة ومشاركة العامة في أشكال استشارية والأشكال التقليدية للتشاور، تُمَكِّن من جعل العمليات كلها مؤسساتية حيث تكون الدولة مرتبطة مع المجتمع بشكل أكبر مما يجعلها شرعيَّةً ومسؤولةً وعاكِسةً لحاجات الناس بشكل أكبر، وبالتالي أكثر فاعلية في تقديم الخدمات العامة. «يمكن أن تؤمن آلية التشاركية الدخول للمجموعات الأفقر في عمليات صناعة القرار. وهذا يسلط الضوء على العلاقة التبادلية، مع الوقت، بين الدولة والمجتمع، وذلك عوضاً عن «تقوية المجتمع المدني في مواجهة الدولة... يحتاج التصميم التفصيلي للمؤسسات والبرامج إلى موافقة محلية وإلى أن يتم إقراره ضمن سياق محدد».

٥- استغلال الفوائد الإقليمية

في أقاليم (مثل أفريقيا الغربية وأميركا الوسطى) المأهولة بدول ضعيفة صغيرة متعددة، تُقَدِّم النزعة الإقليمية أفضل الفرص للقضاء على الروابط المؤذية التي تتعزز بشكل تلقائي بين الانقسامات العرقية، كما وتقضي على قدرات الإدارة الضعيفة والأسواق الصغيرة، الموارد البشرية المحدودة. تستطيع الاتحادات الإقليمية للدول الصغيرة والفقيرة ـ إذا ما سُمِحَ لها بأن تعزز قدرات المنطقة بشكل كامل وأن تعزز المساعدات الخارجية، وإذا

ما فُوضت بالسلطة اللازمة وزَوَّدت بفريق من المدراء المؤهلين ـ أن تحول تدريجياً البيئات المؤسساتية والإمكانات الاقتصادية لعناصر دولتها.

هذه المنظمات الإقليمية يمكنها تقديم الكثير للتغلب على الخلل الوظيفي المؤسساتي. فهي، على سبيل المثال، تستطيع تقديم وتعزيز المعايير الكفيلة بتوحيد السوق وإضعاف الفساد وزيادة المنافسة ويمنح السلطات القضائية فاعلية أكبر، يجعل من ضبط الحدود والإجراءات الجمركية فعالة على نحو أفضل ويطور البنية التحتية لخطوط النقل بين المراكز السكانية، ويشجع على الاستثمار. تستطيع الجماعات الإقليمية الحصول على حقوق حصرية من المنطقة مع خبرة العمل في دول العالم المتقدم أو في شركات عالمية لإدارة منظمة الأعضاء الحكوميين والإداريين؛ فبوجود هؤلاء الأشخاص مع الموظفين، تستطيع على الأغلب المنظمة الإقليمية تزكية أي طرف من أطراف الدولة في ضوء نوعية دائرة موظفيه. وأكثر من ذلك، يمكن أن يتم توجيه المساعدات التقنية الأجنبية تحت مظلة هذا الكيان عوضاً عن تقسيمها بين كيانات متعددة أكبر وأقل مقدرة.

إن النزعة الإقليمية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تخفيف حدة التوترات القائمة بين المجموعات العرقية التي تؤذي بشدة البنية المؤسساتية للدول الضعيفة وذلك من خلال التقليل من أهمية السبب الأساس للصراع القائم ضمن الدولة ـ وهو الاختلال الوظيفي في الدولة –ومن الفرص التي قد يغتنمها أي شخص يتحكم بالدولة ليستغلها ولينهب مواردها. أما البنية الإقليمية القوية فقد تعمل – في الحقيقة – الكثير لتطوير بنية الدولة من

خلال المعايير الأساسية التي تضعها وتفرضها على امتداد مناطقها ومن خلال المثال الذي قد تضعه في المناطق من نماذج مؤسساتية جيدة يمكن اتباعها. مع الوقت فإن المؤسسات قد تعزز بعضها البعض، مُعزِّزةً دور الحكم داخل المنطقة، على عكس ما يحدث اليوم في المناطق حيث تقوم الدول الضعيفة بتقويض محاولات كل منها للتقدم.

٦- توحيد الأفراد المُعْوَزين

بما أن تماسك الدولة هو المؤشر الرئيس على فاعلية الدولة؛ فإن تأكيداً أكبر يجب أن يوجه إلى المعايير التي توحد الأشخاص المحتاجين في الدول الضعيفة. وهذا مهم جداً، خاصةً في البلدان التي توجد فيها مجموعات عرقية متعددة غير مركزة في مناطق محددة وإنما منتشرة عبر البلد؛ فيصبح تقديم الفدرالية، وأي ترتيبات مؤسساتية مؤسسة على أساس المناطق أموراً لا طائل منها. في مثل تلك البلدان، يجب إقرار البرامج التي تخلق روابط اجتماعية وثقافية أقوى بين الجماعات والتي تؤطر التعاون ضمن المؤسسات، والتي تشجع على التسوية حيث يوجد تاريخ من العداء بين جماعات المنطقة الواحدة.

وَجدت بعض الدول قوة موحدة ـ مثلما فعلت السواحلية في تنزانيا، أو الإرث الإسلامي الفريد من نوعه في السنغال أو أيديولوجية. دعم الدولة في سورية أو قائد ساحر للجماهير كـ (فيليكس هوفويت ـ بويغني) في (ساحل العاج) ـ لربط التقسيمات الجغرافية والتاريخية والعرقية. ولكن

الوحدة المبنية على مثل هذه القوى يمكن أن تَزول مع الزمن؛ فيما تبقى عملية تأطير حسّ الهوية الواحدة ضمن إطار مؤسساتي إضافة إلى البنى الرسمية المشتركة لأجيال متعاقبة. إلى ذلك، وعلى سبيل المثال، على الرغم من شعبية القائد (هوفويت ـ بويغني) في عهده، إلا أن (ساحل العاج) انحدر إلى الحرب الأهلية خلال سنوات بعد موته.

في دول تحوي مزيجاً متفجراً من الجماعات الطائفية التي تعيش جنباً إلى جنب، كما في سورية، يجب تصميم كتل رسمية تؤطر الجهود التعاونية المشتركة لهذه الجماعات ضمن المؤسسات ولتخفيض أي انقسام عرقي، أو ديني أو قبلي أو عشائري محتمل يمكن أن يُشْعل شرارة صراع لفظي أو عنيف يقوِّض الدولة. فعوضاً عن تقديم ديموقراطية وحرية بلا قيود كأسس للتقدم، كما يفعل الغرب على نحو نموذجي، تحتاج البلدان المنقسمة إلى خلق بيئةٍ أمنة وموحدة قبل أن تُقْدِم على أي تغيير هام.(انظر المبدأ ١٠ ومناقشة نزعة التغيير التدريجي). يظهر في العراق ما الذي يمكن أن يحدث عندما تنهار تماماً الثقة بين الجماعات المتداخلة؛ فبوليفيا والباكستان وأذربيجان ولبنان تعتبر حكايات تتطلب الحذر أيضاً.

هناك العديد من الطرق لتأطير التعاون ضمن إطار مؤسساتي في هذه الأوضاع. مجلس أمن وطني، كنموذج في تركيا، يمكن أن يجمع قادة كل الجماعات الأساسية ضمن دولة ما للوصول إلى القرارات المهمة وتنظيم الصحافة والمدارس والشخصيات السياسية والدينية بما يكفل عدم حدوث أي فعل أو لفظ مثير للفوضى يهدد التعايش السلمي بين المجموعات

الداخلية. قد تساعد أيضاً العديد من أشكال الهندسة السياسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُصَمَّمْ الأنظمة السياسية بطريقة تكفل أن تكون الأحزاب كبيرة وشاملة ومعتمدة على قاعدة عريضة (بمعنى، إن هذه الأحزاب سوِّيةً تجتذب معاً الجماعات العرقية التي تربطها المصالح المختلفة) وذلك من طريق تحديد أعدادها وبأن يُفْرَضَ على كل منها تأمين أبسط مستوى محقق من الدعم في كل إقليم أو مقاطعة، كما في أرض الصومال (Somali Land)، أو من طريق الطلب إليها بأن تفتتح فروعاً لها بدرجة دنيا محددة في الأقاليم وأن تنال أقل مقاعد محددة كحد أدنى في الهيئات التشريعية كما في إندونيسيا. إن أشكال الحكومة المتحدة، مثل تلك التي في سويسرا وبلجيكا وبوروندي، تستطيع تشكيل إئتلاف من كل الجماعات وتمثيلها بشكل واسع في مجلس الوزراء وفي الخدمات المدنية والهيئات التشريعية والجيش، وتخفض من التوتر عن طريق تقليل أو إلغاء التفاوت العددي الفعلي أو الملحوظ. وعلى نفس المنوال؛ فإن تقسيم فوائد الموارد الطبيعية بعدالة وطريقة شفافة، تكفل إنفاقاً اجتماعياً موزعاً بلا تَحَيُّز والتخفيف من الظلم الاقتصادي بين المجموعات المتنافسة ما قد يُبَدِّد بعض الاختلافات المحتملة في أنظمة الحكم المنقسمة.

إن تقدير كل مجموعة عرقية على أنها شيء مُتَميَّز أثناء محاولة بناء «أمة الأمم» يجعل نجاحها مرجحاً أكثر منه في محاولة بناء دولة على «إنكار الهويات الاجتماعية»، بمعنى، «أمة ضد الهويات». إن رعاية مشاعر «النحن» القوية من خلال برامج منوعة تعليمية ورياضية وثقافية، يمكن أن تعزز الهويات المتممة لبعضها البعض أو المتعددة الثقافة والتي تُقَوي الروابط

الوطنية وتُضعِف الاختلافات بين الجماعات العرقية في هذه العملية. جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، استخدمت بشكل خَلاّق الرياضة منذ نهاية حقبة التمييز العنصري لتوحيد شعبها الانقسامي. إن الانفتاح الكبير على التلفاز يمكن أن يساعد في تعزيز حسّ الوحدة وذلك بتشجيع ثقافة عامة وطنية مشتركة، في حين يَعْرِض فيه الفروقات مع الدول الأخرى. إن البرامج التي ساعدت على تسوية الجراح المريرة بين الجماعات، مثل لجنة المصالحة في جنوب أفريقيا، وبرنامج «لماذا نحن هكذا؟» للمَعرض المتنقل في غواتيمالا، وبرامج تدريب القادة في بروندواي، والبرامج التي تُحرِّض على الحوار الوطني لحل الخلافات أو التي تستضيف أفضل صانعي الرأي في كل جماعة معاً، أثبتت أنها ذات قيمة عالية في العديد من البلدان.

إن حل النزاعات الحدودية قد يساعد على دعم الانتماءات الوطنية من خلال تقوية ولاء المواطن للدولة. العديد من الدول الضعيفة تقاوم حل النزاعات الحدودية لأنها لا ترغب بقبول الوضع الحالي لمناطقها الجغرافية، ولكن هذه القضية تضعف تماسكها فقط حين تقوي ميول الحركات التحررية والانفصالية على جانبي الحدود. سورية، وبوليفيا، وباكستان وأذربيجان، ضمن بلدانٍ عدّة، لا تمتلك حدوداً مستقرة وهي في حالة تنازع مع جاراتها ما يمنعها من تكوين هويتها المتماسكة كدولة.

٧- استكمال قدرات الدولة

في العديد من الحالات، تكون الدول غير قادرة على أن تبتدع وتصون بنفسها بعض القدرات الضرورية لتشجيع الاستقرار والتطور فيها.

وحيث لا تستطيع إعادة هندسة المؤسسات والآليات الخلاقة الأخرى أن تتغلب على هذه العيوب؛ فإن المساعدات الخارجية قد تكون أكثر فائدة إذا ما وُجِّهتْ لاستكمال القدرة عوضاً عن تقديم النقد المادي أو المساعدات التقنية.

وكما تم نقاشه سابقاً؛ إن النزعة الإقليمية توفر الفرصة للدول التي تمتلك القليل والضئيل من القدرات والموارد للعمل سويَّةً في علاقة شراكة مع الدول المتقدمة لإيجاد حلول أهليَّة لمشاكلها. وهي توفر أيضاً أرضية، من خلالها يتم تعزيز المساعدة التقنية الخارجية، تكون أفضل بكثير مما تستطيع الدول الفردية طلبه.

في البلدان ذات التاريخ الطويل من النزاعات الداخلية، تحتاج أحياناً إلى ضمانات أمن خارجية أو إلى قوى أمن للحفاظ على الأمن والسلام. وحيث إنها تمتلك مصادر طبيعية ممكن استثمارها بسهولة، كما هي الحالة مع سيراليون وجمهورية الكونغو الديموقراطية (DRC)؛ فإن أي محاولة لبناء الدولة ستكون على الأرجح عرضةً للخطر بسبب السهولة التي يستطيع بها أفراد العصابات الإجرامية العديدة أن يفسدوا الحكومة بالرشى وأن يجدوا المنفذ إلى ثروات البلاد؛ في سيراليون، تم حفظ السلام بواسطة التدخل البريطاني العسكري «المعتدل». «من المحتمل تقريباً... أنّه المثال الأساسي الأكثر كلفةً وفاعلية للمساعدة البريطانية لأفريقيا».ومنذ سحب القوات، ما زال الأمن مكفولاً بضمانات الأمن ذات «العشر سنوات» و«الواسعة الأفق». قبل عام ١٩٩٤، قدمت فرنسا ضمانات أمن مماثلة،

وإن كانت غير واضحة، لأفريقيا الفرانكوفونية، مُخَفِضةً بذلك «حدوث الحرب الأهلية بنسبة الثلثين تقريباً»، مرة أخرى شكل من أشكال المساعدة الفعالة والمُكْلِفَة؛ في العديد من الحالات، «أثناء العَقد الأول من السلام، إما أن يوجد تدخل عسكري خارجي أو أن الضمانات هي الخيار الواقعي الوحيد».

التعاونيات الخارجية، «مثلها كمثل الدول الخارجية»، يمكنها أن تَمدّ يد المساعدة. الشركات الدولية المتعددة الجنسيات يمكن أن تُفَوَّض بتأمين الأمن والتعليم، والصحة وتطوير البنية التحتية للمواطنين المحليين في المناطق التي تنقب فيها هذه الشركات عن الموارد الطبيعية إذا ما كانت الدولة ضعيفة وغير قادرة على فعل ذلك. في هذه الحالات، يمكن أن تكفل العقود تدفق روابط الولاء للحكومة في ما هي توجه الشركات التعاونية - التي تمتلك قدرات إدارية عالية جداً أكثر ما عند الدول الضعيفة - لترويض المناطق المتمردة حول مواقع التعدين الأساسية، ولتكفل أن يكسب الناس الذين يقطنون في المناطق المجاورة من فوائد مناطقهم الجغرافية. في هذه الحالات، يمكن أن تُدْعى شركات ضخمة، بقوى عاملة ممتازة وسمعة جيدة في علاقتها مع المجتمع، للمشاركة في عمليات المزايدة العامة والشفافة، والشركة الفائزة تتم مراقبتها بواسطة لجان مراقبة دولية ومحلية للتأكد من أنها لن تسيء استخدام موقعها.

كما ويمكن للمنظمات والأنظمة داخل الحكومة المساعدة كذلك، لسَدّ الفجوات التي تعاني منها القدرات المحلية في الدول الضعيفة. لقد عملت

كلٌّ من كوسوفو والبوسنة والهرسك تحت أشكالٍ شَرْطِية من السيادة، مع ممثلين خاصين من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ممن يتمتعون بصلاحيات واسعة بهدف منع التفرقة العرقية من إشعال الصراع المسلح مجدداً. كما وأجبرت ليبيريا على قبول نظام دخيل وشفاف لتحصيل الدخل القومي الذي يقوم خلاله المواطنون الغربيون بالعمل مع نظرائهم الليبريين على استخدام أنظمة تمنع الفساد.

إن أشكال المشاركة في السيادة، بحيث تتشارك الدولة الضعيفة مع بلد أكثر تطوراً في بعض مجالات الإدارة في بلدها يمكن أن تثبت أنها أكثر نفعاً من المساعدات التقنية البسيطة. الفقرة الشرطية لضمان الأمن هي مثال واحد على هذا المفهوم. لنأخذ أمثلة أخرى: البلد الذي يمتلك نظاماً قانونياً عالي التطور يمكن أن يؤمن «غطاءً قانونياً» لدولة ضعيفة على شكل سلسلة من المحاكم للحكم في القضايا الكبرى ولمراقبة المحاكم الأدنى. مصادر الدخل من الموارد الطبيعية يمكن وضعها على شكل صكوك تنفيذية في حساب يُدار بالشراكة مع بلد أجنبي أو مع كيان دولي. سياسة العملة قد يُمنح تفويضها لسلطة خارجية، تماماً كما حدث مع ١٤ دولة أفريقية اعتمدت استخدام الفرنك الفرنسي.

كل هذه المعايير يمكن أن تكون وسائل قَيِّمة وذات فاعلية لمساعدة الدول الضعيفة أكثر من مجرد توزيع المساعدات، حتى ولو كان المقصود من الترتيبات الاستمرار بالمساعدات على نحو غير محدد، والتي قد تكون ضرورية في العديد من المراحل. وأكثر من ذلك؛ فإن إنشاء نماذج من

الحكومات الجيدة في بعض المناطق الناشطة، قد يدفع مناطق أخرى نحو التطور؛ فالأمن الأفضل وأنظمة تحصيل الدخل الحكومي الأحسن، على سبيل المثال، قد تؤدي إلى إضعاف الفساد والتمرد على القوانين عبر بلد ما. وكما هي الحالة في تدخل القوات البريطانية بدولة سيراليون؛ فإنها على الأغلب ستلقى الترحيب ذاته من قبل المواطنين في أي بلدٍ مُصاب، على الرغم من أن النخبة في ذلك البلد قد تكون غير عابئة باستقبالهم. لأن مثل هذه المعايير المفروضة تسهم في تقليص إساءتهم لاستخدام السلطة.

٨- تعزيز وإتمام العمليات المحلية

في الوقت الراهن، «الكثير من الأفعال الخارجية إما أن تقوض بناء الحكم (المحلي) أو أن تضع مكانه بُنىً غير قابلة للاستمرار». عوضاً عن الاستمرار بتشجيع بناء حكم مناسب لجميع القوانين، يجب أن تستغل وكالات المساعدات الدولية والحكومات المساعدات غير المالية وتضع مزيداً من التركيز على إعادة الهندسة المؤسساتية وتسخير جهود أكبر لتعزيز العمليات المحلية وفق نمط من القاعدة إلى القمة، والعمل بجدّ لضمان أن المساعدة المُقَدَّمة تساعد الجهود المحلية فعلاً لدفع التطور إلى الأمام.

وكبداية، تحتاج وكالات المساعدة إلى توسيع نشاط مهامها إلى ما وراء توزيع المساعدات والنصح بإدراك العوامل المُيَسَّرة لعملية التطور. مع إمكانية النفاذ إلى مجموعة أوسع من أدوات السياسة. يجب إدراك أن النقص في الأموال داخل الدول الضعيفة مؤصل في البيئة المؤسساتية المختلة وظيفياً

والتي لا تشجع الاستثمار من أي نوعٍ كان، وأن لا يُفسر على أنه عجزٌ في الخطط الاقتصادية.

يجب أن ينظر إلى المساعدة، بشكل أولي على أنها طريقة لتعزيز عملية ما مؤصلة بقوة في المجتمع المحلي وعلى نحو مثالي في المؤسسات المحلية؛ فمساعدة الدول وفق هذه الطريقة تتطلب حساسية عالية جداً تجاه المناخ الاجتماعي السياسي المحلي وتحليلاً أعمق لطريقة تأثير المساعدات في العلاقة بين الدولة والمجتمع. يجب أن يُقَيم أي مشروع في ضوء كَيفية تأثيره على العلاقات، سواء بين المجتمع والدولة على نحو خاص أو بين الأفراد في المجتمع المحلي أو القومي الواحد، وكيفية تطويره للقدرات المحلية، عوضاً عن الحكم عليه في ضوء أنه يستطيع فقط تطوير بعض المعايير الكمية لتحسين الأوضاع (مثل أهداف التطوير الألفية للأمم المتحدة). من أكثر المنقولات من المساعدات، المساعدات المالية التي يجب أن توزَّع بعناية خاصة لضمان أنها لن تؤدي إلى تخريب المؤسسات التي تبقى فَعَّالة إذا كانت مُعْتَمدة ومسؤولة وجزءاً لا يتجزأ من المجتمعات المحلية بشكل دائم. باستثناء وجود أزمة إنسانية مُلحَّةَ؛ فإن إعطاء المساعدات للحكومات يجب أن يكون بنسبة معقولة لدعم قدرة إنتاج العائدات الحكومية وبالتالي تخفيض تَمَزُّق العلاقة بين المجتمع والدولة إلى حدّه الأدنى، حتى ولو أدى ذلك للتضحية ببعض فعاليات البرامج على مدىً قصير. إن ملاءمة الموارد المالية، على سبيل المثال، سيشجع الحكومات لزيادة الخدمات العامة المُقَدَّمة للشركات المحلية والمواطنين. عندما تسيطر المبادرات الموجهة من القمة إلى القاعدة على خطط المانحين ومنظمات (NGO)؛ فيجب تشجيع المبادرات التي تؤدي إلى رفع الثقة بالنفس والقدرة

على إعانتها من خلال دعم المشاريع الناشئة في المجتمع بالمساعدات المعتدلة التي أثبتت فاعليتها بهذا الخصوص، وبالتالي يجب أن تحصل هذه المشاريع على الأولية من الآن فصاعداً.

كما وينبغي للمساعدات التقنية التركيز على النقل المنظم للمعرفة إلى الموظفين المحليين، بطريقة تبنى فيها القدرات المحلية التي تخفف بدورها، مع الوقت، الحاجة للمساعدات الخارجية. إن إقحام المواطنين الأجانب في المناصب الرئيسة في إدارة الدولة الضعيفة (خاصة في نشاطات إدارة الدخل الحكومي، حيث يكون الفساد السيئ السمعة)، يقدم فرصاً كبيرة لوزراء ومدراء الحكومة لاتباع دورات تدريبية في البلدان المتقدمة، ويسهم في الاستثمار بإنشاء أكاديميات إقليمية يمكنها أن تدرب آلاف الإداريين على فن الحكم، وهذه كلها أمثلة على هذا المفهوم. المنظمات الإقليمية - التي تمتلك فهماً أفضل للظروف المحلية ما تمتلكه المنظمات الغربية - يمكنها حتماً أن تؤدي دوراً أساسياً في عملية نقل المعرفة لنظام الحكم نزولاً إلى حكومات الدولة.

٩- رعاية الاستثمار والمنافسة الخاصة

على الرغم من أنها تتلقى اهتماماً هزيلاً من مجتمع التطوير، إلا أن الأعمال والاستثمارات الخاصة هي في الحقيقة المحركات الأساسية للتطوير ويجب أن توضع في الأولوية على أنها كذلك. تستطيع الشركات وحدها قيادة عملية إنتاج الثروة المتجددة بذاتها الدافعة للتطور إلى الأمام؛ فهي تؤمن

العمل لجيوش العاطلين من العمل في العالم النامي، وهي تنقل بفاعلية أكبر مهارات العمل إلى عددٍ كبير من الناس. كما وتزيد الإنتاجية عبر الاقتصاد، وتخفض من أسعار البضائع المستهلكة من الناس الفقراء، وتؤمن مصدر الدخل الضروري لتمويل التعليم والصحة والبرامج العامة الأخرى، وبالتالي تجعل الحكومات تقلع عن المساعدات الأجنبية. وبالفعل، إن كل بلد متطور بنجاح يعتمد إلى حد كبير على الاستثمار الخاص لتوليد ثروته. إن الإجراءات التي تُحسِّن مناخ الاستثمار وتُشَجِّع المنافسة الأكبر لها التأثير المضاعف على المجتمع والدولة.

ولكن تشجيع مناخ الأعمال الصديقة هو سعي مثمر، غالباً ما يشتمل على عناصر أكثر بكثير من المقدرة بشكل عام. يعمل المستثمرون على جني الأرباح بشكل أساسي، إلى ذلك على الحكومات صنع تغيرات إما بتخفيض المخاطر أو بزيادة عودة رجال الأعمال بهدف رؤية المزيد من الشركات والأشخاص يأخذون الفرص المتاحة بأموالهم وأوقاتهم وسمعتهم. عند زيادة الإنتاجية- العنصر الأساسي في المحافظة على معدلات النمو ورفع الدخل لوقت طويل - المعتمدة على زيادة التنافس من خلال الاقتصاد؛ فيجب تركيز الجهود على الإجراءات التي تخفض الحوافز لدخول وتوسيع الأسواق وتسهيل إجراءات الحكومة وتنقض الجريمة والفساد وتعزز فاعلية المحاكم التجارية وتلغي فرصة المحسوبيات بين الموظفين. كذلك إن تعزيز النزعة الإقليمية عبر الانفتاح على الأقاليم المجاورة، مع أسواقها الكبيرة وقواعدها الشائعة ونظام حكمها الأفضل، على نحو مثالي، له دور مهم يؤديه لصالح الاقتصاديات الصغيرة. إن تحسين روابط وسائل النقل

واتخاذ القواعد التي تعالج مباشرةً القائم على جانبي الطريق سيؤدي إلى إنقاص كلفة البضائع القادمة عبر المناطق الواسعة، وبالتالي تتسع الأسواق والمنافسة أيضاً. إن إنشاء الكيانات التي تشجع وتدير بالتحديد عملية الموافقة على الاستثمار وتسهيل التبادل التجاري وتسجيل وتعزيز حقوق الملكية، وإنقاص الفساد، يجب أن تُمْنَح كلها الأولوية لدى الحكومات، وهي المجالات التي يمكن المساعدات الأجنبية أن تؤدي ضمنها دوراً أساسياً في تحسين الوضع الاقتصادي بكلفة منخفضة نسبياً. إن الإدارة الخاصة لمنطقة معالجة عملية التصدير (EPZ) يمكن أن تُقَدِّم حوافز للمستثمرين لبناء البنية التحتية لتؤكد قوى الخدمات الضرورية لاجتذاب الاستثمار إلى البلدان التي تفتقد بعضاً من قدراتها لعمل ذلك.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يجب أن يؤدّي فقط دوراً مكملاً في أغلب البلدان؛ فإن دوره الفريد من نوعه في نقل الخبرات والمعايير المتقدمة إلى الاقتصاديات النامية يجعل من تشجيعه عنصراً أساسياً في أي استراتيجية تطوير للأعمال الصديقة. فالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يمتلك تأثيراً قوياً في الاقتصاديات النامية وذلك بسبب كيفية نقلها لإدارة المعرفة (كما في إجراءات مراقبة الجودة، ومهارات إدارة المشاريع، وأدوات العلاقة مع الزبائن)، وكيفية تحسينها لمُقَدَّرات المُزَوِّدين وكيفية تنظيمها للحكومات.

وبالفعل؛ إن أكثر عمليات النقل الاقتصادي مفاجأةً في السنوات الـ ٢٥ الأخيرة في الصين ـ التي تمت إدارتها بشكل فعَّال من قبل الـ (FDI)، والتي

تنتج الحجم الرئيس من الصادرات التي تفوق غيرها وحصة الأسد من بضائعها المتطورة تقنياً؛ في عام ٢٠٠٤، تلقت البلدان النامية مساعدات مالية تعادل خمس مرات مساعدات FDI.

إن الإجراءات التي تجعل الشركات أكثر مسؤوليةً في بيئة معرضة للفساد، مثل الدول التي تمتلك موارد طبيعية غنية، هي إجراءات أساسية لضمان عدم تلقي المنظمات الشرعية، مثل المؤسسات الإجرامية التي تعمل عادة في مثل هذه الأماكن، لمساعدات لا تستحقها على حساب الشركات الاجتماعية المسؤولة التي تساعد البلدان الفقيرة بمجرد انتسابها القانوني إلى الأسواق المحلية كمستثمر وتاجر ومنافس منصف. المبادرات التي تشبه مبادرة استخلاص الصناعات بشفافية / EITI / وهي مبادرة بريطانية رائدة لتحسين الشفافية في إيرادات المعادن الأولية يمكن توسيعها لتشمل العديد من الصناعات مثل (البناء، الذي غالباً ما يكون مصاباً بالفساد). إن تعزيز الإجراءات الوقائية ضد الفساد في مكاتب التصدير المؤتمنة واتخاذ المواقف الصلبة ضد الرشى وغسل الأموال قد يساعد أيضاً في تحسين سلوك التعاون.

١٠- تعزيز المسؤولية بشكل مبدع ومتدرج

في الدول التي قد يكون فيها التغيير السريع مؤذياً لاستقرارها أو مُعْتَرَضَاً من النخبة، يجب التشديد على تشجيع الإصلاح المتنامي بتدرج الذي يقدم آليات متعددة تعطي الحكومات مسؤولية أكبر تربطهم على نحو وثيق مع

مجتمعاتهم فتجعلهم أكثر اعتماداً على مواطنيهم؛ في حين أن الانتخابات هي أدوات مهمة لضمان عمل الحكومات والقادة لفائدة مواطنيهم: إلا أن التأكيد المبالغ به أتى على حساب أدوات أخرى يمكن أن تشجع نظام الحكم على نحوٍ أفضل، قد تكون عملية أكثر في المدى القصير والمتوسط بغض النظر عن الأوضاع السياسية في العديد من الدول.

وكما تبين التجربة العراقية على نحو قوي؛ فإن التغيير الدراماتيكي - بما فيه التحرك الحاد باتجاه انتخابات تنافسية بشكل كامل - في الدول ذات التماسك الضعيف والمؤسسات الفاشلة وتاريخ من العداء بين مجموعاتها المتداخلة، يمكن أن يؤدي إلى وضع متفجر، مؤدياً إلى عدم استقرار يؤدي بدوره إلى تقويض كل خطط الإصلاح. «حتى عدائية الديموقراطية الغربية بشكل مختصر» تعتمد بقدر اعتمادها على التعاون والتنافس؛ فهي لا تعتمد على تنافس المصالح المختلفة فحسب، ولكنها تعتمد أيضاً على إدراك الأرضية المشتركة التي يقف عليها كل أعضاء المجتمع الوطني. وعلى العكس؛ فإن الدول التي تضم ثقافات متعددة اليوم لديها مفهوم غير واضح عن الجوار... فغالباً ما ترى الجماعات العرقية المختلف بعضها عن بعض على أنها كيانات عدائية ومغايرة مصالحها متعارضة أساساً... إن حسّ الاعتماد المتبادل والثقة الشائعين بين قادة الجماعات يبرز عادة عند غيابهم». في بلاد كالعراق وسورية، تعتبر المحاولة السريعة لجعل البلاد ديموقراطية، على الأغلب، تنافساً غير مجدٍ وسبباً لتزايد الخلافات بين الجماعات التي ترى البنى الحاكمة الضعيفة للدولة أنها صعبة التوافق، فمن الأفضل جعل الوحدة والأمن من أعلى الأولويات وتقديم الإصلاحات البعيدة المنال

بطريقة متدرجة فقط، وكما يسمح السياق المؤسساتي والسياسي الاجتماعي المتطور.

في أغلب الحالات، تحتاج النخبة الحاكمة التي تتخذ من بنى الدولة الضعيفة الثبات غنيمة لها، أن تصبح مشاركة على بعض المستويات وأن تُكافَأ على نحو ما قبل أن تعطي موافقتها على أي تغيير أساسي يمكن أن ينقص من سلطتها.

(النُّخَبْ المحلية، التي تكتسب سلطتها من المؤسسات التقليدية للجماعات العرقية، التي، وعلى العكس، تؤدي دوراً إيجابياً في مساعدة مجتمعاتها خصوصاً). قدرة المجتمع الدولي على التأثير في أعضاء العُصْبَة الحاكمة، ستعتمد على الحوافز التي تستطيع توزيعها، بما فيها الأموال والفرص الدولية للسفر والتعلم والدعوات للاجتماعات ذات الأهمية والعقود للشركات التي تمتلكها النخبة. إن تقدم التغيير على نحو بطيء، وبطرق لا تهدد دراماتيكياً الوضع الراهن والتي تشجع عناصر إصلاحية أكثر ضمن العصبية المُتحكمة، هو أمر حاسم إذا ما طُلب صُنْعُ أيّ تقدم؛ فيما تساعد الروابط بين النُّخَبْ على ربط الجماعات العرقية المتعددة الأشكال مع بعضها البعض؛ فإن تأطير مناصب هذه النخبة ضمن المؤسسات، قد يشجع على دعمهم للإصلاح.

إن النزعة التدرجية ليست دعوة للتعاقبية، والتي تعني تأجيل الإصلاح حتى المستقبل البعيد. إن النزعة التَدرُجية هي محاولة لتقديم

الإصلاحات بطريقة لا تهدد الوضع الراهن لفترة من الوقت؛ فهي تُنْشِئ عملية مستمرة بذاتها ومتجددة، هذه العملية هي عملية تجديد تسري عبر نظام ما فتؤثر بالمجتمع والدولة على عدة مستويات وتُحَوَّل علاقتهما طول الوقت. مثل هذا المفهوم يهدف إلى تأصيل الدولة بطريقة أكثر ثباتاً في المجتمع وتُحَمَّل النخبة مسؤولية أكبر أمام شعوبها من خلال العديد من الأدوات. إن المبادرات التي تُحَسَّن من العلاقة المالية بين الحكومات وشعوبها ـ قبل زيادة الشفافية والإدارة في إجراءات إعداد الميزانية، وتعزيز قدرات حُرَّاس الـ (NGO)، وزيادة الإيرادات الناتجة من الضرائب ـ تَعِدُّ كلها بجعل الحكام أكثر مجاملةً لمواطنيها. وإن تحسين دور القانون الحاكم ومقدرة القضاء والأعضاء الأخرى المتنوعة في الحكومة يجب أن ترفع من استجابتهم لمواطنيهم؛ فبجعل النخبة أكثر تمثيلاً لشعوب بلدانهم المختلفة سيزيد من الاستقرار، ممهداً الطريق لصياغة المزيد من الإجراءات.

وعلى نطاق أوسع؛ فإن زيادة سعة وعمق العلاقة مع المجتمع الدولي وبين الجماعات المختلفة داخل الدولة يَعِد بزيادة استقرار الدولة، وتماسكها، وجهوزيتها للتغيير. إن إعادة بناء الاقتصاد ونظام تبادل البضائع في الدولة يزيد من احتمال امتزاج الشعوب عبر المجموعات، ويزيد من استيراد مبادئ جديدة للسلوك، كما ويزيد أعداد المراهنين على الإصلاح ويزيد الضغط لخدمات أفضل في البلاد وعلى عدة مستويات. التدريب الدولي والتعليم وتبادل البرامج سترفع من معايير الحِرَفيَّة للإدارات ولحراس المال العام وللجيل القادم من القادة.

١١- الطريق إلى الأمام

إن الأخْذَ بهذه الخطوط الإرشادية العشرة معاً يسهم في إعادة إدراك مميزة للأسباب والمشكلات التي تعاني منها الدول الضعيفة وللطريق الأفضل نحو إصلاحها. وكما هو واضح؛ فلا القادة المحليون ولا أعضاء المجتمع الدولي يرغبون على الأرجح، في اعتناق هذا التحليل والعلاج الجديدين مباشرةً أو كلياً. وعلى كل حال هناك أربعة أسباب تدعو للتفاؤل الحَذِر، وهي أن الخطوط الإرشادية المُقَدَّمة هنا، قد تصبح موضوع نقاش التطوير على نحو متدرج ومتنامي.

أولاً: القلة من الناس، سواء كانوا داخل أو خارج مجتمع التطوير، يزعمون أن المحاولات السابقة لإصلاح الدول الضعيفة قد نجحت أو أن مفاهيم أخرى غير مطلوبة.

ثانياً: بما أن جدية وخطورة المشاكل تَفْرِض نفسها مع نمو أعداد الدول الضعيفة ـ يَنتُج منه القلق حول الأمن الدولي وعدم الاستقرار السياسي والشقاء الإنساني بعيداً إلى ما وراء حدودها ـ وكذلك أيضاً مع ازدياد أعداد الناس والمنظمات التي تمتلك مصلحة حيوية في رؤية أن الاختلال الوظيفي لهذه البلدان في تَحَسُّن. إن تزايد الخشية من النشاطات الإرهابية، والشبكات الإجرامية والهجرة غير المشروعة وأمن الموارد المعدنية، ترفع باستمرار قضية الدول الضعيفة على قمة خطط السياسة الأجنبية الغربية.

ثالثاً: إن النموذج الجديد ينسجم إلى درجةٍ ما مع المبادرات الأخرى لإيجاد وسائل فعالة لفهم ومعالجة الدول الضعيفة. فعلى سبيل المثال، أخذت مديرية التطوير الدولية في المملكة المتحدة (DFID) على عاتقها تحليل «أدوات إدارة التغيير». «حيث تعمل لجان مكاتب DFID في البلد على فهم البلدان من خلال منظور مساعدات غير تقليدي: التاريخ، الثقافة، ديناميكية السلطة، المشهد السياسي، تحليل الحوافز والتحليل المؤسساتي». وعلى نحوٍ مشابه، أكد الجيش الأميركي باستمرار أهمية الفهم والعمل مع المؤسسات المحلية والبنى الاجتماعية المحلية في محاولة جعل كلٍّ من العراق وأفغانستان مستقرين. إن انخفاض أعمال العنف الملحوظة في العراق في النصف الثاني من ٢٠٠٧، اعتمدت بشكل كبير على «أربع سنوات من العمل الشاق لمعرفة تعقيدات السياسات الطائفية والقبلية في العراق «والتي سمحت للقادة المحليين إلى إتباع قالب مُعَدّ لنظام الحكم في العراق كان موجوداً منذ قرون والتي اعتمد عليها القادة حتى الديكتاتوريين من أمثال صدام حسين».

رابعاً: الوصفات العلاجية التي يقدمها هذا القسم تصبح عَمَليَّة على نحو واضح إذا ما شُكِّلت بحذر لتناسب الظروف المحلية. دراسات الحالات السبع التالية تقدم أمثلة ملموسة حول كيفية استخدام الخطوط الإرشادية العشرة، سواء منفردة أو مُجْتمعة، لحل سلسلة من المشاكل على نطاق واسع من الدول الضعيفة.

وطبعاً ليس من المتوقع أن تحقق هذه الوصفات العلاجية تحولاتٍ مفاجئة

في ضوء طبيعة ودرجات المشاكل التي تعاني منها البلدان حالياً. إن العقبات التي تقف في وجه إصلاح الدول الضعيفة هائلة جداً؛ فالعوائق إذاً لا مفر منها. ولكن إذا ما ثابرنا على السياسات الحالية ـ واصلنا العمل باستخدام مصفوفة أدوات قليلة وغير ضرورية، وإذا ما تجاهلنا بعض من أهم المكونات الضرورية للنجاح ـ فإن الفشل يصبح مضموناً. تقدم التحاليل والوصفات العلاجية في هذا الكتاب نموذجاً أفضل للاستخدام في تشكيل استراتيجية مناسبة لهذه الأماكن المضطربة وعلاوة على ذلك المهمة؛ فقط من خلال التَعلُّم من الأخطاء السابقة وتشكيل السياسات التي تدرك وتستجيب للظروف المحلية، نستطيع بناء مستقبل أفضل للمواطنين التعساء في الدول الضعيفة ـ وبالتالي نُحْدِث أمناً واستقراراً وازدهاراً أكبر لكل مواطني العالم.

الفصل الخامس

سورية: مقاومة الطائفية بتوحيد المؤسسات

إن الصراع العرقي، سواء أكان كامناً أم نشطاً، يلازم تقريباً كل الدول العربية، وهو يعوق بقوة أي جهود مبذولة لإصلاحات سياسية واقتصادية عديدة في منطقة الشرق الأوسط. وقد أظهرت التجربة في العراق بوضوح، أن حكومات المنطقة المنقسمة تواجه تحديات كثيرة في التحول إلى أشكالٍ من الحكومات المنفتحة والمسؤولة، خاصةً مع وجود أنظمتها الحالية، وحتى الحكومات التي تمتلك أجهزة أمن قوية . فهي تمتلك، على نحو نموذجي مؤسسات رسمية ضعيفة - وغير شرعية، ولا تمتلك تاريخاً طويلاً. وبما أنه لا يمكن استدعاء شعب ليكون أكثر تماسكاً ولا بناء كيان حاكم ليكون أكثر قوةً في حين أنهما غير موجودين أصلاً؛ فالبلدان العربية أصبحت غير قادرة (وغالباً غير راغبة) ـ على إجابة الدعوات الغربية لتغيير أنظمتها

السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، قد يكون هناك معادلة بديلة تُعَزز الإصلاح المؤسساتي الذي تستطيع الدول العربية استغلاله، هذه المعادلة، علاوةً على ذلك، لا تهدد بأي نوع من الاضطراب الذي حصل في العراق وفي أجزاء أخرى من العالم العربي التي حاولت اتباع النموذج الديموقراطي الغربي المتحرر.

تقدّم سورية، هذا البلد الفقير والصغير والمليء بالمتناقضات، الذي يعتبر قلب المنطقة تاريخياً إضافة إلى أنه، بطريقة ما، آخر حصون القومية العربية، عالماً صغيراً من التحديات التي تواجه محاولات تحديث دول منطقة الشرق الأوسط وجَعْلها ديموقراطية. على الرغم من أنها كانت كجزيرة مستقرة في بحر من الدول الممزقة بالاختلافات الدينية والعرقية وأحياناً الفكرية (أيديولوجية) فإن تكوين سورية السياسي الاجتماعي المعقد جعلها مميزة جداً عن جيرانها، كما إنه جعلها على قدم المساواة معهم، عرضة للطائفية الدموية التي يعانون منها؛ فاستقرار سورية السابق لا يضمن استقرارها في المستقبل*. وبالفعل إن الانسجام الشائع داخلياً والتماسك السياسي الذي تمتعت به البلد لثلاثين عاماً مضت، لم يكونا بسبب إحساس شعبها بالهوية المشتركة وإنما بمقدرة الرئيس السابق (حافظ الأسد) على تنسيق الحوافز المالية وتأليف نهج قمعي بحيث يُشْرِك الجماعات الأساسية فيما يقمع المعارضة، ولكن يبدو أن نظام (حافظ) يقترب من نهاية حياته المفيدة، مُهَدَّداً بضعف القاعدة الاقتصادية ونظام فاسد للرقابة الاجتماعية

* نكرر مرة أخرى أن هذا الكتاب صدر قبل اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس/ مارس ٢٠١١، (المترجم).

وباستيقاظ الانتماءات الطائفية بعد ظهور الآثار الكارثية لغزو الولايات المتحدة للعراق. إن سلسلة الأحداث المتتالية للنزاع الديني والعرقي الحالية تُنْبِئُ بأن وقت الحكومة للإصلاح هو على وشك النفاد. وحتى (بشار الأسد)، الابن الخلف لـ(حافظ)، عمل ومنذ توليه السلطة عام ٢٠٠٠ بلا جدوى على خطة إصلاح، مدركاً أن الميول الاجتماعية والاقتصادية الضمنية تهدد سيطرة نظامه على السلطة.

ولكن فيما يبدو أن المجتمع متفقٌ على أن نظام سورية السياسي والاقتصادي بحاجة الى التغيير، نجد أن مثل هذا الاتفاق غير موجود في ما يتعلق بطبيعة أو درجة هذا التغيير. وعلى الرغم من أن (بشار) هو المتحكم بالسلطة أولاً وبشكل مطلق، كما أثبتت الإجراءات الصارمة المتكررة التي اتخذها بحق المعارضين في السنوات الأخيرة، إلا أنه يبدو مهتماً، بصدق، بتقوية بلده وهو يؤمن بأن القليل من الإصلاح ضروري إذا ما أراد الحفاظ على السلطة لفترة طويلة من الزمن. أما المعارضة السياسية (لبشار)، والمتمركزة خارج البلد والمنقسمة بشدة تاريخياً؛ فقد استطاعت التوحد في السنوات الأخيرة وراء دعوات التغيير الديموقراطي. ومن جهتها؛ فإن الولايات المتحدة ترغب برؤية الإصلاح في سورية، ولكن ليس بالضرورة على حساب استقرارها. وعلى الرغم من أن واشنطن غالباً ما تجاهلت دمشق بسبب اهتمامات الولايات المتحدة الأكثر إلحاحاً في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، إلا أن صانعي السياسة الأميركية يظهرون في السنوات الأخيرة إدراكاً متزايداً بالدور السوري المحوري في المنطقة؛ فدمشق لديها المقدرة على التأثير بالأحداث في إسرائيل والعراق ولبنان وفلسطين وعلى

امتداد العالم العربي بالفعل. وأكثر من ذلك؛ إن الولايات المتحدة وحلفاءها من السنّة في العربية السعودية ومصر والأردن يبحثون، بشكل متزايد، عن الطرق التي قد تقنع حكومة بشار بالابتعاد عن إيران، التي تحاول تشكيل قوسٍ من دول شيعية راديكالية ممتدة من طهران إلى بيروت وما بعدها.

هل من الممكن أن يتم تغيير أساسي في سورية من دون تعريض استقرار البلد للخطر؟ هذا القسم لا يناقش فقط أنه من الممكن، بل وأنّ من المستحيل الحفاظ على استقرار على المدى الطويل ما لم تتحرك سورية باتجاه نظام حكمٍ أكثر انفتاحاً ومسؤولية. وعلى كل حال، يتطلب أي برنامج طموح للإصلاح ثلاثة أشياء: الصبر لتقديم التغيير بطريقة متدرجة، ومتزايدة وحذرة، وذلك مثل أي عملية تَحَوُّل لا تهدد الاستقرار فإنها لا تحدث إلا بهذه الطريقة؛ المرونة والمخيلة لإعادة صياغة الديموقراطية والتطوير ذات الأسلوب الغربي لتناسب الأوضاع في سورية؛ الاستعداد للعمل مع، وليس ضد (بشار) أو بعض الشخصيات القيادية الأخرى داخل النظام الحالي.

مجتمع ممزق

إن سورية هي بلد حديث وقديم في آن واحد، منقسم بالتأويلات المتنازعة لماضيه. فالدولة الحديثة ـ وهي الاختراع الصناعي الذي يُؤَرِّخ للتقسيم الفرنسي ـ الإنكليزي للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ـ ورثت مزيجاً فريداً من نوعه من الخواص الجغرافية والعرقية والدينية والفكرية المتعددة

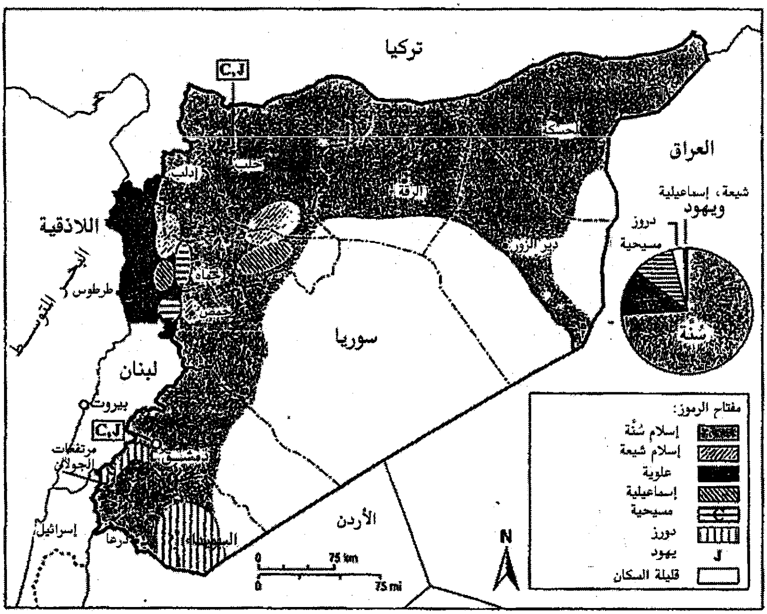
التي عَقَّدَت كل الجهود المبذولة لبناء جسد متماسك من أجزاء مختلفة.

إن قراءة موجزة لتاريخ سورية توضح هذه الاختلافات في ميراث الدولة الحديثة. لقد كانت سورية وطناً تاريخياً للقومية المؤيدة لاتحاد العرب، حيث تأسست أول دولة عربية حديثة لم تدم طويلاً هي سورية العظمى، بلاد الشام القديمة، والتي شملت كل بلدان المشرق؛ مع بعض من أقدم مدن العالم التي تربطها روابط طويلة من طرق التبادل التجاري الدولي ولكن مع ارتباط ضعيف بالاقتصاديات الريفية المجاورة؛ ومن شعوبٍ تعرضت للفتوحات والهداية إلى أديانٍ توحيدية عظيمة ومن ثم تم إهمالها وتركها لتتمزق إلى عددٍ من الطوائف الآثمة. التي امتلك كل منها ولاءات متضاربة ومستويات مختلفة من الاهتمام، ومن فسيفساء معقدة لجماعتين عرقيتين ودينيتين متمايزتين كانتا تاريخياً على عداءٍ شديد وكانتا تتمتعان بحكم ذاتي في الإمبراطورية العثمانية التي كانت سلطة حكومتها محدودة بجمع الضرائب. وبالتالي إن تنوع التاريخ وغناه ليس ميزة صرفة. وعلى العكس، فإن التنوع الكبير للدولة يهيمن على ديناميكيتها السياسية محدداً خياراتها السياسة ومانعاً للمخاطرة وجاعلاً من الحكومات دفاعية على نحوٍ كبير. إن عقوداً من الاستقرار عَوَّضَت جزئياً فقط عن المعوقات الطائفية التي منعت مقدرتها من تطوير هوية متينة.

إن شعب سورية البالغ ١٩مليوناً، مُقَسَّم إلى عرب سنة (٦٥ في المئة)، علويين (١٢ في المئة) مسيحيين (١٠ في المئة)، أكراد (٩ في المئة)، دروز (٣ في المئة) وأعداد صغيرة من البدو والإسماعيليين والتركمان والجراكس

والأشوريين (انظر الخرائط الرقم (٩-١) و(٩-٢)). هذه الفسيفساء الديموغرافية تَعقَّدت أكثر بالخلافات داخل العديد من هذه الجماعات. فالمسيحيون، على سبيل المثال، انقسموا إلى ١١ فرقة رئيسة، بما فيها الأورثوذوكس اليونانيون والمالقانيون والسُّريان والموارنة والكلدانيون والأرمن والطوائف الكاثولوكية. أما العرب السنة فيتراوحون بين المتدينين بشدة والعلمانيين وهم مقسمون بين النخبة المَدَنيّة والأعداد الكبيرة من الريفيين الذين يمتلكون تقليدياً ولاءات سياسية مختلفة.

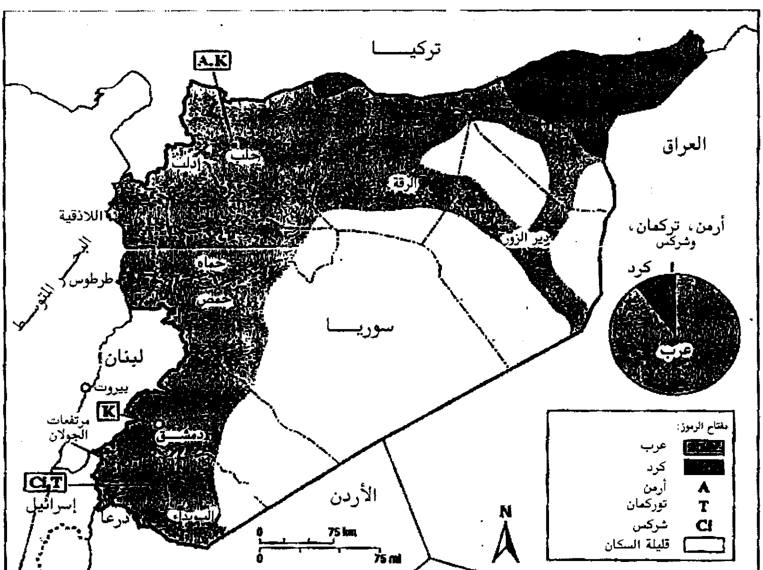
الخريطة الرقم (٩-١) الديموغرافيا الدينية في سورية



المصدر: فلاينت ليفيريت، وراثة سورية: محاكمة بشار بالنار (واشنطن العاصمة، معهد بروويغس، ٢٠٠٥)، ٣

ومثل العديد من البلدان في حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر في الشرق الأوسط، «فإن أكثر الانقسام حدَّةً ليس دينياً أو عرقياً بالدرجة الأولى، وإنما هو انقسام فكري (أيديولوجي) ووجودي، [وهو] يُحَرِّض المسلمين الذين يريدون توحيد السياسة مع الدين ضد أولئك الذين يتمنون بقاء هذين العالمين منفصلين». من كل هذه الجماعات؛ فإن الأكراد والمسلمين السنة هم التهديد الأعظم للدولة السورية لأن حركاتهما السياسية تمتلكان التماسك ومخططات مُعَدَّة مسبقاً ودعماً خارجياً وإحساساً بالظلم يدفعهما لمناوئة السلطة المركزية. على كل حال؛ إن ندرة وجود الشيعة في البلد تجعل من وضعه الكامن أقل تفجراً من جاريه لبنان والعراق.

الخارطة الرقم (٩-٢) الديموغرافيا العرقية في سورية



المصدر: فلاينت ليفيريت، وراثة سورية: محاكمة بشار بالنار (واشنطن العاصمة، معهد بروونغس، ٢٠٠٥)، ٣

ولوعيهم بتاريخ بلدهم كمركز منطقة قوية الترابط وكصاحب مكانة وحجم قوي، فإن العديد من السوريين سعى باستمرار إلى انتماءٍ للبوتقة العربية لسورية العظمى أو للعالم الإسلامي، وأكثر من ذلك فقد قاوموا أي محاولة لبناء دولة قومية على الأراضي السورية. إن الولاء للقومية العربية، التي ما زالت أداة تعريف الإيمان عند العديد من السوريين حتى وإن كانت منذ زمن طويل قد سقطت من اهتمامات العرب في الأماكن الأخرى ـ محفوظ في أول مواد دستور البلاد، وهذا ما يفسر سخاء السوريين على العرب الآخرين عندما تسبب أزمة ما موجة جديدة من اللاجئين أي شخص يأتي من دولة عربية يمكنه دخول البلد من دون سمة دخول ويتلقى نفس التعليم والفوائد الاجتماعية التي يتلقاها السوريون. الرغبة لإعادة بناء نفسها كنسخة عن سورية العظمى يساعد على فهم استغراق البلد في لبنان ومعارضتها التاريخية لتحيد عددٍ من الحدود التي تفصل الدولة عن جيرانها. إن الإحساس السوري الضعيف تجاه الانتماء الوطني يجعل من بعض السوريين، على الأقل، منفتحين على الدعوة الواثقة بنفسها من الأصولية الإسلامية، وفي ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، اختبرت البلاد الثورة الإسلامية الحديثة لأول مرة في المنطقة. إن المخاوف من مقدرة التدخل الأجنبي من إثارة الاستياء الديني المحلي هي جزء من أسباب الحلف الصامد بين نظام إيران وحزب الله وحماس.

تراث حافظ الأسد

ناضلت سورية بقوة بعد استقلالها في ١٩٤٦، للتغلب على ميراثها الصعب؛ فخلال سنواتها العشر الأولى، كان لديها ٢٠ مجلس وزراء مختلفة

وأربعة دساتير منفصلة. وقد اندمجت مع مصر عام ١٩٥٨ لتنسحب من تلك الوحدة بعد ثلاث سنوات ونصف فقط. فقدت مرتفعات الجولان لصالح إسرائيل في حرب ١٩٦٧. وفي المجموع، عانت من ٢٠ انقلاباً أو محاولة انقلاب عسكري بين العامين ١٩٤٩ و١٩٧٠ -وكانت جدلاً- من أكثر الدول عدم استقراراً؛ في الشرق الأوسط. كل ذلك تغيَّر بعد تَسَلُّم (حافظ الأسد) السلطة عام ١٩٧٠.

على الرغم من تأسيسه وفق قواعد طائفية ضيقة (أكثر المراكز العسكرية والاستخباراتية حساسية كانت مُقَلَّدة لأعضاء من قبيلة حافظ الأسد)، وسع نظام الأسد قاعدة دعمه بطريقة منهجية باستخدام السلطة ومراعاة الحكومة بحكمة لاختيار الأحزاب المهمة عند الإمكانية واتخاذ الإجراءات الصارمة بحقهم عند الضرورة. تشهد العقود الثلاثة لحافظ من الحكم المستقر نسبياً بنجاح استراتيجيته.

واحد من أبرز إنجازات (حافظ الأسد) السياسية كان بناء نظام شبه اشتراكي وَحَّدَ أغلب مصالح الجماعات الاجتماعية مع حكومته، كذلك إنه اشترى ولاءهم بفاعلية بواسطة التوظيف الحكومي والتعليم والفوائد الاجتماعية المختلفة في «نظام منع انتشار أيديولوجية معادية» كما صاغها أحد المحللين الدمشقيين. لقد لاءمت عقيدة البعث الاشتراكي ـ تولى الحزب السلطة- منذ ١٩٦٣ و(حافظ) كان واحداً من قادته قبل أن ينال السلطة هذا البرنامج فمخططاته الاقتصادية الشعبية أسهمت في تكوين الأساس الفكري لإنشاء شبكة رعاية واسعة شجعت جماهير الأنصار

من غير العلويين ودفعتهم إلى دعم النظام كما جعلتهم يعتمدون عليه في وجودهم. وقد توسعت هذه الشبكة تدريجياً لتشمل تقريباً جميع مناحي الحياة الاقتصادية السورية وتصل اليوم إلى ما يقارب المليوني شخص ـ الذين يسهم دخلهم ربما بدعم نصف عدد سكان سورية كاملةً ـ يتلقون الأجور والمنح الحكومية من الدولة.

ومنذ بدء حكمه، عمل (حافظ الأسد) بجد لضم العديد من القادة السنيين إلى حكومته، وفي نهاية الأمر «حوالى ٦٠ في المئة من وزراء الحكومة وأعضاء مجلس الشعب والمندوبين إلى مؤتمر الحزب» خرجوا من منافسة العلويين على السلطة. وقد كَسِبت طبقة التُّجار السنة من ذوي النفوذ الذين سيطروا تاريخياً على المنطقة عن طريق تقديم فرص العمل لهم بالشراكة مع الحكومة وبرعاية نظام تبعية اقتصادية وفساد وَطد أكثر سيطرته على اللاعبين الأساسيين.

استطاعت الأيديولوجية القومية والعلمانية التي اعتنقها حزب البعث التقليل من أهمية الهويات الطائفية؛ فأصبحت الفروق الطائفية غير واضحة المعالم، إلى درجة أن النظام الاشتراكي سوَّى التفاوتات التي قَسَمَت البلاد، ووَزَّع الفوائد الاجتماعية على نحو متماثل على جميع الجماعات. وعلى الرغم من تَذَمُّر العديد من السوريين من فساد القيادة، إلا أن القليل يتهمون الحكومة بأن جماعة واحدة تهيمن عليها وعوضاً عن ذلك يرون أنها مزيج من أغلب نُخَبْ الجماعات الطائفية السورية، إن لم يكن منها جميعاً. وما يعزز هذه الآراء، ازدياد الصلة من طريق الزواج بين

الجيل السابق، اثنان من أولاد (حافظ)، بمن فيهما (بشار) تزوجا بسُنَّة.

لقد ترافقت سياسات (حافظ) الاقتصادية مع إخضاع قاسٍ للمعارضة وتحكمٌ محكم «بأجهزة الاستخبارات المتداخلة والمتعددة، كلُ منها مسؤول عن تعقب عناصر مختلفة من المجتمع؛ فقط عندما يكون مهماً، أحدهما الأخر» وحسب استنتاج جديد؛ فإن عنصر مخابرات واحد لكل ١٥٣ سوريةً ما يزيد عمره على ١٥. هذه العصيّ جعلت من الجزر المُقَدَّم من شبكة الرعاية الضخمة للدولة تأثيره المضاعف. أما التحدي الرئيس الوحيد لحكم (حافظ) فكان الإرباك الذي أحدثه «الإخوان المسلمون» والذي وُوجِهَ بقوة وحشية بلغ مداه الأقصى في مجزرة عام ١٩٨٢ لحوالى ٢٠ ألفاً، وتدميراً لأغلب المدينة القديمة في حماه، رابع أكبر منطقة مأهولة في البلاد.

وعلى الرغم من أن نموذج (حافظ) جلب الاستقرار للبلاد وزوَّد السكان بفوائد اجتماعية مُمَيَّزة وخَفَّضَ التوترات الطائفية الداخلية، إلا أنه لم يرعَ أبداً نموذج المؤسسات المسؤولة والنشاطات الاقتصادية المنتجة والضرورية لتكفل أن هذا النموذج قادر على الاستمرار بنفسه من دون الدعم المالي الخارجي على مدىً طويل. وعلى نحو مشابه كثيراً لكوبا وبعض الدول الأخرى التابعة للاشتراكية، أصبحت سورية معتمدة على الأموال الأجنبية ـ الأموال السوفياتية في السبعينيات والثمانينيات، والأموال العربية في أوقات الحرب مع إسرائيل وأثناء الصراع الخليجي الفارسي الأول والأموال العراقية في أوائل أعوام الـ ٢٠٠٠ ـ لتمويل قسم كبير جداً من

موازنتها الوطنية. وحده النمو في الصناعة النفطية المحلية في التسعينيات فقط أعطى فترة راحة للبلاد من أزمتها المالية. واليوم، يبلغ المجموع الإجمالي للناتج المحلي برأس المال ٣٣٠٠ دولار أميركي سنوياً، وبالقياس مع القوى الشرائية المماثلة؛ فهي أقل من أغلب تلك التي في دول المنطقة، بما فيها مصر (٤٠٠٠ دولار أميركي) والأردن (٤٣٠٠ دولار أميركي) والمغرب (٤٠٠٠ دولاراً أميركياً) وتونس (٦٩٠٠ دولار أميركي)، وفي الأماكن البعيدة من دول الخليج الرئيسة[١٣].

إصلاحات (بشار) المترددة

جاء (بشار الأسد) إلى السلطة عام ٢٠٠٠ ـ الانتقال من الأب إلى الابن مَيَّز سورية على أنها أول نظام عربي جمهوري وراثي ـ في وقتٍ خاص وغير ملائم. لم يتواجه (بشار) فقط مع بنية دولية متقلبة ومتواصلة الأحداث بطرق لم يكن لأبيه أن يُعِدَّه لها، وإنما أيضاً مع نظام الرعاية المحلي الذي تعتمد سلطته واستقرار البلد جزئياً عليه تحت خطر الانهيار.

وعلى الرغم من أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد عام ٢٠٠٣، أعطى (بشار) منذ ذلك الحين متسعاً اقتصادياً لالتقاط الأنفاس (كما وفعل تدفق مئات الآلاف من العراقيين مع أرصدتهم المصرفية)، إلا أن انخفاض مستويات الإنتاج هدد مباشرةً المركز المالي، الضعيف للدولة. أسهم القطاع النفطي بحوالى نصف إيرادات الحكومة وثلثي أرباح التصدير مع نهاية التسعينيات، ولكن الإنتاج هبط من حدَّه الأعلى ٦٠٠,٠٠٠ برميل يومياً،

إلى حوالى ٤٠٠٠٠٠ برميل في اليوم خلال العقد الماضيومن المتوقع أن يتوقف تماماً خلال السنوات الثماني أو العشر القادمة. وفيما تتزايد أعداد السكان في سورية على نحو متسارع (فهي تنمو بمعدل ٤ , ٢ في المئة سنوياً؛ في واحدٍ من أعلى المعدلات في العالم). يتسم إرهاق قدرات القطاع الخاص الضعيف بالضرائب وإرهاق القطاع العام بالعمالة الزائدة لخلق فرص عمل جديدة ما يترك جيوش الشبان عاطلين عن العمل وساخطين. إحدى الوكالات الدولية قَدَّرت معدل البطالة بـ ١٧ في المئة، والتقارير المستقلة رفعته إلى ما يقارب الـ ٣٠ في المئة.

هذا الانهيار المالي مرتبط بانهيار منهجي نموذجي خطير للأجيال المختلفة من الأنظمة الاشتراكية وكما حدث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي؛ فإن أدوات الدولة المركزية في سورية أصابها الضمور حالما تبددت الطاقة الفكرية التي قادت النظام الفتي. إن «هَرِم النظام» كما صاغها أحد المُعَلِّقين في دمشق، أدى إلى إضعاف أدوات التحكم لديه وإلى انتشار الفساد في أجزائه. حزب البعث، الذي اخترق جميع أجهزة الدولة، أصبح مجرد «مسار مناسب ومُفَضَّل لنيل ترقية سياسية اقتصادية أو اجتماعية»، بأعضائه الذي ارتفع عددهم فجأةً إلى ١,٨ مليون أي حوالى ١٠ في المئة من المجموع الكلي للسكان.

وعلى الرغم من أن إجراءات مميزة للإصلاح قد طُبِّقت منذ مجيء (بشار) إلى السلطة ـ الزيادة في الحرية الشخصية والتنوع في البضائع المتاحة التي أبهجت شوارع المدن في البلد التي كانت سابقاً كئيبة ـ إلا

أن عملية الإصلاح بمجملها «بطيئة وتدريجية» كما أشارت إليها وحدة الاستخبارات الاقتصادية. إن قوانين الاستثمار الجديدة وتجديد التأكيد على القطاع الزراعي ووفرة المصارف والضرائب والإصلاحات المُطَبَّقة على العملة جَذَبَت تدفقاً مالياً من الحسابات المصرفية للسوريين من وراء البحار، كما فعلت ذلك من الخليج والعراق. ولكن مع عدم رغبة (بشار) ـ إن لم يكن عدم قدرته ـ خوفاً من العواقب ـ على تحطيم الاحتكار التجاري الذي تمارسه العائلات القيادية، أو على معالجة الضعف المؤسساتي من «البيروقراطية اللامبالية المنتشرة» وَضَع الخطة الطموحة في وَضْع حرجٍ جداً. فالنقص في الفنيين المهرة داخل أنظمة الحكم والمحاكم العاجزة والفساد المنتشر مازالت تَحُدُّ من جذب المستثمرين إلى البلاد، وتقلل من فرص القطاع الخاص ليصبح ملائماً على نحو كافٍ ليأخذ دور شبكة الأمان للعاطلين من العمل وبالتالي يمكن النظام من الشعور بالأمن الكافي لإعادة بناء قطاع الدولة.

وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من التوقعات الكثيرة مع بداية وصوله إلى السلطة على أنه إصلاحي نظري؛ فإن ضَعف قاعدة سلطته أجبر (بشار) على أن يصبح غير آبه، إلى حدٍّ بعيد، بتقديم أي إجراء أساسي لإصلاح سياسي. وعلى الرغم من أنه شجع بدايةً «النقد البناء والإصلاح والحداثة» وحرر معظم سجناء النظام السياسيين وسمح بظهور أول جماعات المعارضة في البلاد لعقودٍ خَلت، على هيئة ما عُرف بربيع دمشق، إلا أنّ (بشار)؛ في ما بعد، اتخذ إجراءات صارمة على هذه الجماعات وقد أجَّل باستمرار استخدام الإصلاحات، حتى تلك التي كان قد اقترحها بنفسه. في السنوات الحالية،

نرى ازدياداً في استخدام التخويف والسجن والمنفى كأدوات لسحق بعض الشخصيات المعارِضة التي كان هو نفسه قد شجّعها.

ارتفاع التوتر الطائفي

أدى تهالك نظام (الأسد)، المترافق مع ازدياد التماثل الطائفي الذي نتج من الصراع في العراق، إلى زيادة ملحوظة في التوتر بين الجماعات داخل سورية، وذلك على الرغم من أن التغطية الإعلامية الكبيرة للنزاع المسلح في الجوار قد أقلقت السكان من إثارة الوضع الراهن الحساس.

عند الأكراد مَظْلَمَة منذ زمن طويل، جعلت منهم أكثر الأقليات احتمالاً للانفجار. فالاستياء العميق من إنكار الدولة السورية لمواطنة مئتين ألف إلى ثلاثمائة ألف كردي لعقود، وفرض القيود على لغتهم والتمييز البيروقراطي المنتشر، جعل من الأكراد، الذين ألهمتهم الحريات التي فاز بها الآن إخوانهم عبر الحدود في العراق، أقلية سوريَّة غير راضية؛ في آذار/ مارس عام ٢٠٠٤، أطلق المتظاهرون الأكراد أعمال شغب في العديد من المدن، وأشعلوا النيران في السيارات وتقاتلوا مع قوات حفظ الأمن. رفع المتظاهرون لافتات كُتِبَ عليها «الحرية» و«كردستان حرة» و«اطردوا المستعمرين العرب» و«انتفاضة حتى انتهاء الاحتلال». حوالى ٤٠ شخصاً قتلوا، بمن فيهم عناصر من الشرطة. المدارس الكردية والمعاهد أُحرِقَت بأعمال انتقامية وآلاف الأكراد احتجزهم أفراد الاستخبارات. ومنذ ذلك الحين، وردت تقارير عن صدامات بين المسيحيين والمسلمين في خريف

عام ٢٠٠٤، وبين العلويين والإسماعيليين في المنطقة الوسطى من سورية في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من أنهم غير منظمين على نحو قومي كما الأكراد، إلا أن الأعداد المتنامية من الإسلاميين ـ سواء كانوا متطرفين بِعظَاتهم الدينية المتعصبة أو إرهابيين ـ يشكلون أيضاً تهديداً للاستقرار. في نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٤، أحبطت الحكومة هجوماً على المقر السابق للأمم المتحدة في دمشق. وفي نهاية العام نفسه، اغتيل عضو من جهاز الأمن السياسي في (حمص) في محاولةٍ منه لفرض قيود على التعليم الديني المتشدد في مسجد ما. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٥، تم الكشف عن عدد متنامٍ من الخلايا الإرهابية وتم تفكيكها من قبل قوات الأمن في المدن عبر البلاد؛ في إحدى العمليات، ثمانية أشخاص قتلوا، وفي حادث آخر، اكتشف معمل متفجرات. في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٦، اشتبكت قوات الأمن مع عشرة مقاتلين خلف مجمع التلفزيون الحكومي في دمشق؛ فقتل أربعة وأُسِرَ الباقي. وكما أشار أحد المعلقين «إن هذه العمليات تشير بلا شك إلى أن المجتمعات الإسلامية داخل سورية البلد العلماني والقومي العربي قد بدأت تُنتج بعض الجماعات المتعصبة».

مُتَّخِذَةً الاستراتيجية نفسها التي استُعْملت في سنوات حكم (حافظ الأسد)؛ فقط استجابة حكومة (بشار) لتهديدات الإسلاميين الأكراد بمزيج من حلول التسوية والتحيز والقوة. وكما اتخذت إجراءات صارمة ضد العنف والنشاطات المُنَظمة التي قد تُعرض النظام للخطر؛ فقد مَدَّت

يدها للجماعتين؛ فقد وَعَدَ (بشار) بحل مشكلة المواطنة الكردية. والكثير من أولئك الذين سُجِنوا عام ٢٠٠٤ أُطلق سراحهم. وقد صَرَّح المسؤولون أنهم سيقيمون مجلساً كردياً يمثل مصالح مجتمعهم في المستقبل. وقد أكد النظام بشدة اعتماداته الدينية، وأصبح الآن يدعو الإسلام بقوة مُوحِدّة فيما كان دعا سابقاً العلمانية بهذا الخصوص. وقد أظهر الإعلام (بشار) مصاحباً لرجال الدين المسلمين أثناء النشاطات العامة، وحتى أثناء بعض الاجتماعات مع القادة المسيحيين. تُبنى مساجد جديدة عبر البلاد وبعض النشاطات التي كانت ممنوعة سابقاً، مثل أداء الجنود للصلاة، أصبحت الآن مسموحة. إن الصِّلات الوثيقة بين النظام والجماعات المتشددة مثل حزب الله إضافة إلى دعمه غير المباشر لبعض الحركات المناوئة للقوات الأميركية في العراق يمكن أن يفسَّر جزئياً على أنه محاولة لإنقاص المعارضة الإسلامية للنظام.

نموذج نظام حكم عربي

وكما يدرك العديد من ساسة سورية، بمن فيهم (بشار)، حاجة البلاد لإصلاح نظام الحكم فيها، فإن أي تحول إلى نظام جديد سيكون مفعماً، على كل الأحوال، بالمخاطر على الشعب السوري، الذي يعتمد دَخْلُ أعداد كبيرة منه على الدولة، وعلى كل أولئك الذين قد يقدر لهم المعاناة إذا ما حَفَّزت عملية التغيير المؤسساتية حَلَّ البلاد إلى عصابات طائفية متنافسة.

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات والمحللين الغربيين وبعض شخصيات

المعارضة يجادلون لتحقيق تحول سريع إلى أنظمة ديموقراطية ورأسمالية بأسلوب غربي؛ فإن الانقسامات الطائفية السورية تؤكد أهمية التحرك تدريجياً لنظام أكثر ملاءمة للتحديات التي تواجه سورية. أي تفكيك سريع للنظام أو السياسة في الأمن والانتعاش الاجتماعي يمكن أن يثير الاضطراب في الآليات المَبنيَّة بعناية للحفاظ على المجتمع السوري موحداً؛ فإطلاق العنان للقوى قد يطغى على إجراءات التسوية المصممة للحفاظ على السلام بين الجماعات المتنافسة.

إن أنظمة الحكم المنقسمة مثل التي في سورية وأغلب البلدان العربية تواجه، وبشكل أساسي، تحديات مختلفة في التحديث عن تلك التي واجهتها الدول القومية في الغرب. إلى ذلك فهي بحاجة إلى معايير ونماذج مختلفة لقيادة تطورها. الحفاظ على الأمن ووحدة الدولة، عوضاً عن تشجيع الحريات الشخصية والانتخابات وفق الأسلوب الغربي، يجب أن يُعطى المرتبة الأولى عند تشكيل السياسات من أجل تطوير البلاد.

يمكن الإدراك بسهولة مدى أهمية الأمن والوحدة في أنظمة الحكم الانقسامية مثل التي في سورية من خلال قراءة السجل الكئيب لجهود الولايات المتحدة لتقديم ديموقراطية وفق نظام غربي في العراق؛ ففي غياب الأمن والوحدة، فإن الجهود المبذولة لتقديم حتى أبسط قواعد الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تكون عاجزة. مثل هذا التغيير في الأولويات يمكن أن يُجسِّد كم من المشكلات التي يتم مواجهتها، فحلّ الجيش والشرطة ووحدات الاستخبارات، على سبيل المثال، من

دون طرح بديل مناسب قد يقود في داخل سورية، كما قاد في العراق، إلى الفوضى. صَرْف أعداد كبيرة من الناس من الوظائف الحكومية تحت اسم «الإصلاح» سيخلق مجموعات كبيرة من الناس المستاءة التي ستقاوم بضراوة أي تغيير. كذلك إن السماح بحرية التعبير غير المُقَيَّدة سيسمح لبعض القادة السياسيين والدينيين بنصرة الخلافات الانقسامية والمتطرفة وبتشجيع العنف.

إنَّ الإجراءات التي تزيد من وحدة وتماسك الدولة السورية يمكن أن تُعَوَّض لدرجةٍ ما عن الإصلاحات التي ستفتح الانقسامات داخلها من دون شك. ولهذا؛ فقد عمل (بشار) على ترسيم الحدود السورية مع تركيا والأردن من طريق تعزيز إحساس الدولة بذاتها، ما يعطيه مرونة أكبر عند قيامه ببعض الإصلاحات. وقد أسهم المدّ اليومي للقنوات الفضائية الذي دخل إلى غُرف المعيشة السورية (فأكثر تغيير في المشهد المدني وضوحاً خلال السنوات الحالية هو ظهور غابة من الصحون اللاقطة للقنوات الفضائية) في تطوير الإدراك الوطني من طريق تسليط الضوء على الفروقات ما بين البلاد وجاراتها، كاشفاً عن عدم اهتمام هذه الجارات بالتوحد مع سورية (الشيء الذي كانت تطرحه وسائل الإعلام السورية سابقاً)، وراسماً لصورة أخطار النزعة الانفصالية كما يمكن رؤيتها من العراق.

لو أن لسورية شخصية مُوحَّدة ـ مثل مَلِكٍ مُعْتَرَف به عالمياً ـ كان هناك فرص أقل لتمزق البلاد. على الرغم من أن العديد في الغرب يعتبرونها مفارقة تاريخية، إلا أن العائلة الملكية التي تتمتع ببعض الشرعية تاريخياً

للحكم هي واحدة من إحدى الطرق القليلة التي أثبتت نجاعتها في رعاية مؤسسات قوية في البلدان العربية؛ فثمانية من ٢٣ دولة في جامعة الدول العربية، بما فيها بعض من أكثر الاقتصاديات ديناميكية واستقراراً، هي الأنظمة الملكية. الشخصيات المُوحدة للأمة لا يجب، طبعاً، أن تكون ملوكاً دائماً - يقفز إلى الأذهان كمثال (كمال أتاتورك) في تركيا - و(حافظ) و(بشار) حاولا أن يقدما نفسيهما على أنهما أبطال الوحدة السورية.

ولسوء الحظ؛ لا تمتلك سورية شخصيةً تؤدي هذا الدور. (كلا الأسدين) لم يحوزا مستوىً قريب من الاحترام الذي حازه (أتاتورك)، وانتماؤهما إلى جماعة من الأقليات (العلويين) لم يكسبهما أيَّ عاطفةٍ من الأكثرية السُّنية. ولكنهما، على كل حال، يمتلكان الفرصة لإنشاء مؤسسة تستطيع أن تؤدي الكثير من هذا الدور: مؤسسة مُكَوَّنة من أعضاءٍ مقبولين - إن لم يكونوا بالضرورة منتخبين - من قبل أكثرية المواطنين وممنوحين الثقة لأداء مهمة قيادة التحول السياسي والاقتصادي في البلاد وحماية الاستقرار والوحدة، بنفس الوقت. ليس على السوريين إلا النظر عبر حدودهم الشمالية ليجدوا مثالاً على هذا الكيان، مجلس الأمن القومي التركي (NSC) والمعروف ضمن تركيا بلفظ الأحرف الأوائل من اسمه التركي (MGK). وبالفعل؛ فقد أشار الإصلاحيون داخل سورية غالباً إلى الـ (NSC) كمثالٍ صالح لبلدهم. ووفقاً لأحد المحللين السورين، زياد حيدر، «هذا النموذج الديموقراطي غير التحرري» («غير التحرري» تعني أنّه يُقَدِّمُ الأمن الاجتماعي على الحرية الشخصية) يستطيعان سوياً الحفاظ على

«سيطرة محكمة على الطائفية» ويسمحان بزيادةٍ ملحوظة على «حرية الانتخابات والتعبير». ويعتقد محلل آخر أن هذا النموذج هو الطريقة الوحيدة للتحول إلى بيئة جماعية بلا تعزيزٍ للتطرف الديني الذي قد يهدد وحدة الدولة.

المثال التركي

بدايةً تأسس مجلس الأمن القومي في تركيا (NSC) بعد انقلاب ١٩٦٠، ثم اعترف به ضمن دستور عام ١٩٨٢ على أنّه الكيان الذي يجب أن «تُوليه الحكومة الأولوية في الاعتبار»، وقد كان حتى عهد قريب، أداة يتحكم بها الجيش للحفاظ على النظام في السياسة والمدارس والصحافة التركية بما يكفل عدم تمكن أي سلوك انفصالي أو ديني مُغالٍ أو شيوعي أو معادٍ للديموقراطية من تَقويض الوحدة الوطنية أو أن يَحْرِف تركيا عن مسار التحديث والعلمانية الذي اتخذته. تَدَخل الجيش عندما هُدِّدت الديموقراطية بالعنف الطائفي في الستينيات والسبعينيات وعندما اقترب الإسلاميون بشدة من تسلم السلطة عام ١٩٩٧. وحتى وقت قريب، بَحَثَ الضباط في التعليم المدني والمجالس والهيئات المنتشرة؛ في عام ٢٠٠٠، أرغم الجيش والـ (NSC) مجتمعين الحزب الحاكم «حزب العدالة والبناء» (AK) على الانفصال عن لونه الإسلامي وعلى اتباع مخطط علماني في أغلبه. وقد التزموا بشكل مستمر بخطٍ صارم عند أي تحدٍّ لوحدة الدولة، كما هو جلي في الثمانينيات والتسعينيات، عندما قاتل الجيش وطَوّق في النهاية التحدي الكردي الانفصالي.

وعلى الرغم من أن العديد من هذه النشاطات قد تكون معادية لأفكار الحكم الغربية المُشْبَعة بالحرية؛ في أنظمة الحكم غير الناضجة والمُصابة بشعوبٍ منقسمة ومتطرفين دينين ومؤسسات وطنية ضعيفة، يمكن كياناً مثل (NSC) في تركيا أدى دوراً أساسياً «كمظلة»حماية، تُحصِّن عملية الإصلاح من التمزق. (وقد رأى المجتمع الدولي، كما يمكن أن يُلاحَظ، الحاجة إلى كيان مشابه نوعاً ما في البوسنة والهرسك، خاصة بعد النتائج الكارثية للحرب الأهلية هناك. إلى ذلك أُنشِئ مكتب المفوضيَّة العليا الذي أُعطيَ سلطة المراقبة على المؤسسات الوطنية، بما فيها سلطة سن القوانين). في مثل تلك الدول، من غير المحتمل أن تكون المحاكم التي أفسدها المال والعشائرية محاكم نزيهة في الخلافات السياسية؛ وكما ويميل السياسيون المحليون إلى استخدام عبارات بلاغية مثيرة للفوضى لجني الدعم من جماعاتهم العرقية، حتى ولو أضعف سلوكهم الدولة التي هي أصلاً ضعيفة. (وقد آثرت المفوضية العليا غالباً استخدام السلطة التنفيذية وفرضت التشريعات، وعَزَلَت المسؤولين عن مناصبهم بهدف تأمين تطبيق اتفاقيات دايتون).

يجب على السوريين اتباع المثال التركي وتأسيس مجلسهم الأمني الخاص، الذي قد يعمل بشكل يشابه كثيراً الجهاز التشريعي الذي يملك الصلاحيات المُطْلَقة؛ فيضع، بحذر كل المسائل ذات الصلة، في الاعتبار قبل أن يقرر ماهية الإجراءات اللازمة للحفاظ على الطبيعة الموحدة والعلمانية للدولة. يجب أن تحدد عضوية مجلس الأمن الوطني السوري (SNSC) من خلال عملية من المباحثات والتسويات المُطوَّلة

التي تكفل تمثيل كل الجماعات الطائفية الخمس الأساسية فيها وعلى نحو مثالي؛ فإن هؤلاء المُمَثِّلين يمكن أن يكونوا من القضاة أو من الناس من ذوي الخبرات القانونية المُميَّزة؛ وعملياً، على كل حال؛ فإن عضوية الـ (SNSC) يجب أن تكون ربما من أكثر القادة سلطةً في كل جماعة، الذين يمتلكون وحدهم الشرعية والسلطة لضمان أن قرارات الـ (SNSC) قد طُبِّقَتْ وقُبِلَتْ من كل الأطراف. وباشتراك قادة وحدات الجيش والاستخبارات في سورية في مباحثات الـ (SNSC) وبضمان أن قيادة هذه الوحدات هي مُمَثَّلة أيضاً عن الانقسامات بين السكان في سورية، فإن ذلك سيساعد على المحافظة على الوحدة الوطنية، خاصةً عندما يُصدر الـ (SNSC) قراراً إصلاحياً يثير المعارضة الشديدة من جماعة أو أكثر.

وبمعزل عن المثال التركي للـ (NSC)، الذي لم يُقَدِّم رسمياً خطوطاً إرشادية لما قد يعتبر سلوكاً مقبولاً، يجب على الـ (SNSC) تحديد مجموعة واضحة من المبادئ في ما يتعلق بسلوك الأحزاب السياسية، والإعلام والمدارس والهيئات الدينية. ويستطيع، على سبيل المثال، أن يؤكد عدم السماح بقيام أي حزب سياسي على أسس عرقية أو دينية أو يتبنى علناً سياساتٍ انقسامية. ويستطيع أن يأمر باعتقال أي شخصية دينية تَعِظُ بالكراهية أو العنف أو حتى بالتعصب. ويستطيع أن يُغَرم أو يغلق أي مدرسة انحرفت عن النهج المعتمد أو أي محطة تلفزيونية بَثَّتْ مشاهد محرمة قانوناً. ويستطيع أن يقدم إيضاحاً أكبر، أن أي سلوك يهدد طبيعة الدولة العلمانية سيتم إيقافه بأسرع ما يمكن.

إن تشجيع الوحدة الوطنية بهذه الطريقة لا يعني إنكار شخصية الجماعات الطائفية وحريتهم في تدريس لغاتهم الخاصة. واحتفالهم بأعيادهم وعلى طريقتهم الخاصة أو بالصلاة وفق شعائرهم. الـ (SNSC) يستطيع أن يسمح لجماعات مثل الأكراد والفرق المختلفة من المسيحيين، بممارسة حرية ثقافية وتعليمية أكبر من تلك التي منحها الـ (NSC) التركي للأقليات. (الأكراد، هم المجموعة الوحيدة من غير العرب، يمكن أيضاً أن يُمنَحوا درجة مُميَّزة من الحكم الذاتي). مثل هذه المخصصات قد تساعد على نيل قبول واسع للـ (SNSC) ودعماً أكبر من أجل ـ أو على الأقل معارضةً أقل ـ لأي خطوة قد يتخذها.

وحالما يصبح هذا النظام جزءاً لا يتجزأ من المجتمع السوري؛ فإن العديد من الإصلاحات التي ما كانت لتُتَخَيل ـ وبما فيها، مع الوقت، التغيير السياسي الأساسي ـ يمكن أن تصبح سهلة المنال للنخبة في دمشق، التي يمكن أن تعلن مخاوفها من هذه الإصلاحات عبر بناء الـ (SNSC). يمكن الـ (SNSC) أن تتدخل عملياً فقط بين الحين والأخر، تاركة للمسؤولين المُنْتَخَبين إدارة كل شؤون الحكومة تقريباً. (كما فعلوا في تركيا، حيث اهتم الـ (NSC) والجيش فقط بنطاقٍ ضيقٍ في بعض القضايا). وفي الحقيقة، حالما أسس نفسه واكتسب سمعة التصرف بفاعلية؛ فإن مجرد التهديد باتخاذ إجراءٍ من قبل الـ (SNSC) سيفعل الكثير لردع أي سلوك يدعو للتمزق. وحالما أصبحت الدولة أكثر تماسكاً (أي أقل طائفيةً) ومؤسساتها أكثر قوة فإن الـ (SNSC) سيصبح ـ مثل (NSC) التركي ـ أكثر إنزالاً حتى يتم حَلُّه في نهاية الأمر.

إن الأخطار الأساسية لهذا النظام هي أن (SNSC) قد يفسد الحكومة المنتخبة ديموقراطياً أو أن يصبح غير مسؤول وفاسدٍ بأكمله. أفضل الطرق للتقليل من هذه الاحتمالات هي بتأسيس وإعلان خطوط إرشادية واضحة للأوامر الرسمية المفوض بها وأن يُوضِّحَ أن أعضاءه يخضعون لحكم القانون أكثر من أي مسؤولين في الحكومة. إن إشراك مجموعة كبيرة من القادة ـ إما من طريق المؤتمر الوطني أو من خلال البرلمان الحالي ـ في تشكيل هذه الخطوط الإرشادية قد يسهم في قبول واسع لهم.

إن وجود الـ (SNSC) قد يزيل أهم العقبات أمام تقديم شكلٍ أكثر مسؤولية للحكومة في سورية ـ خوفاً من أن تقع البلاد ضحية لنوع من الصراع الديني والعرقي الذي أُصيبت به بلدان مثل الجزائر ولبنان والعراق ونيجيريا، إن تنظيم تعاون الجماعات المتداخلة ضمن المؤسسات يخدم كأساس لقيام الدولة، حيث يستطيع القادة بدء الإصلاحات وهم واثقون أن الصراع الطائفي لن يعرض استقرار البلاد للخطر أو أن يزيد من الانقسامات داخل المجتمع. قد يشجع نمو الاستقرار المؤسساتي على فهم توسع إدراك السلطات، ما يؤدي إلى مخطط اقتصادي أقوى وزخمٍ أكبر للتغيير السياسي. وفي ذات الوقت، قد يؤدي ذلك إلى انتخابات حرة على المستويين المحلي والوطني وصحافة أكثر حريةً وإصلاحات تشريعيةٍ وإدارية كلما تصاعد الضغط باتجاه تشكيل نظام حكم أفضل على كل المستويات؛ فيما قد يبدأ التغيير تدريجياً، نجد أنه يكتسب قوةً دافعةً حالما يتلقى دعماً أكبر من النخبة والعامة من الناس ـ ومستوى أكبر من الارتياح ـ مع نظامٍ منفتحٍ بشكل متزايد.

وعدا الإصلاح السياسي؛ فإن أي تحديث لسورية، يجب أن يتضمن إعادة بناء متميزة لبيروقراطية الدولة العاجزة وبناء دولة تقودها الشركات وبناء مدخل لإصلاحات وفيرة مصممة لتشجيع القطاع الخاص النابض بالحياة. وعلى كل حال، وعلى عكس الكثير من الدول الاشتراكية السابقة في وسط وشرق أوروبا، والتي عانت من أمراض اقتصادية مشابهة ولكن مع وحدة دولة لم تكن قط على المحك؛ فإن معايير الإصلاح المتطرف في سورية قد يقود إلى الشقاق الحزبي الذي يهدد وجودها. ولذلك فإن الدعم الشعبي لبرنامج التحديث يعتمد على استمرار الدولة في ضمان استمرار كل المواطنين بالتمتع بحياة كريمة. قد تساعد الإجراءات المشجعة لتوزيع عادل للأرباح الناتجة من الاستثمار الجديد في اكتساب دعمٍ أوسع للإصلاحات الضرورية والحَدّ من فُرَص الاستياء الطائفي الداخلي.

التطور من الداخل

العديد من المحللين الغربيين والشخصيات المعارضة يناقشون أن أنواع التغييرات المقترحة هنا لا تتم إلا بالسقوط الكامل لنظام (الأسد). ومثل هذا النقاش من المرجح أن يلقى آذاناً صاغية في واشنطن. وكما أوردت صحيفة الـ«**تايم**» في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٦، «إن إدارة (بوش) كانت ترعى بصمت الأحزاب والشخصيات المعارضة للحكومة السورية في محاولة لتقويض نظام الرئيس (بشار الأسد)». وقد أظهرت التجربة في العراق، على كل حال، المخاطر التي يسببها الفراغ في السلطة في بلد يعاني من الانقسامات كما في سورية.

وعلى الرغم من أن العديد من الناس يجدون أن فكرة التعاون مع النظام في دمشق أمراً مكروهاً، إلا أن الغربيين الذين يأملون برؤية الإصلاحات في سورية، سيبرزون للعيان إذا ما استطاع الغرب إقناع النظام الحالي أو جزء أساسي منه لأخذ الإصلاحات على عاتقه. فإذا ما دعمت أجهزة الأمن جزءاً أساسياً من نخبة الإصلاحات عوضاً عن معارضتها؛ فإن عناصر الاستقرار لنظام البعث ـ مثل برامجه للإنعاش الاجتماعي وأجهزته الأمنية القوية ـ يمكن أن تُستخدم كقاعدة لحكومة جديدة مهتمة بالتغيير.

كيفية حدوث أي تحول له الأهمية نفسها التي يتمتع بها نوع هذا التحول. أفضل سيناريو يرى أن العملية التدريجية التي يتم من خلالها تطور العلاقة الحالية والمتشاركة بين نُخَبْ الجماعات العرقية في سورية من خلال المباحثات التي تُولد إجماعاً واسعاً حَول كيفيّة تقديم نظام حكم أكثر مسؤولية وتعددية للبلاد. وفي الواقع شجع نظام (الأسد) ـ جزئياً بسبب الضعف الذي يعانيه ـ بيئة يَحدُث فيها مثل هذا التعاون والتسويات منذ عدة سنين. إذا ما تمكن (بشار) أو النظام الذي يليه من تشكيل هذه العلاقات من خلال تأطيرهم في إطار عمل مجلس أمن وطني سوري (SNSC)، وفي الوقت نفسه اجتناب أفعال يمكن أن تُشجع الشقاقات الداخلية (مثل تفضيل جماعة على أخرى)؛ فالكثير من الاضطرابات التي خبرتها الأنظمة المتحولة في أماكن أخرى في المنطقة يمكن اجتنابها. وعلى العكس؛ فإن المدخل السريع لنظام ديموقراطي منفتح تماماً في سورية تستطيع خلاله النخب المناورة عبر وسائل الإعلام لمنصب أو لحفنة من الوظائف الحكومية الرفيعة ـ النظام الذي طُبِّق في لبنان والعراق منذ الغزو الأميركي له ـ

سيؤدي إلى تقويض العلاقات ويُشعِل العداوات بين النخب نفسها وبين الجماعات التي تمثلها فحسب.

دور الغرب

إن التجربة الأميركية في العراق تظهر أهمية محاولة اختيار النظام الحالي كله أو جزء منه عند تشجيع أي تغيير في دول منطقة الشرق الأوسط الممزقة، عوضاً عن محاولة مسح الدولة تماماً. وفي حالة سورية، التدخل الأجنبي يفضل رعاية تغيير بنيوي إذا ما تمكن من تشجيع إما (بشار) نفسه أو بعض العناصر البارزة من النظام للإقدام على تغييرات ديموقراطية بوسائل لا تهدد معظم النُّخَب السورية. إن صيغة الـ (SNSC) هي، نظرياً، المناسبة لهذا الهدف بما تقدم للممثلين عن النخبة من دور خاص أثناء عملية التحويل الواسعة، وبالتالي فهي تؤكد لهم أنهم سيستمرون بالتمتع على الأقل ببعض السلطة والنفوذ في المستقبل المنظور.

ما هي فرص دعم النظام الحاكم للإصلاح إذاً، عوضاً عن معارضته بعناد؟ على الرغم من وعود (بشار) المتكررة لتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية أساسية، إلا أنه يبدو مفضلاً للنموذج المصري في تقديم إصلاحات محدودة فقط، تُبقي الاقتصاد مُقيَّداً بشريط أحمر فيصبح فريسةً للمحتكرين المفضلين عند الحكومة، وأن يبقى النظام السياسي واقعاً تحت سيطرة الحزب الحاكم والأصدقاء الحميمين للرئيس. ومع معارضة ضعيفة في مجلس الشعب تعمل كمجرد واجهات لعرض الملابس. إلى ذلك، وفيما يجب على الغرب

تقديم حوافز أساسية لإطلاق حملة جديّة للإصلاح؛ فإنه يجب عليه أيضاً أن يبدي رغبته في تقديم الصفقة نفسها لأي نظام يستلم زمام السلطة في دمشق، بغض النظر عن مستوى تورط النظام الجديد مع نظام (الأسد) السابق.

الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لديه بعض الأدوات التقنية والمالية والاقتصادية المفيدة لتدابيره في إقناع أي حكومة تسيطر على الحكم في دمشق لاتخاذ برنامج إصلاح اقتصادي وسياسي متكامل؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تقديم الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (EU)، مساعدات تقنية لسورية للقيام بإصلاحات مؤسساتية ولدخول الأسواق الأجنبية والمساعدات رداً على التزام سورية برنامجاً زمنياً محدداً للتطوير. وحتى (بشار) يعيّ أن سورية بحاجة للجزر الغربي لشراء المقاومة المحلية للتغيير، وهو يسعى إلى استخدام «الاتفاقيات الاقتصادية الدولية ـ وبالتحديد اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (EU) ـ كوسيلة لفرض شفافية أكبر وكعامل تحريض سياسة الإصلاح»[٣٨].

وفي المساعدات التجارية للإصلاح، يجب على الغرب العودة أولاً إلى اتفاقية الشراكة غير المصدَّق عليها هذه (وذلك بسبب سوء العلاقات من خلال لبنان) والتي تقدم تجارة حُرّة وتساعد في «تحديد وإطلاق تطبيق استراتيجية تحديث الاقتصاد» وفي «تشكيل وتطبيق استراتيجية التحديث المؤسساتي وخطة العمل»، وذلك كمقابل لمجموعة محددة من الإصلاحات وحالما تقدم هذه الأشياء، يجب أن يطلب الغرب من دمشق أن تقدم الـ

(SNSC) والبرنامج الزمني لبعض الخطوات التمهيدية باتجاه نظام سياسي أكثر انفتاحاً وقضائي أكثر فعاليةً، بحيث تضع قاعدةً أصلب للتحول التدريجي للدولة. وعندما يتم الوصول إلى نقاطٍ مهمة، يمكن الغرب أن يَضُم أيضاً العضوية لمنظمة التجارة العالمية (كانت سورية قد قدمت طلب انتساب إليها عام ٢٠٠١) كجزء من سلة أكبر من الحوافز المُقدمة مقابل إصلاحاتٍ أكبر. إن فتح البلاد اقتصادياً، قد يرغم الشركات المحلية على المنافسة دولياً، وبالتالي يشجع رجال الأعمال السوريين على تشريع خطى التغيير القضائي والإداري لتحسين المنافسة بينهم. وعلى نحو مشابه؛ فإن المساعدات التقنية والمالية الغربية في شكل مساعدات NGO أكبر إضافة للمقاومة الصلبة قد تساعد على دفع التغيير من القاعدة. إن تضمين أي سلّة مقترحة لمساعدة الحكومة بحصة مميزة مخبأة من النقد المادي، قد تساعدها في التغلب على المقاومة داخل ما قد تستمر لتصبح إدارة فاسدة جداً، بغض النظر عن قيد التغيير. هذه الخطوات تعتبر مجرد بداية على الطريق الطويل للإصلاح السياسي الحقيقي، ولكن مع تغيير الهيئات الحاكمة لتصبح أكثر مسؤوليةً ومع جَني السوريين لتجربة مباشرة مع أنظمة الحكم الحديثة، يستطيع التدخل الأجنبي أن يرفع من مستوى ما يتوقعه من النظام.

الحرية ضدّ الديموقراطية

إن تأكيد الغرب على الحرية -في الكلام والاجتماع والتعبير عن الانتماء الديني والعرقي -يمكن أن يكون بلا جدوى في الدول التي تفتقر إلى التلاحم العام، في ظلّ أنظمة مستقرة ومزدهرة وأكثر تطوراً كالتي نجدها

نموذجياً في الغرب. ففي البلدان مثل سورية ونيجيريا وبوليفيا المنقسمة إلى العديد من الجماعات الدينية والعرقية والتي تمتلك مؤسسات وطنية ضعيفة، تستطيع الحريات غير المقيدة تقويض عملية التحديث وتستطيع إضعاف وحدة الدولة، إضافةً إلى أنها تسبب انقسامات طائفية أو حمامات دمّ، كما أثبتت ذلك الحرب الأهلية الطويلة في لبنان والصراع الحالي الدائر في العراق.

إن تغذية الانتماء الوطني في المكان الذي يفتقد لهذا الانتماء هو أمر أساسي لأي عملية فرض للديموقراطية أو إصلاح مؤسساتي؛ فعندما تكون المجموعات أكثر ولاءً لانتماءاتها الطائفية الثانوية -أو انتقالية -تميل. على الأرجح للفساد أو لإضعاف استقلال الهيئات الوطنية الحاكمة. مثل المحاكم ووزارات الدولة، أو لاستخدام الحملات الانتخابية لإثارة التوتر الطائفي بطريقة تُعَرِّض وحدة الدولة للخطر. هذه البيئة المسمومة التي غالباً ما تنتج من الولاءات المتنافسة، تَعوق أي محاولة لتطوير الهيئات الحاكمة في الدولة. وتحدّ من إمكانات نجاح التطوير وتهدد بتطويق البلاد داخل حلقة شريرة من التنافس الطائفي للتحكم بالبلاد ومواردها.

في مثل تلك البلدان، يمكن بناء ديموقراطية ثابتة فقط من خلال نمط تدريجي وبطيء. إن الحدّ من أنواع الحريات المُقدمة في أي وقت وتأسيس مجلس الأمن الوطني (NSC) لمراقبة عملية الإصلاح قد تسيء إلى حساسية النقاء الديموقراطي- بما في ذلك من تأثير على مبادئ الديموقراطية - ولكن قد لا توجد أي طريقة أخرى للتغيير في بيئة تكون فيها المؤسسات ذات

جذور ضعيفة. قد تساعد مظلة الحماية التي يقدمها الـ (NSC) بالحفاظ على مستوى كافٍ من الوحدة في دولة مُقسَّمة بشدة بما يسمح لعملية الإصلاح بالتقدم. كذلك إن هناك خطىً أخرى تشجع على التلاحم -ابتداءً من الأغاني والكتب المدرسية الوطنية، مروراً ببناء نظام مواصلات أفضل، وانتهاءً بتقديم خدمات وطنية- يمكن أن تسهم في هذا المجهود لبناء وحدة من الانقسامات من دون تهديد أيٍ من الانتماءات والثقافات التي تتمتع بها الجماعات التقليدية الثانوية.

على الرغم من أن العمل مع الأنظمة الفاسدة والقمعية مثل حكومة (الأسد)، أمر غير مرضٍ، إلا أن الغرب بحاجة إلى تَقَبُّل أن العمل مع بعض الأطراف في مثل هذه الإدارة يمكن أن يكون هو الطريق الوحيد لرعاية التغيير من دون إثارة ذلك النوع من الفوضى الذي هيمن على العراق والذي يهدد باستمرار بالانفجار في لبنان. قد يكون السعي إلى الإصلاح من داخل النظام أكثر إنتاجية بكثير من السعي إلى إطاحته به وبخاصة كما في سورية عندما يكون النظام ملتحماً بشدة مع المجتمع.

فهرس الأعلام

أ

فهرس الأماكن

ب

ص

ط

ع

غ

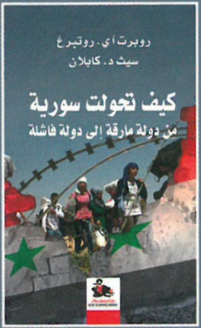
ف

ق

ك

ل

م



روبرت آي. روتبرغ
سيث د. كابلان

كيف تحولت سورية
من دولة مارقة إلى دولة فاشلة

قديماً قالت العرب «الغزاة يجلبهم الطغاة». ولا ينطبق هذا الوصف اليوم كما ينطبق على الدول العربية وخصوصاً العراق وليبيا وسورية، ومعظم دول المنطقة. الحقيقة أن معظم مؤسسات هذه الدول إن هي إلا مجرد غلالة لأنظمة قبلية وعائلية بالغة الشخصنة أنجبت أنظمة شديدة القمعية عسيرة على المقاومة بالعمل السياسي. بل إنه لم يحدث أن تم إسقاط أي من هذه الأنظمة من دون عاملين: أحدهما التدخل الأجنبي وثانيهما تدمير مؤسسات الدولة.

... أما في سورية فقد قاد حكم الاستبداد الطويل هذه الدولة إلى أن تكون دولة فاشلة عبر تجويف مؤسساتها الرسمية وتحطيم نسيجها الاجتماعي وتفكيكه باتجاه عصبيات قبلية وطائفية وإثنية. وهذا ما يحاول الكتاب أن يشرحه على المستوى النظري ودراسة سورية كحالة تطبيقية إضافةإلى دول أخرى في العالم تمتلك نظاماً سياسياً شبيهاً وتجربة تاريخية متماثلة.

... إذاً، الكتاب وثيقة مهمة للغاية على مستوى التحليل النظري في الفكر السياسي العربي لمفهوم الدولة الفاشلة، ومهمة من زاوية الدراسة التطبيقية للحالة السورية، حيث وظيفتنا هنا أن نقود التصحيح بكل قوة ممكنة كي لا يقود إلى خلل آخر تدفع فيه سورية الكثير. يكفيها ما دفعت في سنوات من الفشل والفوضى واللااستقرار.

رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

THG 0139551 NVB
2018

ISBN 978-9953-21-596-9
9 789953 215969